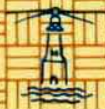


دكتور عبد المجيد دياب

تَحْقِيقُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ

منهجه وظوره



دار المعارف

دارالمعارف

مُحَقِّفُ التَّرَاتُجِ الْعَرَبِيِّ

منهجاً وتطوراً

تأليف

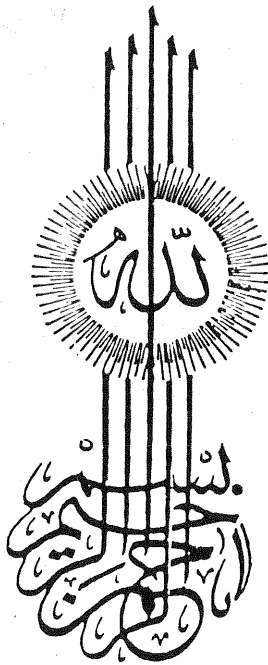
الدكتور عبد المجيد دياب

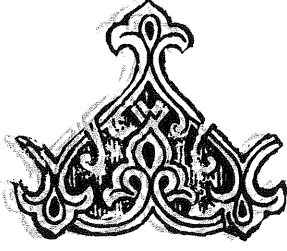
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مركز تحقيق التراث



دار المعارف





إهداء

إلى زوجتي :
التي أضاءت لي بحبها سُبُلَ البحث.
وإلى ولديّ : عبير وأيمن ..
اللّذين منحاني وقتًا طيبًا هما أحوج ما يكونان إليّ.
إلى ثلاثتهم :

أهدى هذا البحث المتواضع.
علّه يوفى بعض ما لهم من حقوق.

والدكم
عبد المجيد دياب

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب «تحقيق التراث العربي. منهجه وتطوره» سنة ١٩٨٣ من المركز العربي للصحافة. في ظروف صعبة، عانيتُ فيها مَرِيرَ المرض الذي أدعو الله ألا يمُرَّ به إنسان، وتعجّل الناشر إخراجه، فكلف غيري عناءً تصحيح هذا الكتاب، والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعةً مشوبةً بأوهامٍ وأخطاءٍ وتصحيقاتٍ، حاولتُ استدراكها في الطبعة التي بين يديك، فكان قدر جهدي.. ولا يخلو.. فضلاً عما فاتني - في الطبعة الأولى - من قصور في شرح منهج التحقيق والتوثيق استدركته في الطبعة التي بين يديك.

وكنت قد وعدت في مقدمة طبعته الأولى «أنى سأعود إليه مرّاتٍ ومرّاتٍ، أصوب رأياً، أو أعدّل فكرةً أو أضيف شيئاً».

وبسبب ما ذكرته بلغ بي الضيق أن تمنيتُ على الله - عز وجل - أن يبسّر لي إعادة طبعه، وأن أضيف إليه قدر جهدي ما خبرته خلال سنواتٍ عشر - بعد الطبعة الأولى - دأباً في هذا الحقل، وكان لي خلال هذه السنوات شرف الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية العليا المشرفة على تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب، فضلاً عن تشرفي بعضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية «لجنة إحياء التراث الإسلامي» وشرف اختياري خبيراً بجمع اللغة العربية بالقاهرة. ورغبت دار المعارف - مشكورة - إعادة طبعه، فلبّيتُ رغبتَها، وعكفتُ عليه أحاول إنجاز ما استجدّ قبيل تقديمه إلى المطبعة، وكنت كلما حاولتُ إنجاز ما استجدّ في أوراقى المضافة ظهر لي جديد يستوجب النظر، أو نُشر من كتب التراث ما أحتاج إليه، فأعود على بدء ! أعيد النظر فيما سبق لي إنجازهُ، وتكرّر ذلك مراراً !! حتى بدا لي كأن لا نهاية لما رجوتُ إكماله، ورأيتُ أيضاً، أنني أكرر الوعد السابق: «سأعود إليه فيما يستجدّ من طبعات: أضيف شيئاً، أو أعدّل رأياً، أو أصوب فكرة». فإن أصبتُ فالخير بغيثي، وإن أخطأتُ فما أردتُ إلا الخير.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب.

الدكتور عبد المجيد دياب

القاهرة - منيل الروضة: ١٩٩٣م

مقدمة الطبعة الأولى

تراث كل أمة هو رصيدها الباقي، وذخيرتها الثابتة، ومدخرها المعبر عما كانت عليه من تقدم في كل مجالات الحضارة والثقافة.

والأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، وفرق بين أمة، لها موروث وأمة لا موروث لها، ومأحرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً بماضٍ، ولكي تبني على هذا الماضي العتيق حاضرها الوطيد، والتراث - لاشك - هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحي، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية.

وأول ما لفتنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها، والتي أثبتت وجودها واتسعت لحضارات مختلفة.

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية في أي مجال من ميادينها، وشعب تخصصها، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التي هي مادة الدرس، تأريخاً ونقداً ومقارنة. فليس من المتصور أن نؤرخ لعصر أو أديب دون أن نجتمع نصوص تراثه ونحققها ونستقرئها، أو أن نشتغل بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موضوعها، وتتبع الظواهر الأسلوبية والخصائص الفنية بالفحص والاستقراء، كذلك لا يمكن أن تصح دراسة مقارنة بمعزل عن النصوص، ولمح ظواهر التأثير أو التشابه والاختلاف بينها، ثم تأييدها بالتتبع الاستقرائي في نصوصها المحققة.

وإن علماء التاريخ والحضارة ليهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية، وما تزال الروايات والآثار الثقيلة جوهر المادة التاريخية، كما لا يستغنى علماء الرياضيات والطبيعات عن المنهج النقلى في تدوين نصوصهم، وتوثيق نظرياتهم، وعلومهم، سنداً وممتناً.

وتحقيق النص الأدبي من شعر وغيره، علم من جهة، وصناعة واصطلاح وممارسة من جهة أخرى، عايشتها بحكم عملى فى إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة ١٩٦٣ حتى اليوم، فهيات لى ظروف العمل، والاستعداد النفسى، والتلمذة المباشرة على الأساتذة:

إبراهيم الأبيارى، وسيد صقر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوى، والدكتور حسين نصار، والدكتور طه الحاجرى، والدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطى).

والتلمذة غير المباشرة على الأساتذة:

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، والدكتور صلاح الدين المنجد، والدكتور محمد حلمي، والشيخ أحمد شاكر، والأستاذ محمود شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون، وغيرهم من العلماء المعاصرين والمبرزين في مجال تحقيق التراث ونشره، فأخذت أسائل نفسي:

هل كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق...؟
 أم أننا تعلمناه على أيدي المستشرقين في العصور المتأخرة..؟
 وهل كان على هذا النحو الذي نعرفه اليوم...؟
 أم أن له أطواراً أخرى مرّ بها...؟

فَاسْتَجَلَسْتُ المحققين في مكاتبهم ومنازلهم، فكانوا كراماً - كما عرفتهم - أعطوني أحاديث طيبة، سجّلتها في بحثي هذا، عن نشأة التحقيق وفنّه، وهدوني إلى الكثير من المراجع، وفتحوا لي صدورهم ومكاتبهم الشخصية وكلّها غنية بأمّهات المراجع، ونوادير المخطوطات، والمصوّرات الطيبة.

وعشت - بحكم عملي - مع المخطوطات في دار الكتب المصرية، والجامعة العربية، وفي المكتبات العامة، وحاولت أن أسجل شيئاً عن:

أوراقها، وخطوطها وأحبارها، ورموز القدماء فيها عند الحذف، أو الكشط أو الإضافة، أو التعليق، أو ما شابه ذلك.

وسجلت هذا البحث في باين تناولت في:

الباب الأول: التحقيق عند القدماء. ويندرج تحته فصلان.

الفصل الأول: التحقيق في عصر الرواية والتدوين.

الفصل الثاني: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الباب الثاني: بحث فيه عن تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه. ويضم فصلاً ثلاثاً:

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التحقيق في بدء النهضة العربية، والطباعة وأثرها في تاريخ نشر التحقيق.

الفصل الثاني: ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه.

الفصل الثالث: منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون.

وختمت البحث بتوصيات موجّهة إلى أساتذة الجامعات، والمسؤولين، ورجال الفكر في البلاد العربية.

وألحقت به :

- ١ - منهج تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية.
 - ٢ - منهج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
 - ٣ - منهج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا.
 - ٤ - منهج تحقيق التراث العربي، كما وضعته الجامعة العربية.
 - ٥ - منهج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.
- ولست أزعم أنى قد وفيت الموضوع حقه، وما أظن إلا أننى سأعود إليه في المستقبل مرّات ومرّات، أضيف جديدا، أو أصوّب رأياً، أو أعدل فكرة.
- وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة لتحقيق التراث العربى في نشأته وتطوره، وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث في موضوعه.
- ولعلمهم يتجاوزون عن الهنات الطباعية التي وقعت فيه!! فإنها لا تخفى على فطنة القارئ.

والله أسأل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى.

القاهرة - منيل الروضة

١١ شوال سنة ١٤٠٢هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٨٢م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أن كلمة (التراث) مأخوذة من (ورث)، وأن التاء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون: ورثت الشيء من أبي أرثه - بالكسر فيها - وراثته وإراثاً. ويسوي ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء المشتقة من هذه المادة فيقول: «الورث والورث والورث والإراث والوراث والإراث والتراث واحد». ويقول ابن سيده: الورث والإراث والتراث والميراث: ما ورثت وقيل: الورث والميراث في المال، والإراث في الحساب^(٢).

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف في أن التراث: هو ما يخلفه الرجل لورثته. وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من بقاء وشيوع. والتراث الذي نعنيه: هو ما خلفته أجيال من العرب في ألوف الكتب والرسائل، ما يزال كثير منه مخطوطاً في مكتبات العالم في الشرق والغرب على السواء، وما تحتوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل. أو قل: التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها لنا التاريخ كاملة، أو مبتورة، فوصلت إلينا في صورة كتب مخطوطة، أو لفائف أو كراسات. وليس هنا حدود معينة لتاريخ أى تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثاً فكرياً، ولقد أصبح شعر شوقي وحافظ، وحديث عيسى بن هشام، وآثار العقاد، والملازمي وتوفيق الحكيم، وعبدالمعزم النمر، وأحمد الحوفي.. تراثاً له حرمة التاريخية وله قدره الأثري.

وقد توالت على التراث العربي نكبات تلو نكبات، وتعرض لمحن عاتية، عصفت به وذهبت بالكثير من كنوزه ونفائسه، بعضها دهمه من الشرق ومن الغرب وبعضها الآخر ثار من تحت قدميه، فمن الشرق جاء الغزو المغولي الذي دمر مركز الحضارة العباسية في بغداد، وقضى على مقتنيات بيت الحكمة فأحرق بعضها وأغرق بعضها الآخر في مياه دجلة.

(٢) المرجع السابق.

(١) لسان العرب (ورث)

ومن الغرب جاء الغزو الصليبي الذي أتلف المراكز العصبية للحضارة الإسلامية في منطقة الشام، وقضى على المكتبات التي كانت تزخر بالألوف المؤلفة من المخطوطات، وعلى رأسها مكتبة بني عمار التي قدرت كتبها في بعض الروايات بثلاثة ملايين مجلد، وهو رقم مهم اتهم بالمبالغة فإنه يعتبر مؤشرا على ضخامة هذه المكتبة وتراثها بكل المقاييس.

وإلى جانب الغزو الخارجي لم يسلم تراث العرب المخطوط من آثار الفتن الداخلية، سواء أكانت مذهبية أو سياسية، أو اقتصادية، فالصراع على الحكم بين ملوك الطوائف في الأندلس - مثلا - ذهب ضحيته آلاف الكتب، والأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في سنة ٤٦٦هـ قضت على ألوف أخرى حتى إن عبيد المغاربة اقتحموا قصر الخلافة، وسطوا على مكتبته ومزقوا كتبها، واتخذوا من جلودها نعالا لهم...!! والخلاف بين الشيعة والسنة أغرى رجلا كصلاح الدين بأن يستجيب لنصيح مستشاريه ويأمر بإحراق مكتبة الفاطميين على اعتبار أن معظم ما تضمنته من مقتنيات يخدم الفكر الشيعي، وهو فكر يخشى منه على عقائد أهل السنة.

وهذه الأمثلة قليلة من كثير يذكره لنا تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية وليس هنا مجال تتبعه واستقصائه.

ولقد أحدثت الغزوات الخارجية، والفتن الداخلية جراحات غائرة في جسد تراثنا المخطوط ما زالت آثارها واضحة للعيان حتى الآن، فقد مُزق هذا التراث شرمزق وضاع منه ما ضاع، وأتلف منه ما أتلف وسرق منه ما سرق، وما تبقى منه في المكتبات إلى الآن هو في كثير من الأحيان أشلاء متناثرة، فالكتاب الواحد تتوزع نسخه بين المكتبات، وقد لا تتجمع أجزاء النسخة الواحدة في مكتبة واحدة، فيوجد جزء هنا وجزء هناك؛ ولهذا نجد الكتاب الواحد في المكان الواحد أجزاء متسلسلة ولكنها لا تكمل بعضها؛ لأن كل جزء منها ينتمي إلى نسخة غير النسخة التي ينتمي إليها الجزء الآخر.

وينهض اليوم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض بتجميع صور لهذه المخطوطات وفهرستها وحفظها.

وتحقيق التراث: عملية مركبة معقدة، قام بها العلماء على مر العصور، هذه العملية تقتضى إخراج النص الأدبي كما صنعه مؤلفه، أو في أقرب صورة قاله عليها.

وقيدنا التراث بالأدبي لتمييزه عما عداه، فالتراث العلمي له العلماء المتخصصون. وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التي تنسب في الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوروبية، دون إشارة إلى هؤلاء الرواد الذين تكلموا في التطور قبل دارون، وفي الجاذبية قبل نيوتن، وفي انكسار الضوء قبل ديكارت، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكويه وابن النفيس والرازي وغيرهم كثير، تشهد بالفضل لذويه.

عزى ابن الأثير
الذي فيه أعلى
عصف الإسلام
والعلماء من الأئمة
المنحرفه

أرى هذا
على ما يبدو
١٣٣

وتحقيق النص الأدبي: نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم كما سنرى. ولم ينشأ هذا الفن في أوروبا إلا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء، قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة.

وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمّدوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حديثة، يخالفون بها ما هو في النسخ.

إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب، وأى الطرق تؤدي إليه.. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة^(١).

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبع في نشر آداب الغرب في نشر الكتب العربية والشرقية، وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني برجشتراسر G.Berg-strasser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١.

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقده لكتاب (قوانين الدواوين لابن ممتى في العديدين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرية سنة ١٩٤٤، وأعاد نشر المقالين في كتابه (في الميزان الجديد) الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه.

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر في مقدمة الجزء الأول منه، المنشور في دمشق سنة ١٩٥١.

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومي مذكور عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.

ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً في هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص

(١) انظر برجشتراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب. المقدمة.

ونشرها) طبع في القاهرة سنة ١٩٥٤، وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه في نشر النصوص القديمة كما يذكر في مقدمته، وقد أعيد طبعه عدة مرات.

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقيق النصوص) في الجزء الثاني من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ - ٣٣٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع هذا العلم وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية، ومن قواعد المحدثين والقدامى في ضبط الروايات، وما نشر في هذا الموضوع من قبل.

ونشر الدكتور شوقي ضيف بحثين في عديدين من مجلة (المجلة) تناول فيها تاريخ التحقيق، ومنهجه عند القدماء، وذلك في العديدين ١٠١ المنشور في مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيق تراثنا الأدبي) والعدد ١٣٢ المنشور في فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث).

وفي سنة ١٩٦٧ حضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مركز تحقيق التراث، في دار الكتب المصرية، وأملت مذكرات في مناهج البحث في الأدب واللغة، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب، وكذلك أملى الدكتور حسين نصار مذكرات في التربية العملية لتحقيق التراث، وفي الدورة التدريبية لجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضاً (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقيق. ثم وضعت الجامعة العربية منهجاً لتحقيق التراث سنة ١٩٧٩م. وكذلك وضع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي) منهجاً للتحقيق سنة ١٩٩١ أى بعد نشرنا للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وتتابعت الأبحاث وصدرت الكتب العديدة في تحقيق التراث ونشره في جميع الأقطار العربية، ونالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والدارسين.

وما لا شك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع - قبل تناولى له - من قريب أو بعيد قد أفدت منهم، فلا يسعني إلا شكر الفقير ولهم من الله الجزاء الكثير.

* * *

الباب الأول

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول: التحقيق في عصر الرواية والتدوين.

الفصل الثاني: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الفصل الأول

التحقيق في عصر الرواية والتدوين

كان العرب في جاهليتهم ينتجون أدباً - شعراً ونثراً - فيما يجد لهم من مناسبات، وما يعرض لهم من أحداث، فقد تدعو دواعٍ للخطابة فيخطبون وللمثل فيضربون، وللشعر فيشعرون.

وكان يقابل هذا النتاج عمليّة أخرى مكّملة لها، وهى عمليّة حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبي يلقي شفهيّاً، وربما كان هناك من الأدباء من يدون أثره الأدبي، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلاً ونادراً؛ نظراً لشيوع الأمية، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم، هذا هو ما تطمئن إليه النفس.

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهيتي أن «الأمية في العرب أسطورة، والرواية الشفوية منفردة للشعر العربي أسطورة كذلك»^(١) فهذا قول لا تطمئن إليه النفس؛ ويرفضه الواقع والعقل، فليس من المعقول أن كلّ العرب كانوا يقرءون ويكتبون قبل انتشار الكتابة، ولقد أثبت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أمية في العرب، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون آثارهم.

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية، فما تلك الرواية؟

الرواية:

الرواية بمدلولها العلمي الأدبي: طورٌ لغويٌّ متأخر، سبقه طور ذو دلالة حسية. وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة، لعل أقربها إلى ما نحن بصددده هي: حمل الشعر أو الحديث.

والرأوية في معناه الحسي: هو البعير أو الدابة التي يستقي عليها الماء، والرجل المستقي أيضاً. رأوية، ورجل رواء: إذا كان الاستسقاء بالرأوية له صناعته، ويقال لسادة القوم:

(١) تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث. ص ٢٠٠.

«الرّوايا» لأنهم يحملون الديات عن قومهم، فقد شبه السيد الذي تحمّل الديات عن الحيّ بالبعير الرّاوية.

قال الجوهرى: رَوَيْتُ الحديث والشعر رواية، فأنا زاو في الحديث والشعر من قوم رواة، ورَوَيْتَهُ الشعر تروية أى حملته على روايته، وأرَوَيْتَهُ أيضاً. وتقول، أنشد القصيدة يا هذا، ولا تتقل: اروها، إلا أن تأمره بروايتها، أى باستظهارها^(١).

وواضح من كل هذه الحدود، أو من كل هذه المعاني: أن الحمل من المعاني الأولى لهذه المادة، وأنه كثيراً ما يكون المحور الذى تدور حوله استعمالات هذه المادة. ومن مجاز هذا الحمل أيضاً: حمل الشعر أو الحديث، فقالوا: فلان راويةٌ للأدب والحديث. ورواية الشعر فى الجاهلية: هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه. قال النابغة الذبياني:

أَلِكِنِّي يَا عَيْنِ إِلَيْكَ قَوْلًا سَتَهْدِيهِ الرَّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز، وهو الحمل الأدبى قد مر كذلك - فيما يبدو - فى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

خاصة بالشعر وحده، وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه.

فرواية الشعر أمر قديم فى العرب كان فى الجاهلية، واستمر فى الإسلام، فكان هناك رواة للشعر، منهم من يختص بشاعر بعينه، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء، لا يختص بواحد فقط، فقد كان امرؤ القيس راوية أبى ذؤاد الإيادى، وزهير راوية أوس بن حجر، والأعشى، راوية المسيب بن علس.

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رُواة الناس للأشعار، وعلماءوهم بالأنساب. وهم: مخزومة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحويطب بن عبد العزى، وعقيل بن أبى طالب.

المرحلة الثانية:

واستمر مدلول هذه المرحلة (أى المرحلة الأولى) فى تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول، وبداية القرن الثانى، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيّت قواعده، وعنى

(١) راجع مادة (روى) فى كل من: أساس البلاغة، والنهاية، واللسان.

فيه بالإِسناد، وتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ «الرواة» فصرنا نجد للمحدثين في آخر القرن الثاني رواة، كما كان للشعراء رواة. ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور الرواية العلمية أو دور التحقيق، وهذا الدور هو الذي نعتيه في بحثنا، إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإنشاد، كالرواية المجردة في دورها الأول، وأضيف إليها الضبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشيء من الإسناد، فالرأوى بعد التحمل يقابل ويصحح المرويات، ويقابل ما سمعه فوعاه، أو ما سمعه فدونه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ، أو يصحح ما سمعه على الشيخ نفسه، أو على نسخته، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، أو تصحيح السماع، أو المعارضة، أو المقابلة. كما نعرفها اليوم.

وكان على الراوى أن يحتفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ، من غير تغيير أو تبديل فيها. وذلك بحفظها عن ظهر قلب، ووعيمها في الذاكرة، وقد يضم إلى ذلك تدوينها في كتاب. وقد أثبت بعض الباحثين المحدثين^(١) - بما لا يدع مجالاً للشك - أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى، وأقصد بهم الرواة العلماء، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، وحماد الراوية، ثم المفضل الضبي، وخلف الأحمر، وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية في تاريخها الحافل، فتلقوا تراث الجاهلية: شعرها وأخبارها وأنسابها، وصلهم بعضه مدوناً، وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التي كان يتناقلها الخلف عن السلف، فحملوا الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق، وينظمون منه ما تجمّع، ويضيفون إليه ما لم يكن فيه مما ثبت لهم صحته، وينفون عنه ما ثبت لهم زيفه وفساده، ولم يألوا جهداً في التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتيقن صحته، فمضى يذيعه على تلاميذه في حلقات دروسه، ويشيعه في رواد مجالس علمه، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة، تأسوا بشيوخهم، واقتفوا سبيلهم، يجمعون ويدرسون ويمحصون ويفحصون، ثم يستقيم لكل منهم ما يتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة.

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة، أو الدواوين المدونة، أو الرواة من الشيوخ العلماء، ومن الأعراب الفصحاء، ما لم يقع كله لغيره، ولقد كان الشيخ يقرأ شعر الشاعر من نسخته، أو يقرأها أحد تلاميذه، ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق.

(١) انظر الدكتور ناصر الدين الأسد، في كتابه (مصادر الشعر الجاهلي).

ولهذا ومثله، فإن الدواوين الشعرية كثيراً ما تتعدّد بتعدّد الرواة الذين توافروا على صنعها، وروايتها، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية في ديوان الشعر، ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها، ويختار بعد المقارنة والنقد ما آداه إليه اجتهاده.

ويمكننا أن نعتبر حركة جمع القرآن وتحقيقه وتدوينه في عهد عثمان، هو أول تحقيق وأن القرآن يعتبر أول كتاب وصل إلينا مكتوباً ومحققاً. وحركة جمع الشعر الجاهلي وتدوينه - في النصف الثاني للقرن الأول - أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره، ولعله من نافلة القول: القول بأن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثاني للقرن الأول الهجري، ثم ازدهرت الحركة في العصر العباسي الأول، وأخذت وضعاً قومياً ودينياً.

وخلال تلك المرحلة الأولى التي امتدت أكثر من ثلاثة قرون كان الشعر خلالها يروى شفاهاً.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الشعر الجاهلي تعرض لآفات الرواية النقلية، فحمل عليه ما ليس منه، وضاع منه ما ضاع في غمار الزمن، حتى تصدّت الطبقة الأولى من الرواة، وهم ما قلنا عنهم: إنهم الرواة العلماء، أو الرواة المحققون، في عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه، والتزوير في مواجهة الشعبية، والإعصار الشعبي، الذي خيف منه على لسان الأمة، لغة القرآن، من فشو العجمة واختلاط الألسن، وغزو الشعبية.

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال، على ما هو مبسوط في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعلى ما سنذكر فيما بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواية عرفوا بالضبط، والثقة، والأمانة، وجرّحت آخرين اشتهروا بالكذب والتهاون، والوضع.

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين، قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب الله، وفهم ألفاظه، وتوجيه إعرابه ولمح أسراره في التعبير والبيان.

وقد قامت حركة منظمة في القرنين: الثاني والثالث للهجرة. على أيدي أئمة من الخبراء ذوي بصر بالشعر، يعرفون صحيحه من زائفه.

وجاءت حركة الجمع والتدوين هذه بتراث ضخّم، عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم، ويميزون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير.

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبه، واهتم غيرهم بتذوقه ونقده، فأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية.

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥) والسكري هو الذى جمع أهم ما بين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو فى اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقداً لها كما قدمنا، ثم شارحاً ومفسراً لغريبها.

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم، ثم أعقبهم أبو سعيد السكري يختار من جملة الروايات ما يراه جديراً بالاختيار، فيبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قرابة ستة وخمسين شاعراً^(١)

وإذا كان أبو سعيد السكري قد روى ديوان جرّان العود النميرى عن محمد بن حبيب شيخه، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد بن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان^(٢).

وإن المتصفح لديوان سحيم عبد بنى الحسحاس الذى صنعه نفظويه أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها، واختار منها ما أراه إليه اختياره، واعتبره أصلاً، وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه فى الشرح^(٣).

والروايات المختلفة التى اطلع السكري عليها وهو يصنع ديوان هذيل ثلاث روايات: الرواية الأولى: عن الرياشى شيخه، عن الأصمعى، عن عمارة بن أبي طرفه الهذلى.

(١) الفهرست ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) فمثلاً عندما ذكر قوله:

فما لمبقنا العيش حتى تناضلت
بنا وقلنا الآخر المتخلف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابن الأعرابي وهي:

«وتلانا الآخر المتخلف» بدلا من «وقلانا»

(٣) ومثال ذلك قصيدته التى مطلعها:

عميرة ودع إن تجهزت، غادينا
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

والتي منها:

٩ - وهبت لنا ريح الشمال بقوة
ولا ثوب إلا بردها وردائنا

فقال: ويروى «وهبت شمالاً آخر الليل قرة».

ومنها:

٢٤ - وأشهد عند الله أن قد رأيتها
وعشرين منها أصعبا من ورائنا

فقال: ويروى «فأشهد» ويرى «أنى رأيتها».

فانظر إلى هذه الدقة فى المقابلة حتى بين (الفاء والواو وقد) ومثل هذا قد يهمل بعض المحققين اليوم فى مقابلته.

الرواية الثانية: عن أستاذه أبي جعفر محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني.

وينتهي إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين، فهي رواية أنقص من الأولى التي تنتهي إلى رواية ينتسب إلى قبيلة هذيل، وهو عمارة بن أبي طرفه.

أما الرواية الثالثة: التي يروى السكري عن طريقها ديوان الهذليين فهي عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحي.

ويتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكري، أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها، واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب.

ولقد كان له منهجه الواضح في الجمع بين الروايات، فالتقائد التي كانت محل إجماع الرواة دون خلاف في نسبتها، أو في نصها أوردها دون نص على هذا الاتفاق، أما الروايات الأخرى التي وقع في روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف في روايتها، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبي جندب الهذلي، فقد نص على أن الأضمعي قد رواها ولم يروها ابن الأعرابي ولا أبو عمرو ولا الجمحي^(١)، ولم يقف جهد أبي سعيد عند حد التقائد، فقد نبه أيضاً إلى أوجه الخلاف في رواية الأبيات^(٢).

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة في ألفاظ بيت اختلافها في بيت للأعشى ميمون بن قيس هو:

إفٍّ لعمرُو الذي حطت مناسمُها تُحْدَى وسبق إليها الباقرُ العُثْلُ

رواه بعضهم «حطت» يريد حطت التراب، ورواه بعضهم «حطت» أي اعتمدت في السير، وروى بعضهم «تُحْدَى» بعضهم «تُحْدَى».

وروى بعضهم «الباقر العُثْلُ» وهي الكثيرة، ورواه آخر «الباقر العُثْلُ» وهي السماء، ورواه آخر «وجد عليها النافر العُجْلُ» يريد النفار من مني^(٣).

وتقرأ شرح ابن الأنباري على المفضليات، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروايات عدة:

(١) شرح أشعار الهذليين ٨٣.

(٢) ومن أمثلة ذلك: في قصيدة لأبي المنتم الهذلي ينص بعد ذكر أحد أبياتها على أنه لم يرو هذا البيت والبيتين اللذين بعده أحد غير الباهلي عن الأضمعي ولم يرو هذا أبو عمرو ولا أبو عبدالله ولا أبو نصر ولا الأخفش.

(٣) ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ينص في أحد أبيات قصيدة لصخر الغي على أنه لم يرو هذا البيت والبيت الذي بعده الأضمعي وأبو عبد الله. انظر شرح أشعار الهذليين ٢٥.

بزيادة أو حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير كلمات في الأبيات، والأمثلة كثيرة مبنوثة في بطون كتب الأدب وشروح الأشعار.

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة. ظاهرة اختلاف الروايات، ولعل أهم هذه الأسباب هي:

١ - النسيان:

من طبيعة الإنسان التذكر والنسيان، ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق، ولذلك فمن المتصور أن تكثر الروايات والاختلاف، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة، فربما اختلطت كلمة، أو جملة على أذن السامع فيبدها بأخرى.

والأدب الجاهلي، والإسلامي ظلَّ سنين طويلة يتناقله الرواة شفاهًا - في الظاهر على الأقل - والحفاظة كثيرًا ما تخطئ، وكثيرًا ما تضع كلمة مكان كلمة، متى استقام الوزن والمعنى، فراوٍ يغير كلمة، وراوٍ يغير أخرى، وراوٍ لا يغير، والعلماء يروون عن رواة مختلفين فيأتي هذا الاختلاف.

٢ - الشاعر يغير:

وربما عاب على الشاعر آخر شيئًا من تلك القصيدة، فيغير منها ما اقتنع بوجود تغييره. يقول الأصمعي: إن ذا الرمة أنشد رجلاً:

* وظاهر له من يابس الشَّخْتِ *

فقال له الراوية: أنشدني:

* من بابس الشَّخْتِ *

فقال له: إن اليُبْسَ مِنَ اليُؤْسِ!؟

ولقد كان بعض رواة ذي الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير: أنت أفسدت عليَّ شعرك^(١).

لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة - الملقبة حقا - في آثار ذي الرمة نتوقع أن يكون بعض رواته قد حملوا عنه آثاره، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التي رووها عنه، فظلت كما هي دون تغيير، وبعض رواته حملوا عنه آثاره بعد الحذف، أو الإضافة، أو التبديل.

٣ - التحريف في القراءة:

ومن أسباب ذلك أيضاً أن العلماء كانوا يأخذون أحياناً من صحف غير منقوطة ولا مشكولة، فيقرؤها كل حسبها يصح عنده معناها فـ(خذالة) إذا لم تنقط تقرأ: حدالة وخذالة.. (حرمه) إذا لم تنقط تقرأ: حرمه، وحزمه، فيأخذها كل حسب اجتهاده ويعن الفكر في تأويل المعنى على حسب ما قرأ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى: ميمون بن

قيس:

إني لعمر والذّي خطت مناسمها تحدى وسبق إليها الباقر العثّل

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك. وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم النقط والشكل، وقد روى لنا الشيء الكثير فيما وقع بين العلماء من نزاع وخصومة حول البيت، يرويه أحدهم على شكل، ويرويه الآخر على شكل آخر، مثال ذلك: أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلّ فسألهم عما يروونه من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سَمِينُ الضّوَاحِي لم تَوَرَّقْه لَيْلَةً وَأَنْعَمَ أَبْكَارِ الْهُمُومِ وَعُونِهَا
فقال الأصمعي: من رَوَاك هذا الشعر؟ قال: مؤدب لنا يعرف بابن الأعرابي.

فقال: احضروه، فقال له: هكذا رويتهم هذا البيت برفع (ليلة)؟

قال: نعم. فقال الأصمعي: هذا خطأ إنما الرواية (ليلة) بالنصب. يريد: لم تَوَرَّقْه أَبْكَارِ الْهُمُومِ وَعُونِهَا لَيْلَةً من الليالي.

وقال الأصمعي لسعيد: من لم يحسن هذا القدر فليس موضعاً لتأديب ولدك، فنحاه سعيد^(١).

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف، والتحريف في الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضاً، وشواهد كثيرة سنذكر بعضها في موضعه.

٤ - خصائص اللهجات:

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويجري كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفي واللغوي الذي نراه في بعض الروايات.

٥ - الراوي يغيّر:

يذكر لنا الأستاذ الرافعي أنه قد يغيّر الراوي من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق

بوضعها، وأثبت في معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوًى في نفسه.. وذلك كقول
أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ مُطِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرَشَدٌ طَلَابُهَا؟

وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، ولكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال:
«عصاني إليها للقلب..» البيت.

وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر، وإنما هو تفاوت في الاستحسان
لا غير «وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف».
ويبدو أنه كان هناك شبهة عُرف بين العلماء، على أن الراوي إذا وجد في الرواية ما يعتقد
أن غيره أحسن منه، فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه.

حكى الأصمعي أنه أنشده خَلْفٌ ضمن قصيدة لجرير:

فِيَاكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ وَأَشِيهَ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهُ

قال خلف: ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ قلت (الأصمعي): هكذا قرأته على
أبي عمرو بن العلاء، قال: صدقت، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه، وما كان
أبو عمرو ليقترنك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجود أن يكون
«خيرهُ دون شَرِّهِ» فَأَرَوْهُ كذلك، وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل فقلت: والله
ما أرويه إلا كذلك^(١).

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله عن رواه، وهو أبو عمرو بن العلاء، وثبت ذلك
أيضاً عند الأصمعي وخلف، فإنما غيراً وبدلاً ألفاظه اعتماداً على تلك القضية الخطيرة
«كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل».

قال ابن مقبل: إني لأرسل البيوت عوجاً فتأني الرواة بها قد أقامتها^(٢).
ومن الرواة من كان يغير في ألفاظ بعض الأبيات؛ لتوجيه حجته وإنهاض دليله؛ فيروى
عنه البيت على وجهه المغير، وذلك فاش بينهم وخاصة في رواة الكوفيين.

ومن أمثلة تغيير الرواة، ما يقوله ابن قتيبة: «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتاج به في
نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

(١) العمدة ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) مجالس ثعلب ٤٨١

قال: كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديد، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأن هذا الشعر كله مخفوض قال الشاعر:

فَهَبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا وَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ^(١)

٦ - المؤلف يغير:

كثيراً ما كان يملئ المؤلف كتابه مرّات متعدّدة، وهو في كل مرة يُحدِّث في إملائه كثيراً من التغيير والتبديل على سبيل التفتيح، والتجويد لعمله بعد المراجعة، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء في مثل هذه الحالة، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدي مَنْ سمعه من الشيخ بطريق الإملاء، ومن أمثلة ذلك: الأَصْمَعِيُّ الذي كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة مرة تختلف اختلافاً كبيراً بعضها عن بعض^(٢) وكذلك أملى ابن دريد كتاب (الجمهرة) في فارس ثم أملاه في البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام^(٣).

٧ - تزيّد الرواة:

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيّد بعض الرواة في الشعر، حتى يخرج إلى الوضع والصنعة، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج.

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التي أولها:

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَبْسِيِّ: قَدْ شَبَّتْ بَعْدَنَا وَكُلُّ أَمْرِي بَعْدَ الشَّبَابِ يَشِيبُ
ومنها شاهد النخاعة المشهور «لعل أبي المغوار منك قريب» وهي مرثية رواها القالي في أماليه وقال:

قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي... إلى أن قال:

وبعضهم يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي، وبعضها يروي شيئاً منها لسهم، وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية في أولها بيتين ثم قال:

(١) الشعر والشعراء ٩٨ - ٩٩، وانظر الرافعي ٣٨٨

(٢) انظر السيوطي في بغية الوعاة ١١٢/٢ والقفطي في إنباء الرواة ١٩٩/٢ والزيدي في طبقات اللغويين والنحويين ١٨٤.

(٣) انظر المزهري ٥٨/١

وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها، وزيادة الأبيات ونقصانها، وفي تغيير الحروف في متن البيت وعجزه وصدرة، ثم قال: والمرثى بهذه القصيدة، يكنى أبا المغوار واسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ويحتج بيت روى في القصيدة «أقام وخلي الطاعنين شبيب»، وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أضح).

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية، يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث في دراستهم، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث، ثم التزموه في دراستهم على مدى القرون.

وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمي الذي أمسك بطرفه الأول علماء الحديث، ثم نتبع باختصار مساره بعد ذلك، لنوضح في آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثر بين رواية الحديث ورواية الأدب فنقول:

من المتعارف المشهور: أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجري تقريباً، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث، أو يشتغل الناس عنه بالسنة، وقد جاء في حديث عمر لو فد أرسله للكوفة: «إنكم لتأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جرّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»^(١).

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرة لا تقييد فيها، وقد تكون مسندة بأن يروى صحابي عن صحابي آخر، عن الرسول ﷺ، وقد روى أن أبا موسى الأشعري قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه: «احفظوا عنا كما حفظنا»^(٢) وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعاً بين الناس، حتى بدأ تدوينه الرسمي في أواخر القرن الأول الهجري، وعلى ما هو المشهور في عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣).

وفي هذه الأثناء حدثت تغييرات جوهرية في المجتمع الإسلامي، إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين، وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة: دينية وسياسية. وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك، ومن شورى إلى رياسة، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته.. فكثرت فيه الوضع والتزييف، تأييداً لاتجاه أو طعناً في آخر، أو تقريباً لحاكم أو بناءً للبليلة والتشكيك في الدين، كما كان يصنع الزنادقة، وقد أقر بعض هؤلاء الوضعين الكذب

(٢) جامع بيان العلم ٢٤٨/١

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٢

صراحة بما وضعه وافتراه على الرسول الله ﷺ، فقد قال عبد الكريم بن أبي العوجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام»^(١) بل قد وصل الأمر في ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراة!!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث، كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومنتنه، وكان لابد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه؛ ليحصل العلماء في النهاية على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة لرسول الله ﷺ، وقد صدرت منه حقا، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث في هذا الوقت المبكر، فتشددوا في الإسناد والتزموه، كما تتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل.

وواضح أن كل ذلك ضرورة، أملت لها ظروف العصر والتحرز الديني في رواية السنّة، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة نظروا، من كان من أهل السنّة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه»^(٢).

وقد سمع الزهري (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول الله ﷺ، فقال له: مالك، قاتلك الله يابن أبي فروة، ما أجراك على الله!! أسند حديثك، تحدثوننا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمه!!»^(٣).

ويكفي ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً في نهاية القرن الأول، وبداية الثاني بطرق التوثيق والتزييف، وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «ولما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم»، فالدافع إذن ديني أوجدته الفتن والكذب في الحديث، وجاءت مؤلفات الحديث في تلك الفترة وما بعدها، ملتزمة بضوابط الرواية، لأن الراوي يشعر بالتحرج الديني، وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله ﷺ، وهو الذي قال في حديثه المشهور: «من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٤).

هذا فضلاً عن أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنّة، أو قل: هو السنّة كلّها، وهي ثاني مصادر التشريع الإسلامي، أي أنها تتلو كتاب الله في القيمة، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق، ومما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، ويوحى إليهم بالثقة في حديث المحدث

(١) اللآلئ المصنوعة ٢/٢٤٨.

(٢) انظر صحيح مسلم ١/٨٤ واللفظ لابن حجر في لسان الميزان ٧/١.

(٣) حلية الأولياء ٣/٣٦٥.

(٤) انظر نص الحديث كاملاً وطرق تحريجه عند الخطيب البغدادي في «تقييد العلم ٢٩-٣٢» وهوامش الصفحات.

التزام المحدث بالضوابط السلوكية في رواية الحديث، والإسناد المتصل الذي يصل بين عصره وعصر الرسول ﷺ بسلسلة متصلة من الرواة والمحدثين، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابي فالرسول.

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين، يتحرجون من رواية الحديث، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرج وقسوته، فيلجئون إلى الشعر وإنشاده، رأينا روح بن عبادة^(١) يقول: «كنت عند شعبة فضجر من الحديث، فرمى بطرفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري في أخريات الناس فقال: يا أبا زيد.

واستمجت دأر مئى ما تكلمنا والدار لو كلمتنا ذات أخبار

إلى يا أبا زيد، فجعلا يتناشدان الأشعار، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة: يا أبا بسطام، تقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعنا وتقبل على الأشعار؟! قال: فرأيت شعبة غضب غضباً شديداً ثم قال: يا هؤلاء أنا أعلم بالأصلح لى أنا - والذي لا إله إلا هو - في هذا أسلم منى في ذاك» .

ومن أجل هذا أيضاً، كان الأصمعي يتحرج في تفسير شيء من القرآن، وكذلك كان يتحرج من رواية الحديث، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث سيرة.

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون في رواية الشعر ما يرونه في رواية الحديث، فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا بشخص الرسول ﷺ، ولا يمت بسبب إلى التشريع، فهم إذن في حل إذ وجدوا فيه سعة، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في الحديث.

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلي كأنه طرفة أو ملهى، ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التي بذلت في الحديث.

ولم ير من يعتمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار.

والأصمعي كان فيما يروى من الحديث متحرراً شديداً التحري، فوثقه المحدثون كابن معين وابن حنبل، وكان في اللغة صادقاً غالباً، إلا أن يجتهد في تفسير الغريب فيخطئ، أما في النوادر والملح، وما يحكى عن الأعراب فيرخى لنفسه في ذلك العنان، فإذا وجد الخال يستدعى قولاً ظريفاً أو ملحة تزيد فيها أو اخترعها، ولا يروى الأصمعي في ذلك ما عيس ديناً أو يخرج به عن التقوى، لذلك فإنه يُشك في ما يرويه الأصمعي من النوادر.

ويحدثنا صاحب العقد: أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلباً للاستخفاف والإيجاز، وهرباً من التثقيب والتطويل، لأنها أخبار ممتعة، وحكم ونوادير لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضيرها ما حذف منها^(١).

وغالباً ما نجد الأسانيد في الأدب قصيرة، وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين.

أما بالنسبة إلى سند الحديث، فقد استمر حتى القرن السابع، فكأن عمر الإسناد العربي ثلاثة قرون تقريباً، دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد «فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالباً، وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه - فيقولون: روينا عن فلان وحدثنا عن فلان، ويكون بين الراوي والمرور عنه جيلان» والنسب غير الإسناد فيما اصطاح عليه الرواة؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن، على اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء، وصاحب الشيء المرور، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة، ولم يكن في العرب شيء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بني مروان^(٢).

ونخلص من كل ما سبق: إلى أن القوم كانوا يرون في رواية الحديث ما لا يرونه في رواية الشعر، فتشددوا في الأول واستراحوا في الثاني من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في رواية الحديث.

* * *

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، ووجدت عند العرب منذ الجاهلية، فكان علماء النسب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام، يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصروهم، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية.

وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه، ما يروى من أن عمر بن الخطاب تمثل بشعر، ثم قال للمفريات بن زيد اللبشي أتدرى من يقوله؟ فقال فرات: لا أدري يا أمير المؤمنين، قال عمر: هذا شعر أخيك قسامة بن زيد. قال: ما علمته. قال: هو أنشدنيه وعنه أخذته.

وقد روى حمزة الأصفهاني: سئل ربيعة بن العجاج عن هذا البيت:

نَطَعْنَهُمْ سُلْكَىً وَمَخْلُوجَةً كَرَكًا لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد. مقدمة المؤلف.

(٢) راجع تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٩٥ - ٣٠٥.

فقال رؤبة: حدثني أبي، عن أبيه، قال: حدثني عمي - وكانت في بني دارم - قالت: سألت امرأ القيس - وهو يشرب طلاءً له مع علقمة بن عبدة - ما معنى قولك «كَرَكُ» لأمين على نابل؟ فقال: مررت بنابل وصاحبه يناوله لزاماً وظهاراً، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به^(١).

وكما سبق أن بينا، فإن العصر الجاهلي كان فيه رواة للشعر والأنساب. بينما كانت رواية الحديث أمراً طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة برواية الأدب وفرعاً منها فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقاً طبيعياً^(٢). بل لقد بلغ رواة الشعر وعلماءه من التحقيق والتمحيص، وتمييز منحوله، والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن رواة الحديث. فنرى ابن سلام يردّ الكوفيين إلى التساهل في الرواية، والتجوز في القبول فيقول: «وأسمعى بعض أهل الكوفة شعراً زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرارة، فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا، وهو من أهل العلم؟ وهذا شعر متداعٍ خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات» فيقول معقّباً على هذا الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله»^(٣).

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته، منذ جمع الأدب وتدوينه، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله، ووقفوا على كثير من النصوص التي ليست أصيلة فعرّفوها ولم يقبلوها، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق، ويميزوا الصحيح من الزائف، وكتب الأدب والتاريخ مليئةً بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتنبهاتهم، ولنا في ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١هـ خير مثال في كتابه (طبقات فحول الشعراء)، إذ أورد فيه كثيراً من الملاحظات والآراء التي تدل على دراسة وتحقيق.

وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة، وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام في الانتشار، ودخل فيه من لا يحصر كثرةً من الأمم المفتوحة من فارسي، ورومي، وبربري، ومصري وسوري، وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، كثر الوضع كثرة مزعجة، وقد حمل الوضع على الوضع أموراً أهمها:

١ - الخصومات السياسية:

فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش، والأنصار، وجهينة، ومزينة وأسلم، وغفار،

(١) التنبهات على أغاليط الرواة ص ٤ لأبي القاسم علي بن حمزة البصري. مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة.

(٢) انظر مصادر الشعر الجاهل ٢٥٦. (٣) طبقات فحول الشعراء.

والأشعرين، وكم من حديث وضع في تفضيل العرب على العجم والروم، فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث، في فضل العجم، والروم، والحبش، والترك.

٢ - العصبية للبلد .

٣ - الخلافات الكلامية .

٤ - الترغيب والترهيب .

فروعت هذه الفوضى في الحديث عن رسول الله جماعة من العلماء الصادقين، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألمَّ به، وتمييز جيده من رديئه، وسلكوا في ذلك جملة مسالك منها: أنهم طالبوا بإسناد الحديث، وعينوا رواته فيقول المحدث: حدثني فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا؛ ليمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدث صدقاً وكذباً ولينظروا: هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويحاً لها؟ ثم أخذوا يشرِّحون الرجال، فيجرِّحون بعضاً ويعدِّلون بعضاً، وكان للاختلاف المذهبي أثر في التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرِّحون كثيراً من الشيعة، وبالعكس، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد، لكنهم - والحق يقال - عتوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن.

فقل أن تظفر منهم بنقد، من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقبوده بمتون الفقه وهكذا.

ولم تظفر منهم في هذا الباب بعشر ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم.

الرواية الأدبية:

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الأدبية، نجد أنهم نهبوا إلى زيف المتن إذا تراءى لهم ذلك، مهما كان السند.

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار، ونهبوا إلى زيفها ونحلها.

ف نجد مثلاً في كتاب السيرة لابن إسحاق، كثيراً من هذا الشعر المنحول الموضوع - على كثرة ما فيه أيضاً من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة - فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيراً منه، وبين زيفه، وذكر نقد العلماء له، وقد نبه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله « لا علم لي بالشعر، أوتى به فأحمله»^(١) وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله: « ولم يكن عذراً؛ فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود؛ فكتب لهم

(١) طبقات فحول الشعراء: ٩.

أشعاراً كثيرة وليس بشعر، إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف؛ أفلا يرجع إلى نفسه فيقول: من حمل هذا الشعر؟! ومن أداه منذ آلاف السنين! والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقَطَّعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) وقال في عاد ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾^(٢).

ونقد ابن النديم ابن إسحاق أيضاً فقال: «ويقال: كان يُعْمَلُ له الأشعار ويؤتى بها، ويُسأل أن يُدْخِلَهَا في كتاب السيرة فيفعل، فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر»^(٣).

ويذكر السيوطي في المزهرة نقلاً عن أبي الطيب اللغوي في كتابه «مراتب النحويين» أنه «قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدري المتصدّر للعلم من روى ولا من روى عنه، ولا من أين أخذ علمه!! وحتى إن كثيراً من أهل دهرنا (أبو الطيب اللغوي)، لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد! وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصبعي أو أبي سعيد السكري، أو أبي سعيد الضير!! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون وهو الأحمر البصري!! أو الأحمر الكوفي!، ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني.. وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادي، ومحمد بن سلام الجمحي صاحب الطبقات أخوان، ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي، وليس أبو عبيد بجمحي ولا عربي، وإنما الجمحي (محمد) مؤلف كتاب (طبقات فحول الشعراء)، وأبو عبيد في طبقة من أخذ عنه... ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا العلم (في عصر أبي الطيب اللغوي) ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئاً فقال: عن الفراء عن المازني! فظن أن الفراء الذي هو بإزاء الأخفش كان يروي عن المازني! وحدث عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصبعي وهما ما اجتماعاً قط، وابن الأعرابي بإزاء غلمان الأصبعي»^(٤).

وبهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون في نقد المتن كما يدققون في السند أيضاً.

* * *

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فناً متميزاً قام به رجال متخصصون في النصف الأول من القرن الثاني، إذ بدأ ذلك بأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤)، وجماد الراوية

(٣) الفهرست: ١٣٦.
(٤) المزهرة ٢/٣٩٥ وما بعدها.

(١) سورة الأنعام: ٤٥.
(٢) سورة الحاقة: ٨.

(ت ١٥٥)، وتبعهما المفضل الضبي (ت ١٥٨)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠)، والشيباني (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيدة (ت ٢٠٩)، وأبو زيد (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، ثم رواة القرن الثالث كإبن الأعرابي (ت ٢٣١)، وأبي حاتم (ت ٢٤٨)، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا في أواخر القرن الرابع من يروى أيضاً عن الأعراب أحاديثهم، وطرائقهم وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠)، وإبن جنى (ت ٣٩٢)، وإبن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك.

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة، استمدوها من السابقين عليهم في الزمن حتى العصر الجاهلي، فقرأوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم.

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الرواية سندا ومتنا؟ وإذا كان، فمتى حدث ذلك؟ وكيف حدث؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء، لم يلتزموا الإسناد فيما روهه، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل، تنتهي نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء.

هذا المبدأ العام لا ينقضه ما حدث في النادر القليل.

ولكن منذ أن اتسع القول في علوم الحديث، ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات، بدأ رواة الأدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد في كل ما أرادوا تعلمه أو تعليمه من الأخبار والسير والأشعار، وإن كانوا في ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط في نقل أحاديث الرسول الكريم، لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم، وجاء بصورة رواة الأحاديث التي هي سوق الإسناد بينهم، وبين الرواة الأول منذ القرن الثاني بطريقة متصلة أو منقطعة، فيصل الإسناد إلى أبي عمرو والأصمعي، أو أبي عبيدة مثلاً، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوباً إلى صاحبه بلا إسناد، حتى وإن تقدم به الزمن، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد.

وهذه الطريقة واضحة تماماً في مؤلفات القرن الثالث، سواء كانت كتباً عامة موسوعية الطابع، كالأغاني ومجالس ثعلب، وكل من الأصفهاني وثلعب، من علماء القرن الثالث، أو في رواية دواوين الشعراء السابقين التي يقدم بين يديها إسناد ينتهي إلى أحد هؤلاء الرواد، من رواة الأدب، واللغة في القرن الثاني أو الثالث، ولا داعي لأن نسوق الأمثلة فيها أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغاني أو مجالس ثعلب.

ونرى في الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيله، فكانوا فيها ربما يتخفون شيئاً ما من ضوابط الرواية الدينية، ولكنهم ما كانوا يتساهلون في شيء من ذلك تساهلهم في الجاهلية، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة.

كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف في غريب الحديث، فقد كان أبو عبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه، ثم تبعه عديد من الرواة، كالأصمعي، والأشرم، وابن الأنباري، وابن الأعرابي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، وابن دريد، ومحمد بن حبيب، وغيرهم^(١).

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث، جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية، وقد قدّم المحدثون في هذا الباب ما يستخرج العجب، فبحثوا عن كل راوٍ وشروحه وحلّوه، وكان عمل هؤلاء المحدثين سبباً في أن رجال اللغة والأدب قلّدوا المحدثين، فشرح الأصمعي، والكسائي وأبو عبيدة، وقطرب، وحماد، وخلف الأحمر، كما شرح المحدثون رواة الحديث، وقالوا الأقوال المختلفة في تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون، ولم يكتف المحدثون بالنقد، بل زادوا في ذلك تاريخ الرجل وشيوخه؛ ليعرفوا من ذلك قيمته، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك.

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضاً، فوضعوا الكتب كذلك في تراجم الشعراء وطبقاتهم، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين، وأتى بعده ابن قتيبة فألف أيضاً في الطبقات، وترجم لكل شاعر.

ومقياس المحدثين زماني ومكاني، أو تاريخي وجغرافي، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشتروا معرفة الرجال وطبقاتهم، والعناية بمواليدهم ووفياتهم، واشتروا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس، بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه، وكذلك فعل علماء الأدب، وقد سقنا لك نصاً ذكره أبو الطيب اللغوي فيما يروى عنه السيوطي.

والمحدثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخياً، ففي العهد الأموي نرى أحاديث قيلت في جرح الرجال وتعديلهم، ونرى في صدر الدولة العباسية شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، يؤلفان الكتب في نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم، مع أننا لا نعلم في بدء هذا العصر كتاباً أدبياً يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

(١) انظر الفهرست ١٢٩.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه، أن الكتب التي اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية، صبغة محدثين أكثر منها صبغة أدباء، خصوصاً ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغاني مثلاً، فإنك ترى فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين، والتعبير في كثير من الأحيان تعبير حديث.

ولعل من أكثر المظاهر التي تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدثين احتجاب شخصية المؤلف في بعض الكتب التي ألفت في هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم في دائرة النقل، نقل ما حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل، وليس هذا مقصوداً على كتب التراجم، بل هو في أصول كتب الأدب المؤلفة في ذلك العصر، فإذا قرأت في الكامل، للمبرد، أو البيان والتبيين، أو عيون الأخبار، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة، مع قدرة مؤلفها الفائقة، وما له من بسطة في العلم والأدب، ولو أحصيت ما للمبرد في الكامل، وما للجاحظ في البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسه، وإنما له الاختيار والجمع، شأن المحدثين في الحديث. ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث: أنهم وضعوا شروطاً خاصة لراوى الأدب واللغة، على نحو ما فعل رجال الحديث، فرجال الحديث يشترطون في الراوية أن يكون ثقة ضابطاً لما يرويه، ويتحقق هذا، في المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة. وأن يكون مع ذلك متيقظاً لما يرويه، غير غافل، حافظاً إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته^(١).

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطاً مماثلة إلى حد كبير، فيقول الصاحبى: «تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات، ويتقى المظنون»^(٢).

أما ابن الأنبارى فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث، ثم ذكر بعض ما ينبغى أن يتوافر عند راوى الأدب فقال: «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في ناقل الحديث، لأن به معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقله ما اشترط في نقله^(٣) ثم أضاف كمال الدين بن الأنبارى قوله «فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله».

وقد أوجوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله،

(٣) لمع الأدلة: ٣٥.

(١) الزهر ١/١٨٢.

(٢) الزهر ١/١٨٣.

وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب، فاشترطوا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة، ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب^(١)، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف قائله؛ خوفاً من أن يكون مولداً فتدخل الصنعة على اللغة.

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب، فاشترطوا العدالة أيضاً في روايتها ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)^(٢).

ومما اشترط العلماء في راوي الأدب واللغة: أن يكون الأثر معروفاً ناقلاً وقائلاً، وردواً من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل، ورفضوا الاحتجاج به، وهذا الشرط هو في الحقيقة مكملٌ لشرط العدالة، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة^(٣).

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ونحو ذلك، ولقد جرى رواة الأدب رواة الحديث في كثير من الدقائق العلمية. من ذلك: مراتب الألفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل، فقد فصل أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل له: (صدوق) أو (محل الصدق) أو (لا بأس به)، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار»^(٤).

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رواة الحديث، فكثيراً ما يتلقى الباحث في كتب الرواة بألفاظ مثل (تبت أو ثقة، أو صدوق).

فالخطيب البغدادي عند ترجمته لابن الأعرابي يقول عنه: (ثقة)، وفي موضع آخر يقول عنه أيضاً: «كان أعلم الناس باللغة موثقاً فيما يرويه»^(٥).

ويعدل الأصمعي فينقل قوله يحيى بن معين (ت ٢٣٣): «الأصمعي ثقة»^(٦) كما ينقل عن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعي: (صدوق)^(٧).

وقد اختصت الخطيب البغدادي بالحديث؛ لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعلنا أكثر اطمئناناً، فهو من أقدر العلماء على النظر في أمر الرواة، وإحلالهم أماكنهم من الوثيقة أو التجريح فهو من رجال الحديث، وله كتاب (الكفاية في معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها.

(٥) تاريخ بغداد ٥/٢٨٢.

(١) الزايعي: تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥.

(٦) تاريخ بغداد ٦/٣٢٩.

(٢) المزهري: ٨٣/١.

(٧) المرجع السابق ١٠/٤١٨.

(٣) بلع الأدلة: ٤٧.

(٤) الجرح والتعديل: ١/٣٧.

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواية الحديث، ورواية الأدب على السواء، فمنها (كذاب) وهي أعلاها، ثم (تكلموا فيه) ويلي ذلك (لم يعبا به) ولكل منها مرتبة. فأبو زيد الأنصاري يُسأل عن أبي عبيدة، والأصمعي فيقول: «كذابان» ويقول القفطي في شأن نصر بن علي بن منصور: «تكلّم فيه» وفي موضع آخر يقول: «هجرت روايته»^(١). وهناك بعد هذا، بعض المفاهيم الجزئية الهامة، التي أخذها رجال الأدب عن رجال الحديث في حكمهم على الرواة، من هذه المفاهيم: (المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصر إذا أصدر حكما بشأن من عاصره - في مقام التجريح - فإنه ينبغي ألا يؤخذ بهذا الحكم، فرميا يكون وراء توهينه لمعاصره بواعث ذاتية من حقد، أو منافسة، أو خصومة، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عموماً لا يقرّون بهذا، أولاً يتبينونه بوضوح؛ لما يججبه عنهم من اعتبارات المعاصرة.

وقد حذا رواية الأدب حذو رواية الحديث، فقالوا: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقدر في العدالة»^(٢).

وقد طبق السيوطي هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطويه، والأزهري لابن دريد، وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة. ومن أوجه تأثير رواية الأدب والفقهاء برواية الحديث أنهم بدءوا في رواية اللغة والأدب بداهم في رواية الحديث، فكانوا يذكرون السند فيقول، ثعلب - مثلاً - في أماليه: حدثني أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: لحن الرجل يلحن لحنا فهو لاجن. إذا أخطأ، ولحن يلحن لحنا فهو لحن، إذا أصاب وفطن.

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلاً، كما استمسك المحدثون، لما سبق أن ذكرنا، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوي مسند، كمسند البخاري ومسلم، والسبب في ذلك أن اللغة أوسع جداً من الحديث فلو اتبع في كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد، لبلغ المعجم حداً لا يقدر، ولأن اللغة - فيما عدا ألفاظ القرآن - ليس لها من التقديس ما للحديث. كذلك مما اتبع في اللغة على نط الحديث، أنهم رتبوا ما ورد من اللغة ترتيب أهل الحديث، ففصح وأفصح، وجيد وأجود، وضعيف، ومنكر، ومتروك، كما فعلوا في الحديث من صحيح، وحسن، وضعيف فقالوا: «إن اللغة التي ورد بها القرآن أفصح مما في غيره، وقالوا: أوفى

(١) إنباء الرواة ٣/٢٥٨ هـ.

(٢) انظر الزايعي، تاريخ آداب العرب ١/١٦٦ هـ.

بالعهد، أفصح من وقيّ بالعهد، لأن الأولى لغة القرآن، وقالوا: المِزْرَاب لغة في الميزاب وليست فصيحة. وقالوا: الخوى: الجوع. مقصور وقدمه قوم وليس بالعالى، وقالوا: رضبت الشاة. لغة مرغوب عنها، والفصيح ربضت، وقالوا: دِمَعَةٌ عيني (بكسر الميم) لغة رديئة». والظاهر أنهم راعوا في تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض، أمورا كثيرة منها: أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى فضلوا على غيرها، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التى رواها راوٍ واحد.

* * *

التّدوين

المقصود بالتدوين: الكتابة، وقد كانت الكتابة معروفة للعرب في العصر الجاهلي، بدليل وجود إشارات إليها في أدب ذلك العصر، كقول طرفة بن العبد:

كسُطُور الرقِّ رَقَّشَه بِالضُّحَى مَرَقَّشٌ يَشْمُه

ولكن وجود الكتابة في زمان أو مكان، ليس معناه شيوعها وانتشارها، شأنها شأن كل شيء في الوجود، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة، وذلك هو ما كان في العصر الجاهلي، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم، ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحياناً، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة، وبخاصة بين البدو، وسكان الصحراء.

وقد ذهب الكثير من الباحثين^(١) إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا في منتصف القرن الثاني للهجرة، ولكن هذا لا يمكن أن نسلم به على إطلاقه، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول، بل كان قبل الإسلام تدوين، ولقد كان هذا التدوين كثيراً في البلاد المتحضرة، كاليمن والحيرة، وقليلاً في بلاد الحجاز، فالحميريون في اليمن دونوا كثيراً من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار، ولا تزال آثارهم في ذلك تستكشف بين حين وآخر^(٢).

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية، فذكر أن حماد الراوية، كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسائها وأشعارها، بعضها كتبه بنفسه، وبعضها كُتِبَ من قبله، فقرأه واستفاد منه في تدوين كتبه.

قال حماد الراوية: «أرسل الوليد بن يزيد إلى بمائة دينار وأمر يوسف بن عمر بحمله إليه على البريد، قال، فقلت: لا يسألني إلا عن طرفيه قريش وثقيف، فنظرت في كتابي قريش وثقيف، فلما قدمت إليه سألتني عن أشعار بلي، فأنشدته منها ما استحسنته، ثم قال: أنشدني في الشراب - وعنده وجوه من أهل الشام - فأنشدته»^(٣).

وقد كان أمر كُتِبَ حماد المشتعلة على شعر الجاهلية معروفاً مشهوراً، حتى إن الوليد بن

(١) انظر الراجعي: في تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكي (شيخ العروبة) في تاريخ الحضارة ص ٨٣ و ٨٤ ومحمود المنجودي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤ ص ١٠٦.

(٢) انظر. فجر الإسلام ١٩٩ وما بعدها، والأدب الجاهلي ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٣) الأغاني ٩٤/٦.

يزيد بن عبد الملك - حين أراد أن يجمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها وأنسابها ولغاتها - استعار من حماد، ومن جناد بن واصل الكوفي ما عندهما من الكتب والدواوين، فدوّنه عنده ثم رد إليها كتبها^(١).

وقد بعث النبي ﷺ ولم يجد لإفشاء العلم في الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ، ومن يكتب، فحمل المسلمين على تعلم الكتابة، فكان إذا أسر جماعة من العرب وضاد فيهم أناساً يقرءون ويكتبون، ولم يكن لأحدهم مال يفتدى به نفسه، يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة، وبهذه الطريقة فشت الكتابة في قريش وغيرها وكان يقول: «قيدوا العلم بالكتابة»^(٢).

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى في أيام التابعين، فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي سنة ٦٩ هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب في الشعر، والأنساب، وأيام العرب في الجاهلية والغزوات، وسيرة النبي محمد ﷺ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف^(٣).

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن، وبالتالي رائد دراسات النصوص العربية، ولذلك فقد أطلق عليه «ترجمان القرآن». ولقد نسب إليه أنه كان عالماً بالفقه والتاريخ الجاهلي، واللغة والشعر، وهنا نتساءل: هل كان عالماً بكل هذه المجالات مهتماً بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شيء مدون؟.

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربي، فهل كان عند العرب في الجاهلية تراث مكتوب؟.

يرى بعض الباحثين - والنفس أميل إلى ما رأوه - أن المعلومات التي وصلت إليهم عن بداية العمل في هذا المجال (التدوين)، وكذلك عن الكتب التي جاءتنا عن تلك الفترة، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين، وعلى بحث المواد التي وصلت إليهم، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين في تلك الفترة (صدر الإسلام)، مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفاهاً كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتماداً على نصوص مدونة. ولقد عرف (فون كيرير)، و (شبنجر)، و (جولد تسيهر)، و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرًا من

(١) الفهرست ٣٤.

(٢) محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢.

(٣) تاريخ التراث العربي ١ / ١٧٦ لفؤاد سرجين.

المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك في صحتها، والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى أيام التابعين.

فهذه كلها - ومثلها كثير - أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلي مكتوباً قبل عهدهم، وأنهم قرءوها وتدارسوها وأخذوا منها، ومن هنا كانت الدواوين التي صنعوها أو المجموعات التي اختاروها قائمة - في أساسها - على ما كان مدوناً قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية.

ومن الكتب التي دونت في عهد الصحابة، والتابعين ما روى أن زيد بن ثابت أَلَفَ كتاباً في علم الفرائض، وعبد الله بن عمر كَتَبَ الحديث، وألف كتاباً في قضاء عليّ على عهد ابن عباس.

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين في صدر الإسلام وقد قال ابن شهاب الزهري: «خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الهلال، فإن في بصرى عهدة، فقال له نوفل بن مساحق: أتدرى ممن ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك في الدفاتر»^(١). هذا فضلاً عن أن «الدفتر» قد ورد ذكره في الشعر الإسلامي المبكر فقد قال جندب بن المنثري الطهوي:

هَلَا بِحَجْرٍ يَأْرِبِعُ تَبْصُرُ قَدْ قَضَى الْأَمْرَ وَجَفَّ الدَّفْتَرُ^(٢)

وهذا عبدة بن عمرو السلماني (ت سنة ٧٢هـ) دعا بكتبه عند قومه فمحاها، وقال: «أخشى أن يليها أحدٌ بعدى فيضعوها في غير مواضعها».

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كريب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧هـ=٧١٥م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بعير من مؤلفات أستاذه، وكان عليّ بن عبد الله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨هـ=٧٣٦م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة راجياً أن يرسل إليه صحيفةً ما من مؤلفات والده، ثم ينسخها ويعيدها إليه^(٣).

فهذه أمثلة بيّنة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذي نعرفه اليوم، منذ صدر الإسلام، وقد وردت ألفاظ مثل: السفر، والزبور، والتوراة، والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت في زمن الخليفة الثاني عمر بن

(١) تقييد العلم ١٤٠.

(٢) أدب الكاتب ١٠٨.

(٣) تاريخ التراث العربي ١٧٦/١ وانظر طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ ومصادر الشعر الجاهلي ٣٩.

الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن، فقد قال القاسم بن محمد: «إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: (أيها الناس إنه قد بلغني أنه ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعد لها وأقيسها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به فأرى فيه رأبي)، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»^(١).

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعني: الكتب الدينية، ولكنها تحتل أيضاً سائر الكتب، فالخوف من الضلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدونه الجاهليون من كتب حكمهم وعلمهم، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية، التي تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات، فتثير الخصومات، وتحمي حمية الجاهلية، مما لا تحمد عقباه، فإذا كانوا آنذاك ينهون عن رواية الشعر الجاهلي الذي يحض على هذه المنازعات، فإن الأولى أن يحرقوا ويمزقوا تلك الكتب التي تشتمل على هذه الأخبار والأشعار.

ولا يكاد ينتصف القرن الأول حتى نرى قيام نادٍ في مكة، فيه مكتبة عامة، تحوى كتباً في شتى الموضوعات، يؤمها الناس فيقرءون ما يشاءون منها، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي بيتاً، فجعل فيه شطرنجات، ونردات، وقرقات، ودفاتر، فيها من كل علم، وجعل في الجدار أوتاداً! فمن جاء علق ثيابه على وتد منها، ثم جرّ دَفْتراً فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم^(٢).

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط، بل كان يعتمد إلى الصحف، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة في القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية - وقد كان خطيباً شاعراً وفصيحاً جامعاً، وجيد الرأي كثير الأدب - قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء^(٣).

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث في عهد الرسول ﷺ، كالذي روى البخاري عن أبي هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث، عام فتح مكة، بقتيل منهم قتلوه، فأخبر

(١) ابن هشام: السيرة ٦٨/٢.

(٢) انظر (الأغاني ٢٥٣/٤) وانظر محمد كرد علي في: (الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢).

(٣) (البيان والتبيين ١/٣٢٨).

بذلك النبي ﷺ، فركب راحلةً فخطب فقال: إن الله حبس عن مكة القتلى^(١)، وسلط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنين، وأنها لم تحل لأحد قبلي، ولم تحل لأحد بعدي، ألا وإنما أحلت لي من نهار، وأنها ساعتي هذه، حرام لا يحتلى^(٢) شوكتها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد^(٣) فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتيل.

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: «اكتب لي يا رسول الله» - يريد أن يكتب الخطبة التي سمعها منه - فقال ﷺ: «اكتبوا لأبي فلان».

وكذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله ﷺ^(٤).

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة، فقالوا: إن النهي عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث^(٥).

وقد سُجِّلت الأحاديث في هذه المرحلة في كراريس صغيرة، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وامت هذه المرحلة في عصر الصحابة وأوائل التابعين.

هذه الأخبار في جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ في العصر العباسي كما يزعم بعضهم، ولكنه كان قبل ذلك.

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام، فالعلم كله في نظرهم شيء واحد، والعالم غير متميز، فمسألة في التفسير، ومسألة في التاريخ، ومسألة في الأدب، ومسألة في التشريع، وكلها علم، ليس بينها من فرق، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر، ثم أخذ العلم يتركز.

فالتحديد الدقيق، والتخصُّص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفًا آنذاك، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوي، أو راوي، أو أعرابي، أو مؤرخ، أو أديب، أو لغوي لم يتحقق واقعياً، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون.

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحاً إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة، وأخذنا بعموم الشهرة، فإننا سنجد أن كثيراً من العلماء في هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة، بحيث

(١) شك البخاري في أنها القتل أو القيل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخاري.

(٢) لا يقطع.

(٣) أي لمن يريد التعريف بها والناداة عليها.

(٤) فجر الإسلام ٢٥٠.

(٥) المرجع السابق ٢٥٠.

إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط في الأذهان بصفةٍ قد اشتهر بها فينسب إليها: نحوياً، أو راوياً، أو مؤرخاً، أو أديباً، أو أعرابياً، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راويةً لكلام العرب شعراً ونثراً، وله آراء نقلت عنه في فهم النصوص ونقدها، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات، والأصوات والنحو، والأصمعي (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب، ألف في اللغة والأدب، مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخيال). والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة، وإن الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللغوي والأديب.

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة، ودارس الأدب قديماً - ممكناً بصورة حاسمة - فإن الفصل ممكن في مادة الكتاب الواحد الذي يحوى ما ينسب إلى اللغة، وما ينسب إلى الأدب، فمن الممكن استخلاص العناصر التي تنتسب إلى صحة النص، وما يتعلق بذلك، والعناصر التي تنسب إلى جماله وفنه، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين، يمكن به نسبة الرواة أو النحاة أو الأدباء أو المؤرخين، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضي لغوي، وسيبويه بأن نحوي، والأصمعي بأنه راوية، لا باعتبار التخصص الحاسم، بل باعتبار الطابع الغالب.

ولما اتسعت دائرة العلم وكثرت جزئياته، أصبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ.. وهكذا، وبوضوح هذه النزعات على توالى الزمان أخذت المسائل المتشابهة، يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعاً ما، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة في نفسها، فمسائل في الفقه مبعثرة، وثانية في التاريخ مبعثرة ومسائل في النحو، واللغة، والبيان مبعثرة وهكذا... وانظر في هذا منهج «البيان والتبيين» للجاحظ، و«الكامل» للمبرد و«عيون الأخبار» لابن قتيبة.

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئاً فشيئاً، يجمعون المسائل المتشابهة في موضع واحد، ويؤوبون لها باباً خاصاً، حتى وصل في آخر العصر العباسي الأول إلى ما رأينا، وزاد من أتى بعدهم في ذلك التنظيم، حتى كان من ذلك بعد.. مثل: كتاب الموطأ في الحديث، وكتب أبي يوسف ومحمد والشافعي في الفقه، وتاريخ السيرة، وتاريخ الفتوح، والطبقات وكان الحديث في أول الأمر يشمل كل ذلك، ثم أخذت فروعها تنفصل عنه شيئاً فشيئاً، وتتميز بأسمائها وكتبها.

وفي العصر الأموي ضُمَّت التسجيلات المتفرقة في الحديث، وتم هذا في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثاني.

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضاً دينياً، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها.

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما، وليس له إلا الجمع، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها، وقد تكون صحفاً مفرقة مبعثرة، فلما دخل الفرس والروم في الإسلام، وكانوا ذوى حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل، أدخلوا على اللغة العربية، بعد أن تعلموها، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذى فهمه الآن، من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد في كتاب واحد، ولكن ما كتب في عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل، وأغلب هذه الكتب أخذت من العلماء عن طريق الرواية، وأدجت في كتب العباسيين التى كانت أتم نظاماً وأرقى في فن التأليف، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة في العصر العباسى وما بعده، فابن النديم يقول: إنه رأى صفحات أبى الأسود اللؤلؤى في النحو، وإنه رأى كتاب عبيد بن شريه في الأمثال، وابن خلكان يقول: إنه رأى كتاب وهب بن منبه في تاريخ اليمن، ولكن في عهدنا هذا لم يصل إلينا شيء يصح أن يوثق به إلا قليلاً^(١).

ذكرنا أن عصر بنى أمية كانت فيه مذكرات، أو صحائف، ثم أقبل العصر العباسى بحضارته العظيمة، وخالطت العرب أمماً ذات مدنية - كما ذكرنا - ولها عهد قديم بالتأليف، وقد كلت القوة المحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم، ومسائل الفنون، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة، ولا سيما بعد أن اهتموا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العريقة في العلوم والحضارة، فنشطت العقول، وهبت الفطن، وشارت العزائم للجمع والتدوين.

ومن الأسباب التى دفعت العلماء إلى التدوين، رغبة الأمراء في التعلُّم والتأدُّب، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم، ورغبتهم كذلك في تأديب أولادهم، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر، أو بموت، أو بسبب آخر، وقد كان أكثرهم رجالة، وكذلك رغبة العلماء أنفسهم في تعليم أولادهم وأفلاذ أكبادهم، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك.

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور، أى سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقهاء، وبذل لهم في ذلك الأموال الطائلة، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم، أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى،

(١) انظر (فجر الإسلام: ٢٠٢).

فترجم الكثير من الطب والمنطق وغيرها، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع خالية من التعقيد، حسنة الأسلوب متينة التركيب، ولا سيما علوم الأدب أصولاً وفروعاً، حتى كتب القواعد من اللغة.

أما عصر البويهيين، أو قل المائة الثانية، والثالثة للعصر العباسى، وهو عصر الإسلام الذهبى للعلم خاصة، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها، وتم نماؤها، وظهرت الكتب الوافية فى أكثرها، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية، يتنافس ملوكها وعلماؤها فى ترقية العلوم، وتأليف الأسفار، فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرًا وأصح نتاجاً؛ لكثرة أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بليغة فى أكثر الكتب، وإن امتدت إلى بعضها يد السجع، ولكن كان متقناً بليغاً.

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار، وكأنى بالعالم لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح؛ وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضياح الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب، فصنفوا مؤلفات وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية، والجغرافية، وغيرها، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربية، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره، ثم كادت جذوة العقول تخمد، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التتار ذلك الأثر الجميل. وكانت عبارة التدوين فى أكثر الكتب سهلة مفهومة، وتكلف السجع والبديع كان فى القليل منها.

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضى الفاضل، (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية، وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية، ووزير صلاح الدين الأيوبي، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع، إلا أنه غالى فى التورية والجناس، حتى أصبحت الصناعة فى هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة، ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣، ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦، والزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم.

هؤلاء العلماء الأفاضل، تطالعنا آثارهم فيما يعرف حالياً بالمخطوطات العربية.

فيا ترى ما المراد بكلمة المخطوطات..؟

المخطوطات: جمع، مفردة، مَحْطُوطَةٌ، أو مَحْطُوطٌ والمراد بالمخطوطة، أو المخطوط: الكتاب المخطوط بخط عربي، سواء كان في شكل لفائف، أو في شكل دفتر، أو كتيب، أو كرّاس، أو صحف، وأياً ما كان حجم هذا الكتاب.

ومن ثم، فإن الرسائل، والعهود، والمواثيق، والصكوك والنقوش، تخرج عن حدود هذا الكتاب المخطوط.

* * *

الفصل الثاني

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهيأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتديه قلة من المحققين المعاصرين، ويفر منه الكثرة طلباً للاستخفاف.

وفي هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مُقارناً بموقف المتقدمين منه.

ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنايتهم بالحديث الشريف، وأسانيده، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضبطوا، ويجيدوا في علومهم المختلفة من منظوم ومنثور.

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى، كما يظن طائفة من شبان عصرنا.

فلقد بدأ علماء المسلمين بهذا المنهج العلمى، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة، التى أولوها للحديث الشريف، فاتته تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلماع للقاضى عياض)، فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تجوى الرواية والمجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه، فى أهم كُتُب الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الانجليز.. والواقع أن المنود لوجية الغربية التى تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربى، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية.

والقواعد التى وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة فى الحديث، تتفق فى جوهرها واتجاهها، والأنظمة التى اكتشفها علماء أوربا فيما بعد، فى بناء علم المشودلجية..

وبإمكاننا أن نصارح زملائنا في الغرب، فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده^(١).

ولعل أول ما ينبغي الوقت عنده، حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبي، وغير الأدبي ما وقع في وهم كثيرين^(٢) من شيوينا وزملائنا أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمي مستضيئين فيها، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد في نشر النصوص اليونانية، واللاتينية، وهى قواعد تُردُّ إلى التثبت من نسبة النص إلى صاحبه، وجمع مخطوطاته، والمقابلة بينها في الهامش، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات. والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والإحكام ما لم يبلغه المستشرقون.

فهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوى، ودقة رواية مصنفاته، وإخراجها على خير وجه علمي، طبقتها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقاً واسعاً حتى ينفون عنها الزيف والنحول، وبدءوا في ذلك بتمييز الرواة المتهمين، من الموثقين، وظلَّ تحقيق الشعر القديم يمحّص، ويبحث، ويمتحن سنده ومنتنه، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين)، وقد اتضح مما أسلفناه في الرواية الأدبية أن رواية العربية الموثقين من أمثال ابن سلام، كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار، ويرفضون رواية الرواة الوضاعين على نحو ما تشدد المحدثون في رواية الحديث النبوى، وأن يكون أساس الرواية: اللقاء والمشافهة، فكان علماء اللغة والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة، ولا من مصنف مكتوب، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الرواية وفي اللغة، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغانى) حتى نجدَه يقدِّم أكثر رواياته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة، وهو يستهل السند - غالباً - بكلمة (حدثنا)، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعاً، صنيع المحدثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين، وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة.

والسند لا يلقى إلقاء دون تمحيص، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره، فهو إنما يلقى لكى تتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط، على نحو ما يتوثق المحدثون من رواية الحديث، فمن كان منها من رجال السند نص عليه أبو الفرج، ورفض روايته على نحو

(١) انظر الدكتور أسد رستم في كتابه (مصطلح التاريخ) المقدمة.

(٢) يتزعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد. انظر (نقد النصوص) له.

رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبي وابن خرداذبه، وكثيراً ما يدفعه فحسه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والانتهاك، وحينئذ يفزع إلى دواوين أصحابها كي يطمئن قلبه، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى إليها، ويعرف ناظمها معرفة اليقين، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذي اتهمه، فيحكم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم.

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد، مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة ومتون الحديث، فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات الأدبية واللغوية المفرقة في القدم، وظلوا حتى القرن الرابع الهجري على الأقل يعدون الإملاء - كما عده المحدثون - أعلى مراتب العلم، وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يملئ عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية.

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت في كتب الشعر والأدب قديماً مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر.

أولاً - التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص: التأكد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه. فهل كان القدماء يثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله؟!

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتاً طويلاً يتجادلون في صحة الشعر الجاهلي، والكثير من الأدلة التي كانوا يدلون بها في القديم هي هي إلى يومنا هذا، فيذكر ابن سلام أن «في الشعر المسموع مفتعل موضوع لاخير فيه، ولا حجة في عربيته»^(١).

وكما فطن الجمحي إلى أن في الشعر المسموع مفتعل موضوع، فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها، ولاشك أن هذه هي أولى عمليات النقد وأساسه المتين، إذ كيف نحقق كتاباً لا نعرف مصدره، فأبو عبيدة وابن نوح العطاردي يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلاً موضوعاً، يخبرنا ابن سلام فيقول:

«أخبرني أبو عبيدة أن ابن داود بن متمم بن نويرة، قدم البصرة في بعض ما يقدّم له

(١) طبقات فحول الشعراء.

البدوى فى الجلب والميرة، فنزل النحيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردى، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته، وكفينا ضيعته، فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويضعها لنا، وإذا كلامه دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم والوقائع التى شهدها، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله»^(١).

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجته محمد بن إسحاق، وكان من علماء الناس بالسَّير فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر ويقول: لا علم لى بالشعر أوقى به فأحمله!! فيقول ابن سلام:

«ولم يكن ذلك عذراً، فكتب فى السَّير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف، أفلا يرجع إلى نفسه! فيقول: من حمل هذا الشعر؟ ومن أداه منذ آلاف السنين؟ والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقَطَّعَ ذَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أى لا بقية لهم»^(٢).

ويذكر ابن النديم أنه قرأ فى كتاب بخط ابن الجهم، أن كتاب (المدخل) لسند بن على، وهبه مؤلفه سند إلى أبى معشر، فانتحلّه أبو معشر، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول:

«فانتحلّه أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب.. هذا كله لسند بن على»^(٣).

ألا ترى معى أن ابن الجهم، كان ناقداً بصيراً بأساليب الكتاب، يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكم فى ذلك علمه وعقله وذوقه، وهذا ما يسمى بنقد المصدر.

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب، قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد، فأخذوا يدرسون هذا المعجم، ويفحصون أسانيده ومادته، وتاريخ شيوخه، والمكان الذى شاع منه وذاع، حتى يستوثقوا من نسبته للخليل أو عدم نسبته، وكان فى مقدمة هؤلاء العلماء الزبيدي الأندلسى (ت ٣٧٩)، أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره، وأما الزمن الذى ظهر فيه، فوجدوه زمناً متأخراً عن عصر الخليل، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة، أى بعد وفاته بنحو ثمانين عاماً، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى، وابن الأعرابى،

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ٣٨٤/١

وهما من الجيل التالي للخليل، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر؟! بل لقد وجدوه يروى عن المسعري عن أبي عبيد، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة، في حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلاً عن تلميذه المسعري.

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل: جيل الأضعمى، وأبي عبيد وابن الأعرابي؛ وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً، ولو أنه خلف حقاً معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه، ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده، بل لقد فحصوا مادته ومنتنه، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي، وكثرة الخلل والفساد في نصه!! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه^(١).

وتصدى الزبيدي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوي فحصاً دقيقاً، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفي نسبته إلى أي بصرى فضلاً عن الخليل نفسه، وكذلك الشأن في التصاريف، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلافاً كثيراً في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوي، بل عن شدا شيئاً من النحو، وبذلك كله طعن في نسبة المعجم إلى الخليل.

على أنه إنما طعن في ألفاظ المعجم وحشوه، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن في الكتاب، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء، ولعل السبب في ذلك أن منهج العين يلتقى بمنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربي، فالمنهجان يستلهمان نظرية التبادل والتوافق الرياضية في حصر جميع الأوزان، والألفاظ المستعملة في الطرفين، والمهملة، فحريٌّ أن يكون رأسها واحداً.

وعناية الزبيدي بكتاب العين تتجلى في عدة أوجه: فقد عني بتصحيح متنه، واختصره، ودرسه درساً نقدياً رائعاً، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل، ثم استدرك عليه، وكأن الزبيدي أحس أن عليه قبل أن يصدر أي حكم على كتاب العين، أن يتأكد من صحة النص الذي سيتخذ موضوعاً لدراسته، ومن هنا عني بقراءته وتصحيحه على نسختين

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين، للزبيدي: ص ٧ و ٨ ط الدار البيضاء

مؤقتين إحداهما نسخة القاضي منذر بن سعيد البلوطي، والثانية نسخة قاسم بن ثابت، وهذه بداية تدل في وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلي والخارجي، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا في عصر متأخر.

فيذكر الزبيدي: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه، فقد جاء في الكتاب «أخبرنا المسعري عن أبي عبيد» وأبو عبيد ولد سنة ١٥٤هـ وبناء على أن الخليل توفي سنة ١٧٠هـ يكون سن أبي عبيد يوم توفي الخليل ١٦ سنة وكبر أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعري، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعري علم أبي عبيد، إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبي عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد - على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠هـ) - قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧هـ^(١).

ونظن أن هذا المثال وحده يكفي للدلالة، على أن أيادي تدخلت في مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدي الذي اتبعه العلماء المسلمون في نقد المصدر، وفي مقدمتهم الزبيدي الذي يقول: «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه.

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه».

ويمثل هذا المنهج ينتقد صاحب كتاب الأغاني ابن خرداذبه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المغني أنه غني في أول دولة بني أمية، وأدرك دولة بني العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فبعث أبو الفرج على هذا الخبر قائلاً: «والصحيح أن معبدًا توفي في أيام الوليد بن يزيد، وأصابه الفالج فعلا وارتعش وبطل صوته، ولكنه لم يدرك دولة بني العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولا رواه إنسان سوى ابن خرداذبه، فقد جاء به مجازفة».

(١) انظر الزهر ٨٢/١ وما بعدها.

وقد أورد أبو الفرج في كتابه قصيدة لذي الأصبع العدواني التي قالها في قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهي:

وَلَيْسَ الْمَرْءُ فِي شَيْءٍ مِنْ الْإِبْرَامِ وَالنَّقْضِ
إِذَا أْبْرَمَ أَمْرًا خَا لَهُ يَقْضِي وَمَا يَقْضِي
يَقُولُ الْيَوْمَ أَمْضِيهِ وَلَا يَمْلِكُ مَا يَمْضِي

ثم نقل أبو الفرج عن أبي عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذى الأصبع الضادية، إلا الأبيات التي أنشدها، وهي اثنا عشر بيتاً، وأن سائرهما منحول^(١).

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنترة:

هَلْ غَادَرَ الشَّعْرَاءُ مِنْ مَتْرَدَمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمٍ؟
وَمَنْ يَدْفَعُهُ: الْأَصْمَعِيُّ وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ عِنْدَهُمَا:

يَا دَارَ عِبَلَةَ بِالْجَوَادِ تَكَلَّمِي

وذكر أبو عمر الشيباني أنه لم يكن يروى «هل غادر الشعراء من متردم» حتى سمع أبا حازم العكلي يرويه له^(٢).

وقد أورد هذين البيتين في الأغاني عند ترجمته للحزين الكنانى:

فِي كَفِّهِ خَيْرَانُ رِيحُهُ عَبْقُ مِنْ كَفِّ أَرْوَغٍ فِي عِرْنِينِهِ شَمُّ
يُغْضِي حَيَاءً وَيَغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكْلَمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

ثم قال: «والناس يروون هذين البيتين للفرزدق في أبيات يمدح بها علي بن الحسين بن أبي طالب عليها السلام، التي أولها:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِهِ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِجْلُ وَالْحَرَمُ
وهو غلط ممن رواه فيها، وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علي بن الحسين عليها السلام، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد^(٣).

وقال أيضاً: «والصحيح أنها للحزين في عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة في إدخال البيتين في تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعاني، متشابهة، تنبئ عن نفسها» ثم ساق أبيات الحزين. والأبيات أيضاً ضمن أبيات الحزين في المؤلف والمختلف

(١) انظر الأغاني ٩٢/٣.

(٢) انظر الأغاني ٢٢٢/٩.

(٣) الأغاني: ٥٦٧٤/١٦ ط الشعب و ج ٧٧/١٤ ط بولاق.

ص ٨٨، ٨٩، وكذلك نسبها المصعب الزبيرى فى نسب قرىش ص ٦٤ للحزبن الكنانى، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر فى مكانها من كتاب الأغانى، إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات فى نقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً لوالبة بن الحباب أستاذ أبى نواس (ونحلها العامة أبى نواس) والأبيات منها قول والبة:

قد قابلتُنا الكُئوسُ ودأبَرْتنا النَّحوسُ
لم تخطُهُ فى حسابٍ وذاكٍ ممَّا تَسُوسُ
ونحنُ عندَ عميدٍ قد غابَ عَنَّا البُسوسُ

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلاً: «وهذا الشعر بما ينحله العامة أبى نواس! وذلك غلط، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجون إلى أبى نواس، وكذلك تصنع فى أمر مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون»^(١).

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ^(٢) فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص ٣٣٧ ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصارى فصافحه النبى ﷺ، ثم قال: ما هذا الذى أكتبَ يديك؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرِّ والمسحاة فأنفقه على عيالى، فقبَّل يده رسولُ الله ﷺ، وقال: هذه يدٌ لا تمسُّها النار أبداً. أخرجه أبو موسى، وقال: فى سعود الأنصار كثرة، إلا أن فى رواية أخرى، نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى المعروف، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين».

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلاً: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى، وهو وهم، فإن سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس، هو أوسى من بنى عبد الأشهل، وهو الذى جرح فى الخندق، وتوفى بعد أن حُكِّم فى بنى قريظة، وهو أوسى لا شبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التى فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أنى لأعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله ﷺ فى غزوة غزاه، بدر وغيرها، وإنما اختلفوا فى سعد بن معاذ هل شهد بدرًا أو لا؟ والله أعلم، على أن من تخلف عن رسول الله ﷺ من

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩.

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد فى الجزيرة ونشأ بها مع أخويه: ضياء الدين اللغوى، ومجد الدين المحدث، =

الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتثريب، فكيف يقبل يده أو يصافحه»^(١).

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوي: «ضبط وحقق أشياء حسنة»^(٢). فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادي^(٣) (ت ١٠٩٢ هـ)، في كتابه (خزانة الأدب)، وجدنا أنه ينهج منهجاً تحقيقياً، أعتقد أنه لا يوجد بين محققي اليوم، في أوروبا والشرق، من يدانيه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التي استشهد بها الرضى، وهى زهاء ألف بيت، كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال، لغموض معناها وخفاء مغزاها، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف، وكان البغدادي كما يقول عن نفسه: «من مرّن في علم الأدب حتى صار يلبيه من كتب، وأفرغ في تحصيله جهده، وبذل فيه وكده وكده، وجمع دواوينه، واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار ما لم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار... ولهذا اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليلها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك - ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى، والصحابى عن التابعى، وهلم جرا، وضمننا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه»^(٤).

ومن الأمثلة التي تبين منهج البغدادي في نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى:
يقول الخنئ وأبعض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار الجدّع
يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة، أوردها أبو زيد في نوادره، ونسبها لذى الخرق الطهوى، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها:
أتأنى كلامُ الثعلبيِّ بنِ ديسقٍ ففى أئى هذا ويله يتترع؟!
فيعلق عليه قائلاً: «أتأنى كلام الثعلبي» هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة، كما في

= ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل، وطوف في البلاد العربية وكان إماماً في التاريخ والحديث عالماً بأنسب العرب وأيامهم وقائعهم وأشهر مؤلفاته:

- ١ - الكامل.
- ٢ - أسد الغابة.
- ٣ - اللباب.
- ٤ - تحفة الغنائب.
- ٥ - تاريخ الدولة الأتابكية.

انظر ترجمته في تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٨٠ وابن خلكان ١/٣٤٧.

(١) أسد الغابة م ٣٣٧/٢ ط الشعب ١٩٦٧.

(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩.

(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادي أصله من بغداد درس في القاهرة وتردد عليها ومات بها سنة ١٠٩٣ هـ.

(٤) خزانة الأدب: مقدمة المؤلف.

نوادر أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع، أبي قبيلة، لا بمشاة فوقية، فغين معجمة، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع، كما ضبطه بعضهم، فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع، كذا سدد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني في شرحه (نوادر ابن الأعرابي)، وأورد له شعراً جيداً.... ثم يقول: «قال الجوهري وتبعه الصغاني: «هذا من أبيات الكتاب..... وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ولم أجده فيها».

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال: «نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذى الخرق الطهوى» قال: «وهو جاهلي»، ومن لقب من الشعراء من بنى طهية ذى الخرق ثلاثة: أحدهم: خليفة به حمل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك من بنى حنظلة بن طهية.

والثاني: قرط ويقال له: ذو الخرق بن قرط أخو بنى سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية، وهو فارسي أيضاً.

الثالث: شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد، كذا في المؤتلف والمختلف للآمدى، ولم يذكرها صاحب العباب.

ولم أر من قيد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهلياً، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة. وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوى صاحب الشعر اسمه: دينار بن هلال، ولا أرى من أين نقله، وقال شارح شواهد المغنى: وفي المؤتلف والمختلف للآمدى أن اسمه قرط شاعر جاهلي سمي بذلك لقوله:

جاءت عجاجاً عليها الرئش والخرق

وفيه ثلاثة أمور:

الأول: أن الآمدى لم يذكر هذا الشعر، فكيف ينسبه إلى قرط.

الثاني: أنه لم يقيد قرطاً بكونه جاهلياً.

الثالث: أن هذا الشعر ليس لقرط، وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفاً.... بقى من لقب ب(ذى الخرق) من الشعراء غير طهية وهم اثنان:

أحدهما: ذو الخرق اليربوعى...

والثاني: ذو الخرق بن شريح....

وهذا والذي قبله من شعراء الجاهلية^(١).

وينبها ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه: يجب ألا ننقل نصاً عن نسخة دون أن نتحقق من صاحب النسخة، فيقول: «يطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: قال فلان كذا، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة في رواية ما يؤخذ بالوجادة»^(٢).

ثانياً - جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الهامش، واتخاذ أقدم النسخ أساساً للنقد، كما يفعل محققو اليوم، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العالم المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ، ونحن نعلم أن الآمدي (ت ٣٧١ هـ) جاء بعد تراخي الزمن من موت أبي تمام والبحترى، فوجد عدة رسائل في التعصب لهذا الشاعر أو ذاك، كما وجد ديوانيهما قد جمعا، وتعددت منها النسخ قديمة وحديثة، فنظر في كل هذه الكتب، فوجد فيها إسرافاً في الأحكام، وعدم دراسة حقيقية، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضي الجرجاني المتوفى سنة ٢٩٠ هـ في كتابه: (الوساطة بين المتنبى وخصومه)^(٣)، ولما وجد الآمدي ضعفاً في التعليل، وقصوراً في الأداء تناول الخصومة بمنهج علمي، وأعتقد أن هذا الكتاب «الموازنة بين الطائيين» خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدارسين، كمثال يحتذى به للمنهج الصحيح.

فالآمدي يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة في كتابه فيقول: «حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولي وأضراجه»، وذلك عند نظره في قول أبي تمام:

دَارَ أَجَلُ الْهُوَى عَنْ أَنْ أَلَمَ بِهَا فِي الرَّكْبِ إِلَّا وَعَيْنِي مِنْ مَنَائِحِهَا
ويقول: وقد جاء في شعر البحترى بيت هو عندي أقبح من كل ما عيب به أبو تمام في هذا الباب وهو قوله:

وَلَمَّاذَا تَبَعَ النَّفْسُ شَيْئًا جَعَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُ بَوَاءً

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣ - ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧.

(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور.

يقول: «كذا وجدته في أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن» ثم يقول: «وقد رأيت في بعض النسخ:

* جَعَلَ اللهُ الخُلْدَ مِنْهُ بَوَاءُ *

فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب»^(١).

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء كان من شعر أبي تمام كما رأينا في البيت الأول، أو من شعر البحترى كما رأينا في البيت الثاني.

وقد ذكر القاضى عياض بسنده عن أبي العباس المالكى قال: «لمالك شرط في الإجازة: أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو»^(٢).

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التلّفيق بين الروايات، فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوى إسناد النسخة في أولها، ثم يقول: وبإسناده إلى آخرها، فمنا نسخة يروها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد، وعن الأعرج عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة. وسوى هذه نسخ يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد^(٣).

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا في عدم التلّفيق بين روايتين، فأوجب أبو سعيد السكّرى في شرح أشعار هذيل عدم التلّفيق فقال: «يمنتع التلّفيق في رواية الأشعار، قال: كقول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع»، ورواه الأصمعي بلفظ (عصاني)، بدل (دعاني) و بلفظ (مطيع) بدل (سميع).

قال: فيمنتع في الإنشاد ذكر (دعاني) مع (مطيع) أو (عصاني) مع (سميع) لأنه من باب التلّفيق^(٤).

(٣) راجع الكفاية في علم الرواية ٢١٤.

(٤) المزهري ٢/٣٣٣.

(١) الموازنة بين أبي تمام والبحترى ص ٢٨٦.

(٢) الإجماع ٧٥.

أما اللحن : فإنهم كانوا يقولون، فقد «سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله ﷺ وفيه لحن أيقممه؟ قال: نعم إن رسول الله ﷺ لم يلحن»^(١).

وكانت أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم، تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيع، ثم تأتي في الدرجة الثانية - وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التي نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنّف كتبها عالم شهير، أو كانت في حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أخرى أن تكون موثقة النص، وكانوا يعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعاً من الضمان لصحتها.

ويصور ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات - في وزارته للمعتصم - نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأغربها، فأحضرها إليه فسرّها، ووقعت منه أجمل موقع^(٢).

ويخبرنا روزنتال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها^(٣) والبكري (ت ٤٨٧) كان حريصاً على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة، (أى الحسنه الخط والكتابة المعروف ناسخها) مغرماً باقتنائها، وقد سبقه القالي إلى اقتناء أصول خطية منسوبة «كنوادر ابن الأعرابي»، و«أمالى ابن الأنباري»، بخط أبي موسى الحامض^(٤).

وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة في المعارضة والمقابلة شرطاً أساسياً، يجب أن تتوافر لدى المحقق، فيذكر الخليل أنه: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية^(٥)، ويخبرنا الزمخشري أن طاوس قال لابنه: «هل كتبت؟ قال نعم. قال:

(١) مخطوط ربيع الأبرار ص ١٧٧ من النسخة رقم ١٥٥ أدب. وقد تم طبعه سنة ١٩٩٢. بتحقيقنا ونشر: في ٤ مجلدات من مركز تحقيق التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر إنباه الرواة ٣٥٨/٢.

(٣) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٤.

(٤) انظر مقدمة تحقيق سبط الآل.

(٥) انظر ربيع الأبرار للزمخشري مخطوطة رقم ٤٨٩٤. أدب طلعت ص ٣٧٣.

أعترضت؟ قال: لا، قال: يا بني لم تكتب اسم قال: يا بني أعترضت؟ قال: نعم، قال: أعجمت؟ قال: لا، قال: أعجم فإن العجم نور الكتاب»^(١).

والإقلال من أخطاء النَّسخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملماً بالموضوع الذي ينسخه.

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتي من قدرة، ومهما أوتي من حسن الدقة والأمانة، لا بد وأن يقع في بعض الأخطاء، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو، فصحيح البخاري «النسخة اليونانية» كتب صاحبها الحافظ اليوناني^(٢) على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه.

«بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً، بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب، مالك أئمة الأدب، العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائفي الجبالي، أمد الله تعالى في عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يرأعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره، ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته، وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معاً) فأعملت ذلك على ما أمر ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر، والثالث والثلاثين، فإنهما معدومان»^(٣).

وحقيقة أصل النسخة اليونانية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوي لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق، طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضح لهم، ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها لهم، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)^(٤) وكتب عند تمام ختم التصحيح، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونانية المذكورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضى الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد اليوناني، رضى الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ مُعتمَدٍ عليها، فكلمنا

(١) المرجع السابق ص ٢٧٩.

(٢) اليوناني: علي بن أحمد بن عبد الله اليوناني ولد في رجب سنة ٦٢١ هـ وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحاً وسمع منه ابن مالك رواية، وأمل عليه فوائد مشهورة. الدرر الكامنة ١٧١/٣ - ١٧٢.

(٣) مقدمة صحيح البخاري.

(٤) حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ونشرته دار العروبة سنة ١٩٥٧.

مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وَضَبَطُهُ على ما اقتضاه علمى بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أَخْرَتْ أمره إلى جزءٍ أَسْتَوْفَى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً والبيان تاماً - إن شاء الله تعالى»^(١).

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذى يقع بين النسخ فى القراءات، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه فى حياته فى نسخة من نسخ مصنفه، وكثيراً ما كان المولى يكرّر على طلابه ما يمليه، وكان يضيف أحياناً فى المرة الثانية، أو فى كل مرة تالية إضافات جديدة، ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روايات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقاً، «المؤلف يغير» ص ٢٨. وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك، فإنه ظل يمليه على طلابه نحو أربعين عاماً، وهو يعدل فى بعض أبوابه ويفتح فى أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى، ورواية الحسن بن محمد الشيبانى البغدادى، وهما تختلفان اختلافات كثيرة.

وحدث هذا نفسه فى كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقاننا فى (كتاب الإبل) للأصمعى، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى. وهذا فى بعض وجوه صورة لما نراه فى المخطوطات التى بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء. ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف فى القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع، يحدث تشويشاً وبلبلة، فلم يكونوا جميعاً ميالين إلى إحداث تغييرات فى كتبهم التى خرجت وانتشرت، فقد ذكر أن الجاحظ روى فى كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لملك بن أسماء الفزارى، ووردت فيه لفظة (لحن):

و حَدِيثُ أَلَذِّهِ هُوَ مِمَّا يَنْعَتُ النَّاعُتُونَ يُوزَنُ وَرِزْنَا
مَنْطِقُ صَائِبٍ وَتَلْحَنُ أَحْيَا نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لِحْنًا

وأبى الجاحظ أن يغير النص، وقال: «فكيف لى بما سارت به الرُّكبان»؟!

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات فى المخطوطات: الإصلاحات التى كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام، ولقد كان العلماء يتفاوتون فى نظرهم إلى هذه الإصلاحات، فمنهم من كان يكتفى بجمع القراءات

المختلفة على هامش النسخة، ويقف عند هذا الحد، كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في العصور الأخيرة.

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها^(١) وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميمى فى سمط اللآلىء، والأستاذ أحمد شاكراً فى تحقيقاته للشعر والشعراء، ويجرى على ذلك الآن، المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول: إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسا نص النسخة المخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيداً أن فى الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسى) فيه كثير من المزالق التى لا يمكن تفادىها.

«فأفهام البشر مختلفة، وأراؤهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ويفتبط بفهمه واستدلاله، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه، فلو فتح هذا الباب، وسومح فى نقل منها لذوى الألباب، على معنى ما يفتح، لتغير المسموع، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه، فيتعارض التأويل، وتتهافت الأقاويل، وكفى حجة على دفع هذا الرأى الأفيى، دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأداة، على حسب ما وعاه، حجة وكفاية، تدفع رأى من رأى بتديل لفظ الرواية، بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقهاء لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبل، كما قال ﷺ: «رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس فى الفقه، وتفاوتهم فى الفهم، فتعين الصواب من هذين الرأين فى رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل، من غير أن يغير فيها أو يبدل، فجمع بين الأمرين، ويترك لمن جاء بعده النظر فى اللفظتين.

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه فى حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لاشك فيه، ويبقى مكانه أبيض وهى السليمة، ومذاهب الأئمة القوية، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة، فكثيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب، وتولج المنزل من غير الباب»^(٢).

ويعد هذا المنهج الذى أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين فى مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، يقول روزنتال: «إن أسلم طريقة، بل الطريقة الوحيدة للتثبيت من

(١) انظر العسقلانى ١ / ٨٩ ، ١٩١ وما يليها.

(٢) انظر القاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ فى مقدمة «مشارك الأنوار» واللفظ لابن فراقول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة

٥٦٩ هـ فى كتابه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» المقدمة. مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور ص ٣ ، ٤.

صحة نص مخطوطة هي معارضة المخطوطة المراد التثبيت من صحتها، بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشرها عند مستهل الحضارة الإسلامية، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية في القرن التاسع (الثالث الهجري).

ولا شك في أن المستوى العلمي الذي كان يعمل عليه (حين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربي فيما بعد، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطاً جوهرياً وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي ﷺ نفسه^(١).

* * *

وإن المخطوطات.. إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف كانت تحتوي على معلومات، وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق، وقد توجد في كثير من الأحيان على حواشي المخطوطات نظرات قيمة في النقد، فالمحقق الذي يدقق النظر في هذه الملاحظات التي يجدها في مقدمة المخطوط أو في آخره، وفي الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات، مبنوثة هنا وهناك، سيجد فوائد جلية تعينه على التحقيق وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض في تاريخ الأدب.

ومن المواضيع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: الغلافات الداخلية للمخطوطات، وفي جلد الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب، وأحياناً على وجه الجزء، وقد عرف السيوطي أن الراغب الأصفهاني صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزلاً من ملاحظة عثر عليها على ظاهر الكتاب^(٢)، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التي يجدها على الغلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذي عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المفيدة التي تعين المحقق في تحقيق قضية تاريخية اختيار النسخ العبارات التقليدية، التي تلى ذكر اسم المؤلف، أو الأديب في كتاب كقولهم: (رحمه الله)، أو (غفر الله له)، أو (أطال الله عمره)، أو (أمدّه بالقوة). فإن في مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حياً.

وقد ورد في آخر رسالة الشافعي أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠ هـ)، وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاکر في مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ - ٢٣ ويرجح أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩ هـ التي دخل فيها الإمام الشافعي مصر، وسنة ٢٠٤ هـ التي توفي فيها

(١) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٧٢ وما بعدها.

(٢) طاش كبرى زاده. مفتاح السعادة ١/١٨٣.

«لأنه لم يذكر الترجم على الشافعي في أي موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم»^(١).

والواقع أن لمثل هذه الملاحظات التي يفتن إليها المحقق في أول المخطوط أو في آخره، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات، أو في المتن نفسه، أو في السماعات والقراءات والإجازات، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص، فهذه الأماكن - وأمثالها - كانت مواضع استراتيجية بالنسبة لتاريخ المخطوط، فهي المواضيع التي يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة، وذات أهمية بالغة بالنسبة للمحقق، فهي تساعده أولاً على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ المثبت في آخر النسخة، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كتب في القرن الرابع الهجري، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا كثير في نهاية المخطوطات لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا، وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها.

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتعليك، والإجازات والسماعات، وتوقيعات العلماء، كما فقدنا فيها أسانيد رواياتها، كانت نسخة غير منسوبة، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه، مستعيناً في ذلك بوسائل كثيرة، كأن يحيلها مؤلفها في بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة، أو يروي عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أسانذته.

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة، وهي كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم، وقد يطول هذا الاقتباس طولاً مسرفاً، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه، وإنها نسبة صحيحة، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها، وما يلقي أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء، أو الشخصيات البارزة، ويصرحون بذلك في فواتحها، وقد ينوهون بهم دون تصريح بالإهداء.

وينبغي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات، بل

لا بد أن يعود إلى الكتب التي صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباساً منه، أو آراء مضافة إلى مؤلفه.

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط، ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل مدى عمقها في عصر من العصور.

ثالثاً - رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزاً لنسخهم في كثير من الأحيان، وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليوناني (ت ٧٠٩) في نسخته (صحيح البخاري) إذا قابلها على عدة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، تماماً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتصفح لصحيح البخاري (النسخة اليونانية) أنها مقابلة على الكثير جداً من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلح عليها، لأسماء أصحابها فيقول: «وعلامات ما وافقت عليه أباذر «ه»، والأصيلي «ص» والدمشقي «ش» وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك^(١).

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات في أول المخطوط فيقول: «وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخه لتعلم الرموز»^(٢).

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخاري، وكذلك فعل من بعده القسطلاني^(٣)، وإننا لنجد العلماء قد نهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضي عياض: «وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتقييمه، وإلا تسودت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة^(٤)، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه، أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات.

ولا يغفل المهتم بهذا، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات، تقييد ذلك في أول دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات

(١) مقدمة صحيح البخاري.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع إرشاد الساري ٤٠/١ وما يليها، وروزنتال في مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٦.

(٤) وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها.

مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»^(١). هذا ما كان من علماء الحديث، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات في الأشعار، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا في قليل من الأحيان، فنفظويه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد، لكنه كان يقول (ويروي) ثم يذكر الرواية المغايرة، وكذلك فعل المعري في شرحه لأبي تمام والمتنبي والبحتري، وفي بعض الأحيان يقولون: «وفي نسخة كذا» دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة، ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنى في مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفظوية أنه «يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل، تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم في جمع الروايات النادرة»^(٢).

وقد ذكر الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة) أن البشتى ذكر «في باب العين والهاء والجيم» (العوهج): الحية في قول رؤبة:

* حَصْبُ الْغَوَاةِ الْعُوْهِجِ الْمَنَسُوسَا *

«قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة، ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة.. والحية. يقال لها: «العومج» بالميم، ومن صيره (العوهج) فهو جاهل أكن»^(٣).

ولما كان البكرى (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التي أملى منها أبو على القالى أماليه، أمكنه أن يبينه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف في الأمالى بعد معارضتها بتلك الأصول، ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة في دار الكتب برقم ٢٧ لغتم. تحوى في أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائلها.

رابعاً - مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلاة على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والغرض منه، ومنهجه في العمل، وطريقة ترتيب المادة فيه.

(١) الإلماع ١٨٩.

(٢) ديوان سحيم ٧.

(٣) مقدمة المؤلف في تهذيب اللغة ص ٣٧، ٣٨.

فيقول ابن قراقول في مقدمة مطالع الأنوار: «ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أني لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعاني، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقييد السماع، وتمييز المشكل وتقييد المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات، وجبذ منادها إلى جهة الصواب»^(١).

وبعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراقول، من أهم الكتب التي نهجت نهجاً تحقيقياً على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد سبقها البكري إلى ذكر منهجه التحقيقي في اللآلئ فيقول: «هذا كتاب شرحت فيه من النوادر التي أملاها عليّ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ما أغفل، وبينت من معاني منظومها ومثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدا وسائر أشعارها ما قطع، ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهمل، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشرد الغفل المجرد.... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو علي، ذكر مرجح ناقد، ونهت على ما وهم فيه، تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد»^(٢).

ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء، بلغت من المستوى التحقيقي، ما لم يصل إليه جهاذة المحققين في القرن العشرين.

خامساً - الهوامش

للهمامش أهمية عظمى في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها.

والغاية منها: تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءاً رئيسياً من الكتاب، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويات، وترجمة الأعلام، وهي ما تعرف اليوم بـ(تخريج النص) يعني نسبة كل قول إلى قائله في الكتاب الذي يحقق، ويدخل في ذلك تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه أو مملكه، من تهميش، أو تحشية، ويدخل في ذلك النصوص التي يعزوها المؤلف إلى مصادره، وتخريج آيات القرآن، والأحاديث، والأمثال، وكل ما يتطلب منهج التحقيق.

فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش.

منذ نشأة المخطوط العربي، كان النساخون يتركون هامشاً أبيض على جانبي الصفحة

(١) ابن قراقول (ت ٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار. المقدمة مخطوط رقم ٨٦ لغة تيمور.

(٢) سبط اللؤلؤ ١ / ٣.

المكتوبة، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت.

وكان يُطلب من الناسخ ذلك. ويُطلب منه أن تكون رءوس السطور وأواخرها متساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت^(١) وكان النساخون يراعون هذه القواعد إلى حدٍّ كبير، ونتيجةً لذلك خرجت مخطوطات القرون الأولى وقد تساوت سطورها في الطول واتفقت في نقطة البدء والانتهاء إلا في القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المدّ، أو المطّ في الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر.

وكان القدماء يعدون الحواشي - التي تعد هوامش اليوم في عصر الطباعة - من أهم ما ينبغي أن يعنى به المحقق، وينبهون على أنه «لا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (حـ)، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل: تنبيه على إشكال، أو احتراز، أو رمز، أو خطأ ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب»^(٢).

* وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون: «حليّة الخرائد: الحلق في ذفاريها، وحلية الدفاتر: اللحق في حواشيتها» والمغاربة يقولون: «الدرر في الطُّرر» وقيل لأبي بكر الخوارزمي عند موته ما تشتهي؟ قال: «النظر في حواشي الكتب»^(٣).

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التي وقعت لنا، ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا الحقل، نرى على جانبي الصفحة منها مقابلاتٍ وشروحاً لغوية، لكن قل أن نجد فيها رموزاً إلى نسخ معينة، بل كان المقابل يقول: في «نسخة كذا» دون أن يرمز للنسخة. وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتاباً مستقلاً، كما فعل المعري في بعض كتبه التي منها «ذكرى حبيب» و«عبث الوليد». فإنه يقول في مقدمة (عبث الوليد).

«أثبت ما في ديوان البحتری، مما أصلح من الغلط الذي وجد في النسخة المكتوب في آخرها: إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلي، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاي الشيخ الجليل

(١) الاقتضاب ٦٨ والكتاب لابن درستويه ٧٣.

(٢) المعيد في أدب المعيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدرر النضير للبيدر الغزي. مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤، وانظر السنن للبيهقي لترى صورة حية لهذا العمل في المخطوط رقم ٢٢٤١ - حديث ٨ ١٠٤ ١٢٠ والفسر الكبير لابن جني.

(٣) انظر ربيع الأبرار لمخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧.

-أدام الله عزه- كأنه حاضر للقراءة، ولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مَخِيل^(١).

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء^(٢) من معارف أبي العلاء، كان عنده نسخة من ديوان البحترى، بخط ظفر العجلي فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل، فأرسلها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل، ولا نعلم إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات في كتاب مستقل، أو أنه علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فُجاء من جردها في كتاب.

وكيفما كان الحال فقد سمي أبو العلاء هذه التعليقات «عبث الوليد».

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخارى سماه «شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وكذلك فعل القاضى عياض فى «مشارك الأنوار» ومثله فعل ابن قراقول فى «مطالع الأنوار» ولعل المتصفح السريع هذه الكتب يرى فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجاً دقيقاً للتحقيق العلمى لا يكاد يطاوله أحد الآن.

يحدثنا القاضى عياض عن منهجه فى تحقيقه للكتب الثلاثة:

١ - الموطأ.

٢ - صحيح مسلم.

٣ - صحيح البخارى.

فيقول: «فتولئنا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهما، فإن كان الحرف بما اختلفت فيه الروايات، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد فى حديث آخر، رافع للاختلاف، مزيج للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب، أو الأشهر أو الأليق بسياق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطيء والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث»^(٣).

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة فى غاية الدقة، وليس أدل على ذلك من أن نسرد بعض النماذج.

عندما تعرض القاضى عياض للفظ (مِيطان) قال: «ميطان: المذكور، فى شعر بنى قريظة،

(١) مقدمة عبث الوليد لأبى العلاء المرعى.

(٢) هو: أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبي وصاحب الديوان فى حلب. (الجامع فى أخبار أبى العلاء ٧٧٧).

(٣) مقدمة مشارق الأنوار.

في مسلم كذا، وهو: بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها، وطاء مهملة وآخره نون، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صوّبه الجيّاني، وكذا ضبطه أبو عبيد البكري، وقال: هو من بلاد بنى مزينة ببلاد الحجاز، إلا أنه قيده بكسر الميم، وكذا رواه بعض رواة مسلم، وكان عند العذري (منظار) بنون أولاً بعد الميم وآخره راء كذا قيّدته عن بعض أصحابه، وعن غيره (مطار) بيمين. وكان عند ابن ما هان (محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ^(١).

ونسوق النموذج الثاني عن ابن قراقول، فعندما ذكر (رودس) الجزيرة المعروفة قال: «رودس: بضم الراء، ضبطناه عن الصدفي والأسدي وغيرهما، إلا الحُشني والتميمي فإنه عندهما بفتح الراء، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة، وقيدها عن بعضهم في غير الصحيحين بفتح الدال، وكلهم قالوه بسين مهملة، إلا الصدفي عن العذري، فإنه عنده بشين معجمة، وقيدها في كتاب أبي داود من طريق الرملي بذال معجمة وسين مهملة، وقال هي جزيرة بأرض الروم»^(٢).

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية، ما لا يكاد يتوافر في كتاب آخر، وغالباً ما يكون هذا الصنيع (إفراد التعليقات والتهميشات بكتاب مستقل) عندما تكثر التعليقات، والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبي الصفحة. هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ، بتحقيق الدكتور طه الحاجري يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات، قسماً خاصاً، ألحقه بآخر الكتاب، وقد سبقه بعض المستشرقين إلى هذا الصنيع.

ورأينا من يجعل للقراءات أرقاماً بالهامش، وللتعليقات أرقاماً أخرى، ويميز بينها بجداول في نفس الصفحة^(٣) ويقول: «رأيت أن أفضل بين الحواشي التي للمقالات، وبين الحواشي التي للشروح، والتعقيبات فجعلت هذه أرقاماً مستقلة، وتلك أرقاماً مستقلة، ثم فصلت بينها فصلاً يرفع اللبس، فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية، وأرقام الثانية بالعربية»^(٤).

هذا وكثيراً ما ترد تحقيقات أسلافنا في أثناء الشرح، وفي بطون الكتب أو الدواوين التي تشرح، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجّه كل رواية على معنى، وقد يضعف بعضها ويصحف ثانية، فإذا قرأنا شروح أبي العلاء مثلاً في (ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) و (معجز أحمد) نرى أن شرحه

(١) مشارق الأنوار ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) مطالع الأنوار ٢٢٩. رودس: جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان.

(٣) انظر منهج تحقيق كتاب المعارف لابن قتيبة، عمل الدكتور ثروت عكاشة.

(٤) الدكتور ثروت عكاشة (المعارف . المقدمة).

يتميز بكثرة رواياته «فأبو العلاء أكثر الشراح ذكراً لرواية آخر»^(١) وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر في تخريج المعنى، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي:

أَتَى خَبْرُ الْأَمِيرِ فِقِيلَ كُرَّوَا فَقَلْتُ: نَعَمْ، وَقَدْ لَحِقُوا بِشَاشِ
يقول: «روى «أجل» و «البشاش» بلدة بالترك وروى «كُرَّوَا» بفتح الكاف، وهو رواية ابن جني»^(٢).

وعندما تعرض للبيت:

إِذَا صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالٍ ذَا رَهْبَا وَإِنْ صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالٍ ذَا رَهْبَا
يقول: «روى في المصراعين «رهبا»... وروى في الثاني «رعبا» «ورغبا» بالغين المعجمة، فالعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال، والآخر للرغبة والنوال»^(٣). ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح، فهو يعتبر من المحققين المدققين في شرحه، وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى اللآلئ لأبي عبيد البكري فسيجد في هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين، أو عمل المستشرقين.

هذا وسأعرض نموذجاً يتضح فيه تحقيقات ثلاث:

١ - أبو العلاء.

٢ - البكري.

٣ - الميمنى.

ذكر البكري أن أبا علي أنشد لفاطمة بنت الأحجم^(٤):

* قَدْ كُنْتُ لِي جَبَلًا أَلُوذُ بِظِلِّهِ *

يقول البكري معلقاً على ذلك: «قال السكري: هذا الشعر لليلى بنت يزيد الصعق، ترثي ابنها: قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب، وقال الأخفش: إنه لامرأة من كندة. وأول رواية من رواه لفاطمة كما قال أبو علي:

(١) عبده عزام، مقدمة ديوان أبي تمام.

(٢) مخطوط معجز أحمد ٢٥ أدب قوله ص ١٦٦. حققنا هذا الكتاب ونشرته دار المعارف في ذخائر العرب باسم «شرح ديوان

المتنبي لأبي العلاء المعري» معجز أحمد.

(٣) المرجع السابق: ص ١٥٠.

(٤) يقول الميمنى معلقاً: الأبيات لها في الحماسة (١/١٨٩) وعنه في ح ٥١٣/٢ قال وتمثل بها فاطمة، والميمنى ١/٤٣٨ وفي

المقطعات ١٣١ لامرأة من خزاعة ترثي أباها، ولعائشة رضي الله عنها عند البلوى ٥٤٤/٢ زيادة ٥ أبيات عن الأوائل، وفي بعض نسخ الحماسة زيادة.

يَا عَيْنَ جُودِي عِنْدَ كُلِّ صَبَاحٍ جُودِي بِأَرْبَعَةٍ عَلَى الْجَرَّاحِ
والمجراح زوجها. وفيه:

* وَإِذَا دَعَتْ قَمْرِيَّةً شَجْنَا لَهَا *

أخبرني غير واحد عن أبي العلاء المعري أنه كان يردّد هذه الرواية ويقول: إنها تصحيف
وينشده:

* وَإِذَا دَعَتْ قَمْرِيَّةً شَجْنَا لَهَا *

يعنى فرخها الهالك، وهو الهديل. والشجب: الهلاك^(١).

ثم يقول البكري مفاضلاً، ومرجحاً لرواية أبي العلاء: «وهذه رواية حسنة مقبولة والحق
أحق أن يتبع».

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق والتدقيق، وقد برز
فيه أعلام أجلة من أمثال أبي العلاء والبكري والمرزباني في الموشح، والبغدادي في خزنة
الأدب، وأبي الفرج في الأغاني وغيرهم.

* * *

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى، وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق، ويعد أول
من تكلم في هذه الناحية ووضع أسسها، رجال الحديث في كتب مصطلح الحديث، وأخص
بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ،
والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ في كتابيه (الكفاية في علم الرواية)، و (الجامع لأخلاق
الراوى وآداب السامع)، ثم القاضى عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٥٤ هـ في
كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، وفي مقدمة كتابه (مشارك الأنوار)
وابن قراقول في مقدمة كتابه (مطالع الأنوار)، ومن بعدهم الإمام الحافظ تقي الدين بن
الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، والذي جمع فأوعى في كتابه الشهير (معرفة أنواع
الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح).

ومن الغريب حقاً أن يدعى سنيوبوس: أن نقد التحقيق أسلوب حديث في البحث، وأن
الشرقيين، وأهل العصور الوسطى لم يفتنوا إليه ولم يستخدموه.

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات في النقد الخارجى
(التحقيق)، وما وضعه ابن خلدون من ضرورة هذا النقد.

* * *

ولقد وجه قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه، وبأسلوب مؤلفه، فيذكر أبو العلاء المعري في مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) أنه: «إنما أغلق شعر الطائي أنه لم يؤثر عنه، فتناقله الضعفة من الرواة، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة، فأوقعوا الناظر بما جنوه في أم أدراص وتغلس، وغيروا بعض الأحرف بسوء التصحيف، فغادروا الفهم خابطاً في عشواء، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة، ينشب الفطن في الحباله، فأما نقل الحاء إلى الخاء، والبدال إلى الذال، فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة، وانتكاس»^(١)، ثم يجيء التبريزي فيضم صوته إلى صوت أبي العلاء قائلاً: «في شعر أبي تمام صنعة، لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة، تصعب على كثير من الناس، لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبي تمام)، فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفي القرن العاشر ألف الشيخ عبد الباسط العلموى المتوفى ٩٨١ هـ كتاباً سماه (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)، وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل في بعض أبوابها منهجاً تحقيقياً طيباً، ولا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين (المعيد، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة.

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس، وإنها لبينة في الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان، وأسد الغابة وخرزانة الأدب، وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر.

ولعل عصرًا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد في أيدي المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية في أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمي بالعصر المغولى، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف في جميع شئون الحياة العقلية والأدبية.

ومن الظلم البين لهذا العصر الذى محقنا فيه المغول والصليبيين، ودمرنا جموعهم تدميرًا، أن يوصف في ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكرى وعقم شديد، لا للمارد إلينا منه من قوانا الحربية الضاربة فحسب، بل أيضا لأننا حملنا في قوة حينئذ أمانة الحضارة العربية، مما جعل بلادنا ملأًا لعلماء صقلية، وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم في أيدي النورمان، كما جعلها ملأًا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها، منذ أخذت مدنها تسقط في

(١) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: المقدمة.

قبضة الإسبان، وفي هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة، وفي نفس هذا الاتجاه دُعيت السلاطين المماليك في هذا العصر، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمي والأدبي إلى كل ما يحيط بها، مما هيا للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية محققة، وقد مضت تضم إلى صدرها في إعزاز، كثيرين من علماء الأقطار العربية، وأدبائها الذين وفدوا عليها في القرنين السابع والثامن الهجريين، وقتنوا فتنة شديدة بنهضتها، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال: ابن مالك الطائي الجبائي نزيل دمشق إمام النحو المشهور، وابن سعيد الغرناطي المؤرخ الأدبي نزيل القاهرة وحلب، وابن خلدون التونسي مؤسس علم الاجتماع الذي اتخذ القاهرة داراً له، ومثله ابن منظور اللغوي الإفريقي صاحب لسان العرب.

وبذلك كانت تنتظم في هذا العصر بين أبناء القطرين: المصري والشامي أبناء الأقطار العربية الأخرى، هذا فضلاً عن السيوطي ومؤلفاته، والسخاوي، وصاحب نهاية الأرب، والقلقشندي. وابن تيمية، وابن الصلاح، وابن جماعة، والعمرى صاحب مسالك الأبصار. ولكي يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار، نراهم يعتمدون في ذلك على الحفاظ على التراث العلمي والأدبي، بحيث تظل مصادره التي أبدعتها الأجيال السابقة، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية.

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمي والأدبي وسيلتين كبيرتين: وسيلة إحياء التراث بعرضه/ عرضاً دقيقاً وشرحه وتفسيره، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمي ومتاع أدبي، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربي وتجديده.

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون في إحياء مصادر التراث العلمي تحرى روايتها، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقتهم وشدّة تحريهم، وأنهم لا يحرفون الكلم عن مواضعه، مهما كان عندهم من ثقب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ، والعلم بدلالاتها ومقاصدها، وهداهم تدقيقهم في رواية التراث على هذا التشدد في التمسك بكل حروفه وألفاظه، أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ، ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتاباً من الكتب القديمة، واشترطوا في كل تلميذ يروى كتاباً أن يكون شيخه قد أذن له بذلك، لا إذنا شفويّاً بل إذناً

مكتوباً يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة، وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر، إذ يكتب الشيخ مثلاً أجزت فلاناً برواية هذا الكتاب عنى. ويبهرنا أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعدت أصوله وطرق روايته، وخير ما يصور ذلك: إخراج اليونيني الحافظ الدمشقي المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا، فقد رأى أن يحكم إخراجه في أدق صورة ممكنة، وأخرج من الروايات العديدة والأصول التي كانت بين يديه نسخة علمية وثيقة، مثبتاً فيها كل وجه من وجوه الخلاف، مع نسبته إلى راويه والأصل الذى ورد فيه، وصنع ذلك في واحد وسبعين مجلساً حضره جماعة من العلماء، كان كل منهم ينظر في أثناء قيامه بصنعه في نسخة معتمدة من الصحيح، لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف يسمع له كما يسمعون ويوضح - بطلب اليونيني - بعض مشكلات الألفاظ، والتراكيب، وهذه صورة تبلغ الذروة في التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن.

وواضح من هذا العمل اليونيني، أنهم لم يكتفوا في إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه، وأدائها أداء دقيقاً، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص، والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التي تشتمل عليها، مقارنة تنتهى بالمحقق لنص من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف، في مواضع التوقف، والصدور عن يقين.

سادساً : ذكر المراجع التي استقى منها المحقق ما سجله في هامش الكتاب ، هل كان ذلك خافياً على القدامى ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال : «من شكر العلم أن تستفيد بالشيء فإذا ذكر قلت: خفى على كذا وكذا ولم يكن لى به علم، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم»^(١)، وقد رأينا الأقدمين إذا أخذوا شيئاً من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه^(٢). وقال السيوطى : «ولهذا لا ترانى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبناً كتابه الذى ذكر فيه»^(٣).

* * *

(١) الإلماع ٢٢٩ وانظر هامشه.

(٢) راجع الأمالى وسط الأكلئ ومطالع الأنوار ومشارك الأنوار.

(٣) المزهر. للسيوطى ٢/٣١٩.

الباب الثاني

تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه

تمهيد: وصف سريع للبلاد تحت الحكم العثماني.

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التحقيق في بدء النهضة.

والطباعة، وأثرها في منهج التحقيق.

الفصل الثاني: ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه.

الفصل الثالث: منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون.

تمهيد

كانت القرون الثلاثة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ) التي سيطر فيها الحكم التركي، قد عملت عملها في إغماض العيون وتكبييل العقول، فقد فرض الأتراك على البلاد نوعاً من الاحتلال، هو في حقيقته محاولة لقتل البلاد مادياً وأدبياً، فقد أصبحت مصر - بعد أن كانت دولة ومقرّاً للخلافة - ولاية عثمانية، يقيم فيها والٍ تركي، لا يعنيه من أمرها إلا أن تخضع وترضى نعمه، ونهم سلاطين الباب العالي؛ بما تدرّ من مال.

وقد اتسم حكم الأتراك في كل البلاد التي حكموها بالجور والبطش ومصادرة الأموال والأموال، وفداحة الضرائب، فعم الخوف والضيقة وانتشر الفقر، وفي هذه الفترة المظلمة نهبت نفائس التراث العلمي والأدبي من الكتب والمؤلفات، إذ حملها عملاء السلاطين العثمانيين من شتى العواصم العربية إلى القسطنطينية، كما نقلوا إليها عدداً كبيراً من العلماء والأدباء^(١) والوراقين، وأرباب الصناعات، وناهيك ما تيسّر جمعه من المخطوطات النادرة، في مدن مصر، والعراق، وما بين النهرين، وسوريا، وفلسطين، وغيرها من البلدان، فإنها شحنت إلى الآستانة وتألّفت منها خزائن للكتب ألحقت بأهم الجوامع والمدارس، وبعض القصور السلطانية.

كما نهب العثمانيون أموال الأوقاف التي حبست على العلم وأهله، وأوجه الخير، وألغى الولاية الأتراك ديوان الإنشاء الذي احتضن - في عصر المماليك - أكابر الكتاب، وساهم في الإبقاء على حياة اللغة العربية وآدابها، ثم بلغت المأساة ذروتها بفرض اللغة التركية لغة رسمية على البلاد التي يحكمها الترك العثمانيون باسم الإسلام.

وكانت النتيجة أن انطفأت شعلة الحياة العلمية في البلاد إلا وميضاً ينبعث من الأزهر، الذي ظل الملاذ لما بقي من علوم الدين واللغة.

وفسدت اللغة العربية بما كثر فيها من التركيبي والعامي، وحادت عن قواعد الإعراب، وابتعدت عن سلامة التركيب العربي الأصيل.

(١) ذكر ابن إياس في تاريخه كثيراً من أسماء هؤلاء وقال إن عددهم بلغ نحو ثمانمائة وألف.

ومع هذه الحالة التي لا تسر، فقد ظهر من الغيرة على اللغة، قلة من الأفراد، اتجهوا اتجاهاً
تحقيقياً للتراث العربي، نذكر منهم: عبد القادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣هـ) صاحب
خزانة الأدب، والسيد مرتضى الزبيدى (ت ١٢٠٥هـ) صاحب تاج العروس، وغيرهم^(١).

* * *

(١) خصصتها بالذكر لما رأيته في كتابيها من التحقيق الدقيق والمنهج الثاقب. وقد نشأ الزبيدى في اليمن ثم جاء إلى مصر
سنة ١١٦٧هـ وحضر دروس أشياخ الوقت في الأزهر وكان يعرف التركية والفارسية والكردية، وقد سعى أيضاً بعض شيوخ
الأزهر للأخذ عنه. المخطوط التوفيقية ٢٨٨/٣.

الفصل الأول

أسباب التطور، ومنهج التحقيق في بدء النهضة والطباعة وأثرها في منهج التحقيق

أسباب التطور:

بدأت النهضة العربية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر، ومن المتفق عليه بين باحثينا المعاصرين، أن النهضة العربية الحديثة استمدت إلهامها وقوتها من تفاعل عاملين أساسيين: الأول: تنبّه الوعي القومي في البلاد العربية، وديب روح اليقظة السياسية وكفاحها في سبيل حياة حرّة، وكيان عربي مستقل، وبذها الجهود الدائمة لنشر التعليم بين ربوعها وإقامة حياتها الجديدة على أركان تراثها وعناصر شخصيتها: من دين ولغة وأدب وتقاليده. ولم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية، ولا قامت بمعزل عنها، وإنما كانت عنصراً جوهرياً في برنامجها.

وكان من نتائج هذا الوعي النامي أن أحس كثيرٌ من المثقفين بوجود إبراز عظمة بلادهم، وإشراق تاريخهم، ورفق ثقافتهم، وجلال حضارتهم، وأنهم هم وحضارتهم ليسوا عالة على ما جاء من الغرب، ملكاً في الحقيقة لأولئك الأجانب الذين يمثلون السيطرة والاستغلال والتعالي.

وفي كل مجال كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضى تاريخنا، لا قصداً إلى الرجوع إليه والوقوف عنده، وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت، وهكذا أراد هؤلاء المثقفون أن يواجهوا الثقافة الغربية الوافدة بثقافة عربية أصيلة، ولم يكن من الممكن أن تكون الثقافة التي خلّفتها عصور التخلف في القرون الثلاثة الأخيرة، هي الثقافة التي يمكن أن تسدّ حاجة هؤلاء المثقفين حينذاك، أو تصلح لمواجهة الثقافة الغربية المتحدية، فاتجهوا إلى التراث العربي القديم، وإلى انتقاء جمهرة من روائعه لإحيائها ونشرها.

ومن واقع تاريخ اليقظة نرى أن مهمة السعي لاكتشاف ذاتنا والبحث عن جذورنا لم يحمل عبئها الأميون الذين يعيشون بعقلية الماضي؛ وإنما نهض بها عصريون مجدّدون، ممن اتصلوا بالغرب الحديث أوثق اتصال، ونهلوا من موارد ثقافته.

الثاني: اتصال الشرق بالغرب عن طريق البعثات الدراسية إلى أوروبا، واستقدام الأساتذة الغربيين للتدريس في معاهده، واشتراك بعض باحثي الشرق في المؤتمرات العلمية الدولية، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الثقافي^(١).

وقد أخذ المبعوثون المصريون - في أثناء دراستهم بأوروبا وبعد عودتهم يشاركون في هذا الميدان، كل في ناحية تخصصه.

ومن أبرز أعضاء هذه البعثات رفاة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) الذى يعد أول رائد من رواد النهضة الحديثة، وقد حمل لواء الدعوة إلى إحياء التراث عدد من قادة الفكر ورواد النهضة مثل: الشيخ محمد عبده، وعلى مبارك، وأحمد زكى (شيخ العروبة)، وأحمد تيمور.

جمعية المعارف:

وكانت أول خطوة جديدة في سبيل نشر التراث خطاها على باشا مبارك، حين ألفت هيئة برئاسة رفاة بك الطهطاوى^(٢) ثم حذت جمعية المعارف^(٣) في سنة ١٨٦٨ م حذو الهيئة الرسمية، وما لبثت أن نمت نمواً سريعاً، وعينت كثيراً بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية، والأدبية، كما عينت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية التى أنتجتها العصور العربية الزاهرة في المشرق والأندلس^(٤).

ولكن يلاحظ أن التحقيق في هذه الكتب لم ينجح نهجاً علمياً دقيقاً، فقد كان المصحح يفسر بعض الألفاظ، ويشير في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ، دون أن يرمز لها،

(١) في سنة ١٣٠٦ هـ = ١٨٨٩ م عين عبد الله فكرى رئيساً للوفد العربى المصرى فى مؤتمر المستشرقين الذى انعقد فى العام نفسه فى استوكهولم وقدم (عجالة البيان فى شرح ديوان حسان) وقد سلك فى إعداد الديوان مسلك العلماء المحدثين فى التحقيق فتنبع نسخ الديوان المتعددة فى القاهرة والقسطنطينية وغيرها ومن النسخ التى ظفر بها نسخة مكتوبة فى أوائل القرن الثالث وبهامشها ما يشير إلى أنها منقولة من نسخة قرئت على راوينا، فى منتصف القرن الثالث، وقد قيد ما وجد فى النسخ من اختلاف رواية ونقص أو زيادة.

وكان من أعضاء المؤتمر الشيخ محمود الشنقيطى، ومن البحوث التى ألفت: تاريخ الحكماء للقفطى، ومعجم الأدباء لياقوت. انظر كتاب معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وأدائها.

(٢) انظر المخطط التوفيقية ٣/٥٥-٥٦ والأدب الحديث لعمر الدسوقى ١/٧٤ و٢/١٧٦ ومن الكتب التى نشرت على يد هؤلاء الرواد تفسير الفخر الرازى، ومعاهد التنصيص، وخزانة الأدب، ومقامات الحريرى.

(٣) انضم إلى هذه الجمعية كثيرة من سرة القوم ومحبي العلم وعددهم ٦٦١ عضواً، أسسها محمد عارف باشا أحد أعضاء مجلس الأحكام بمصر. راجع أساء الأعضاء فى آخر الجزء الأول من (تاج العروس) التى طبعت منه الجمعية خمسة أجزاء (١٢٨٥ - ١٢٨٧) هـ.

(٤) من الكتب التى نشرتها جمعية المعارف: شرح التنوير على سقط الزند، تاج العروس، أسد الغابة، ألف باء البلوى، الفتح الوهيم، شرح تاريخ العتيبي، زهر الآداب، ديوان ابن خفاجة الأندلسى. ٥ أجزاء من تاج العروس.

ولا يعلل لم اختار هذه الرواية وترك الثانية؟ ولم توضع لها المقدمات العلمية التي عرفها التحقيق فيما بعد، ولا أعدت لها الفهارس التي عرفناها في التحقيق.

شركة طبع الكتب العربية:

وفي سنة ١٨٩٨م ألفت جمعية جديدة لنشر الكتب القديمة وإحيائها، وكان من أعضائها: حسن باشا عاصم، وأحمد باشا تيمور، وعلى بك بهجت وغيرهم، وطبعت عدة كتب مفيدة^(١).

لجنة نشر المخصص:

وفي سنة ١٩٠٢م تكوّنت هيئة أخرى برئاسة الشيخ محمد عبده - وكان مفتياً في ذلك الوقت، وعضوية: حسن عاصم، وعبد الخالق ثروت، ومحمد النجارى، لإحياء الكتب القديمة^(٢) فأخرجت كتابي عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده في سبعة عشر مجلداً، وقد قام بتصحيح هذه الكتب والتعليق عليها الإمام الشنقيطى الكبير، ونظر فيها الشيخ محمد عبده، وقد شارك الشيخ محمد عبده الإمام الشنقيطى في كثير من التحقيقات، ومنذ ذلك الوقت دأبت دور النشر على إحياء الكتب القديمة.

وسأعرض نماذج من تحقيقات الشيخ محمد عبده وغيره في تلك الفترة، لنرى منهج التحقيق فيها.

كان التحقيق في هذه الآونة يدور حول مقابلة النسخ المتعددة للمخطوطة الواحدة، وتصحيح النص على هذا الأساس، أى أساس المقابلة بين النسخ، وقد يشير المصحح في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ فيقول: «وفي نسخة كذا» دون أن يذكر لنا ما هي هذه النسخة، ولا من أين هي، ولا يعطى لنا مقدمة دارسة للكتاب ومخطوطاته وتوصيفه. هذه المقدمة العلمية التي عرفناها في التحقيق المعاصر، وقد يعدون للكتاب فهارس لكنها ليست الفهارس الفنية التي نعرفها اليوم، وكثيراً ما كان مصححو ذلك الوقت - وأخص بالذكر منهم الشيخ محمد عبده والسندوبى - يكترون الشروح اللغوية، والتعليقات الأدبية التي قد تطول طويلاً يشبه الحواشى القديمة.

(١) طبعت الموجز في فقه الإمام الشافعى، وسيرة صلاح الدين الأيوبي، وفتوح البلدان للبلاذرى، والإحاطة في أخبار غرناطة، وتاريخ دولة آل سلجوق وغير ذلك.

(٢) أخرجت كتابي عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ونشرت كتاب المخصص لابن سيده، وابتدأت في طبع كتاب المدونة للإمام مالك. انظر تاريخ الإمام ٢/٢٤٧.

وفي هذا الوقت بدأ الاهتمام بجمع المخطوطات للكتاب الواحد من أنحاء العالم، بغية التصحيح عليها، في سبيل إخراج الكتاب، فيذكر لنا الشيخ محمد عبده، أن أسرار البلاغة للجرجاني «كان كنزاً مخفياً لا تصل إليه يد الباحث، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحد أهل العلم من طرابلس الشام، وكان فيها نقص وتحريف، فأرسلت أحد طلبة العلم إلى الأستاذة العلية ليقابلها على نسخة هناك، ثم أكمل تصحيحها في أثناء التدريس»^(١).

ثم يقول صاحب المنار عن دلائل الإعجاز:

«وقد كان هذا الكتاب كالذي قبله (أسرار البلاغة) كنزاً مخفياً، فظفر الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية بنسخة منه، وكان عند الأستاذ العلامة اللغوي الشيخ محمد محمود الشنقيطي نسخة أخرى، وكلاهما كان محرّفاً ومبدلاً، فعلم الأستاذ الإمام أن في المدينة المنورة نسخة منه، وفي بغداد أخرى، فعمل على استنساخها وضح الكتاب هو والأستاذ الشنقيطي بمقابلة النسخ الأربعة، فكان الكتاب الوحيد الذي اجتمع على تصحيحه علماء العصر في المعقول والمنقول»^(٢).

وفي بعض الأحيان كان المصححون يشيرون إلى النسخ باسم البلد التي جاءت منه، مثلاً في المخصص ٣٥/١ عند قوله (كلجة) يقول الإمامان، محمد عبده والشنقيطي: «هذا هو الصواب في اللفظ، وفي النسخة المغربية (طلحة)، وربما كانت تحريفاً لقرب الشبه في الرسم بين صورة اللفظين، خصوصاً إذا خفي سن الحاء، وقد وجد اللفظ على الصواب في المحكم وغيره من كتب اللغة».

وفيهم من هذا أن المصحح كان يرجع إلى كتب اللغة والأدب ليصحح الكلمة التي يقف أمامها، لكنه غالباً لا يذكر المرجع الذي رجع إليه.

وكانت مهمة المصحح أن يشرح بعض اللغويات، ويذكر بعض المقابلات، لكنه غير مضطر إلى تخريج الأحاديث النبوية والآيات القرآنية، ولا يترجم للأعلام، ولا يعرف بالبلدان ولا يضع الفهارس الفنية! كل هذا لم يوجد عند الشيخ محمد عبده، ومن عاصروه من العلماء العرب فيما وقع لنا من كتب.

وفي الكتب التي انفرد الشيخ محمد عبده بشرحها، نجد أن التحقيق يأتي عرضاً في أثناء الشرح، لكنه رسم لنا منهجاً في تصحيحه المتن فيقول:

«وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا، وإن عظمت مشقة الاختيار علينا، لتباين الروايات، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجد مبناه، فكان الوضع

(١) المنار م ٥ ج ٤ ص ١٥٤.

(٢) المنار م ٥ ج ٤.

اللغوى أصلاً نرجع إليه، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح، ومقياساً نعتد به في التصحيح، فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا في الأصل أولها بالوضع، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات، وإما لتمييزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق»^(١).

وقد رأى - يرحمه الله - أن لا انتفاع بمقامات بديع الزمان الهمداني كان عسيراً لسبيين:

الأول: ما عاث به النساخ في ألفاظه من تحريف يفسد المبني، ويغير المعنى، وزيادة تضر بالأصول، ونقص يهزئ والأساليب وينقص التراكيب، فمست الحاجة إلى تصحيحه، ورد لفظه إلى صريحه.

الثاني: غرابة بعض كلماته، فعمد إلى تفسير غريبه، وتبيين خفيه وتوضيح غامضه. يقول:

«وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه، ولا ذى مثال أحتديه، ولا مادة لي إلا طبع عربي وذوق أدبي، وأمهاث اللغة الحاضرة، وأمثال العرب السائرة، ومقالات لهم على الألسن دائرة»^(٢).

وقد ذكر الشيخ رشيد رضا في تاريخ الإمام رسالتين:

وجه أولهما الشيخ محمد عبده إلى سلطان المغرب يعرض عليه «أنه قد تألفت في مصر جمعية لإحياء العلوم العربية، وخاصة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف، وتصحح نسخه وتطبعه، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين، واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين»^(٣).

وجه الثانية إلى قاضي قضاة المغرب، يأمل إرسال نسخة من مدونة الإمام مالك مودعة في مسجد القرويين بفاس، ليتمكن الطبع والتصحيح عليها، لأنهم لم يجدوا نسخة كاملة يوثق بصحتها في مصر ولا في تونس، وقد تأكد للإمام أن نسخة كاملة من الكتاب توجد في جامع القرويين، فطلب من قاضي القضاة في المغرب «أن يرسل إلينا هذه النسخة، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا، وتتم منها ما ينقص نسختنا ونعيدها إليه، ونهدى الجامع عشر نسخ

(١) انظر مقدمة مقامات بديع الزمان الهمداني ط سنة ١٩٢٤.

(٢) مقدمة المقامات.

(٣) تاريخ الامام ٥٤٥/٢ - ٥٤٦.

من الكتاب عند نهاية طبعه إن شاء الله تعالى، وإما مفرقة جزءًا بعد جزء فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره»^(١).

ويتضح مما ذكرناه أنهم كانوا يصبون اهتمامهم في هذه الفترة على جمع النسخ ليخرجوا منها نسخة صحيحة المتن مصوبة بقدر الإمكان.

والناظر في مقدمة (أدب الكاتب) لابن قتيبة، المطبوع في مطبعة الوطن سنة ١٣٠٠ هـ، يجد الناشر يقول: «مقابلاً على نسخة بخط الأستاذ الإمام الفاضل المرحوم الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني بغاية الضبط، وهو نقلها من نسخة مقابلة مضبوطة بخط حمزة بن الحسين، تاريخها سنة أربع عشرة وخمسمائة».

ولقد كان الأستاذ الإمام يجوب البلاد بحثاً عن المخطوطات العربية، فأخبره بعض أصحابه أن في صقلية من الآثار العربية ما يهم العربي أن يراه، وفيها دور للكتب لا تخلو كل منها من كتب عربية قديمة، ربما يستغرق الاطلاع عليها زمناً^(٢)، ففرض فيها فترة يبحث عن المخطوطات، وكان يستنسخ ما يهيمه منها، ورأى وهو منفي في بيروت سنة ١٣٠٤ هـ كتاب (البصائر النصرية) قال: «فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب»^(٣). وقد رأيناه في بعض الأحيان ينفي نسبة الكتاب إلى من شاع عند الناس أنه مؤلفه، محتجاً بأدلة منطقية لغوية على منهج تحقيقي فريد.

فقد نفى أن يكون كتاب فتح الشام للواقدي، فقال: «إني لو حكمت بأنه مكذوب عليه مخترع النسبة إليه، لم أكن مخطئاً، وذلك لأن الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة، وكان من العلم بحيث يعرفه المأمون... ويواصله ويكاتبه، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود منها من مائة التأليف وجزالة اللفظ وبداعة التعبير، والناظر في كتاب الواقدي، ينكشف له بأول النظر أن عباراته من صناعات المتأخرين في أساليبها... يجد أسلوبه من أساليب القصاصين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة أو التاسعة، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين، والرجل كان مدني المنبت عراقي المقام»^(٣).

هذا اللون من التحقيق (مقابلة النسخ لإخراج نص سليم) هو الذي عرفه مصححو مطبعة بولاق، وجهودهم تبدو واضحة فيما أخرجوه لنا من كتب التراث أمثال: صحيح

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر المنار، المجلدين: ٦، ٧.

(٣) البصائر النصرية ص ٢ - المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م.

البخارى، وخرزانه الأدب، والأغاني، ولسان العرب، وصحاح الجوهري، والقاموس المحيط، وكتاب سيبويه، وشرح الحماسة للتبريزي، وشرح المقامات للشريشي، وقلائد العقيان للفتح بن خاقان، وكثير غيرها من أمهات الكتب^(١).

ويذكر لنا التاريخ أسماء شيوخ عظام كانوا يقومون - في أمانة ودقة - بإخراج تلك الكتب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم في الإخراج، وكان كثير منهم له تأليف خاصة فضلا عن انشغالهم بتصحيح الكتب الموكولة إليهم نذكر منهم: الشيخ نصر الهوريني^(٢)، والشيخ محمد قطة العدوي^(٣)، والشيخ محمد الحسيني، والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبد الرسول والشيخ محمد قاسم، والشيخ محمد الغمراوي والشيخ عبد الغنى محمود وغيرهم.

لكن يؤخذ على هؤلاء العلماء الأفاضل، أنهم لم يُعْنَوْا بذكر الأصول المخطوطة التي اعتمدوا عليها في إخراج الكتب، فلا يوصفون النسخ المخطوطة التي طبعت عليها أمهات كتب التراث في ذلك الزمان، وقد شذ عن ذلك ما تراه في بعض الكتب، مثل ما جاء في آخر لسان العرب المطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ - ١٣٠٨هـ، حيث ذكر مصححه الشيخ محمد الحسيني، أن هذه الطبعة اعتمدت على نسخة بخط ابن منظور نفسه كانت في وقف السلطان برسباي بن شعبان، ونسخة أخرى أحضرت من مكتبة راغب باشا باستانبول، ومنه ما ذكره الشيخ إبراهيم عبد الغفار مصحح ديوان مجنون ليلى، المطبوع ببولاق سنة ١٢٩٤ هـ، حيث ذكر تاريخ النسخة التي طبع عليها الديوان، وهو: وأخر شهر جمادى الآخرة من سنة ٧٩٢ هـ، ومنه ما ذكره الشيخ محمد الغمراوي في آخر الطبعة الميمنية من مسند الإمام أحمد بن حنبل، من الاعتماد على نسخة من (المسند) مخطوطة بخرزانه السادات الوفاية بمصر.

(١) انظر مقدمة نكت الهميان في نكت العميان - والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١م ص ٦٠٨.

(٢) الشيخ نصر الهوريني، من علماء الأدب واللغة، تعلم في الأزهر، ثم أرسلته الحكومة المصرية إلى فرنسا، إماما لإحدى بعثاتها - مثل رفاعة الطهطاري - فأقام مدة، تعلم فيها الفرنسية، ولما عاد إلى مصر، ولي رئاسة تصحيح مطبعة بولاق، فصحح كثيرا من كتب العلم، والأدب، والتاريخ، واللغة، وصنف كتبا كثيرة منها: «المطالع النصيرية للمطابع المصرية» في أصول كتابة الإملاء، ولعله من أحسن الكتب في موضوعه حتى يومنا هذا، وشرح ديباجة القاموس المحيط للفيروزبادي، الذي طبع في مقدمة القاموس. وكان للشيخ نصر مشاركات أخرى في غير مطبعة بولاق، فقد صحح كتاب (شفاء الغليل)، فيها في كلام العرب من الدخيل للشهاب الحفاجي، وعلق بهامشه تعليقات نفيسة، وطبع الكتاب بالمطبعة الوهيبية بالقاهرة سنة ١٢٨٢هـ وقد نشر أحد المعاصرين كتاب شفاء الغليل هذا، ونقل في حواشيه تعليقات الشيخ نصر دون أن يعزوها إليه، ومن مؤلفاته غير ذلك الكثير، ذكرها الزركلي في الأعلام ٨ / ٢٩. توفي رحمه الله سنة ١٢٩١ هـ = ١٨٧٤م.

(٣) الشيخ محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ (قُطه العدوي) كانت له عناية بالنحو ومن مؤلفاته المطبوعة: (فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل)، ونسخ بعض الكتب بخطه، وبعضها محفوظ في دار الكتب المصرية.

توفي رحمه الله سنة ١٢٨١ هـ = ١٨٦٤ م

ومثل هذه الإشارات العامة المطلقة، لا تعنى شيئاً، إذ أنها سَكَتَتْ عن وصف النَّسخ، من حيث تاريخ النسخ، ونوع الخط، وعدد الأوراق، والأسطر، وما قد يكون على المخطوطة من إجازات أو سماعات أو تملكات، لكنهم مع ذلك قد حرصوا على جَلْب أكثر من نسخة لتصحيح الكتاب، وتنبهوا أيضاً لذكر فروق النسخ بالهامش، وذكر الروايات المختلفة كالذى تراه في حواشى لسان العرب، والقاموس المحيط، من الرجوع إلى التهذيب للأزهري والمحكم لابن سيده، والنهاية لابن الأثير، كما أنهم كانوا يقفون عندما يشكل عليهم شيء من النص ويكتبون أمامه في الهامش:

«هكذا بالأصل وحرراً، أو تنبه»، ونحو ذلك ولم يعن القوم بالفهارس الفنية الكاشفة عن كنوز الكتاب المنشور، واكتفوا بذكر فهارس موجزة لمباحث الكتاب وأبوابه وفصوله. غير أنه ظهرت في تلك الأيام بوادر لهذه الفهارس الفنية، من ذلك ما تراه في طبعة مقامات الحريري، من فهرس شامل للكلمات اللغوية، والأمثال العربية التي تضمنتها المقامات، وهذه النشرة صدرت عن مطبعة بولاق سنة ١٣١٧ هـ.

ومهما يكن من أمر فقد كانت تلك المرحلة من أغنى وأخصب مراحل نشر التراث العربي وإذاعته، وهى بكل خيرها وعطائها قد أسلمت إلى ما تبعها من مراحل.

أما دار الكتب المصرية (القسم الأدبي):

فقد أنشأت دار الكتب المصرية، مطبعة خاصة بها، جمعت لها كل أسباب الجودة والإتقان، بحيث صار الكتاب المطبوع بدار الكتب المصرية، عنواناً على أحسن إخراج وأتق صورة. وإليها يرجع الفضل الأخير في القدوة المثالية للمحققين المعاصرين، ولعل أول نافخ في البوق على أحدث المناهج العلمية، هو المغفور له أحمد زكى بك باشا (شيخ العروبة)، صاحب مشروع (إحياء الآداب العربية) الذى عرف فيما بعد باسم (القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية، وقام المرحوم زكى باشا (شيخ العروبة) بتحقيق كتاب (نكت الهميان في نكت العميان) سنة ١٩١٠ م رامزاً إلى النسخ برموز لاتينية، على طريقة المستشرقين، وذكر زكى بك - آنذاك - في مقدمته لهذه الطبعة أنه طبعه مقابلاً على أربع نسخ عثر عليها في القسطنطينية، فنقلها بطريق التصوير الشمسى، وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض، وذكر اختلافها في حواشى النسخ المطبوعة، ومما يجدر نقله عن زكى باشا: «أنه ذكر ما جرى عليه من الفصل بين الجمل، والفقرات بعلامات جديدة، ولاحظ على ذلك أنها في الحقيقة قديمة، لأن أغلبها مأخوذ عن الكتب العربية المخطوطة التي بين أيدينا، أو الموجودة في خزائن الكتب العمومية أو الخصوصية^(١) ثم نشر كتابي: أنساب الخيل والأصنام لابن

(١) انظر مقدمة نكت الهميان في نكت العميان - والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١ م ٦ ص ١٠٨.

الكلمى، وطبعا في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم لجنة إحياء الآداب العربية. وعلى العموم فإن القسم الأدبى في دار الكتب يعتبر مرحلة النضج والكمال في التحقيق من حيث استكمال الأسباب العلمية، واصطناع الوسائل الفنية، المعينة على إخراج كتاب التراث إخراجاً علمياً دقيقاً، يقوم على جمع نسخ الكتاب المخطوطة والمفاصلة بينها، وما يتبع ذلك من إضاءة النص ببعض التعليقات والشرح، وصنع الفهارس التحليلية الكاشفة لكنوز الكتاب، وما يسبق ذلك كله من التقديم للكتاب، وبيان مكانته في المكتبة العربية، وموضعه من كتب الفن، الذى يعالجه، تأثيراً وتأثيراً، ثم الترجمة لمؤلفه.

* * *

مضى جيل الرواد المتمثل في: محمد عبده، وأحمد تيمور، وأحمد زكى، ومحب الدين الخطيب، وتقدم إلى الميدان خلف لهم من علماء العربية والإسلام نذكر منهم على سبيل المثال: عبد السلام هارون، وإبراهيم الإبيارى، وأبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى، وأحمد شاكر، ومحمود شاكر، وأمين الخولى وعائشة عبد الرحمن، تابعوا نشر ذخائر تراثنا على منهج علمى رسمه زكى باشا.

ومن ناحية أخرى يذكر تاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة: أن الأستاذ أمين الخولى فرض منهج التحقيق العلمى على طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية، ثم ألزم كل من يتقدم لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه بأن يقدم نصاً محققاً لمخطوط من تراثنا يتصل بموضوع الرسالة^(١) ويمثل هذا نادى أستاذنا عبد السلام هارون في كلية دار العلوم جامعة القاهرة وغيرهما.

والمراد بهذه الصيحة أن يزيد عدد المتخصصين الذين يحملون أمانة التحقيق، ويسدّون بعض الفراغ الذى اقتحمه تجار الكتب، وقدموا كتباً مطبوعة من تراثنا لم تخضع لأى ضابط من ضوابط التحقيق الذى يصون حرمتها وقيمتها، ويحميها من العبث والتشويه.

ومع النصف الثانى من القرن العشرين رأينا من يحاضر في منهج تحقيق التراث لطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس، ومثل ذلك ما يقوم به الآن الدكتور خليل العطية في جامعة البصرة بالعراق، والدكتور عبد المجيد دياب في كلية الآداب جامعة المنوفية. وآداب قنا. فرع أسيوط. وكلية الدراسات العربية. جامعة المنيا.

وما يقوم به الكثيرون من أساتذة الجامعات والمتخصصون اليوم في مراكز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية. ومركز تحقيق التراث بكلية الدراسات العربية. جامعة المنيا، وغير ذلك من جميع الأقطار العربية.

(١) انظر التراث العربى دراسات ص ٢٧.

ومن أوائل مطبوعات القسم الأدبي في دار الكتب المصرية (صبح الأعشى) للقلقشندي في ١٤ مجلدا سنة ١٩٢٠ م وقد طبع في المطبعة الأميرية باسم دار الكتب، وتعد هذه هي الطبعة الثانية، إذ طبع قبل ذلك في بولاق سنة ١٩٠٥، ثم (نهاية الأرب) الذي بدأت طباعته محققا سنة ١٩٢٣ م بمطبعتها، واليوم ١٩٩٢ يستكمل طباعته مركز تحقيق التراث بالهيئة المصرية للكتاب في ٣٣ جزءا.

ثم نشر القسم الأدبي بدار الكتب: عيون الأخبار.. فنشر الجزء الأول سنة ١٩٢٤ م والثاني سنة ١٩٢٦ م والثالث ١٩٢٨ م والرابع سنة ١٩٣٠ م.

وكانت الصيحة الداوية لدار الكتب تبنيها لطبع كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني بإشراف القسم الأدبي، الذي كان يرأسه المغفور له أحمد زكي العدوي، بناء على اقتراح السيد علي راتب، الذي تكفل بنفقات طبعه، وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٢٧ م، وحظي بعناية فائقة في إعداد صنع الفهارس التحليلية وعمل مقدمة دراسية ضافية، ثم أعادت طبع الجزء الأول مرة ثانية سنة ١٩٥٢ م وفيه عدل بعض الشيء عن الطريقة الأولى التي اتبعت في إخراج الطبعة الأولى من الاعتماد على رواية ديوان الشاعر، وإثباتها في صلب الكتاب - وإن خالفت رواية الأصول - إلى إثبات الأصول في الصلب مع التنبيه على رواية الديوان في الهامش طبقا لأصول قواعد النشر^(١).

وفي مطبعة دار الكتب المصرية، وعلى منهجها القويم خرجت أمثال هذه النفائس: تفسير القرطبي (٢٠ جزء) والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى، وشروح سقط الزند، لأبي العلاء المعري، وتعريف القدماء بأبي العلاء، والفاضل للمبرد، والمغرب للجواليقي، وأساس البلاغة للزمخشري.

وقد كان للطابع المميز الذي ظهرت به منشورات دار الكتب أثر بالغ في اقتداء بعض الأفراد العلماء بذلك المنهج.

وقد ظل عسراً طويلاً بعد وفاة زكي باشا.. إلى سنة ١٩٣٨ م لم يكن في مصر من يضع اسمه على كتاب محقق، اللهم إلا جماعة محدودة لا يزيدون على أصابع اليدين، وهم سبعة على وجه التحديد: محب الدين الخطيب، وأحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ومحمد مصطفى زيادة، ومصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، وكلهم ناهل من حياض القسم الأدبي، وقاطف من رياضه، إما مباشرة، أو بالواسطة، وعلى ضوء مجهودات هذا القسم،

(١) انظر مقدمة الجزء الأول من كتاب الأغاني - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢. أو انظر الملحق ص ٣١٩ (منهج التحقيق في كتاب الأغاني).

ومجهودات هذه الجماعة الأولى، وجدنا ثبت أسماء المحققين يزداد يوماً بعد يوم، حتى أصبحوا الآن كثرة في العالم العربي.

ونستطيع أن نسمى هذه المرحلة: (مرحلة دار الكتب المصرية) إذ كانت منشوراتها من كتب التراث تحمل كل سمات ذلك المنهج العلمي الدقيق، في إخراج النصوص بواسطة القسم الأدبي الذي كان يضم:
أحمد زكي العدوى، وأحمد نسيم، وحافظ إبراهيم، وأحمد رامى وغيرهم.

وكان صاحب الفضل في مدّ الجسور بين محققى القسم الأدبي - فيما يتصل بنشر التراث - أحمد زكى باشا الذى اتصل بعلماء الاستشراق، ومثل مصر في مؤتمراتهم وعلى وقع خطوات أحمد زكى، ويهدى من توجيهه وإرشاده، اندفعت دار الكتب المصرية في طريق نشر التراث، وتكوّن بها القسم الأدبي الذى أخرج الكتب المعروفة من الدار، وكان هذا القسم المدرسة الكبرى في القدوة المثالية للمحققين المعاصرين أذكر ممن كانوا يعملون بهذا القسم الذى كان يدار برئاسة الأستاذ الجليل أحمد زكى العدوى: الشاعر الضرير أحمد الزين، وإبراهيم الإبيارى، وعبد الرحيم محمود، وأحمد نسيم، ومحمد عبد الجواد الأصمعى، وأحمد عبد العليم البردوني، والعالم الجزائرى إبراهيم اطفيش، ومحمد الخضر حسين، العالم التونسى الذى تولى مشيخة الأزهر في أول قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ م.

* * *

أحمد زكى وأثره في التحقيق (١٨٦٧ - ١٩٣٤ م)

كان من كبار الكتاب والخطباء في مصر، أتقن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، ولد بالإسكندرية، وتخرج بمدرسة الإدارة والحقوق بالقاهرة وأحكم صلته برجال العرب في جميع أقطارهم وكان محباً للعربية، فتسمى بـ (شيخ العروبة) وسمى داره (بيت العروبة). وأحمد زكى يعتبر الرائد الأول لمشروع (إحياء الآداب العربية)، الذي كُوّن من أجله فيما بعد ما يعرف بـ (القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية وأن لنا أن نقف قليلاً لنرى ماهية هذا المشروع:

وجد المغفور له زكى باشا - نتيجة بحثه وتنقيبه - أن في اللغة العربية كنوزاً، ومعارف مضمورة لم يفك أحدٌ أرضادها حتى وقته، وما هي إلا نفائس من الكتب مبعثرة في خزائن المكاتب في الغرب والشرق، محجوبة منافعها عن طلاب العلوم، لعدم العناية بطبعها ونشرها، وقد كان الفضل في كشف الحجاب عما عرفناه منها - حتى زمنه - لكبار المستشرقين الذين لم يألوا جهداً في البحث والتنقيب والدرس، حتى تمكنوا من إبراز عدد كبير من تلك المؤلفات إلى عالم الطباعة، ومنهم من ترجم شيئاً منها إلى لغاتهم.

وفي سنة ١٩١٠ م تقدم شيخنا بمذكرة لمجلس النظار ضمنها ما عن له من وجوه الإصلاح، وضروب الوسائل التي من شأنها إحياء الآداب العربية (القسم الأدبي في دار الكتب فيما بعد)، وذيلها بنذ قصيرة عن عدة كتب مخطوطة توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسى من القسطنطينية والبلاد الأخرى، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ورصدت له المال اللازم لتنفيذه، والمشروع ليس وليد عامه، إنما هو ثمرة لبحث توالى عشرين سنة قبل ذلك، وشيخنا يوالى البحث والتنقيب عن آثار العلوم العربية، فاقتراحه إذن نتيجة درس طويل وبحث عميق.

ولقد عهدت الحكومة إلى أحمد حشمت باشا - ناظر المعارف آنذاك - أن ينظر في هذا المشروع، فوافق عليه وطلب البدء - منذ وقته - في طبع الموسوعتين الكبيرتين:

١ - نهاية الأرب. للنويرى.

٢ - مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري.

وقد نشرت (اللواء في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٠) كشفًا بالمخطوطات التي قدمها صاحب المشروع^(١).

ولعل اتجاه أحمد زكي قد تحدد فعلاً إلى التحقيق العلمي، ووجد نقطة البدء الحقيقية عندما اختاره الخديوي عباس لتمثيل مصر في مؤتمر المشرقين في لندن (أغسطس سنة ١٨٩٢)، فقد عمقت هذه الرحلة جوانب شخصيته التحقيقية والفكرية وأعطتها دوافع الانطلاق.

فقد لقي المشرقين، وتحدث معهم، واستمع إليهم، وزار مكتبات أوروبا بحثًا عن التراث العربي، وقد ظلت هذه الأعمال ممتدة طول حياته، فقد توالى رحلاته لأوروبا، وتوالى مقابلاته للمشرقين والباحثين، وتوالى حضوره لمؤتمرات المشرقين، وتوالى بحثه عن المخطوطات العربية، في مكتبات الشرق والغرب، ولعل من آيات نبوغه تمثيله لمؤتمر المشرقين سنة ١٨٩٢، ولم تكن سنه تتجاوز الخامسة والعشرين.

عاش زكي باشا يدافع عن تراث العرب وتاريخهم وأعلامهم، يقظاً لكل ما ينشر عنهم، متحريراً عنهم، دافعاً أخطاء المشرقين وأوهام الباحثين، منقّباً عن صحيح الآراء.

ولعلنا نستطيع أن نجد ملامح هذه النظرية (جمع التراث وتحقيقه) في مذكراته التي سطرها من أجل الدعوة إلى تبني الحكومة لمشروع (إحياء الآداب العربية) سنة ١٩١٠، فيقول: «إن المشرقين يتهافتون على الوقوف على كل ماله ارتباط بالحضارة الإسلامية، ولا شك أن الحظ الأوفر في هذه النهضة يجب أن يكون لمصر».

ويقول: «إن المشرقين لا يألون جهداً في العمل على نشر الكتب التي صنفها جهاذة العرب، وبحثوا فيها عن شتى الموضوعات، وتنشر لهم طائفة كبيرة من أمهات الكتب العربية النفيسة، وقد يترجمونها إلى لغاتهم^(٢)».

وتحقيق التراث وجمع مخطوطاته كان العمل الضخم الذي وهب له نفسه منذ مطلع حياته، وقد بذل له من اهتمامه وماله، كل ما يملك وفوق ما يملك.

وقد كان هذا العمل متمثلاً في الحصول على المخطوطات العربية من روائع التراث العربي المفقودة، فرأى أن بعض هذه المخطوطات قد طبعت بمعرفة المشرقين، فتطلع إلى أن يقوم بمثل هذا العمل في التحقيق والفهرسة، وملأت نفسه الرغبة في أن يقوم بجهد في هذا الاتجاه، واستهل جهده حين قدّم لمؤتمر المشرقين في لندن سنة ١٨٩٢م عشرة كتب

(١) لمن أراد المزيد أن يرجع إلى الأهرام في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠، وجريدة مصر في التاريخ المذكور، والبصير في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠، واللواء في ١١ ديسمبر، والمؤيد في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠.

(٢) الأهرام ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠.

قديمة نقحها وصححها، وواصل عمله في سبيل البحث عن المخطوطات وتحقيق التراث، وهي المهمة التي جرد نفسه لها، وما كان يرتضى بشيء سوى ما فيه تصديع الدماغ ووجع القلب، وتعب العين في التوفر على مغازلة الكتب المخطوطة.

وكان اتجاهه إلى استخدام التصوير الشمسي في نقل هذه المخطوطات عملاً جديداً خطيراً لم يسبق إليه سابق من العرب، ولم يمض إلا القليل حتى استطاع أن يقدم مشروع (إحياء الآداب العربية)، وقدم كشفاً بأساء الكتب التي تتخذ نواة للمشروع، واعتمد مجلس النظار للمشروع مبلغ ٩٣٩٢ جنيهاً في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠.

وبرز مشروع إحياء الآداب العربية، وصار من حق المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية الإشراف عليه، وفعلاً بدأ العمل بطبع موسوعتي: نهاية الأرب في فنون الأدب، ومسالك الأبصار، ولكنه توقف منذ أيام الشيخ حتى اليوم!!! وهناك محاولات لاستكمال هاتين الموسوعتين فما سبب توقفه؟؟؟

إنه أحب أن ينفرد وحده بهذا العمل، ولما كان يحب التدقيق ولا يثق بتحقيقات غيره، أبطأ بالطبيعة في إخراج العمل فاسترجع المبلغ^(١)، ولا تزال هذه الكتب رهينة الهيئة المصرية العامة للكتاب، والكتاب الأول «نهاية الأرب» رهن الطبع بعد أن تم تحقيقه بواسطة خيرة أساتذة التحقيق منذ عشرات السنين، وقد استكملت طباعته سنة ١٩٩٣ في ٣٣ جزءاً أما الكتاب الثاني فقد طبع منه الجزء الأول فقط وبعض الملازم من الجزء الثاني بواسطة أحمد أحمد زكي باشا، وما زال الكتاب أكثره منسوخاً ووزع على المحققين ولم يتم تحقيقه حتى اليوم منذ أن مات زكي باشا.

ولقد بلغ من اهتمام زكي باشا وتدقيقه أن سافر إلى فلسطين، ومعه مسودة مسالك الأبصار، فكان يقرؤها على بعض علماء القدس الأثريين، ويقارن بين ما ورد فيها من آثار القدس، وما هو موجود في يومه.

يقول: «وقد عنيت كل العناية، وبذلت غاية الجهد في تحقيق هذا الجزء (الأول)، وسافرت إلى فلسطين في صيف العام الماضي، لتطبيق ما أورده المؤلف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية، والاصطلاحات الهندسية البنائية، التي لم يجر في قلم كاتب قط، لا من العرب ولا من العجم، لا قديماً ولا حديثاً، أبرزته على هذا المثال الذي أرجو أن ينال قبولاً عند العارفين من أهل العلم، وأمل في الله كبير أن يمدني بالتيسير لإكماله على هذا النحو من الخدمة^(٢).

(١) أحمد زكي ص ٦٠.

(٢) مقدمة مسالك الأبصار ج ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤.

وكثيراً ما كان يرفع عقيرته حاثاً لقومه بضرورة التحقيق العلمي، والكف عن العيث الذى كانت تخرجه المطابع آنذاك، قائلاً: «ومما امتازت به الطباعة الألمانية أنها احتكرت تقريباً الكتب الشرقية، ونحن أعرف الناس بأن هؤلاء القوم ينقرون عن آثار أسلافنا، التى لا نكاد حتى الآن نسمع بها، أو نتصور وجودها، هم يطبعونها ويستفيدون منها علماً، وأما نحن.. نحن أبناء العرب الكرام وسلالة الشرقيين الأماجد، فقد قنعنا بالافتخار بالعظيم الرحيم!! وأصبحنا فى هذا الأمر الخاص بنا، عالة عليهم نستقى من بحرهم ونتناول من فضلاتهم!! نعم فقد طبع الألمان أهم كتب أئمتنا فى التاريخ والجغرافيا والأدب، ثم تجيء بعض مطابعنا فتسرق عنهم ولا تحجل من عدم نسبة الفضل إليهم فى هذا الباب، وليت أصحاب المطابع فى مصر يعادلونهم فى صحة الطبع، وتقريب تناول وتسهيل المآخذ، بل إن الكتاب المطبوع أولاً فى ألمانيا ثم فى مصر بعد عشرات من السنين، لا يزال يساوى فى القيمة - حساً ومعنى - عشرة أمثال تلك الهديانات التى يطبعونها فى مصر»^(١).

أما التحقيق العلمى الصحيح، فهو فيما يقول: «براعة المحي أثرها إلانزراً يسيراً، ننشدها هنا وهناك فلا نجد لها غير ثمامة زهيدة عندنا، مزهود فيها عند غيرنا، أما نفحاتها الحقة، وأما مظاهرها فقد ودعت بلادنا من زمان بعيد، ثم طاب لها القرار فى ديار الفرنج، لأنهم أكرموا مئاها، ولا يزالون يبالغون فى الحفاوة بها.

حقاً إنهم أخذوا عن أجدادنا فى الأندلس، والمغرب، ومصر، والشام، والعراق، والجزيرة المقدسة، وما وراء ذلك حتى مطلع الشمس، بيد أنهم واصلوا البحث والدرس حتى وصلوا إلى تسخير العناصر لخدمتهم، وإلى ابتكار الصنائع، واختراع البدائع التى يصح وصفها بأنها «مالا عين رأت ولا أذن سمعت»، هم يتوافدون على أقطار العروبة من أقصاها إلى أقصاها، فيبحثون عمياً جهلنا من آثار أجدادنا الأولين، هم ينقبون عن مفاخر أقوامنا فى كل فن ومطلب، فيعيدونها إلى الحياة ونحن نيام نيام!! ولا أقول غير ذلك.

على أننا نحمد الله قد بدأنا نأخذ عنهم، ثم أنشأنا ننسج على منوالهم، فدخلنا طور التجربة وسيتبعه دور الانتقال، فنكون جديرين بالأجداد.

بدأت بشائر هذه النهضة فى مصر فجاءت بها الشامات، ثم جاء الدور لبغداد، وهو آت بلا شك إلى الجزيرة المقدسة»^(٢).

كما أنه أثار فى مؤتمر المستشرقين فى أثينا سنة ١٩١٩م مسألة هامة فى تحقيق التراث، وهى أمانة النقل عن الأسلاف، وهل يجوز لطابع كتبهم القديمة أن يتصرف فى نقله

(١) الدنيا فى باريس ط سنة ١٩٠٠ مصر.

(٢) مقدمة الصابنة قديماً وحديثاً ١٩٣٦.

بالحذف والإصلاح والتهديب، أو يبقى الأصل كما ورد؟ واستقر الرأي على ضرورة بقاء كتب التراث على حالها الأصلي^(١).

وقد أثارت المخطوطات التي حققها زكي باشا وطبعها، اهتمام الباحثين من عرب ومستشرقين، فقد قدّم لهذه المخطوطات بدراسة عن المؤلف وسيرته وتأليفه، ووصف النسخ، وفهرس للكتب التي حققها فهرسة فنية، وعلق عليها تعليقات تاريخية، وشرحها شروحاً لغوية.

ومن هذه المخطوطات التي أثارت مناقشات متعددة: كتاب (التاج في أخلاق الملوك) الذي نشره ١٩١٤م وخدمه من حيث التعليق على متنه، وتحقيق رواياته، وإثبات أجدرها بالاعتماد، وتفسير مهماتها مع مقدمة باللغة الفرنسية ذكر فيها فضائل الجاحظ، وقال: إنه في الأدب العربي كقوليتير، ورينان في الأدب الفرنسي.

ويقول عن نفسه: «جرت عادتي أن أحتاط في البحث فأسأل من أتوسم فيه العلم بما أجهله، وأقيد كلامه، ثم أسأل غيره، فإن تطابقا صح الأمر عندي، وإلا رجعت إلى غيرهما، وهكذا دواليك، حتى أقف على الحقيقة فأنشرها بين الناس»^(٢).

وقد أفادني غير واحد من أساتذتنا الذين كانوا يعملون في دار الكتب المصرية أنه كان يتردد على القسم الأدبي بدار الكتب، ويبدى ملاحظات وإرشادات للمحققين، وبعده النقاد أول مصري عرف بالبحث والتحقيق العلمي، ويرون أنه أول مصري استطاع أن يرفع رأسه بجانب المستشرقين في الجامعة، وأن يملاّ الدنيا بأبحاثه^(٣).

ولعل هذين الكتابين (أنساب الخيل) و(الأصنام) مع كتاب (التاج) للجاحظ الذي حققه أيضاً، من أوائل الكتب التي كتب في صدرها كلمة (تحقيق). وقد طبعوا في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم (لجنة إحياء الآداب العربية) التي عرفت فيما بعد باسم (القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية. وقد كان المستشرقون قبل ذلك يقولون: نشرة فلان، أو تصحيح فلان، وفي المطابع العربية كانوا يقولون: تصحيح فلان، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج العلمية للتحقيق، مع استعمال المكملات الحديثة من تقديم النص للقراء،

(١) حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢، انظر: مجلة العلم ٢٤ إبريل سنة ١٩١٢.

وبهذا المقياس المتفق عليه فإننا نخرج كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) الذي نشرته وزارة الثقافة في ذكرى رفاعة الطهطاوي عن أن يكون كتاباً محققاً فهو أقرب إلى الطبعة المدرسية، وكذلك بعض كتب التراث التي تنشر وقد حذف منها شيء، وكل كتاب من كتب التراث ينشر محذوفاً منه شيء، أي شيء، بحجة التيسير أو غير ذلك من الحجج فلا يمثل مؤلفه ويخرج عن منهجية (تحقيق التراث).

(٢) أحمد زكي ١٨٦.

(٣) مرآة أحمد زكي - الأهرام - يناير سنة ١٩٣٥.

ووصف النسخ، والرمز لها عند الاختلاف، ومن إلحاق الفهارس التحليلية. هذا فضلاً عن أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة في المطبوعات العربية كما سبق أن ذكرنا، فقد كتب سنة ١٩١٠: «رأينا تقدم العصر في الكتابة، والفكر يوجب إتخاف أبناء العربية بالإرشادات المستعملة في أغلب اللغات الأوربية؛ لإرشاد القارئ على مواقع الوقوف القليل والمستطيل، ومواقع التعجب والحيرة والاستفهام ونحو ذلك، لاجرم أن هذه الإشارات خير مرشد له في حسن التلاوة، وعدم خلط الجمل مع بعضها، كما هو حاصل في أغلب المطبوعات العربية^(١)».

وألف في ذلك كتاباً سماه (الترقيم في اللغة العربية) طبع في بولاق سنة ١٩١٣، ويقول في مقدمة تحقيقه لكتاب الأضنام: «أقدمت الآن على إظهار هذا الكتاب بعد أن بالغت في عنايتي بتحقيقه، وجريت في طبعه على الطريقة التي يتوخاها علماء الإسلام في أيامه الزاهرة، من تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة، والتدقيق في مراجعة الموضوعات موضوعاً موضوعاً، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب، وقد عانيت في ذلك كثيراً من المشقة، وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيراً من الحواشي».

ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية وأضفت إليه جدولاً بأسماء الأضنام التي لم يذكرها ابن الكلبي».

يقول شيخنا الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتابه (قطوف أدبية): «لا نستطيع أن نغفل فضل الجهد الأول في توجيه ذلك الإحياء، هذه الوجهة الجديدة التي عاصرناها، وكانت نواة لأعمالنا، وهو العلامة أحمد زكي باشا (١٨٦٧ - ١٩٣٤) الذي قدم لنا باكورة المنهج الحديث في تحقيق النصوص، كما كان أول نافخ في بوق إحياء التراث على النهج الحديث».

* * *

دار المعارف:

أما دار المعارف فلم تأخذ دورها في إحياء التراث على التحقيق المعاصر إلا في سنة ١٩٤٢م حين فكر الأستاذان: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر في نشر مجموعات من عيون الشعر سميها «ديوان العرب» وبدءا في نشر المفضليات ثم الأصمعيات، ثم اقترحا على دار المعارف أن تخصص نشرًا منظمًا لعيون التراث العربي، فأصبح ينشر التراث تحت (ذخائر

(١) مقدمة كتابه الدنيا في باريس - سنة ١٩٠٠ - مصر.

العرب) ويشترك في تحقيقه نخبة مختارة من علماء الشرق والغرب.

وكان باكورة ذخائر العرب (بجالس نعلب) سنة ١٩٤٨ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وقد قدّمته اللجنة المشرفة على هذه السلسلة آنذاك، والمكونة من الأساتذة: محمد حلمى عيسى، وأحمد أمين، وطه حسين، وعلى الجارم، وعبد الوهاب عزام، وإبراهيم مصطفى، وأحمد شاکر، بكلمة جيدة، أشارت فيها إلى جهود المستشرقين، ثم أبانت عن منهجها القائم على إذاعة التراث العربى كله؛ مشرقية ومغربية، والإفادة من كل العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص من عرب وعجم، وكان الكتاب الثانى هو (جمهرة أنساب الغرب) بتحقيق المستشرق الفرنسى ليثى برفنسال.

وكذلك (إصلاح المنطق) بتحقيق الشيخ أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ولا تزال المجموعة فى تزايد ونجاح، وقد طبع منها كتاب: (شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى) (معجز أحمد) رقم ٥٦ ذخائر العرب. بتحقيق ودراسة المؤلف الدكتور عبد المجيد دياب.

تقول دار المعارف: التقت رغبة حضرات المحققين - وهم من أعلام التحقيق - مع رغبة دار المعارف فى ضبط النصوص بالشكل، وفى معارضة النسخ المخطوطة من الكتاب الواحد بعضها ببعض، وعمل الفهارس العلمية والفنية الدقيقة المتنوعة، التى تجعل الانتفاع بالكتاب مطلباً سهل المنال^(١).

وفى سنة ١٣٧٤ هـ أصدرت سلسلة أخرى من عيون التراث سميتها (تراث الإسلام) كان الكتاب الأول فيها تفسير الطبرى بتحقيق أستاذنا الكبير محمود شاکر وقد أصدرت الدار منه ١٦ مجلداً إلى سورة إبراهيم.

* * *

نشاط الطباعة وأثره في التحقيق وإحياء التراث العربي

من المعروف أن الطباعة قديمة جداً، والمشهور أن الصينيين أقدم من طبع على الحجر والخشب المحفور، وذلك أقدم طرق الطباعة، وعثر في آثار بابل على قوالب بارزة الحروف، كان الأكاديون يطبعونها على الآجر وهو لين، فيذكر التاريخ أن الشرقيين هم أسبق الأمم في فن الطباعة وصناعة الورق، ويذكر صاحب تاريخ آداب اللغة العربية: أنه جاء في بعض الآثار ما يستدل منه على أن عرب الأندلس، كانوا يعرفون الطباعة لكنها طباعة على الحجر والخشب^(١).

أما في أوروبا فقد بدأت الطباعة بالألواح الخشبية، وكانت الصفحة المراد طبعها، تكتب بحروف على لوح من الخشب بعد تسوية سطحه وتنعيمه.

وكان العامل أو الفنان يقوم بحفر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة، وفي نهاية هذه المرحلة كانت الحروف تظهر بارزة على اللوحة، فيقوم العامل بتحبيرها، ويضع عليها الورقة التي يراد طبعها، ويمر عليها أسطوانة، فتظهر الكتابة واضحة على الورقة^(٢).

ومها يكن من أمر، فإنه من المجزوم به أن جوهان جنفايش Yohenncon Bich المشهور بجوتنبرج هو أقدم من اخترع صناعة الحروف المتفرقة التي ما زالت بعض المطابع تطبع بها، وهو أول من لجأ إلى المكبس كوسيلة آلية للطبع، بعد أن كانت الورقة توضع على اللوحة الخشبية ويضغط عليها بالفرشاة أو المدلكة^(٣)، ولكن ما هي طبعات جوتنبرج الأولى؟.

يذكر جروليه أنها عبارة عن أربع أجروميات، ونشرة من اثنتي عشرة صحيفة موجهة ضد الأتراك.. وظهر أخيراً قبل ٢٤ أغسطس سنة ١٤٥٦م أول كتاب هام، وهو التوراة المعروفة باسم توراة جوتنبرج^(٤)، ثم شاع اختراع هذه الصناعة في أوروبا وحسبنا فيها، حتى بلغت ما هي عليه الآن.

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات، «مما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة»^(٥).

(٢) راجع تاريخ الكتاب. لجروليه ٨٦

(١) جورجى زيدان ٤٤/٤

(٣) المرجع السابق ص ٨٨ ويذكر جورجى زيدان أن أول كتاب طبع فيها هو التوراة، وذلك سنة ١٤٥٠م.

(٤) المرجع السابق ص ٩٨ ويمكن للمستزيد أن يرجع إلى معرض الكتاب في دار الكتب المصرية ليرى أوائل المطبوعات.

(٥) خليل صابات - تاريخ الطباعة في الشرق ص ١٣

ويذكر جرويليه أن «الثلاثمائة نسخة المطبوعة من التوراة ذات الاثنى عشر والأربعين سطراً (توراة جوتنبرج) كانت مطبوعة على ورق الرقّ حتى يتيسّر زخرفته بأحرف الزينة وبالحواشي^(١)».

وكان كبار الطباعين يستخدمون العلماء للقيام بتصحيح الكتب، وفي أول الأمر كان أغلبهم من رجال الدين^(٢).

الطباعة العربية في أوروبا:

تذكر المصادر التاريخية أن الطباعة العربية التي ظهرت في أوائل القرن السادس عشر في أوروبا، أول طبعة عربية وأحرفها عربية ظهرت في فانو بإيطاليا بأمر البابا يوليوس الثاني سنة ١٥١٤م، وأول كتاب عربي طبع فيها في تلك السنة كتاب ديني (صلاة السواعي)، ثم (سفر الزبور) سنة ١٥١٦م.

ثم مطبعة البندقية، وفيها طبع (القرآن الكريم) للمرة الأولى.

ثم طبعت أول ترجمة إيطالية للقرآن سنة ١٥٤٧م.

وفي مطبعة روما سنة ١٥٩٣م، طبع قانون ابن سينا في الطب، ومعه المنطق والطبيعات وكتاب النجاة له أيضا.

ثم تعددت المطابع العربية في أوروبا، وطبع فيها مئات من الكتب العربية والشرقية، وأكثرها في لندن، وليبزج، وليدن، وعوتنجن، وروما، وينا، وبرلين، وبطرسبورج. ومن أشهر هذه المطابع الأوروبية: مطبعة بريل بمدينة لندن بهولاندا، وهي تشبه في شهرتها مطبعة بولاق في مصر.

بدايات نشر التراث:

في الشرق ظهرت الطباعة العربية في كل من الآستانة، وسوريا ولبنان في القرن الثامن عشر، ففي سوريا طبع الإنجيل، وطائفة من الكتب المسيحية سنة ١٧٠٦م أما تركيا فقد عرفت الطباعة قبل غيرها من بلاد الشرق الأدنى والأقصى، وكان القوم في حالة تردّد في طبع كتب الحكمة، واللغة، والتاريخ، والطب، والفلك، التي لم يجزؤ أحد على طبعها إلا بعد ظهور فتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندي ١١٢٩هـ - ١٧١٦م بجواز ذلك، مما عدا الكتب الدينية، والسبب في ذلك أن السلاطين العثمانيين خافوا من أن يعمد أصحاب

(١) المرجع السابق ص ١٠٢

(٢) وصف سركيس في كتابه معجم المطبوعات (١٣٠ - ١٣١) تلك الطباعات ويمكن رؤية قانون ابن سينا في أوائل المطبوعات بمعرض دار الكتب المصرية.

الغايات والأغراض إلى الكتب الدينية، فيحرفوها ويشوهوها^(١)، ثم استصدروا فتوى بطبع الكتب الدينية استناداً على «أن الأمور بمقاصدها» ثم تعددت المطابع في الآستانة تطبع كتباً عربية، ومن أشهر مطابعها التي اعتنت بنشر التراث مطبعة الجوائب التي أنشأها أحمد فارس الشدياق، وكذلك، المطبعة العامرة، التي نشرت شرح كافية ابن الحاجب، للرضي سنة ١٢٧٥ هـ وصحيح مسلم سنة ١٣٢٩ هـ

وقد ضعفت الطباعة العربية في تركيا، بعد تغلب مصطفى كمال أتاتورك وقضائه على الخلافة العثمانية.

بداية نشر التراث في لبنان:

تلت سوريا وتركيا في ادخال الطباعة: لبنان - وكان من أقدم مطابعه مطبعة بدير قزحيا عام ١٠١٩ هـ - ١٦١٠ م، وكانت سريانية عربية، وكان اهتمامها بالمطبوعات الدينية^(٢)، ومطبعة الشوير: التي أسسها عبد الله زاهر ١١٤٠ هـ - ١٧٣٣ م، والروم الأرثوذكس مطبعة القديس جارجيوس في بيروت سنة ١١٦٧ هـ - ١٧٥٣ م.

وهذه المطابع كانت مطبوعاتها قليلة، وأكثرها دينية، ولم يكن لها أثر يذكر في نشر الثقافة العربية، والمتتبع لقائمة الكتب التي طبعت بتلك المطابع منذ تأسيسها حتى سنة ١٨٣٤ م يحكم على أن نشاطها كان ضعيفاً، مما يدل على أن الحالة الفكرية في لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات، خاصة خلال القرن الثامن عشر، حينما اقتصر إنتاج المطابع على الكتب الدينية.

وأول نهضة جدية للطباعة بدأت بإنشاء.

المطبعة الأمريكية: التي يقول فيها أحمد عباس الأزهرى:

لله مطبعة بحسن طباعها أحيت عظام الكتب وهى رميم^(٣)

أنشئت هذه المطبعة في مالطة سنة ١٨٢٢ م للمبعوثين الأمريكان، ثم نقلت إلى بيروت سنة ١٨٣٤ م، وطبعت كثيراً من الكتب المدرسية، وطائفة من كتب الأدب والتاريخ ودواوين من الشعر.

ويمكن اعتبار المطبعة الأمريكية في هذه الفترة من حياتها من أكبر مطابع لبنان إن لم تكن أكبرها جميعاً، وكان نشاطها مضرراً للمثل، وكانت طباعتها أنموذجاً يحتذى أصحاب المطابع في بلاد العروبة .

(١) مع المخطوطات العربية ص ٧٥.

(٢) في كتاب (تاريخ الطباعة في الشرق) صفحة مصورة من كتاب مزامير. مطبعة قزحيا ٣٥

(٣) تاريخ الطباعة ٤٤.

المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت:

وفي وقت مبكر من بعد سنة ١٢٦٥هـ = ١٨٤٨م ظهرت جهود الآباء اليسوعيين في بيروت، وكان لها فضل عظيم في نشر أمهات كتب التراث العربي إذ نشر كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصار بتحقيق سعيد الخوري الشرتوني اللبناني سنة ١٨٩٤م، وتهذيب الألفاظ للتبريزي بتحقيق الأب لويس شيخو سنة ١٨٩٥م ويذكر كراتشكو فسكى: أن الأب لويس شيخو طبع ديوان سلامة بن جندل مقابلاً على نسختي الإسكندرية واستانبول، وكانت استانبول هي الأصل^(١).

واستمرت جهودهم في النشر زمنًا ليس بالقصير ولا تزال المطبعة إلى وقتنا هذا تمارس نشاطها وتنشر كثيراً من تحقيقات المستشرقين.

المطبعة السورية : لخليل الخوري سنة ١٨٥٧ م

مطبعة المعارف : للبستاني سنة ١٨٦٧ م

نشر التراث في سوريا :

ظهرت الطباعة العربية مبكراً في سوريا، وطبعت الإنجيل وطائفة من الكتب الدينية سنة ١٧٠٦م ثم تعددت المطابع التي تنشر التراث في دمشق وحلب، وقد ساعد على نشر التراث في القطر الشقيق وجود علماء أثبات من مثل : عبدالقادر بدران (ت ١٣٤٦هـ)، وجميل العظم (ت ١٣٥٢هـ) ومحمد راغب الطباخ (ت ١٣٧٠هـ) ومحمد كرد على (ت ١٣٧٢هـ) أما النشر العلمي للتراث، فلم يأخذ صورته الكاملة إلا في مطبوعات المجمع العلمي العربي - الذي سمي فيما بعد بمجمع اللغة العربية، فلقد أخرج هذا المجمع قدراً عظيماً من كتب التراث، المحققة تحقيقاً جيداً، يدور معظمها حول نصوص اللغة، والأدب، وقام نخبة من علماء سوريا الكرام أذكر منهم : محمد كرد على، وعزة حسن، وشكري فيصل، بنشر الكثير من النصوص المحققة وتعدُّ مجلة المجمع صورة أخرى من صور نشاط السوريين في نشر التراث وغير ذلك من المكتبات الخاصة الكثيرة في دمشق وحلب.

وفي سنة ١٩١٩م أنشئ المجمع العلمي العربي بدمشق، وكان من أعضائه المبرزين أحمد زكي باشا (شيخ العروبة)، وقد قام المجمع الدمشقي بنشر بعض كتب التراث في مجلته نذكر

(٢) انظر تاريخ الطباعة في الشرق ص ٢١ و المراجع المبينة به.

من هذه الكتب: نشوار المحاضرة وبحر العلوم، وديوان الوليد بن زيد. كما قام المجمع بنشر كتب أخرى مستقلة نذكر منها:

رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، وديوان ابن عنين، والأشورية لابن قتيبة، وديوان علي بن الجهم، وديوان الوأواء الدمشقي، وثلاثة أجزاء من الخريدة في شعراء الشام.

الطباعة في مصر

مطبعة الحملة الفرنسية على مصر:

أما مصر فإن أقدم مطبعة ظهرت فيها، هي مطبعة الحملة الفرنسية التي أحضرها نابليون معه سنة ١٧٩٨ - ١٨٠١م، لطبع المنشورات السياسية والأوامر باللغة العربية، وكانت تعمل وهي على السفينة في عَرْض البحر.

المطبعة الأهلية: وأطلق على هذه المطبعة اسم (المطبعة الأهلية)، ثم نقلت إلى القاهرة، واستمرت في عملها إلى سنة ١٨٠١م^(١)، حيث تم انسحاب الفرنسيين، ومن أظهر إنتاجها كتاب في الهجاء باللغات: العربية والتركية والفارسية.

وظلت مصر بعد خروج الفرنسيين منها عشرين سنة بلا مطبعة، حتى استقر الأمر لمحمد علي، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية الفرنسية، وسميت بـ (المطبعة الأهلية) أيضاً. مطبعة بولاق: وفي سنة ١٨٢١م نقلت إلى بولاق فعرفت «بمطبعة بولاق» وعهد بإدارتها إلى نقولا مسابكي السوري، وكان قد بدأ درّبه الفنية على الطباعة في روما زهاء أربع سنوات، ولم يكن فيها حتى سنة ١٢٤٧هـ - ١٨٣١م سوى مصحح واحد، اسمه عبد الوهاب أفندي، ثم زاد العدد، وكان من بينهم السيد شهاب الدين إسماعيل، المصحح الأول بمطبعة بولاق سنة ١٨٣٦م.

وكان محررو مطبعة بولاق من الطلبة الأزهريين، الذين درّبوا لذلك تدريباً خاصاً استغرق نحو ست سنوات.

ومن المَع نظار مطبعة بولاق «حسن حسني باشا»، الذي بدأ أمره مصححاً وكاتباً بالتركية في الوقائع المصرية سنة ١٨٥١م، ثم عمل في المطبعة إلى أن ولى نظارتها سنة ١٨٨٠م، وهو أول من أنشأ مصنعاً للورق في مصر، إذ كان معظمه قبل ذلك يستورد من إيطاليا، وقد استمرت مطبعة بولاق في عملها أكثر من ٩٠ سنة، لم تركد في أثنائها إلا بضعة سنوات في الفترة التي انقضت بين عهد محمد علي وإسماعيل.

(١) انظر انموذجا من طباعتها ص ١٣٢ من كتاب تاريخ الطباعة.

وتعتبر هذه المطبعة أهم المطابع العربية جميعاً وأبعدها أثراً في نشر التراث العربي، والثقافة العربية فأقدمت على نشر الموسوعات الضخمة من مثل: لسان العرب لابن منظور، وتفسير الطبري، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، والأغانى لأبي الفرج الأصفهاني، والكتاب لسيبويه، والأم للإمام الشافعي. ومنهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والصحاح للجوهري، والقاموس المحيط، للفيروز بادي، وشرح الحماسية للتبريزي، وشرح مقامات الحريري للشريشي. ومعاهد التنقيص، للعباسي، وألف ليلة وليلة، وصبح الأعشى للقلقشندي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ونفح الطيب.

وهذه موسوعات يتتبع عنها الناشر اليوم لما تطلبه من نفقات باهظة، مع تقدم صناعة الطباعة، واستخدامها للألكترونيات. وقد عنيت هذه المطبعة بنشر الكتب المترجمة أيضاً إلى العربية في أنواع العلوم: كالطب، والهندسة، والرياضيات، والعلوم الحربية.

وما تزال تحتفظ لنفسها بهذه المكانة حتى اليوم، فهي أكبر مطبعة عربية في العالم العربي دون استثناء^(١)، ولو أنها في السنين الأخيرة تراجعت عن رسالتها الأدبية، وأخذت تعنى بالكتب المدرسية، وحاجات الدولة من اللوائح والقوانين.

ومما لا شك فيه أن مطبعة بولاق قد غدّت عقول جماعة من تلامذة الشيخ حسين المرصفي (١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م)، والبارودي، رائد النهضة الشعرية، وذلك حين وضعت أمامهم زاداً شهياً من التراث العربي.

وهذه المطبعة هي نواة المطبعة التي عرفت منذ عهد قديم باسم «المطبعة الأميرية». أما المطابع غير الأميرية فلم تظهر إلا بعد مضي نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق، وأولها:

المطبعة الأهلية القبطية: التي عرفت فيما بعد «بمطبعة الوطن» أنشئت سنة ١٨٦٠م ومطبعة وادي النيل: سنة ١٨٦٦م وظهرت كذلك مطابع عربية أخرى في بلاد غير عربية، منها مطابع كلكتا ومبباي، ودلهي، ولاهور، وحيدر أباد في الهند، وكان لهذه الأخيرة فضل كبير في نشر موسوعات من التراث العربي.

هذه نظرة خاطفة إلى تاريخ الطباعة العربية في عصورها الأولى، أما في العصر الحديث، فإن الحصر لا يحيط بعددها، خاصة في بيروت بلد الطباعة اليوم.

(١) يمكن للمستزيد أن يرجع إلى فهرس أوائل المطبوعات، في دار الكتب المصرية؛ ليرى نتائج هذه المطبعة - وقد أعد هذا الفهرس المرحوم جمال الشوربجي.

هذه كانت المطابع فما جهود هذه المطابع المعاصرة في نشر التراث - هذا ما سنتناوله فيما يأتي:

* * *

الخانجي:

من الجدير بالشكران والوفاء، وله يد طويلة في ميدان تحقيق التراث ونشره: المرحوم محمد أمين الخانجي المولود في حلب (١٨٦٥ - ١٩٣٩م) وتعلم بها، ثم عمل كاتباً في ديوان ولايتها، واشتغل في صباحه بنسخ المخطوطات فأحبها وأولع بها، وانتقل إلى القاهرة وهو في العشرين من عمره، فأنشأ فيها (مكتبة الخانجي) وكان من العلماء العارفين لقيمة المخطوطات، الذين عملوا على إذاعة التراث العربي ونشره، وفيه يقول الأستاذ أحمد شاكر: وقل أن تجد عالماً أو أديباً في زمنه لم يكن لهذا الرجل النحيل الضئيل فضل عليه، يذكره الذاكر محسناً في ذكره، وينساه الناسي مسيئاً في نسيانه^(١). ذلك هو محمد أمين الخانجي الذي أحب الكتاب العربي كأنه تراث أبيه وأمه، زار العراق وتركنا باحثاً عن نوادير المخطوطات، فجمع منها عدداً كثيراً، نشر منها ما نشر، وأتاح كثيراً منها لمحبي العلم.

ويشهد له كل من عرفه من المحققين المعاصرين، ويعرف فيه الإخلاص للعلم وحده، إذ لم يكن المال عنده إلا في المرتبة الثانية، ولقد قدم إلى قارئ العربية مجموعة من كتب التراث، يكفي أن نذكر منها: معجم البلدان، وذيله عليه، الذي سماه (منجم العمران)، وكذلك حلية الأولياء لأبي نعيم، وبدائع الصنائع في سبع مجلدات، والإصابة لابن حجر في ثمانى مجلدات، والعقد الفريد ولزوميات أبي العلاء، وجواهر الألفاظ لقدمه بن جعفر وتيسير الوصول للشيباني. وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وقد نشر رحمه الله (٣٧٨) كتاباً ورسالة على ما ذكر الزركلي في أعلامه ٤٤/٦.

ومن المعروف عنه أنه كان يرحل إلى البلدان العربية، ويعود منها حاملاً المخطوطات النادرة التي لا تقدر بثمن، وكان له دور مبكر في منهج نشر الكتب وترقيمها، واختيار الصالح منها للنشر، وكان يعاونه في هذا العمل ابنه محمد نجيب الخانجي^(٢) فورث عنه الرغبة الملحة في إحياء التراث عن صدق، واليوم حمل الرسالة عنها حفيده محمد محمد الخانجي، فنهج نهج أبيه وجده في المساهمة في حركة إحياء التراث العربي ونشره، وهو المرجو للخير كله في التراث، وكان من توفيق الله له بعد وفاة والده، أن أكمل طبع (خزانة الأدب) للبغدادي

(١) مقدمة طبقات فحول الشعراء لابن سلام بتحقيق أحمد شاكر.

(٢) من منشوراته المحققة: البيان والتبيين للجاحظ، والاشتقاق لابن دريد، ورسائل الجاحظ، ونوادير المخطوطات، وصون المنطق، وطبقات الصوفية. إلى غير ذلك الكثير.

بتحقيق شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون، والذي وقفت به الهيئة العامة للكتاب عند تمام الجزء السابع، وقد أكمل طبع الكتاب بفهارسه فبلغت ثلاثة عشر جزءاً.

مطبعة الحلبي:

وفي سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م أسس أحمد البابي الحلبي النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية المكتبة الميمنية: أنشأها السيد أحمد البابي الحلبي المتوفى سنة ١٨٩٩م وتاريخ إنشائها ١٨٥٨، أي منذ أكثر من مائة عام، وكان منشئ هذه المكتبة عالماً فاضلاً له تقارير على حاشية الشجاعى على شرح القطر لابن هشام، وهو عم مصطفى، وعيسى، وبكرى، البابي الحلبي. وقد نشر طائفة من كتب التراث.

دار الكتب العربية الكبرى:

وبعد وفاته استمرت المكتبة باسم (دار الكتب العربية الكبرى)، وتولى إدارتها أبناء أخيه: مصطفى وعيسى، وبكرى، وقتاً طويلاً، وظلت الدار واحدة حتى تفرعت في سنة ١٩٢٨م إلى فرعين عرف أحدهما باسم (مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، والآخر باسم (دار إحياء الكتب العربية) بإدارة عيسى البابي الحلبي.

ولكل منها مطبعة خاصة، والأولى منها مطبعة (عيسى البابي الحلبي) وتوجد بشارع خان جعفر، بمنطقة خان الخليلي، ومطبعة (مصطفى البابي الحلبي) عند نهاية منطقة الدراسة بالقرب من دير الآباء الدومنيكان، وظلت أولى هاتين المطبعتين تؤدي رسالتها متطورة مع الزمن مسانرة لمقتضيات النمو والتدرج، واختصت بطبع الكتب العلمية، والدينية، والأدبية، وفي أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمي، فعهدت إلى فئة كريمة من المعروفين بالتحقيق في هذا العصر بتحقيق عدة كتب نذكر منها:

البرهان في علوم القرآن للزركشى، وأحكام القرآن لابن العربي، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والشعر والشعراء لابن قتيبة، وتلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضى، والفاائق للزمخشري، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني، والصناعتين لأبي هلال العسكري، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، وزهر الآداب للحصري، والوزراء للصابي، إلى غير ذلك.

المطبعة السلفية:

وفي القاهرة اشترك محب الدين الخطيب المولود في دمشق سنة ١٣٠٣ - ١٨٨٦م وأكمل تعليمه بها وبالآستانة، وهو من كبار الكتاب المسلمين المجاهدين، استقر في القاهرة سنة ١٩٢٠م وشارك عبد الفتاح قتلان سنة ١٩٢٠م في إنشاء المطبعة السلفية ومكتبتها:

ثم استقل بها محب الدين الخطيب ونشر كثيراً من كتب السلف نذكر منها: أدب الكاتب لابن قتيبة سنة ١٩٢٧، ويذكر أستاذنا المرحوم عبدالسلام هارون، أنه اشترك في إخراجه وتلمذ على محب الدين الخطيب في ذلك الوقت الذي كان فيه طالباً في تجهيزية دار العلوم، فيقول عن محب الدين الخطيب: «فهو كان أستاذاً في ذلك»^(١) وما نشره الأستاذ محب الدين الخطيب، كتاب الميسر والقдах لابن قتيبة، وصنع له فهارس فنية في هذا الوقت المبكر، وكذلك كتاب الموشح للمرزباني، ونشر كذلك كتاب الملاحن لابن دريد، والأربعة أجزاء الأولى من خزانة الأدب للبغدادى، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وإضافة تعليقات لأحمد تيمور وعبد العزيز الميمنى. ومن أوسع ما نشر محب الدين الخطيب كتاب (فتح البارى بشرح صحيح البخارى) لابن حجر العسقلانى، الذى طبع من قبل بمطبعة بولاق وصدرت الطبعة السلفية سنة ١٣٧٩ هـ وذكر أنه قابل المجلد الأول على طبعة بولاق وعلى نسختين خطيتين، ثم علق على ما وجده من أخطاء للشارح. لا يحسن السكوت عنها.

جامعة القاهرة :

وقد اشتركت جامعة القاهرة ببعض الجهود نذكر من ذلك: نشرها لكتاب الذخيرة في الطب لثابت بن قرة سنة ١٩٢٨م بتحقيق جورجى صبحى، ومنتخب جامع المفردات للغافقى بتحقيق ماكس ماير هوقس، الطبيب الألماني المستشرق، المتوفى بالقاهرة سنة ١٩٥٤، وجورج صبحى سنة ١٩٣٢، ونقد النثر^(٢) المنسوب لقدامة بن جعفر، بتحقيق طه حسين وعبد الحميد العبادى سنة ١٩٣٣، ورسائل فلسفية للرازى، بتحقيق بول كراوس المستشرق الألماني المتوفى بمصر منتحراً سنة ١٩٤٨، وقد نشرت سنة ١٩٣٨ وبعض أجزاء من الذخيرة لابن بسام (ثلاثة أجزاء) بتحقيق: عبده عزام، وعبد العزيز الأهوانى، وخليل عساكر، وعبد القادر القط، وإشراف الدكتور طه حسين من سنة ١٩٣٩-١٩٤٥م وما يزال الدكتور لطفى عبد البديع يوالى تحقيقها استكمالاً لما قام به سابقوه وذلك في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية^(٣). وكذلك نشرت جامعة القاهرة كتاب الأصل للإمام محمد بن الحسن الشيبانى بتحقيق محمد شفيق شحاته سنة ١٩٥٤ وبعض السير الكبير له، بتحقيق الشيخ محمد أبو زهرة والدكتور مصطفى زيد سنة ١٩٥٨.

(١) عبد السلام هارون: إحياء التراث وما تم فيه - بحث في مجلة المجلة عدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦.
 (٢) ظهر أن هذا الكتاب هو كتاب (البرهان في وجوه البيان) لابن وهب كما أثبت محققه الدكتور أحمد مطلوب، وزوجته الدكتورة خديجة الحديشى، ونشر بهذه النسبة الصحيحة في بغداد سنة ١٩٦٧. وقد نشرت مجلة الرسالة قبل ذلك مقالا للأستاذ محمد إسماعيل الصاوى ينقد فيه نشرة الدكتور طه حسين ويقول فيه: نقد النثر المنسوب لقدامة ليس لقدامة.
 (٣) توقف الدكتور لطفى عبد البديع بعد فترة من الزمن عن العمل في هذا الكتاب لسفره إلى المملكة العربية السعودية ولم يخرج شيئاً من عمله!!

ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامى (جزءان) لـ زامباور المستشرق. بإشراف عالم الآثار الإسلامية الدكتور زكى محمد حسن، عميد كلية الآداب، المتوفى سنة ١٩٥٧.

وقد تأثرت مطبوعات جامعة القاهرة بمنهج المستشرقين، من حيث الاكتفاء بتأدية النص أداءً صحيحاً، وذكر فروق النسخ، وتقديم الكتاب وفهرسته، لا يزيدون ولا ينقصون، وقد كان هذا طبيعياً لأن الذين انتدبوا للتدريس في الجامعة، في ذلك الزمان كانوا من المستشرقين وقد فتر نشاط الجامعة في نشر التراث بعد تلك الحقبة.

وشاءت جامعة الدول العربية - في رسالتها الثقافية - أن تنشئ قسماً لجمع ما يمكن جمعه من صور المخطوطات القيمة، وفهرسة المكتبات العامة والخاصة، ونشر فهرسها، وفي ذلك هداية للباحثين وتيسيراً على الدارسين، وكان ذلك في :

معهد إحياء المخطوطات العربية:

وقد بدأ هذا المعهد كقسم من أقسام الجامعة العربية عام ١٩٤٧ واستمر ينمو على مر الزمن، وأصبح اليوم معهداً للمخطوطات العربية، له مكتبته، ومجلته، ومطبوعاته، ونشرته التي يصدرها منذ عام ١٩٧١ م باسم (أخبار التراث) وتصدر كل خمسة عشر يوماً، واستطاع هذا المعهد في نحو خمسة وعشرين عاماً، أن يرسل عشرات البعثات إلى سوريا، وتركيا، والهند ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والجزائر، ومراكش، وإسبانيا، وليبيا، وغير ذلك من بلدان العالم العربي والغربي، وأحرز صوراً لمخطوطات قيمة، وتصدد ذخيرته إلى نحو خمسين ألف مخطوط: مصور وميكرو فيلم، ولا يتردد في أن - يمكن الباحثين من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخ مكبرة منها، وقد يعيرها لبعض المؤسسات العلمية، وهو جاد في تبويبها وفهرستها، وأخرج بالفعل قدراً كبيراً من فهرسه، ويحاول أن ينشر ما لا يقوى الأفراد على نشره، وقد أخرج أجزاء من سير أعلام النبلاء، للذهبي، والسير الكبير للشيباني، والمحكم لابن سيده. وتلك - ولا شك - مساهمة كبرى في نشر التراث العربي وتحقيقه، وإنا لنترجو لهذا المعهد أن يؤيد رسالته ويعزز نشاطه، هذا فضلاً عما ينشر محققاً من التراث العربي في مجلة المعهد. الذى صدر العدد الأول منها في شهر رمضان ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥ م وكان معهد المخطوطات في سنواته كلها شعلة نشاط وخليه نحل ومنارة علم.

وقد جاء في العدد التاسع عشر، من نشرة أخبار التراث العربي التي يصدرها المعهد، أنه بحث في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم شئون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ م، واتخذ توصيات

بشأن إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات ضمن المنهج الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية، وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة عربية تنفذ هذه التوصية بناء على بحث المجلس الأعلى للجامعات في الجمهورية العربية السورية في جلسته المنعقدة في ١٥ و ١٦/٣/١٩٧٢.

مجمع اللغة العربية:

أما مجمع اللغة العربية في مصر فقد نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشائه، على أن ينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازماً لأعمال المعاجم و فقه اللغة، ولم تظهر له جهود كبيرة - منذ إنشائه سنة ١٩٣٢ م - في إحياء التراث. اللهم إلا بعض اقتراحات نفذ بعضها في خارج المجمع منها: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وتهذيب اللغة للأزهري، ومحاولة أخرى فريدة لتشجيع إحياء التراث إذ أعلن في سنة ١٩٤٩ عن مسابقة أدبية لمحققى التراث ظفر فيها الأستاذ عبد السلام هارون بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي عن كتابي الحيوان للجاحظ ومجالس ثعلب، كما ظفر كتابان آخران بالجائزة الثانية هما: رسالة الغفران لأبي العلاء المعرى بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، وكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى.

وفي السنوات الأخيرة حصل عليها الدكتور عبد المجيد قطامش عن تحقيق كتاب الأمثال. والمجمع يعلن عن هذه المسابقة كل عام حتى يومنا هذا، ويتقدم لها بعض المحققين.

يذكر الدكتور مذكور أنه: «بقى إحياء التراث فيه حتى الآن (سنة ١٩٦٦) مهملاً. وبين محرريه من تمرسوا زمناً طويلاً بتحقيق المعاجم وكتب اللغة وأخرجوا منها قدراً غير قليل في ربع القرن الأخير»^(١) من الكتب التي صدرت مؤخراً عن مجمع اللغة العربية: عجملة المبتدى وفضالة المنتهى، للحازمى. والقلب والابدال، لابن السكيت، والتكملة والذيل والصلة، للصاغاني. وديوان الأدب للفارابى. والصلة، للزبيدى. والشوارد، للصاغاني. وكتاب الجيم، لأبي عمرو الشيباني والأفعال، للسرقسطى. ويباشر المجمع في الآونة الأخيرة استكمال طبع كتاب «غريب الحديث» لابن سلام.

لجنة التأليف والترجمة:

وفي مصر ألفت لجنة التأليف والترجمة ١٩١٤. وكان نواتها طائفة من مدرسة المعلمين ومدرسة الحقوق، يقول فيها أحمد أمين:

طائفة من الشبان تمتلئ نفوسهم غيرة على العالم الإسلامى ويطيلون التفكير في وسائل

(١) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً من ٣٢ - ١٩٦٢، ص ١٠٦ ط القاهرة سنة ١٩٦٤.

إصلاحه والنهوض به، أُلّف بين أفرادها الشعور بالألم من موقف الشرق وخموله، والإيمان بوجود العمل على تنبيهه والأخذ بيده ورفع مستواه^(١).

نذكر من بين أعلامها أمين مرسى قنديل^(٢)، وعبد الحميد العبادي^(٣)، ومحمد بدران^(٤)، ومحمد صبرى أبو علم^(٥) ومحمد عوض محمد^(٦). وكان كل عضو منهم يسهم بعشرة قروش في كل شهر، ثم جعل ثمن السهم جنيها واحدا. وتولى رياستها الأستاذ أحمد أمين فظهر نشاطها في إحياء التراث، ونشرت: السلوك للمقرئى بتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة سنة ١٩٣٤م ثم المختار من شعر بشار للخالدين، وغيره من نفائس التراث، كالعقد الفريد بتحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى، ومعجم ما استعجم للبكرى بتحقيق مصطفى السقا، وشرح الحماسة للمرزوقى، والروضتين لابن أبى شامة بتحقيق الدكتور محمد حلمى، وديوان سراقفة البارقى، بتحقيق حسين نصار، وكان وقتها حديث التخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٧ ولعل تحقيق هذا الديوان أول أعمال الدكتور حسين نصار العلمية، وخريدة القصر للعماد الأصفهاني (قسم شعراء مصر) بتحقيق أحمد أمين وشوقى ضيف وإحسان عباس سنة ١٩٥١م ولعل هذا أيضا أول أعمال الدكتور إحسان عباس، وفي هذه السنوات توقف نشاطها تماما.

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب:

ويساهم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة) في نشر التراث الأدبى المحقق تحقيقا علميا (المكتبة العربية) وقد أعاد نشر بعض الكتب التى حققت بمعرفة القسم الأدبى في دار الكتب مثل شروح سقط الزند، وتعريف القدماء بأبى العلاء، وديوان زهير بن أبى سلمى، وديوان الهذليين، والأصنام لابن الكلبي، وغيرهم، وفي سنة ١٩٧٠ منح جائزة تشجيعية في منهج التحقيق للدكتور محمد رشاد سالم، لتحقيقه كتاب جامع الرسائل لابن تيمية. ونشر بعض النصوص التراثية المجازة جامعا، ومن ذلك: شعر الأحوص، جمع وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، وديوان ابن سناء الملك الذى حققه الأستاذ إبراهيم نصر.

(١) كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما، أصدرته اللجنة سنة ١٩٣٤.

(٢) كان رئيسا لدار الكتب المصرية

(٣) المؤرخ المعروف، وعضو مجمع اللغة العربية بمصر ودمشق وعميد كلية آداب اسكندرية. توفى سنة ١٩٥٦

(٤) مترجم الموسوعة الكبيرة (قصة الحضارة) وهو من خريجي مدرسة المعلمين العليا

(٥) كان من الكتاب المترسلين، وأحد كبار رجال القانون الذى تولوا وزارة العدل. توفى سنة ١٩٤٧.

(٦) عالم الجغرافيا الكبير، وكان من أعضاء مجمع اللغة العربية، وولى وزارة المعارف، ثم صار مستشارا بهيئة اليونسكو. توفى

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :

وتسهم لجنة إحياء التراث الإسلامى، التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بنشر طائفة من كتب التراث نشرًا علمياً.

وقد قام هذا المجلس - تابعا لوزارة الأوقاف المصرية - فى نحو سنة ١٣٨٠ هـ وقد بدأ بداية طيبة، حيث وجهت أعماله لجنة من كبار علماء المخطوطات وخبراء التراث، منهم شيخنا الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، والشيخ أبو الوفا المراغى (مدير المكتبة الأزهرية) والأستاذ فؤاد سيد عالم نُسَخ المخطوطات المشهور (أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية ورئيس قسم الإرشاد بها) والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب عالم نُسَخ المخطوطات أيضاً (بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).

وقد أصدر المجلس طائفة من عيون التراث منها: تحرير التحبير لابن أبى أصيبعة المصرى وموطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيبانى، والمنازل والديار، لأسامة بن منقذ، والمعجب فى تلخيص أخبار المغرب. لعبد الواحد المراكشى. والمحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى. وما ينصرف وما لا ينصرف، لأبى إسحاق الزجاج. وبصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز، للفيروز بادى. والحماسة البصرية، لصدر الدين البصرى. وإنباء الغمر بأبناء أبناء العمر، لابن حجر العسقلانى، والطبقات السنية فى تراجم الحنفية، لتقى الدين التميمى. والمذكر والمؤنث، لابن الأنبارى.

ومن أنفس ما أخرج المجلس: الكتاب المقتضب، لأبى العباس المبرد (أربعة أجزاء مع مقدمة نفيسة عن حياة المبرد وآثاره وآرائه النحوية) ولعل هذا الكتاب هو خير الكتب التى عرفت القراء والباحثين بعالم جليل فى النحو والصرف هو الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، وكان من قبل متواريا لا يعرفه إلا القلة من أبناء الأزهر، وهو صاحب كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) المطبوع فى جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية، وهو أحسن الكتب التى عملت فى نحو القرآن وتوجيه قراءاته، وقد عصفت بهذا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عواصف جمدت نشاطه، ولا يزال المخلصون ينفخون فيه !

ودبت فيه الروح فى هذه الآونة فأخرج: سبل الهدى والرشاد، والمعلم بفوائد مسلم، والوجوه للنظائر، للدماغانى، والوسيط، للواحدى.. وغير ذلك من أمهات كتب التفسير والحديث وغيرها.

إدارة إحياء التراث بوزارة التربية والتعليم :

قامت إدارة لإحياء التراث فى وزارة التربية والتعليم ومنذ إنشاء هذه الإدارة فى

سنة ١٩٤٦ قامت بنشر ديوان أسامة بن منقذ، ورفع الإصر لابن حجر، وتحفة القادم، والأيام والليالي والشهور للقراء.

إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة:

وفي سنة ١٩٥٧ ضمت الإدارة السابقة إلى الإدارة التي أنشئت بوزارة الثقافة والإرشاد وسميت بـ (الإدارة الثقافية) وقامت بنشر بعض الكتب نذكر منها، الشفاء لابن سينا، وطيف الخيال للشريف المرتضى، والفاخر للمفضل بن سلمة، والمسلسل في غريب اللغة لأبي الطيب اللغوى، والمعارف لابن قتيبة. وذلك في سلسلة (تراثنا) وقامت بتيسير بعض كتب التراث.

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة:

ثم ضمت الإدارة السابقة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ونذكر فيما نشرته في ذلك الوقت: إعادة طبع الكتب الآتية مصورا على نسخة دار الكتب المصرية: الأغاني، نهاية الأرب، صبح الأعشى، عيون الأخبار، النجوم الزاهرة، ونشرت ديوان إسماعيل صبرى (أبواميمة) وكتاب الروضتين (القسم الثانى) والقول المقتضب، والمغنى في أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبدالجبار، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وغير ذلك.

الدار المصرية للتأليف والترجمة:

ثم انتقلت إلى الدار المصرية للتأليف والترجمة وخصصت إدارة فيها لإحياء التراث كان من منشوراتها: مختار الأغاني، التهذيب للأزهري، وتصوير المنتبه، لابن حجر وبقية المغنى للقاضى عبد الجبار، معانى القرآن للفراء ج ٢، والحجة في القراءات السبع لأبي على الفارسى ج ١ والمكتبة الأندلسية إلى غير ذلك.

دار الكاتب العربى:

ثم انتقلت إلى الهيئة العامة للتأليف والنشر، ثم إلى دار الكاتب العربى، ونشرت الأجزاء الأربعة الأولى من خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق عبد السلام هارون، وغاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى، ونفاضة الجراب لابن الخطيب.

الهيئة المصرية العامة للكتاب:

ثم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب وتضم دار الكتب المصرية، والهيئة العامة للتأليف والنشر السابقة، والدار القومية للطباعة والنشر، وكان ضمن منشوراتها الأخيرة ديوان ابن الرومى، ١٦ أجزاء، بتحقيق بعض الباحثين ومراجعة الدكتور حسين نصار، ولزوميات أبى

العلاء، وربيعة الأبرار، للزمخشري بتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، بتحقيق الدكتور رشاد سالم، وكتاب المنهل الصافي، لابن تغري بردى. وعقد الجمان، للعيني. ونزهة النفوس والأبدان، للصيرفي. وغير ذلك الكثير.

دار الجمهورية ودار الشعب:

في مصر أيضاً قامت دار الجمهورية ودار الشعب بنشر بعض كتب التراث، في طبقات شعبية، وهو مجهود يشكرون عليه وإن كان لايساير أصول التحقيق العلمي ولا ينكر فضلها، نذكر من منشوراتها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومقدمة ابن خلدون، وأساس البلاغة، وحياة الحيوان للدميري، وغير ذلك. ولكن هذه المجهودات كلها محتاجة إلى رقابة علمية صارمة.

المعهد العلمي الفرنسي بمصر:

قام المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة بنشر كثير من الكتب المحققة نذكر منها: جامع ابن وهب، والجمانة في إزالة السرطانة، وطبقات الحكماء لابن جدجل، وخطط المقرئ، ونشر المعهد نفسه في دمشق تعبير الرؤيا لحنين ابن إسحاق، وكتاب التوابين لأبي قدامة المقدسي، والمعتمد في أصول الفقه لأبي محمد بن علي البصري المعتزلي، وزبدة الحلبي من تاريخ حلب لابن العديم وكثير غيرها.

* * *

ولعله من الملاحظ أنه لم يرسم لنشر التراث العربي خطة ولم تحدد فيه أولويات، وإنما ينشر كل ما يروقه. وهو تراث طويل عريض متعدد الألوان والأبواب، ويظهر أن النصوص الأدبية واللغوية كانت أكثر حظاً من غيرها، وتليها النصوص التاريخية والتراجم، ونشر شيء في الفقه، والحديث، والكلام، والتصوف، والعلم والفلسفة.

هذا وقد ظهرت جهود فردية في نشر التراث على منهج علمي مقارب نذكر من هؤلاء الأفراد:

فرج الله زكي الكردي:

الذي أنشأ مطبعة سماها « كردستان العلمية » بدأت نشاطها سنة ١٩١١ ونشرت طائفة من كتب التراث منها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

محمد منير الدمشقي:

وهو دمشقي. تعلم في الأزهر الشريف، وأصبح من علمائه، فأنشأ دار الطباعة المنيرية في القاهرة سنة ١٣٣٧هـ ونشر بها كثيراً من كتب التراث نذكر منها: عمدة القارئ في شرح

البخارى للعيني، وتفسير الألوسي، والكامل لابن الأثير، والمحلى لابن حزم، وشرح المفصل لابن يعيش، ونيل الأوطار للشوكاني، وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة ١٩٤٨ م

حسام الدين القدسي:

ولد في دمشق سنة ١٩٠٣ م وكان يحمل إجازة الليسانس من جامعة دمشق سنة ١٩٢٧ ثم نزل القاهرة، ومن عجيب أمره أنه كان ينسخ الكتاب بقلمه، ثم يجمع حروفه الطباعية بنفسه ويتولى تصحيحها بيده. وهو ناشرٌ وإلى نشاطه في إحياء التراث على وجه قريب من السلامة، بمطبعة السعادة الكائنة بجوار محافظة القاهرة بميدان باب الخلق. وقد أخرج من تاريخ الإسلام للذهبي خمسة أجزاء، واليوم حمل الراية عنه في نشر هذا الكتاب مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ويعد هذا الكتاب للطبع. وللأسف حتى يومنا هذا لم يقدم منه إلا الجزء الأول بتحقيق الدكتور محمد عبدهادى شعيره وعدل إلى غيره من الكتب. ومن مطبوعات حسام القدسي القديمة: البحر المحيط، لأبي حيان الغرناطي سنة ١٣٢٩ هـ وكثير من تحقيقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، خرجت من هذه المطبعة.

الشيخ محمد حامد الفقي:

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، وحامل لواء السلفية بمصر أنشأ مطبعة السنة المحمدية، ونشر فيها كثيرا من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وكتب الحنابلة، وطبقات رجالها، وقد لقي عوناً ظاهراً من حكومة المملكة العربية السعودية، ومن علمائها الأفاضل من أمثال: الشيخ محمد نصيف، والشيخ محمد سرور الصبان، يرحمهم الله. ومن الموسوعات التي نشرها الشيخ الفقي: كتاب (جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ) لمجد الدين بن الأثير، نشر بمشاركة الشيخ عبد المجيد سليم، شيخ الأزهر سنة ١٩٤٩ م في اثني عشر جزءاً.

وشرع قبيل وفاته في نشر كتاب (العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين) لتقى الدين الفاسي، على نفقة الشيخ محمد سرور الصبان وأتم تحقيقه المرحوم فؤاد سيد، وحقق الجزء الثامن منه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي سنة ١٩٦٩ م.

وكانت وفاة الشيخ محمد الفقي سنة ١٩٥٩ م، ولا تزال مطبعة السنة المحمدية قائمة بأرض شريف، بين شارعي محمد علي، وعبد العزيز، ويقوم عليها أحفاده، لكن ليست لهم عناية بكتب التراث.

إسماعيل عبيد:

وفي ختام حديثي عن تاريخ نشر التراث في مصر، أجد لزاماً عليّ أن أقف عند دار من دور نشر التراث في مصر هي (دار العروبة) وكان بدايتها (لجنة الشباب المسلم) التي تكونت من بعض شباب الإخوان المسلمين^(١) سنة ١٩٥١ واتخذت مكتبة لها بسكة راتب بالعلمية الجديدة، أمام المركز العام للإخوان المسلمين. وكان أعضاؤها: محمد رشاد سالم^(٢)، وعبد الحلیم محمد أحمد^(٣)، وأحمد البساطي وعبد النافع السباعي، وعبد العزيز السيسى. وانضم إليهم بعد ذلك أحمد كمال أبو المجد^(٤)، وجمال الدين عطيه^(٥)، وأدار مكتبتها: إسماعيل عبيد، صاحب مكتبة (دار التراث) القائمة الآن بشارع الجمهورية بمصر.

وكان يوجه اللجنة فكرياً شيخ العربية: محمود شاكر، وشارك في نشاط اللجنة بتحقيق بعض الكتب نذكر منها: رسالة الصلاة، للإمام أحمد بن حنبل. وجمهرة نسب قريش للزبير بن بكار، ونشرت اللجنة: شرح أشعار الهدلین، لأبي سعيد السكري، بتحقيق المرحوم عبد الستار فراج ومراجعة الأستاذ محمود شاكر، وديوان عبد الله بن الدمينه بتحقيق أحمد راتب النفاخ، وديوان قيس بن الخطيم بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، وكتاب إيضاح علل النحو، للزجاجي، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، وكتاب حذف من نسب قريش، لمؤرج السدوسي، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

أمين هندية:

أحد الوراقين القدامى الذين كانوا يورقون لأحمد زكي باشا (شيخ العروبة وصاحب المكتبة الزكية الملحقه بدار الكتب المصرية) ويقول أحمد زكي عن أمين هندية هذا عندما سئل: كيف أوجد زكي باشا خزانه كتبه؟ فقال: «شَغِفْتُ وهَمْتُ بها، ولا هيام قيس بليلاه، فكنت كل أسبوع على التقريب، أمرّ بالكتبي المشهور أمين أفندي هندية، وأشتري منه ما تيسر من الكتب، وكان يرشدني إلى طريقها ونفيسها»^(٦) وهو الذي أنشأ مطبعة هندية بالموسكى، ومن منشوراتها: كتاب نظام الغريب للربيعي اليمنى المتوفى سنة ٤٨٠ هـ، نشر

(١) هؤلاء الشباب من الإخوان المسلمين الذين كانوا يؤمنون بالجانب الفكري والتربوي في الإسلام، وعدم التركيز على الجانب العسكري، مع إيمانهم العميق بوجود الجهاد لإعلاء كلمة الله.

(٢) حصل على الجنسية السعودية وعمل بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وحصل على جائزة الملك فيصل

(٣) أحد الذين توفروا على استخراج فكر ابن تيمية، وإبراز كنوزه، وخرج له جزءين من (منهاج السنة النبوية) وصاحب مكتبة دار القلم بالكويت.

(٤) من كبار المشتغلين بقضايا الإسلام، وقد تولى الوزارة بمصر في الستينيات الميلادية، وهو الآن أستاذ متفرغ أمد الله في عمره.

(٥) أحد رجال الاقتصاد الإسلامي ويشرف على أحد البنوك الإسلامية في لكسمبورج.

(٦) مجلة مصر الحديثة: كيف أوجد زكي باشا خزانه كتبه.

سنة ١٩١٢م، وكتاب شرح غريب السيرة النبوية لابن هشام تأليف أبي ذر الحسني سنة ١٣٢٩هـ وقد قام على العناية بتصحيح هذين الكتابين المستشرق الألماني الدكتور بولس برونلد، ويعاد الآن سنة ١٩٨٩م طبع الكتاب الثاني منها في بيروت، ومن مطبوعات مطبعة هندية أيضاً: معجم الأدباء لياقوت الحموي سنة ١٩٣٠ بتصحيح المستشرق مرجليوث.

مصطفى محمد:

صاحب المكتبة التجارية بأول شارع محمد علي، وهي الآن في ميدان العتبة، وقد نشرت كثيراً من كتب التراث، وطبع بها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد كثيراً من تحقيقاته. محمد علي صبيح وأولاده:

ولا زالت مطبعته ومكتبته كعهدها القديم بميدان الأزهر، طبعت كثيراً من كتب التراث ذات المتون والحواشي الصفاء المتصلة بمقررات الدراسة بالأزهر الشريف. وقد اتسمت بعض مطبوعاتها بالسرعة والعجلة، مما زهد الناس فيها.

وبعد: فلا سبيل إلى حصر المطابع الأهلية بمصر، ولكن حسبنا أن نعلم أنه قد تناثرت حول الأزهر، وباب الخلق، ودرب الجماميز (شارع بور سعيد الآن) وشارع محمد علي، والأزبكية والفجالة مطابع كثيرة، تخرج كل يوم نفائس الكتب ونوادرها، ومن أراد الإحاطة بهذه المطابع في مصر فإن قسم الإيداع بدار الكتب له قائمة مطبوعة بأسماء الناشرين والمطابع في جمهورية مصر العربية.

ومتابعة النقد لما يظهر محققاً من كتب التراث، كان ذا أثر فعال في تقويم منهج النشر، وهنا يقتضى الواجب أن أنوه بالجهد البارِع الذى بذله الأساتذة: الدكتورة عائشة عبدالرحمن، فى نقد طائفة كبيرة من الكتب التى حققت نقداً منهجياً وموضوعياً وتوجيهياً، اضمحل على أثره ذلك العبث الذى كان يمارسه بعض ناشرى التراث، كما أنوه بجهد الأساتذة: عبد الرحمن بدوى، وحمد الجاسر، والسيد صقر، ومحمد عبد الغنى حسن، وشوقى ضيف، وعبد الستار فراج، وعبد العزيز مطر، وإبراهيم السامرائى، وعبد التفاح الحلوى، وعبد المجيد دياب، ومصطفى جواد، ومحمد جبار المعيد، وعبد السلام هارون، والأب أنستاسى مارى الكرملى، وبشر فارس، وقد كانت تنشر مقالاتهم النقدية التوجيهية فى مجلات كثيرة نذكر منها:

مجلة المشرق، ومجلة المعهد العلمى العربى بدمشق، ومجلة المجلة فى القاهرة، ومجلة معهد المخطوطات العربية، ومقدمات بعض الكتب المختلفة، كما فى مقدمة الشعر والشعراء إلى غير ذلك.

وأعتقد أن هذه الحركة النقدية لا بد من استمرارها للإسهام فى تقويم المناهج المنحرفة والرقابة الواجبة للحفاظ على هذه الأمانة الغالية؛ خاصة فى مثل هذه الأيام.

مركز تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب :

أصدرت وزارة الثقافة في مصر قراراً وزارياً رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مركز لتحقيق التراث، مقره دار الكتب المصرية في القاهرة ليحمل رسالة (القسم الأدبي) بها، وبدأ المركز فعلاً يستقبل طلابه في عام ١٩٦٦م فيدرسون طبقاً لللائحة، التي وضعها مجلس الأساتذة الذين ندبوا للعمل في المركز، محاضرين ومدرسين.

ومع أن وزارة الثقافة تؤمن بجدوى المركز وتقتطع له من ميزانيتها نحو خمسة آلاف جنيه في العام آنذاك، لكن المركز لم يصدر به قرار جمهوري يأخذ به مكانه المعترف به بين المعاهد الفنية العالمية التابعة لوزارة الثقافة.

وقد توقفت الدراسة النظرية فيه تماماً بعد سنتين من افتتاحه!! واقتصر العمل فيه على مساعدي الباحثين الموظفين بحكم عملهم في المركز، وأصبح منهم الآن أساتذة في فن التحقيق نرجو لهم مستقبلاً طيباً في نشر ما يحققونه، نذكر منهم الزملاء : منير المدني وسيد حامد عبد العال، وزينب القوصي، ووفاء الأعسر، ومرزوق على إبراهيم، وانتدب له من أساتذة الجامعات والمتخصصين في التحقيق بعض الأساتذة، وأسند إليهم تحقيق كتب بعضها، وأصبح المركز يحقق التراث على غرار القسم الأدبي الذي كان في الدار قبل ذلك، وليس معهداً علمياً. ونشر الكثير من كتب التراث التي ذكرناه سابقاً، من مثل ديوان ابن الرومي، وريع الأبرار للزمخشري وشرح اللزوميات لأبي العلاء المعري، ونثر الدرر للأبي، المنهل الصافي، وغير ذلك، واستكمل ما كان قد بدأه القسم الأدبي بدار الكتب المصرية مثل تحقيق بقية الأغاني ونهاية الأرب والمنهل الصافي لابن تغري بردي وغير ذلك.

الدورات التدريبية في الجامعة العربية :

ومنذ سنة ١٩٧١ نظمت جامعة الدول العربية دورات تدريبية كل عام بمعهد الدراسات العربية، يدرّب فيها الطلاب الذين أتموا مرحلة الدراسة الجامعية من مختلف بلدان العالم العربي، وانتدب للتدريس في دورتها بعض أساتذة الجامعات المعروفين بعملهم في هذا المجال، ومع غبظتنا بمثل هذه الدورات فإن مدة التدريب فيها قصيرة لا تتجاوز الشهرين للدورة، ويتخرج الطالب بعد ذلك ويعود لعمله الذي بعث منه، مما يجعلنا نشك في جدواها في تخريج المحقق الذي يعتمد عليه.

وقد أنشأت كلية الدراسات العربية بجامعة المنيا وكلية آداب قنا فرع أسيوط ١٩٩١م مركزين لتحقيق التراث، ومازالا في دور النشأة، ندعو الله لها بالتوفيق والسداد.

وأياً ما كان الوضع، فإن مجرد قيام مراكز لتحقيق التراث، ودورات تدريبية تنظمها الجامعة العربية، وإدخال بعض الجامعات منهج التحقيق في رسائلها الجامعية، كل هذا بواحد تقدير ومشاعل على الطريق، ومن الخير أن تظل قائمة إلى أن تشكل هيئة عليا للتراث تتولى النظر في أمره، ويكون لنا فيها المعهد الذي نرجوه.

ولا شك في أن انتهاء معهد التراث إلى جامعة الدول العربية يوسع من أفقه المحدود بحكم امتداد مجال عملها على مستوى الوطن العربي كله.

جمعية الأدباء في مصر:

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذي قامت به جمعية الأدباء في القاهرة، إذ حرصت على أن تقيم حلقة للتراث العربي للتعريف بما فيه من كنوز ثمينة، ولبيان دوره في الحضارة الإنسانية فشكل مجلس إدارة الجمعية لجنة تحضيرية قامت بالتحضير لهذه الحلقة التي بدأت في المدة ما بين ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٩ يوليو سنة ١٩٦٨، وقد شارك في هذه الحلقة بالأبحاث الأساتذة المختصون والمهتمون بالتراث في جميع فروعه نذكر منهم الأساتذة الدكتور:

إبراهيم مدكور، وعائشة عبد الرحمن، وأحمد هيكل، ومحمود الحفنى، وأحمد شلبي، وعبدالصبور شاهين، وبدوى طبانة، وسعيد عاشور، وعلى عبد الواحد وافي، وكمال بشر والأساتذة: محمد عبد الغنى حسن، وأحمد سعيد الدمرداش، وإبراهيم الإبيارى، ومصطفى السحرى، وكررت هذه الحلقة سنة ١٩٨١ وكان مقررها الدكتور أحمد الحوفى، وانتهت الحلقة الأولى بالتوصيات الآتية:

أولاً: السعى لدى البلاد العربية لتقوم كل بلد باستكمال ما لديها من فهارس لما عندها من مخطوطات، حتى يتسنى بعد ذلك جمع هذه الفهارس تمهيداً لإنشاء فهرس موحد للأمة العربية كلها.

ثانياً: تصوير المخطوطات الموجودة في أنحاء العالم وجمع مصوراتها في مكان واحد.

ثالثاً: تقديرًا للمبادرة التي قامت بها وزارة الثقافة في إنشاء مركز للتراث أوصت اللجنة بإنشاء هيئة مقرها دار الكتب المصرية، على غرار القسم الأدبي، يرهاها أساتذة معروفون من رجال تحقيق التراث، للإشراف على إعداد أجيال جديدة قادرة على حمل أمانة العمل في ميدان تحقيق التراث.

رابعاً: وصل الشعب العربي بتراثه وذلك على النحو التالى:

١ - يقدم للعامة طرائف من التراث على شكل قصة، أو خبر، أو حكمة، أو برنامج إذاعي أو تليفزيوني، في أسلوب ميسر، ليتفق مع جماهير الشعب.

٢ - تشجيع المؤلفين على استيحاء التراث ليعرضوا لنا من صفحاته رصيماً فنياً على صورة قصص أو مسرحيات أو أفلام سينمائية.

٣ - السعى لدى وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بصورة من صفحات التراث تتفق مع مختلف المستويات.

٤ - السعى لدى وزارة التربية والتعليم العالي لتركز على ما يخص التراث العربي في المواد الخاصة بالتاريخ للعلوم والفنون في الجامعات والمعاهد العليا.

٥ - العمل على إنشاء موسوعات خاصة لتنظيم فروع المعرفة العربية لتصل الناس بتراثهم.

خامساً: السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية: حالياً (المجلس الأعلى للثقافة) ليخصص جائزة من جوائز الدولة التشجيعية سنوياً للتراث العربي.

سادساً: السعى لدى الجامعات لتخصيص منح دراسية للمتفوقين من طلاب الدراسات العليا لتشجيعهم على إعداد رسائل علمية في تحقيق التراث.

سابعاً: السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة) لدعم لجنة التراث العربي التي أنشأها حديثاً والتي تضم صفوة المشتغلين بتحقيق التراث بشق فروعه إلى أن يتسنى إنشاء مجلس التراث العربي.

ثامناً: إنشاء مكتب دائم للتراث، لمواصلة الجهود في سبيل تحقيق التوصيات السابقة على أن يشكل هذا المكتب من اللجنة التحضيرية التي أعدت هذه الحلقة ومن السادة الأساتذة الذين اشتركوا فيها.

تاسعاً: توصى الحلقة المكتب الدائم لاتحاد الأدباء العرب، بالعمل على عقد حلقة للتراث العربي على مستوى الأمة العربية، أو إدخال موضوع التراث العربي، ضمن بحوث المؤتمر السابع القادم^(١).

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

في آخر عام ١٩٧٢ وعلى التحديد في شهر نوفمبر من هذا العام عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماع (لجنة الطب والصيدلة في ظل الحضارة العربية والإسلامية) ودعت اللجنة إلى العودة إلى التراث العربي لنختار منه المصادر الكبرى الأساسية في الطب

(١) انظر - التراث العربي - دراسات. نشر جمعية الأدباء سنة ١٩٧١ القاهرة.

والصيدلة عن العرب، وتكليف عدد من العلماء والأطباء القيام بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية تحليلية تقرّب هذه المصادر، إلى الفكر الطبى الحديث، وأن تلحق بهذه الدراسة فهارس مفصلة، ومعجم للمصطلحات، يتضمن المصطلحات الأجنبية الحديثة التي تقابل المصطلحات العربية الواردة في الدراسة.

كذلك اختيار عدد من أعلام الطب والصيدلة عند العرب، ليتولى عدد من العلماء والأطباء المحدثين دراستهم دراسة شاملة لكل نواحي طبهم في جميع مؤلفاتهم وبيان شخصيتهم من مجموع هذا النتاج^(١).

نشر التراث في العراق :

ظهرت الطباعة العربية في العراق سنة ١٨٣٠ م وكانت مطبعة حجرية، ثم أسس الرهبان الدومينكان - في الموصل - مطبعة كاملة سنة ١٨٥٦ م.

وتوالى الأيام وتعددت المطابع في بغداد، والموصل، والنجف، وغيرها من عواصم العراق ونشرت فيما نشرت بعض كتب التراث، ثم أنشئ المجمع العلمى العراقى في بغداد سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م فغذى حركة نشر التراث في العراق ونماها. فترى في العراق في السنوات الأخيرة نهضة شاملة في نشر التراث، ونشاطا ظاهرا في إخراج النصوص من مختلف فروع التراث، يقوم به شيوخ العراق وشبابه، مما لا يكاد يعرف في أى قطر عربى آخر في تلك السنوات المذكورة.

وفي سنة ١٩٦٥ م ساهمت مديرية الثقافة العامة (وزارة الإعلام الآن) بالعراق بنشر: «سلسلة كتب التراث» ظهر منها: الدرّ النقى في علم الموسيقى، وديوان عدى بن زيد العبادى، والفسر لابن جنى إلى غير ذلك وأخذت وزارة الأوقاف العراقية في نشر الكثير من كتب التراث، وتوالى بعد ذلك نشر التراث بكثرة من هذا القطر الشقيق.

نذكر من بين أبنائه المعروفين في فن تحقيق النصوص: محمد بهجت الأثرى، ومصطفى جواد، وصالح العلى، وإبراهيم السامرائى، وحاتم صالح الضامن، وعبد الله الجبورى، وخليل العطية.

أما النشر الخاص في العراق فهو كثير، ولا سبيل إلى ملاحظته هنا، غير أن مطبوعات العراق ليس لها حظ كبير من الإخراج الفنى الطباعى وجودة الورق ونصاعة الحرف الطباعى، وعن وزارة الثقافة والإعلام صدرت (مجلة المورد) وهى مجلة تراثية فصلية تعالج شؤون التراث وقضاياها.

(١) نشرة أخبار التراث العربى العدد ٣٣ الجامعة العربية.

نشر التراث في الكويت:

في نحو سنة ١٣٨٠ هـ بدأت وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت مشروعاً لنشر كتب التراث، وأعدت له عدته من اختيار المحققين الأعلام، والعناية بجمال الإخراج فطبعت طائفة طيبة من كتب التراث، نذكر منها: الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، والمصون، لأبي أحمد العسكري، ومجالس العلماء، للزجاجي. وديوان لبيد. والعبر في خبر من غير، للذهبي. وسلسلة النسب لابن الكلبي. ومن أعظم أعمال هذا المشروع إخراج ونشر كتاب تاج العروس في شرح القاموس، للزبيدي.

وتبعت وزارة الإرشاد والأنباء في نشر التراث بالكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وكان باكورة إنتاجها كتاب الفوائد في شكل القرآن، للعز بن عبد السلام. الذي صدر سنة ١٣٨٧ هـ ثم توالى مطبوعات هذه الوزارة بعد ذلك.

وهناك هيئة حكومية ثالثة لنشر التراث في الكويت هي: «شعبة التراث العربي» بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ومن جهودها الطيبة في ذلك إخراج كتاب المناظر، للحسن بن الهيثم، صدر عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

نشر التراث في المملكة العربية السعودية:

في بادئ الأمر اتجه كثير من علماء المملكة العربية السعودية إلى طبع إنتاجهم التأليفى أو التراثي، في مصر، إذا لم تكن المطبعة قد عرفت قديماً في المملكة، على النحو الذي عرفت به في البلدان العربية الأخرى، وكذلك فعل الناشرون السعوديون الذين يكترون من التردد على مصر، وكانت صلتهم وثيقة بعلماء مصر، وأصحاب المطابع بها، وأذكر من هؤلاء الناشرين: الحاج عبد الشكور فدا، صاحب المكتبة الشهيرة في مكة، ومما نشره في مطابع مصر: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقى الدين الفاسي. ورياض الصالحين، للنووي. والطب النبوي، لابن قيم الجوزية. ومنهم الشيخ سعيد كمال، صاحب المكتبة الشهيرة في الطائف. والشيخ محمد سلطان، صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقد بذل بعض علماء المملكة وجهاً وهاً عوناً ظاهراً في نشر بعض كتب التراث، من أمثال الشيخ محمد نصيف، في جده، الذي كان بيته في جده مثابة للعلماء من كل أنحاء الدنيا، وله مكتبة عامة يستفيد منها العلماء والباحثون، وقد كنت أنا أحد الباحثين المترددين على هذه المكتبة خلال عملي في هذا البحث، رحمه الله رحمة واسعة. والشيخ محمد سرور الصبان، والسيد حسن شربتلي، صاحب المطبعة المعروفة في جدة وصاحب الأيادي البيضاء على الناس وعلى كتب التراث فقد أنفق على طبع الصحاح، للجوهري الذي نشر سنة

١٣٧٦ - ١٩٥٦ م وأحب أن أشير هنا إلى مطبعتين في مصر قامتا بطبع كثير من كتب التراث: أولها مطبعة السنة المحمدية، للشيخ محمد حامد الفقى وقد حظيت بدعم طيب من المملكة العربية السعودية.

والمطبعة الثانية: هي مطبعة المدنى، المؤسسة السعودية بمصر، التى أنشأها المرحوم الشيخ على صبح المدنى سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م بجهود ذاتية خالصة، وقامت بطبع كثير من كتب التراث لابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وقد خرجت منشورات دار العروبة كلها منها، وقد خرجت تأليف شيخنا محمود شاكر وتحقيقاته الأخيرة من هذه المطبعة.

وفى السنوات الأخيرة نشطت الهيئات العلمية فى المملكة العربية السعودية، نشاطاً ملحوظاً فجمع صور المخطوطات من أماكنها فى مكنتبات العالم، بل إنهم اهتموا أيضاً بشراء المخطوطات ذاتها، وبدلوا فى سبيل ذلك أموالا سخية، مما أغرى تجار المخطوطات بالاتجاه إليهم وعرض بضاعتهم، التى يتمثل منها مكنتبات برمتها مخطوطات رأيتها تعرض فى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومثلها ما كانت تبتاعه جامعة الرياض، وجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ومكنتبة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة. وكان غالب هذه المخطوطات التى تباع هناك ترد إليهم من تجار من حلب وإيران وغيرهما.

فجمعوا من ذلك نفائس ونوادر أضيفت إلى ما تجمّع عندهم قديما فى مكنتبة الحرم المكى بمكة المكرمة، وعارف حكمت بالمدينة المنورة، - ثم أخذوا - فضلا عما صوروه من دار الكتب المصرية، والأزهر، وتركيا، والهند، والظاهرية بدمشق، وقد جمع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.. بالرياض مخطوطات أصيلة عالية القيمة بالمشتري من إيران وحلب وبلاد فارس وصور المخطوطات العربية التى فى المكنتبة الأهلية بباريس كما صور غيرها من المكنتبات المتباعدة والفنية فضلا عن مكنتبات الأمراء السعوديين. وفهرس كل ذلك فهرسة فنية دقيقة. كان لى شرف المشاركة فى هذا العمل. وبعد ذلك - أخذوا فى إعداد بعض هذه المخطوطات للتحقيق والنشر فكننت أحد الذين نشر لهم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض كتاب (إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين)، لعبدالباقى اليمانى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

وكانت العناية بجمع المخطوطات ونشرها مرتبطة بالجامعات، والمراكز العلمية عندهم، وهذا ما ندعو إليه ونتحمس له.

وينبغى الإشارة هنا إلى جهد سخي سبق كل هذه الجهود، وهو ما قام به العلامة الشيخ محمد الجاسر من جمع صور المخطوطات النادرة، وعرف بها فى مجلة (العرب) التى كان يشرف

عليها فكننت أحد الذين استفادوا بعلمه في تحقيق (إشارة التعيين)^(١) فالله يُجزيه خير الجزاء. ثم كان التحقيق والنشر الذي نهض به أربع هيئات علمية هي: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. والمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. والمجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.

نشر التراث في قطر:

منذ نحو سبعين عاما أخذت دولة قطر في نشر كتب التراث المتصلة بفقه الإمام أحمد بن حنبل، وعقيدة السلف.

وكان من أوائل ما نشر من ذلك: كتاب الفروع، لشمس الدين أبي عبد الله بن مفلح، ومعه تصحيح الفروع، لعلاء الدين أبي الحسن المرادى، وقد تم طبع هذين الكتابين سنة ١٣٤٥ هـ بمطبعة المنار بمصر، على نفقة الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، حاكم قطر.

وفي عهد ولده سمو الشيخ على بن عبدالله آل ثاني، قوى هذا الاتجاه ونما، بفضل توجيهات العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع، وكان من فضلاء العصر ومن رواد التعليم في المملكة العربية السعودية، ووالد الأستاذ الفاضل أحمد المانع، مدير البعثة التعليمية السعودية بمصر، والمستشار الثقافي للسعودية ومندوبها في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية.

وقد طبع على نفقة سمو الشيخ على آل ثاني، الكثير من الكتب الفقهية وغيرها من الكتب الإسلامية.

ومن دواوين الشعر التي طبعت على نفقة سمو الشيخ المذكور: ديوان النابغة الجعدي، وديوان ذى الرمة، وديوان الأخطل، مصورة عن طبعة بيروت، وديوان أبي الحسن التهامي وديوان ابن درّاج القسطلّي.

وقد كان لهذا الأمير عناية بالعلم والأدب، وقد بلغ ما طُبع على نفقته حتى سنة ١٣٨٠ هـ نحو ثلاثين كتابا وكان له مندوبون لتوزيع هذه الكتب بالمجان في كل من القاهرة ودمشق والأحساء وبيروت.

وفي أيامنا هذه توالى دولة قطر جهودها في نشر التراث وإذاعته. ويقوم على طبع الكتب هناك الشيخ عبد الله الأنصاري جازاه الله خيرا.

(١) انظر مقدمة إشارة التعيين في تراجم والنحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني. بتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب فيه صورة لخطاب من الشيخ حمد الجاسر إلى محقق الكتاب المذكور.

نشر التراث في المغرب العربي:

نزید بالمغرب العربي: ليبيا، وتونس، الجزائر، والمغرب الأقصى.
 أما ليبيا، فجهدها قليل في نشر التراث العربي، اللهم إلا ما تراه من نشرها لكتاب تاج
 العروس للزبيدي، مصوراً عن نشرة المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ وقد صدرت الطبعة
 المصورة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م على مطابع دار صادر ببيروت لحساب دار ليبيا للنشر
 والتوزيع - بنغازي.

ثم كان تعضيد من الجامعات الليبية، لنشر أعمال هيئة التدريس بها، مثل: شرح الرضى
 على الكافية، بتحقيق الشيخ يوسف عمر. وكتاب حجة القراءات لابن زنجلة، وكتاب
 الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، والكتابان بتحقيق الأستاذ
 سعيد الأفغاني، العالم السورى.

ومن وراء ذلك كان علماء ليبيا ينشرون إنتاجهم بمطابع مصر، منهم: الشيخ طاهر أحمد
 الزاوى الذى كان يعمل مصححاً بوزارة الأوقاف المصرية ونشر بمطبعة الحلبي الكشكول
 للعالمى، ونشر في غيرها: ترتيب القاموس المحيط، وتاريخ الفتح العربى في ليبيا، وأعلام
 ليبيا.

أما الجزائر، فقد عرفت فيها الطباعة العربية في وقت مبكر، ومما نشر فيها قديماً: كتاب
 بغية الرواد في ذكر الملوك من بنى عبد الواد، ليحيى بن محمد بن خلدون سنة
 ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م وكتاب نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار للحسين بن محمد بن
 السعيد الورثياني سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م وعنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة
 السابعة ببجاية، للغريبي سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.

وفي معهد المباحث الشرقية التابع لكلية الآداب بالجزائر خرجت نصوص تراثية منها:
 ديوان كثير عزة، الذى نشره المستشرق الفرنسى هنرى بريس في جزئين سنة
 ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م بمطبعة جول كوربونل بالجزائر، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، الذى
 نشره المستشرق كرنكو سنة ١٩٣٥ م.

وقد كان لوجود العالم الجزائري الكبير محمد بن أبي شنب في كلية الآداب بالجزائر، أثر
 ظاهر في دفع حركة نشر التراث خطوات واسعة، فنشر تكملة الصلة لابن الأبار وكتاب
 الجمل للزجاجي سنة ١٩٢٦ م وغير ذلك.

أما الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨ هـ - ١٩٢٠ م) فهو جزائري الأصل فقط، وكان
 مولده ووفاته وأعماله العلمية بدمشق.

وفي تونس: ظهرت الطباعة العربية مبكرة أيضاً، ومما نشر فيها قديماً. الحُمل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد الوزير سنة ١٢٨٧ هـ وتاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي (محمد بن إبراهيم اللؤلؤي) سنة ١٢٨٩ هـ ورقم الحلل في نظم الدول، للسان الدين بن الخطيب سنة ١٣١٧ هـ وغير ذلك الكثير.

وكان لإشراق تونس بالعلماء الكبار، أمثال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والمرحوم حسن حسني عبد الوهاب أثر كبير في إذكاء حركة نشر التراث في تونس وغيرها من البلدان العربية.

وفي السنوات الأخيرة قامت في تونس دار نشر كبيرة تسمى (الدار التونسية للنشر) عنيت بنشر كثير من عيون التراث، وخاصة تاريخ المغرب، وعلومه، وآدابه. وهناك دار أخرى شركة بين تونس وليبيا هي (الدار العربية للكتاب) قد باشرت طبع شيء من كتب التراث منها: كتاب الغنية، وهو فهرست شيوخ القاضي عياض.

وأنشأ أحد أبناء تونس الأفاضل دار نشر في بيروت تعرف بـ (دار الغرب الإسلامي ببيروت) وهو العالم الأديب التونسي الحبيب اللُمسي، وبدأ يخرج من خلالها نصوصاً تراثية يختارها بعناية، منها ديوان تأبط شرا. جمع وتحقيق الأستاذ على ذو الفقار شاكر سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

أما المغرب الأقصى: وهو المراد بكلمة (المغرب) عند إطلاقها في عصرنا الحديث. كانت بداية الطباعة العربية في المغرب، في المطبعة الحجرية بفاس التي بدأت نشاطها منذ ما يزيد على المئة سنة، فأخرجت قدرًا كبيراً من التراث المغربي والأندلسي. ومن أوائل ما نشر في هذه المطبعة: الأنيس المطرب القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتاج مدينة فاس، لابن أبي زرع، سنة ١٣٠٥ هـ وجذوة الاقتباس، فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي سنة ١٣٠٩ هـ وغير هذا الكثير.

وقد ذكر العلامة محمد المنوني في كتابه (مظاهر يقظة المغرب الحديث ٢٠٥/١) قصة دخول المطبعة الحجرية بلاد المغرب فقال: «وصلت المطبعة الحجرية للمغرب في شعبان سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ م وكان دخولها بشكل فردي، حيث جاءت على يد قاضي تارودانت محمد الطيب بن محمد السوسى التملى الروداني، الذي اشتراها من الشرق لما حج، ثم أتى بها للمغرب، ومعه طبع مصرى ليشتغل بها».

وكان بدء عمل هذه المطبعة الأولى في تاريخ الطباعة المغربية بمدينة مكناس، وكان أول كتاب يطبع بها «الشماثل المحمدية» للإمام أبي عيسى الترمذى في ٤ صفر سنة ١٢٨٢ هـ ثم

نقلت إلى مدينة فاس، وطبعت الكتاب الثاني: شرح المقدمة الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى، وتم طبعه في ١٨ جمادى الثانية، سنة ١٢٨٣هـ.
وقد تعددت المطابع الحجرية بعد ذلك في مدينة فاس، ترى أسماءها، وأسماء مطبوعاتها في كتاب الأستاذ منونى المذكور.

وقد رأى السلطان محمد الرابع وجوب تطوير الطباعة المغربية، وتأسيس مطبعة عصرية بجمع الحروف آنذاك، فأرسل أحد المغاربة إلى مصر ليتدرّب على الطباعة العصرية وصفّ الحروف وقد تعددت المطابع العصرية بعد ذلك في فاس، والرباط والدار البيضاء، وتطوان، وطنجة، وغيرها من بلاد المغرب، في مختلف العلوم والفنون.

ومع شيوع الطباعة في المغرب، رأينا كثيراً من العلماء، والناشرين المغاربة، يتجهون إلى مطابع مصر؛ لنشر عيون التراث، مشاركة مع دور النشر في مصر، أو استقلالا، فطبعوا أشياء في (مطبعة بولاق) والمطبعة البهية وغيرها من المطابع الخاصة.

ومن أبرز الآثار المغربية التي طبعت في مصر في تلك الأيام كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس أحمد بن خالد الناصرى السلاوى وقد طبع بالمطبعة البهية المصرية سنة ١٣١٢هـ = ١٨٩٤م

ومن الناشرين النابيين بمصر: محمد ساسى المغربى، وكان تاجراً بالفحامين بالقرب من الأزهر، وقد تولى الإنفاق على طبع موسوعات هامة منها: كتاب الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، الذى ظهر مُدبلاً بالفهارس، ومكماً بالجزء الحادى والعشرين، ولا تزال طبعته تتداول حتى الآن.

ثم كان تعاون بين معهد مولاي الحسن بتطوان، الذى أسسه مولاي الحسن المهدي العلوى، خليفة ملك المغرب، وبين لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر فنشرت هذه اللجنة لحساب المعهد المذكور كتاب أزهار الرياض في أخبار القاضى عياض، للمقرى، صاحب نفع الطيب عام ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م، ومعجم ما استعجم (٤ أجزاء) لأبي عبيد البكرى عام ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م إلى جانب مترجمات كثيرة كالحضارة الإسلامية، لآدم متر، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده (جزءان) وغير ذلك الكثير من المترجمات.

ولا يزال هؤلاء المغاربة الغيورين على تراثهم يواصلون نشر التراث المغربى في المغرب محققاً تحقيقاً أميناً، على يد علماء المغرب الأفاضل، من أمثال الأساتذة، عبد الحمى الكتانى، صاحب فهرس الفهارس، وعبد الله كنون، ومحمد بن تاويت الطنجى، وعبد الهادى التازى، ومحمد الفاسى.

وفي السنوات الأخيرة نشطت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، إلى نشر طائفة صالحة من كتب التراث، مثل تفسير ابن عطية المسمى: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وكان قد طبع منه جزء في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ومختصر العين لأبي بكر الزُّبيدي (صدر منه جزء واحد) والإعلام بحدود قواعد الإسلام للقاضي عياض.

وهناك بعض المطبوعات القرآنية تصدر عن المطبعة الملكية.

ويلاحظ الباحث أن حركة التراث العربي في المغرب الكبير (تونس والجزائر والمغرب) تدور غالبا في فلك التراث المغربي: تاريخه وعلومه وآدابه ومذهبه الفقهي (المذهب المالكي) وكانت جهودهم في نشر التراث المشرقي قليلة إذا قيست بما نشره من تراث المغرب الكبير.

* * *

دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند

هذه قلعة كبرى من قلاع نشر التراث العربى - تأسست عام ١٨٨٨ م ومن المعروف أن الطباعة العربية قد عرفت في الهند قبل ذلك التاريخ، فهناك حماسة أبى تمام التى طبعت في كلكتا عام ١٨٥٦ م ومغازى الواقدى ١٨٥٥ م وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ١٨٦٢ م وأبجد العلوم لصديق حسن خان القنوجى، بهوبال ١٢٩٥ هـ وديوان مسلم بن الوليد (صريع الغوانى) بمباى ١٣٠٢ هـ = ١٨٨٥ م وغير ذلك.

ولما أنشئت العثمانية بحيدر آباد عام ١٩١٨ م صُمّت إليها دائرة المعارف العثمانية، وقد جمعت دائرة المعارف عدداً وفيراً من المخطوطات العربية النادرة والأفلام المصورة من مكتبات: أوربا، وروسيا، وإيران، وتركيا، ومصر، وسائر البلاد العربية، بالإضافة إلى ما تضمه مكتبات الهند نفسها، ثم أخذت في نشرها وإذاعتها. وقد بلغ ما نشرته الدائرة خلال سبعين سنة من إنشائها ١٧٠ كتاباً في ٣٧٠ مجلداً. وقد أتت مطبوعات الدائرة على كل فنون التراث، وجاء في قائمة مطبوعاتها المنشورة سنة ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م أسماء هذه الفنون. والكثير من منشورات الدائرة من الموسوعات ذات الأجزاء المتعددة. مثل: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانى (١٢ جزءاً) والأنساب للسمعانى (١٢ جزءاً) والسنن الكبرى، للبيهقى (١٠ أجزاء) والجرح والتعديل، لأبى حاتم الرازى (٩ أجزاء) ولسان الميزان، لابن حجر العسقلانى (٦ أجزاء).

وقد تعاون مع الدائرة في نشر بعض مطبوعاتها نفر من المستشرقين منهم: كرنكو، وآربرى، وقد كان للدائرة اتصالات وثيقة بعلماء المخطوطات والتراث في أنحاء العالم.

وقد نشرت الدائرة بعض مطبوعاتها خارج الهند ومن ذلك كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى، الذى طبع في دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م وغير ذلك.

والقائمون على تصحيح الكتب في هذه الدائرة، يعملون في إخلاص واحتساب وصمت، ومن أشهرهم: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، أحد قضاة اليمن الملقب بشيخ الإسلام، سافر إلى الهند وعمل مصححاً في الدائرة المذكورة، وفي سنة ١٣٧١ هـ ترك حيدر آباد ورحل إلى مكة المكرمة فعين أميناً للمخطوطات بمكتبة الحرم المكى.

إلى أن توفى عام ١٣٨٦ هـ ودفن بمكة رحمه الله.

الفصل الثاني

ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه

إن أى باحث فى العلوم الإنسانية، مطالب بتحقيق النص الذى يستنبط منه نتائج معينة، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا، فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لا تفتقر كثيرا عن المخطوطات، إذ أن الذين تولوا طبعتها ونشرها طائفة من الوراقين وبعض الأدياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا^(١) ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، ونصوصها مضطربة، مشوشة، تبعد كثيرا عن الأصل الذى كتبه مؤلفها ! ولذا وجب أن نعرف ماهية التحقيق.

التَّحْقِيقُ فى عرف أهل العلم: إثبات المسألة بالدليل^(٢).

وأحقُّ الأمر: أوجبه وصيره حقا لا يشك فيه.

ومحقق: أى مُحْكَم، يقال: «كلام محقق» أى مُحْكَم منظم.

وَحَقَّ الأمرُ يُحَقُّ - بكسر الحاء وضمها فى المضارع - حقا: أى ثبت ووجب.

وَحَقَّ له - بفتح الحاء وضمها - ثبت له أو أثبت له.

وأحقَّ الله الحَقَّ: أى أظهره وأثبتته للناس.

والحقُّ: هو الثابت الصحيح، وهو ضدُّ الباطل.

وهو لفظ كثير الورد فى القرآن الكريم، والمراد به على سبيل التعيين يختلف باختلاف المقام الذى فيه الآيات، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة للواقع^(٣).

(١) انظر الطبعة الثانية لكتاب (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) للشيخ حسين المرصفي وقد ظهر منها جزءان: الأول سنة ١٩٨٠ والثانى سنة ١٩٩١ بتحقيق وتقديم الدكتور عبدالعزيز الدسوقي. وانظر نقد ودراسة لهذا البحث فى مجلة معهد المخطوطات بقلم مؤلف هذا الكتاب وانظر ما كتبه المؤلف عن منهجية التحقيق لهذا الكتاب فى جريدة الجمهورية الخميس ٢٨ نوفمبر ١٩٩١.

(٢) النهاونى (كشاف إصطلاحات الفنون) ط كلكتا سنة ١٨٦٢ وذلك نقلا عن الصادق الحلوانى فى حاشية بديع الميزان ويقول الجرجانى فى كتاب التعريفات ص ٤٦ ط. التحقيق: إثبات المسألة بدليلها.

(٣) معجم الفاظ القرآن ٢٨٨/١ وما بعدها.

وقال أبوالبقاء: «التحقيق: تفعيل، من حَقَّ بمعنى ثبت. وقال بعضهم: التحقيق لغة: رجع الشيء إلى حقيقته، بحيث لا يشوبه شبهة، وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه. والتحقيق: مأخوذ من الحقيقة، وهو كون المفهوم حقيقة»^(١).

ثم يقول: «والتدقيق: إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة»^(٢).
والتحقيق في اصطلاح أهل الفن: هو بذل الجهد، واستقصاء البحث، بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص.

أو قل: هو عملية مركبة تقتضى إخراج نص مضبوط يكون على الصورة التي قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.
والذى اتفق عليه شيوخنا المحققون من ذلك: أن يؤدي نص الكتاب أداء صادقاً، كما وضعه مؤلفه، كما وكيفاً بقدر الإمكان.

فيتساءل المحقق بالنسبة لذلك النص عدة تساؤلات:

١ - هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة، فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه، أو أنه نص منتحل بأكمله؟

٢ - هل النص نقيٌّ كامل خالٍ من التغيير أو التشويه أو النقص أو الزيادة؟

٣ - ما هو تاريخ النص؟

والمحقق عرضة فيما ذكر للخطأ، ويجب أن تكون خشية الخطأ باستمرار طريقه العلمى. فالكتاب المحقق هو: الذى صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وعلى ذلك فالجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

١ - تحقيق عنوان الكتاب.

٢ - تحقيق اسم المؤلف.

٣ - تحقيق نص الكتاب، حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.

ولما كان من العسير وجود نسخة المؤلف - خاصة في القرون الثلاثة الأولى للهجرة - اعتبرنا الإملاء الذى يراجع المؤلف مساويا للنسخة التي بخط المؤلف.

وبديهى أن وجود نسخة المؤلف أو الإملاء الذى راجعه، لا يجوجنا إلى مجهود إلا بالقدر

(١) كليات أبي البقاء ص ١٢٢ طبعة بولاق سنة ١٢٣٥هـ.

الذي نتمكن به من حسن قراءة النص، نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطيع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف، وهذا الأمر يتطلب عالماً في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرساً بخطوط القدماء.

وليس تحقيق النص تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن نص الكتاب حكمٌ على المؤلف وتاريخ لتفكيره، وهو كذلك حكمٌ على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها.

والتصرف في نص الكتاب اعتداء على المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير أو التنقيح.

١ - تحقيق العنوان:

وليس بالأمر الهين. فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان:

(أ) إما لفقد الورقة الأولى منها.

(ب) أو انطماس العنوان.

(ج) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جليّ، ولكنه يخالف الواقع

١ - إما من دواعي التزييف.

٢ - وإما لجهل قارئٍ ما، وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنواناً.

فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية كأن يرجع إلى كتب المؤلفات، كـفهرست ابن النديم، أو كتب التراجم. أو أن يتاح له الظفر بطائفة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاصاً، أو خبرة دقيقة، بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول، للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب، مما يساعد كثيراً على التحقيق من العنوان الكامل متى وضع معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفاً المؤلف، وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.

وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر، أجل منه قدرًا، ليلقى بذلك رواجاً، وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين خطه ومداده، فيجوز هذا على من لا يستطيع الحذر والريية في ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل.

٢ - تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة بخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب، واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ، بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لابد من إجراء تحقيق علمي، يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه^(١).

وأحيانا تفقد النسخة النصّ على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، براجعة فهرس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة للقفطي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لابد من مراعاة اعتبارات تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى مطاوعتها لما يعرفه المحقق عن المؤلف، وحياته العلمية، وعن أسلوبه وعصره.

والمحقق إذا عثر على نصوص معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه، أو يقطع به في ذلك.

وأحيانا تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئا من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

وقد يعترى التحريف والتصحيح أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصرى قد يحرف

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المنسوب إلى أبي حامد الغزالي. طبعة كتاب اليوم العدد ٣٠٧ أبريل سنة

١٩٩٠.

وجاء في مقدمة لجنة تحقيق السيرافي على سبويه ١ / ٣٠ .. أنه قد نسب إلى أبي سعيد السيرافي هذه الكتب وليست له.

وهي :

١ - شرح الغريب المصنف.

٢ - شرح شواهد إصلاح المنطق (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٩٧ - ٥٥٣)

فالكتبان لأبي محمد يوسف السيرافي .. لا، لأبي سعيد السيرافي.. وقد أخطأ بروكلمان في نسبة هذين الكتابين للسيرافي.. الأب. ويرجع هذا بالنسبة للكتاب الثاني إلى خطأ في مخطوط كبريلي ١٢٩٦ و ١٣٠٠ إذ يحمل اسم أبي سعيد مؤلفا، وتدل كتب الطبقات والمقتنيات، والاشارات المتأخرة دليلا قاطعا على كون الكتابين (لابن سعيد السيرافي) وليسا (لأبي سعيد) نفسه.

٣ - الاغراب في جدل الإعراب:

هذا الكتاب ليس لأبي سعيد السيرافي. بل هو لابن الأنباري.. وقد نسب هذا الكتاب للسيرافي اعتمادا على ما جاء على غلاف مخطوط ليدن من هذه الكتاب. وقد حقق هذا القول الأستاذ سعيد الأفغاني عندما حقق هذا الكتاب ونشره في دمشق سنة ١٩٥٧م. ثم حققه عطيه عامر، في استوكهولم سنة ١٩٦٥م.

بالبصريّ، والحسن بالحسين، والخزاز بالخزاز، وكل ذلك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف، أو تصحيفاً آخر أقسى منه. فليس هناك بدٌّ من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع. وما قيل في تزيف العناوين يقال أيضاً في تزيف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بدٌّ من تنبيه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

٣ - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أى كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة، فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمد منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزيفها^(١)، فالكتاب الذى تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتابٌ نسب إلى الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وعنوانه: « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٥ أدب ومن أبوابه: « لكن من مكايد كافور الإخشيدي ومكيدة توزون بالمتقى بالله » وحياة الأول بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ والثاني بين ٢٩٧ و ٣٥٧ هـ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين كما ترى .

كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن الجاحظ برىء منه وإنما حمل عليه حملاً!

٤ - تحقيق نصّ الكتاب:

وتحقيق نص الكتاب، أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقدماً قال الجاحظ في كتابه (الحيوان): « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام»^(٢).

ويثور سؤال آخر: ما هى الأمور التي تعين على إقامة النص، وتجنب المحقق مزالت سوء الأداء؟

فأول تلك الأمور: التمرس بقراءة المخطوط، فإن القراءة الخاطئة، لا تنتج إلا خطأ. وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك المخطوط

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب(رسالة في علم الموسيقى) للصفدى طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١.

(٢) الحيوان للجاحظ ١/٧٩.

العتيقة التي لا يطرّد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم كوفي قديم، أو بقلم أندلسي أو مغربي، وللأندلسي والمغربي صورهما الخاصة ونقطها الخاص، ولكل كاتب بأحد القلمين لازمة لا تكون لأخيه، وتصوير يخالف تصوير أخيه. وإذا تركنا ذلك وقرأنا في الخطوط المعتادة، وجدنا لكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك.

فنحن نجد من يقارب بين رسمى الدال واللام، فلا نشعر بالفرق بينها في النظر، أو في رسمى (الغين) المعجمة و(الفاء) كذلك، مع أن لكل منها ضابطاً خاصاً، ولكنّ الخبير بالخط يستطيع بخبرته أن يفصل بينها.

ونجد كذلك كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي. وهذا يحتاج أيضاً إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة، وبالرجوع إلى كتب الرسم القديمة، أعنى الإملاء.

وما هو جدير بالذكر أن النقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية إلى وقتنا هذا، ولا سيما في الريف المغربي، إذ نجد الفاء عندهم إلى الآن تميز بنقطة واحدة من أسفلها وليس من أعلاها، على حين نجد القاف عندهم تميز بنقطة واحدة لكن في الأعلى لا في الأسفل. فهذا أمر يحتاج إلى يقظة ودراية.

وفي الكتابات القديمة أيضاً توضع بعض العلامات لتأكيد إهمال الحروف المهملة كالسين. نجد بعضهم يميز إهمالها بوضع ثلاث نقط من أسفلها، في مقابل تمييز إعجام الشين بوضع ثلاث من فوقها. وبعضهم يدل على إهمال السين بتركها كما هي، على حين يميز أختها الشين بوضع نقطة واحدة في أعلاها، وبعضهم يكتب تحت السين المهملة سينا صغيرة.

ومن الكتاب القدماء من يميز الحرف المهمل بوضع همزة في أعلاه أو تحته إشارة إلى «إهمال» أو «أهمل». ومنهم من يضع فوق المهمل خطاً أفقياً لحظر وضع النقط، أو يضع رسماً كالهلال الصغير من فوقه. ومنهم من يضع للإهمال علامة شبيهة بالرقم ٧

وبعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال وبالإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل كذلك بنقطة، أو يضع فوق السين نقطاً ثلاثاً ومن أسفلها كذلك إشارة منه إلى جواز القراءتين كالشميت والشميت: «الشميت»، وهو الدعاء بالسلامة من شر العطاس. ونحو ذلك: المضمضة والممصصة: «المضمضة».

وفي (الإعجام) بمعنى الشكل والضبط يحتاج المحقق إلى خبرة خاصة، وذلك في الكتب العتيقة. وكان أبو الأسود يسميه «النقط». يقول أبو الأسود الدؤلي لكتابه القيسي:

إن رأيتني قد فتحت فمى بالحرف فانقط على أعلاه. وإن ضمت فمى فانقط نقطة بين يدي الحرف، أى أمامه. وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف. فإن أتبع ذلك شيئاً من غنة - يعنى التنوين - فاجعل مكان النقطة نقطتين». وقد وجدنا تطبيق ذلك عملياً في المخطوطات الذاهبة في القدم من المصاحف وغيرها.

وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابة الهمزة الواقعة في نهاية الكلمات الممدودة وغيرها، مثل ماء وسما ورداد، ومثل شىء وفيء وضوء، تكتب: ما، وسما، وردا، وشى، وفي، وضو. وفي بعض الأحيان قد يسهلون الهمزة المتوسطة في مثل بير وذيب الخ.

ونجد كذلك أن الهمزة المكسورة التي التزمنا اليوم بكتابتها تحت الألف يكتبها بعض الأقدمين تحت الحرف أو فوقه أيضاً.

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف، وحيناً آخر تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة.

والفتحة مع الشدة التي ألفنا كتابتها فوق الشدة نجد كثيراً من الأقدمين لا يبالي بذلك، فما دامت الفتحة فوق الحرف فهي فتحة، سواء أكانت الشدة تحتها أم كانت فوقها، على حين نعدّ نحن الآن أن الفتحة الموضوعية تحت الشدة هي تعبير عن الكسرة لا غير.

ووضع الكسرة تحت الشدة فوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة.

ونجد في المخطوطات المغربية من يضع الضمة تحت الشدة فوق الحرف. وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة اللاحقة إذا كان مدغماً في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل: «بل ران» توضع شدة على الراء مع أنها في أول كلمة. وكذلك نحو: «أهلكت ملاً لو قنعت به» بوضع شدة على لام «لو».

ومع هذا نجد أن شكل الشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس. يقول شيخنا عبد السلام هارون^(١):

«وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق، هو كتاب العقمة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه نمطاً غريباً، هو وضع الحركات العلوية، وكذلك السكون، تحت نقط الإعجام. فكلمة «مُضَغَة» كتب تحت نقطة الضاد سكوناً، كما وضع فتحة الغين تحت نقطة الغين لا فوقها.

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني بدار الكتب المصرية وجدت الشدة

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ج٤٩ سنة ١٩٨٤.

مع الفتحة يعبر عنها بعلامة فوق الحرف شبيهة بالعدد (٧) أما الشدة مع الضمة فإنها يعبر عنها بعلامة فوق الحرف شبيهة بالعدد (٨). وأما الشدة مع الكسرة فيعبر عنها بعلامة (٨) أيضاً، ولكن بوضعها تحت الحرف».

ومما يجب أن يعرفه المحقق ما يسمى بعلامة التمرريض، وهي الحرف (ض) يوضع فوق العبارة التي هي صحيحة سليمة في نقلها مطابقة للأصل، ولكنها خطأ في ذاتها، وذلك لكي يحلّي الكاتب الأمين عهده من خلل النص الذي نقله كما هو.

وهناك علامة تسمى علامة التثليث، وهي الحرف (ث) يوضع فوق الكلمة اقتباساً من كلمة التثليث، أى ضبط الحرف من الكلمة بثلاثة ضبوط: الفتح والضم والكسر، نحو: وَجَدَ وَجَدَ وَجَدَ، توضع النقط الثلاث فوق الواو إشارة إلى اللغات الثلاث. وقد وجدت هذه العلامة في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد.

وعلاوة أخرى تدل على وجود البياض بالنسخة، أى فراغ لم تثبت فيه كلمة، وهي الحرف (ض) يكتب في موضع البياض إشارة إليه، وهذه العلامة مقتبسة من كلمة «بياض». وقد وجدت هذا في نسخة مخطوطة من جمهرة أنساب العرب لابن حزم.

وكان للكتاب القدماء ذوق خاص في التحرز من تشويه الكتابة، فإذا أخطأ بزيادة بعض الكلمات، أشار إلى ذلك بوضع خط معقف الطرفين فوق الكلمة أو الكلمات الزائدة هكذا [٠٠٠]، أو أشار إلى ذلك بوضع دائرتين صغيرتين (٥٠٠٠٥) إحدهما في بدء الزيادة والأخرى في نهايتها، أو أشار إلى ذلك بوضع نصفى دائرة «» أحدهما في بدء الزيادة والآخر في نهايتها.

وإذا أخطأ بالتقديم والتأخير، وضع فوق الكلمتين المضطربتين أو الكلمات ألفين صغيرتين. وجدت في إحدى المخطوطات: (سنة ومائة إحدى) وقد وضعت ألف صغيرة فوق «ومائة»، وألف أخرى كذلك فوق كلمة «إحدى» أى اقرأ: سنة إحدى ومائة. وقد يوضع في هذا المجال أيضاً أى الإشارة إلى التقديم والتأخير مثل الحرفان (خ) و (ق) أو (خ)، و (م) أى تأخير وتقديم. أو الحرفان (م) و (م) إشارة إلى مقدم ومؤخر.

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات، نجدها في المخطوطات، ولا سيما كتب الحديث، وهو سبق سبق به أسلافنا العرب، وقدّهم في ذلك الفرنجة وأسرفوا فيه إسرافاً، وذلك نحو:

س - سيبويه
 لا يخ - لا يخفى
 سم - ابن أم قاسم
 عم - عليه السلام
 صلعم - صلى الله عليه وسلم
 رض - رضى الله عنه
 ع - موضع، وقد استعمله صاحب
 القاموس ومن بعده.
 ج - جمع.
 جج - جمع الجمع.
 ججج - جمع جمع الجمع.
 ح - حينئذ. وهكذا.

ثنا - حدثنا
 ثنى - حدثنى
 أنا - أنبأنا أو أخبرنا
 قثنا - قال حدثنا
 ش - الشرح
 الش - الشارح
 المص - المصنّف. أى المؤلف.
 ص - المصنّف. أى المتن.
 م - معتمد أو معروف.
 وقد استعمله صاحب القاموس
 ومن بعده بمعنى معروف.
 إلخ - إلى آخره.
 اه - انتهى

هذا هو بعض ما ينبغى معرفته مما يكتسب من التمرس بقراءة المخطوطات. وينقص هذه الخبرة يقع المحقق فى مزالق جمّة تبعده عن الصواب وتجنح به إلى تشويه النصوص البريئة، وتمهد له سبيل العدوان عليها وهذا هو الأمر الأول الذى جعلت قضيته هى: التمرس بقراءة المخطوطات.

والحسّ اللغوى، أمر ضرورىّ جدا فى معالجة النصوص، فأنت حين تعالج نصّا تريد نشره أو الإفادة منه فى موضوع تبحته، وقد استغلق عليك فهم هذا النص، فأنت بين أمرين:

إما أن يكون العيب فىك أنت، لأن محصوك اللغوى قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلالة أو تركيبا.

وإما أن يكون النص الذى أمامك قد أصابه التصحيف أو التحريف، أو السقط والتغيير! والمحقق المنصف هو الذى يبدأ عادة باتهام نفسه، قبل أن يتهم النص الذى أمامه.

والمحقق الذى يبدأ عادة باتهام النص يرتكب من حماقات فى تغييره ما يجعل مؤلفه يتملّل فى قبره.

وفهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل، ويتبين لنا: أن فهم النص، ضرورىّ جدّا لتحقيقه على الوجه الصحيح، وأن اتهام المحقق نفسه بعدم الفهم يجب أن

يسبق اتهام النص بالتحريف والتصنيف، أو الخلط والاضطراب، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لا يليق !!

أما الأمر الثاني: فهو التمرس بأسلوب المؤلف. ومعرفة لوازم ذلك الأسلوب، والوقوف على ما يؤثره من العبارات والألفاظ، وتعرف الأعلام التي يديرها في كتابه، والمعارف والحوادث التي يتكرر إيرادها، وهذا كله بعد تصور العصر الذي عاشه، والبيئة التي اشتملت عليه اشتمالاً، وبدا أثرها عليه في تفكيره وأسلوب تفكيره، فالإنسان وليد بيئته.

وأدى صور التمرس بأسلوب المؤلف: أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر يستطيع الحصول عليه من كتب المؤلف، وذلك ليزداد خبرة بأسلوبه وظروفه، وليقدر على أن يوجد ترابطاً بين عباراته في هذا الكتاب وذاك، فإن معرفة ذلك مما يعين في تحقيق النص، والتهدى بصدق إلى الصواب فيه.

والأمر الثالث: هو الإلمام بالموضوع والقضايا التي يعالجها المخطوط، حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أى يحاول إفساد الصواب.

وهذا الإلمام إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه. أو موضوعاً يقاربه أو يتصل به، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة أو المماثلة، وكى يكون على بصيرة نافذة.

والأمر الرابع: من وسائل تحقيق النص هو المراجع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخطوط؛ ومعنى هذا أن المحقق إذا اجتمع لديه أقصى ما يمكن جمعه من مخطوطات الكتاب واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألم إلاماً كافياً بموضوع الكتاب استطاع أن يمضى في التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية المباشرة التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

١ - كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها.

٢ - الكتب التي لها علاقة نسب بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات. فنسخة الشرح هي من جهة شرح وضبط وتقييد، ومن جهة أخرى نسخة ثانية من الكتاب تتكفل بتوضيح الغوامض وتجليه النص، وهو أمر له قيمته في مكملات التحقيق.

ويلى نسخة الشرح نسخة المختصر أو التهذيب، فإن كلا منها تلقى ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص.

ومن البديهي أن يرجع المحقق في ذلك إلى المخطوطات ما أمكنه ذلك، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة.

٣ - وهناك ضرب آخر من المراجع التي لها علاقة حميمة بالكتاب، وهى الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف، ولزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذى يحقّقه، فإذا كان يحقق كتاباً في النحو - مثلاً - راجع الكتب المتخصصة في موضوعه، أو كتاباً في الطب لا يغفل التراث الطبى عند العرب.. وهكذا؛ فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على وجه العموم.

وقد كان القدماء من علمائنا يصنعون ذلك، ومراجعة المصادر المتخصصة في موضوع النص الذى نحققه، أمر ضرورى جداً لتصحيح ما قد يبدو في الظاهر صحيحاً لا غبار عليه، وهو في حقيقة أمره مصحّف محرّف!!

ويفيد كذلك أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب في بطون المؤلفات المختلفة، غير أن الحذر هنا ضرورى جداً، لأن بعض المؤلفين في اقتباساتهم ما لايهمهم من عبارات الكتب التي يستخدمونها، أو يعيدون صياغة العبارة أحياناً بما يتفق مع السياق الذى يضعونها فيه.

ولكن مهما كان من أمر الصورة التي آل إليها الاقتباس هنا وهناك فإنه يلقى الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة أو أصابة التحريف والتصحيف على أيدي النساخ، في مختلف الأزمنة.

والحواشى والشروح التي صنعها العلماء لبعض الكتب تعد في غاية الأهمية كذلك؛ لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور.

ولنضرب لذلك مثلاً بكتاب «ربيع الأبرار» للزمخشري؛ إذ نجد أنه من الكتب التي اعتمدت على كتب الجاحظ. ولا سيما كتاب الحيوان، في زاوية معينة عند كلام الزمخشري على الحيوان، «فنجده» يقتبس نصوصاً كثيرة بأعيانها وألفاظها منه. وقد أعاننى هذا كثيراً عند تحقيقى لكتاب «ربيع الأبرار» للزمخشري.

والكتاب نفسه - أعنى ربيع الأبرار - من الكتب التي اعتمدت على كتاب البيان والتبيين للجاحظ أيضاً، فنجد كتاب الزهد فيه، ونجد نصوص الخطب والوصايا التي تحتل مساحة كبيرة من ربيع الأبرار، جلها ومعظمها في كتاب البيان والتبيين. ويعتمد أيضاً على كتاب الحيوان للجاحظ خاصة في الهوام والحشرات.

٤ - ومن المراجع المعينة على إقامة النص وتجنيب المحقق مزالتق سوء الأداء عكس

المراجع السابقة، وهى المراجع التى استقى منها المؤلف. فإذا تهَدَّى المحقق إلى منابع والموارء التى استمدَّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوَّناً له على إقامة النص. وكان بعض المؤلفين القدماء ينصُّون فى صدور كتبهم أو فى أواخرها، على المراجع التى استقوا منها كما نفعل نحن الآن فى مناهج تأليفنا للكتب الحديثة، ويظنه البعض منّا أن ذلك من مستحدثات العصر الحديث مجازة للأوربيين، مع أنها منهج قديم عند المؤلفين العرب.

فنحن نجد ابن فارس (ت - ٣٩٥) فى مقدمته لكتابه «مقاييس اللغة» ينص على مراجعه التى اعتمد عليها فى كتابه، وهى: العين للخليل، وغريب الحديث ومصنف الغريب، وكلاهما لأبى عبيد القاسم بن سلام، والمنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن دريد. ويقول ابن فارس بعد أن سردها: «فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة. وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها، حتى إذا وقع الشئ النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله».

وابن منظور (ت ٧١١هـ) فى مقدمة لسان العرب فعل ذلك أيضاً، وسرد لنا من تلك المراجع خمساً رئيسية أيضاً هى: التهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، وأمالى ابن برى على الصحاح، والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير.

وابن حجر (ت ٨٥٢) فى مقدمته لكتابه «تهذيب التهذيب» نصَّ على كتاب الكمال للمقدسى، وتهذيبه للمزى، والكاشف للذهبي، وتهذيب التهذيب له أيضاً، وما جمعه مغلطاً على تهذيب الكمال.

وكذلك السيوطى (ت ٩١١) فى «بغية الوعاة» ذكر فى مقدمته طائفة كبيرة من المراجع التى اعتمد عليها والتى أربى عدد مجلداتها على ثلاثائة مجلد.

وفاقهم جميعاً فى ذلك عبد القادر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩١ هـ) صاحب خزانة الأدب الذى سرد فى مقدمتها أسماء مئات من المراجع التى اعتمد عليها وساقها مرتبة ترتيباً علمياً على حسب الفنون وفروعها. وكذلك تاريخ الإسلام، للذهبي.

وقد يكشف المحقق النقب عن كتاب يعتمد اعتماداً كلياً أو جزئياً على مؤلف آخر يقتبس منه دون النص فيه على ذلك، كما حدث ويحدث فى عصرنا هذا. يقول شيخنا المرحوم عبد السلام هارون: «وأذكر هنا ما عثرت عليه عند تحقيقى لشرح المرزوقى لحماسة أبى تمام. إذ وجدت كثيراً جداً من نصوصه بالنص واللفظ، أو بالاتجاه الواحد، وجدتها فى شرح التبريزى للحماسة نفسها. والذى يوازن بين الشرحين يجد أن التبريزى المتأخر عن المرزوقى بنحو ثمانين عاماً، وفاة المرزوقى سنة ٤٢١ ووفاة التبريزى ٥٠٢، يجد أنه فى معظم شروحه كان كلا وعالة على المرزوقى.

وكما صنع التبريزى - غفر الله له - هذا في شرحه للحماسة، أدار وجهه مرة أخرى إلى شرح ابن الأنبارى للقوائد السبع الطوال، وظل يرتشف من معينه، ويقتبس من كنوزه في شرحه هو للقوائد العشر. ورب ضارة نافعة، إذ كان انتفاعى بهذا الشرح المقتبس بعامل السطو، معيناً لى ونافعاً لى فى كثير من مشاكل تحقيق شرح ابن الأنبارى». والتاريخ لا يغفل عن أمثال هذه السطوات العلمية.

ومن الذين اهتمهم التاريخ بالإغارة على كتب غيرهم، وإن كنت أجل قدره عن ذلك: الإمام عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، عثرت على نص نادر فى بغية الوعاة للسيوطى^(١) عند ترجمته لأحمد بن محمد بن أحمد المرسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ يقول فيه: «ونسب إليه ابن خلصة شرح أدب الكاتب المسمى بالاعتضاب. وذكر أن ابن السيد البطليوسى أغار عليه - أى على الكتاب - وانتحله». وأقول: لكن لا تزال هذه التهمة فى ذمة التاريخ حتى نرى الكتابين معاً^(١).

والأمر الخامس: مما يعين على صحة الأداء هو الرجوع إلى الكتب المعاصرة للمؤلف التى تعالج نفس موضوعه أو تعالج موضوعاً قريباً منه، فما لا ريب فيه أن الأجواء العلمية المتعاصرة تلقى أصدق الأضواء وأعلاها على تحقيق النص، إذ أن للمعاصرة أثراً واضحاً فى الأفكار وفى الألفاظ والأساليب، كما تعين على تصحيح الأعلام والوقائع التى تعاصر المؤلفين.

والأمر السادس: من الأمور التى تعين على صحة الأداء ولا يستطيع المحقق فراقه أو مجانبته هو المراجع اللغوية، إذ هى المقياس الأول الذى تسبر به صحة النص، والدليل الأول كذلك الذى يقودنا إلى حسن فهم النص وتصوره. فأحياناً يحكم المحقق العجلان الذى فارقتة الأناة والدقة، على نص من النصوص أنه محرف، أو أنه ذاهب فى الغموض، على حين تنطق نصوص المراجع اللغوية أنه صحيح غاية الصحة، أو أن من اليسر بمكان أن نزيح ما بدا للوهلة الأولى عسر فهمه أو صعوبة إدراكه. ولا يكفى فى هذه المهمة ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نصنف المراجع اللغوية التى يستطيع المحقق أن يطرق بابها إلى خمسة أصناف: الأول: معاجم الألفاظ، وأعلاها وأوثقها وأيسرها جميعاً، هو لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، الذى تضمن جميع نصوص القاموس المحيط وتكملاته.

(١) بغية الوعاة ١٥٧.

(١) نشر هذا الكتاب فى الهيئة المصرية العامة للكتاب محققاً بواسطة الأستاذين: مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد. وتأليف ابن السيد البطليوسى وذلك فى ٣ أجزاء.

ومن معاجم الألفاظ: معاجم المفردات الطبية القديمة، كالمفردات لابن البيطار، والمعتمد لابن رسولا، وتذكرة داود الأنطاكي. ومن المعاجم الحديثة في المفردات الحيوانية معجم الحيوان للفريق المملوك، وفي المفردات النباتية معجم أحمد عيسى، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير الشهابي.

ومنها معاجم المصطلحات العلمية، كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء. وأوسعها وأشملها جميعاً كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي.

كما أن هناك معاجم وضعها بعض فضلاء المستشرقين، استدرکوا بها على المعاجم العربية القديمة، ومنها معجم دوزي اللغوي، ومعجمه الخاص بأسماء الملابس. وهذه المعاجم الأخيرة تفيدنا في تحقيق النصوص الواردة في الكتب التي كان تأليفها في عصور متأخرة.

الثاني: معاجم المعاني، وأعلاها كما هو معروف كتاب المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للشعالبي.

الثالث: معاجم الأسلوب، وأعلاها كتاب جواهر الألفاظ لقدماء بن جعفر، والألفاظ الكتابية للهمذاني.

الرابع: كتب المعربات، وفي قمتها قديماً كتاب المعرب أو المعرب للجواليقي، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجي. وفي قمتها حديثاً: كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير. الخامس: معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية، كالفارسية والعبرية والسريانية، واللاتينية والأسبانية.

وهذه المعاجم تعد مجالاً صحيحاً لتحقيق الكلمات المعربة التي يصيبها التحريف في لفظها أو في معناها، فتكون هي حَكْماً في تصحيح جسم الكلمة، أو تصحيح دلالتها ومعناها.

فيذكر شيخنا عبد السلام هارون قائلاً:

«ولست أنسى تجربتي في تحقيق كلمة وردت محرفة في جميع مخطوطات كتاب الحيوان، وهي كلمة «كنعان» التي وردت في الجزء السادس في ص ٤٥٢ ضمن خبر ساقه الجاحظ، ونصه:

وخلا معاوية بجارية له خراسانية، فلما همَّ بها نظر إلى وصيفة في الدار. فترك الخراسانية وخلا بالوصيفة ثم خرج. فقال للخراسانية: ما اسم الأسد؟ - قلت: وكأنه كان يريد أن يلقب نفسه بذلك - قالت: كنعان. فخرج وهو يقول: ما الكنعان؟ فقيل له: الكنعان: الضبع. فقال: ما لها قاتلها الله أدركت بنأرها».

وقد عبّ الجاحظ على ذلك بقوله: «والفرس إذا استقبح وجه الإنسان قالت: «روى كنعان».

فلجأت حينئذ إلى المعجم الفارسي الإنجليزي لاستينجاس في باب الكاف جميعه. انظر اللفظ الفارسي المقارب لكنعان، والذي يؤدي في الوقت نفسه معنى الضبع. وبعد لأي شديد وتقليب كثير وترقب طويل لكلمة الضبع الإنجليزية، وهي: Hyena وجدت أن اللفظ الفارسي الذي ينطبق عليه تفسير الضبع ويقارب «كنعان» هو لفظ: «كفتار». وكثيراً ما كنت ألبأ إلى هذا المعجم الوثيق في تحقيق الألفاظ الفارسية المعربة، أو المشتركة، أو في تحقيق مدلولاتها ومعانيها»^(١).

السادس: ومن المراجع التي لا يستغنى المحقق عنها في تحقيق العبارات والأساليب: المراجع النحوية. وأعلى المتداول منها وأجمعها هو كتاب «هع الهوامع شرح جمع الجوامع، كلاهما للسيوطي. وكذلك شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، وحاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية.

السابع: وليس يستغنى المحقق عن الرجوع إلى المراجع العلمية الخاصة بمادة الكتاب أو مواده، وهذه تخرج عن نطاق الحصر، إذ أن لكل كتاب أو مخطوط يكون موضع التحقيق، ضروباً شتى من المراجع التي يتطلبها.

فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ والبلدان على اختلاف ضروبها، وإلى المراجع الدينية بمختلف أنواعها، وكذلك مراجع الشعر بأنواعها من الدواوين الجاهلية والإسلامية، وكتب النقد القديم والبلاغة والعروض والقافية.

كما أن كتاب التاريخ يفتقر إلى المراجع من كتب الأدب والبلدان، وسائر ما أسلفت من أنواع المراجع؛ فإن من المعروف أن نتاج الثقافة الإسلامية متواسج الأنساب، متداخل الأسباب. وحذق المحقق وسعة اطلاعه يهديانه بلا ريب، إلى الوقوع على المراجع التي يتطلبها الكتاب.

والذي أريد أن أقوله: إن تحقيق نصوص التراث محتاج إلى مصابرة ومثابرة، وإلى يقظة وانتباه عظيمين، وإلى سخاء في الجهد الذي لا يضمن على الكلمة الواحدة بيوم واحد، أو أيام معدودات.

* * *

ثقافة المحقق ، والمواد المساعدة على التحقيق

وليلاحظ قبل كل شيء، أن محقق النص لا يستطيع أن يستغنى عن طائفة من العلوم المساعدة، فهو مضطر مثلاً إلى الأمور الآتية:

أولاً: أن يتقن (فقه اللغة) فكيف يمكن أن يكون محققاً للأدب ولا يتقن لغة الأدب التي يريد أن يحققها.

وهو مضطر أيضاً إلى أن يتقن علوم النحو، والصرف، والبيان، والتاريخ، وإلى أن يتقن بنوع خاص مناهج هذه العلوم كلها، ثم هو مضطر فوق هذا كله إلى أن يتقن مناهج البحث نفسها، فيعرف كيف يستكشف النص، فإذا استكشفه فكيف يقرؤه، فإذا قرأه فكيف يحققه ويضبطه.

وأياً ما كان الأمر فإن دارس المخطوطات لينشرها، أوليفيد منها باحثاً، في حاجة إلى أن يواجهها متسلحاً بالثقافة الواسعة، وعلى نحو خاص بمعرفة تطور الخط العربي وألوانه عبر العصور المختلفة، فإذا كانت بعض المخطوطات قد كتبت في لغة واضحة، فإن بعضها الآخر وصل إلينا في رسم يعسر تبيين ملاحظه إلا على خبير مقتدر، وإذا جاءنا بعضها سلبياً معافئاً، فبعضها الآخر عدت عليه الأرضة أو الرطوبة فتآكلت هوامشه وتمزق جانب منه، ويتطلب رأب صدعه وإقامة نصّه معاناةً وصبراً.

ويقتضى الأمر كذلك أن يكون المحقق مدركاً لتطور دلالة الألفاظ، فنحن لانستطيع فهم نص قديم فهماً جيداً ومستقيماً إلا إذا فُسر على أساس معاني الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت سائدة في العصر الذي كتب فيه.

ويجب أن يكون المحقق على معرفة بمظان البحث، وإطلاع على البرامج، وكيفية الاهتداء إلى النصوص التي تتصل بالكتاب المراد تحقيقه، مع خبرة بالفن الذي يدور حوله الكتاب، حتى لا يظهر شيء مما يحققه بادی النقص مملوءاً بالتحريف.

وأى قيمة لكتاب يكون محرف الكلمات! مختل الأوزان في الشعر، أو فاسد الضبط أو كثير الغموض!؟

ويقتضى العمل كذلك المعاشة للمخطوط الذي يراد تحقيقه، يقول كراتشكوفيسكى: «الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل في ثناياه السرور والحزن معاً، شأنه في ذلك شأن أيّ

شئ في الحياة، إلا أن المخطوطات غيورة، فهي تطمع دائماً في أن تستحوذ على كل اهتمام الإنسان، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكشف عن روحها، وروح أولئك الناس التي كانت مرتبطة بهم، أما للمتطلع العابر، فإنها تظل خرساء لاتنبئ عن شئ، وهي كأزهار (الست المستخبيّة) تقفل أوراقها عندما تلمس بدون حذر! وهي لا تفضي بشئ إلى من يتطلع إليها بنظرة موحشة ملولة! وهو بالتالي لا يرى أى شئ فيها، اللهم إلا تلك السطور المتشابهة غير الواضحة، والتي تكون عادة على ورق رديء رخيص، يحتويها جلد بال ممزق، ولكن المتخصّص في دراسة المخطوطات تظهر له أفراح الأعياد أيضاً، ساعة يتلأأ أمامه أى اكتشاف يلمع في البداية كشرارة صغيرة، بل يظل المتخصّص خائفاً من أن يكشف أن هذه الشرارة ليست إلا خداع بصر^(١) هذا هو ما قاله كواتشكوفسكى، المستشرق الروسى وأحد أساطين التحقيق في القرن العشرين.

ثم يقول: وتحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه تحتاج إلى دراسة مستفيضة للمؤلف ومعايشة للنص، لأنه بالرغم من أننا نعلم جيداً أنه في المخطوطات تضيع منها في الواقع أوراقها الأولى والأخيرة بصفة خاصة - وذلك تبعاً لنظام خزنها في وضع منبسط وهو المتبع في الشرق، وليس في وضع قائم كما هو متبع لدينا، فإن تجديد المخطوط يحمل دائماً على التساؤل عن أصلته، وكثيراً ما كان يحدث أن مالك المخطوط أو أى تاجر للآثار القديمة يقوم بتقليد بداية ونهاية المخطوط حتى يعطى له شكلاً أكثر قدماً، أو ينسبه إلى أى مؤلف مشهور^(٢).

ولعل من الأمثلة على ذلك: أن السيوطى لم يذكر واحداً ممن ترجموا له كتاباً في غلطات العوام غير أن ريزتانو ذكره في قائمته، بناء على ما ذكر في فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية، كما نشر في مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن في مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضاً، ويصف فهرس المخطوطات المصورة النسخة تحت رقم (١٨٩) لغة بقوله: «غلطات العوام: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ نسخة كتبت سنة ٩٨١ كبريلى ١٢٤٠، ٢٨ ورقة ١٢ × ٢٠ سم».

ومن نسخة كبريلى هذه مصورة بالمجمع اللغوى المصرى، عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ وبفحص المحقق لـ«غلطات العوام» تبين له أنها نسخة أخرى من كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزى وقد كتب في آخرها خطأ «قد انتهت هذه الرسالة الموضوعية في أغلاط العوام لجلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم السبت الحادى عشر من شهر ربيع

(١) كراتشكوفسكى. مع المخطوطات العربية ص ١٧٣.

(٢) كراتشكوفسكى. مع المخطوطات العربية ص ١٦٦.

الأول من شهور سنة إحدى وثمانين وتسعمائة. وبأولها في صفحة العنوان (غلطات العوام للسيوطي) أما نسخة مكتبة طلعت فتوجد فيها برقم (٣٤٨ لغة) وتصفها البطاقات بما يلي : (أغلاط العوام للسيوطي) ضمن مجموعة في مجلد مخطوطة بقلم تعليق معتاد. أوائل الكتب محلى باللازورد، وباقيها مجدول بالذهب والألوان، وبها تقييدات في ١٣٥ ورقة. ومسطرتها ٢١ سطراً في حجم الثمن.

يقول المؤلف لكتاب (لحن العامة والتطور اللغوي) وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لي أنها تضم أربعة كتب هي :

- درة الغواص للحريرى ١ ب - ٨٤ أ.

- تكملة درة الغواص للجواليقي ٨٤ ب - ١٠٠ ب.

= تقويم اللسان لابن الجوزى ١٠١ ب - ١٢٥ أ.

وهو - أى الكتاب - بدون عنوان وفي خاتمه ما يلي : «قد انتهت هذه الرسالة الموضوعية في أغلاط العوام لجلال الدين السيوطي بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة سبع وثمانين وتسعمائة.

- التنبؤ على غلط الجاهل والنبية لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب، وهو بدون عنوان كذلك، غير أن المؤلف سماه في صفحة ١٢٧ ب، وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطي من أغلاط العامة ليس في مخطوطيه إلا نسخة جديدة من كتاب «تقويم اللسان» لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

ولعل السبب في نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطي أنها ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطي من كتاب «تقويم اللسان» ضاع منها العنوان وأمهرها السيوطي بتوقيعه في آخرها، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها في عامى ٩٨١ هـ / ٩٨٧ هـ إلى السيوطي رحمه الله تعالى في مخطوطتي (كبريلي) و(طلعت) السابقتين.

ومن المعروف أن الجاحظ كان يؤلف الكتب وينسبها إلى غيره حتى تروج وتشتهر، فلا بد للمحقق من الثقافة الواسعة بالمؤلف وبمعجمه اللغوي وبالعصر الذى كتب فيه الكتاب، حتى يستطيع أن يرد الكلمات إلى أصولها.

ولم يكن الوراقين كلهم من الثقات وأهل العلم والفضل، وإنما كان من بين المحترفين منهم من يتصف بالكذب والاختلاق، ولا يلتزمون الأمانة العلمية فيما ينسخون، ولا يخرجون أن يضيفوا إلى الناس ما ليس فيهم، أو ما ليس لهم، ولك أن تنظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المنسوب إلى أبي حامد الغزالي وبالمثل أيضا كتاب (نقد النثر) فقد نسبه المحققان :

الدكتور طه حسين، وعبد الحميد العبادي، إلى قدامة بن جعفر وهذا بسبب تدليس في العنوان وقد حقق هذا الكتاب مرة ثانية وتبين أنه جزء من كتاب (البرهان في وجوه البيان) لأبي الحسين بن وهب الكاتب. وقد نشر في بغداد سنة ١٩٦٧م بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحريثي، ثم أعاد نشره مرة ثالثة المرحوم الدكتور حفنى شرف في القاهرة سنة ١٩٦٩م.

وقد كان بعض الوراقين يتزيدون، ويضيفون إلى الكتب ما ليس فيها، حتى اشتهر بعضهم بالكذب والاختلاق، ومن الكتب التي لم تسلم من عبثهم (معجم العين) الذين زادوا فيه، وأفسدوه، ومما يذكره الأصمعي (ت ٢١٥هـ) أنه أملى ببغداد كتابا في النوادر، فزيد عليه فيه ما ليس من كلامه، وأن الكتاب عُرض على الأصمعي، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه عليّ فإن أحببتهم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلا فلا تقرأوه، قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثلث، ثم أمر فنسخناه له»^(١) وكان بعض الوراقين لا يتورعون أن يختلقوا الكتب وينسبونها إلى عالم مشهور، لتروج فتعمر جيوبهم.

وهذا الجانب المعتم عند الوراقين لا يمثل إلا قطاعا صغيرا إذا قيس إلى الصورة الكبيرة المشرقة لهم.

ويبدو في تاريخ الأدب العربي أن كتبا برمتها كانت تنتحل وذلك بتغيير الاسم فيحل اسم المنتحل محل اسم المؤلف الحقيقي، فقد ذكر ابن النديم في (الفهرست) أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم ما هذه حكايته.

كتاب المدخل، لسند بن عليّ وهبه لأبي معشر، فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب ولا التسع المقالات في الموالي، ولا الكتاب في القرانات المنسوب إلى البازيار، هذا كله لسند بن عليّ»^(٢).

وللقارئ أن يستخرج من هذا النص مقدار ثقافة ابن الجهم فيرى أنه رجل ناقد ذواقه، يستطيع إعادة الكتب إلى مصادرها، ويعرف أساليب الكتاب ويحكم علمه وعقله وذوقه، وهذا هو ما يسمى عند الغربيين بنقد المصدر.

وكذلك كان تزوير الوثائق التاريخية لصالح فئات، أو لإلحاق الضرر بها فاشيا على نطاق واسع بين الناس، وقد اعتبر علماء المسلمين أن من واجبه أن يضعوا مبادئ وقوانين لمعرفة الصحيح من المزور. فقصة الخطيب البغدادي حين فضح الوثيقة التي منح يهود خيبر بموجبها

(١) تهذيب اللغة ١ / ١٥ .

(٢) فهرست ٣٨٤ .

امتيازات خاصة، وأظهر أنها مزورة أمر مشهور، أكسب البغدادى شهرة واسعة باقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطيب البغدادى لم يصف بذلك شيئاً جديداً، بل فعل ما كان يفعله العلماء المسلمون^(١).

* * *

لعل بعد هذا يحق لى أن أقول: إن تحقيق التراث مسلك وعمر، ومركب بعيد المنال، لا يستطيع أن يعانیه إلا من أنس في نفسه سلامة الذوق، وصفاء النفس، وغزارة الاطلاع، ووفرة المحصول، وأن يكون بصيراً بالأساليب العربية في مختلف مناحيها، عارفاً بموارد الكلام ومصادره، فطنا لصحيحه وفاسده، صادق الحدس في مواضع الخطأ والنقص، كيساً في معالجة الأساليب المضطربة، وكشف النقاب عن الألفاظ المستعجمة، إلى جانب أن تكون له مشاركة في الكتاب الذى يحققه، وخبرة بمصادره وأهدافه ومراميه، بعد أن يكون أميناً مخلصاً حريصاً على سلامة العربية مما يطرأ عليها من التحريف والتصحيف والإبهام.

وأعتقد - ويشاركنى الكثيرون رأبى هذا- أن عمل المحقق قد يكون أشق من عمل المؤلف، لأن المؤلف حرٌّ طليقٌ من كل قيد، يكتب ما شاء وكيفما شاء، ويعبر عن آرائه وأحاسيسه بالطريقة التى يريد، على حين أن المحقق يقف على أرض المؤلف لا يتزحزح عنها، ويضطر المحقق أن يتقمص شخصية غيره، ويعبر عن آراء سواه، ويظل رهيناً في محبس الفكرة، مقيداً بسلاسل اللفظ والمعنى.

فمؤرخ الأدب محتاج إلى من يستكشف له النصوص ويحققها ويفسرها ويعدها للدرس والفهم، وإذا كان المؤرخ لا يستطيع أن ينهض وحده ببعض هذا العبء، فلا بد من أن ينهض بهذا العبء قبله هؤلاء المحققون الذين ينفقون حياتهم في دور الكتب، ويرون أنفسهم أسعد الناس يوم يظفرون باستكشاف نص أو تحقيقه وفهمه.

ومن واجب المرء الذى يتعرض لمهمة التحقيق أن يحيط علماً بكل شىء: فلسفة، وتاريخ، وعلم أجناس، وجغرافيا، وعلوم طبيعية، ولغة، ونحو، ودلالة ألفاظ وتطورها.. إلخ، لأنه - لاشك - سوف يصادف أثناء قراءته للنصوص أشياء من هذا القبيل.

ثانياً: من المواد التى تساعد على التحقيق: القدرة على قراءة الخطوط، فلنفرض أن لدينا «مخطوطة» فى الأدب مثلاً فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءتها؟

إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالحروف الهيروغلوفية، ظلت حروفاً ميتة حتى جاء شمبليون، ولذلك إذا أراد المرء القيام بالتحقيق، فمن الحكمة أن يدرس كيف يقرأ

(١) روزنتال : مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى.

المخطوطات، فالذى يتعرض للتحقيق دون معايشة للخطوط القديمة وتطورها يمكن تمييزه من حين إلى آخر بارتكابه أخطاء فاحشة في القراءة. أما المتمرسون بقراءة هذه الخطوط فقليلا ما يخطئون في القراءة، فالقدرة على قراءة الخطوط (Paleography) من العلوم الأساسية لدراسة المخطوطات، منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث، فالمحقق يصادفه أنواع مختلفة من الخطوط، تبقى كالتلاسم حتى يتدرّب على قراءتها، ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتجنبه الوقوع في كثير من الخطأ.

والخطوط العربية لها أشكال عدة منها: الطومار، ومنها النسخي، والرقعة، والكوفي، والفارسي، والتعليق، والنستعليق، والمغربي، والأندلسي، والسوداني والغبار، وتوجد أنواع لكل هذه الخطوط في المخطوطات العربية، ويحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب.

ولنفرض مرة ثانية - أن المخطوطة أمكن قراءتها لكن القارى لم يفهما، فستظل أيضاً بلا فائدة، فكثير من الأشعار الجاهلية وغيرها يمكن قراءتها، ولكن لا يمكن فهمها، فكم من الأخطاء تقع للمحقق لسوء فهمه، مع وضوحه لمن فهم، وما أكثر الأخطاء التى تقع لسوء الفهم، أو التفسير التقريبي للنصوص الصريحة من جانب محققين لا يحسنون اللغة، والدلالات اللفظية الدقيقة وتطور الألفاظ كما قلنا. إذن فعلم فقه اللغة كما ذكرنا أو ما يسمى بالفولولوجيا (Philology) من العلوم التى تساعد المحقق، بل هو من العلوم الضرورية له، إذ يتوقف فهم النصوص التاريخية والأدبية على معرفة لغة العصر التى كتبت به، لأن اللغة كما نعرف كائن حى ينمو ويتطور ويتغير تبعا لظروف الزمان والمكان، ولتغير الإنسان واختلاط الثقافات، فكم من الألفاظ اليونانية والفارسية وغيرها دخلت العربية بل إن لكل شاعر أو كاتب معجزة اللغوى الخاص به تقريبا، وبه تعرف خصائصه، وقد تدل كلمة واحدة على معان متفاوتة أو مختلفة أو متضادة^(١). ولذلك يجب على المحقق أن يعرف تطور دلالة الألفاظ، حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته، فبعض التراكيب لم يستعمل إلا فى بعض الأماكن وفى بعض العصور.

ثالثا: لنفرض أن المخطوطة مقروءة ومفهومة، فليس من التحقيق أخذها بعين الاعتبار قبل التحقق من صحتها فى نفسها، وصحة نسبها إلى صاحبها بصورة قاطعة، وهذا هو ما يسمى بنقد المصدر.

ويحتاج المحقق فى هذه الحالة إلى الرجوع إلى أساء الكتب التى ألفها المؤلف المنسوب إليه المخطوطة فى التراجم المعقودة له، وفى كتب التعريف بالكتب مثل فهرست ابن النديم

(١) انظر الدكتور إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ .

وكشف الظنون لحاجي خليفة، وفي كتب المؤلف الأخرى وفي مقدمة الكتاب نفسه. فبعض المؤلفين يذكرون عناوين كتبهم صراحة في مقدماتها، وبعضهم الآخر يذكرها تلميحاً بين مجموعة من الأسجاع الحامدة لله، أو المصلية على الرسول الكريم، أو الداعية، فإذا وجدنا عنوان الكتاب نصاً أو قريباً من النص، أو معنى، معزواً إلى المؤلف تمت أولى خطوات التوثيق، أما إذا لم نجده فلا يقطع ذلك بعدم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف، فما أكثر ما وجدنا للمؤلفين من كتب لا تختلف في صحة نسبتها إليهم على الرغم من عدم عثورنا على من ينسبها إليهم من الكتاب والمؤرخين.

ف لدينا خطوات أخرى للتوثيق، فنحن نستطيع عن طريق دراسة سند رواية الكتاب - إن ذكر في المخطوط - ودراسة تراجم الرواة نستطيع معرفة العصر الذي ألف فيه، فإن لم تذكر روايته كان علينا أن نجمع أساء الرجال المذكورين فيه، وخاصة من تدل الدلائل على أن المؤلف التقى بهم أو عاصرهم فإذا عرفنا عصرهم كان هو عصر المؤلف.

وعلم الوثائق أو علم الدبلوماسية (Diplomatics):

من العلوم المهمة لدراسة المخطوطات ونسبتها إلى عصرها، فينبغي أن نعرف نوع المداد في الكتابة، والقلم الذي كتب به المخطوط، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه مثل: العلامات المائية، والألياف التي تتضح عند تعريض الورق للضوء. واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط، والحبر، والورق، وكذلك يمكن بواسطة المجهر أو التحليل الكيميائي معرفة عمر الورق، وأحياناً يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء، والبنفسجية، لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المظنوسة أو المغيرة عمداً.

وعلى المحقق أن يستوثق من تاريخ نسخ المخطوط، سواء ذكر في آخر الكتاب، أو أولاً، أو لم يذكر البتة، ونفعل ذلك بدراسة الورق والمداد والخط ومضاهاتها بما نعرف من العصور المختلفة، فإذا وجدنا مخطوطة من القرن الأول أو الثاني للإسلام مكتوبة بخط فارسي، أو نسخي عادي، فيجب الحذر من صحة نسبتها. وإذا وجدنا مخطوطة في القرن الرابع أو الخامس مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من النقط والإعجام، فمن المرجح أن تكون منحولة، وعلينا أن ننظر في اللغة التي كتبت بها، فهناك ألوان من الخصائص اللغوية، وأنواع من العبارات والمجازات لا توجد إلا في عصر دون عصر آخر.

وبمثل ذلك نستطيع أن نحدد عصر المخطوطة، فهناك الكثير من التعبيرات حدث في الإسلام لم يكن لها وجود في العصر الجاهلي، ويمكن أن نستخدم هذا المنهج في تحديد أدب العصر الجاهلي لكن بحذر ودقة متناهية وعين فاحصة وقراءة واسعة ومعايشة للنصوص المختلفة في هذا العصر، ذلك لأن المقياس الذي يتخذ في هذه الحالة غالباً هو: الجزالة

وحوشية اللفظ باعتبار أن هذا هو الذى يتناسب مع الأدب الجاهلى، فيظن أن كل أثر شعري يتسم بالبرقة وسهولة التعبير، لا بد أن يكون منتحلا، ولكن هذا المنهج خطر كل الخطورة.

فليس بصحيح مطلقاً أن الشعر الجاهلى كان كله جزلاً، وإنما اختلفت طبيعة الشعر في الجزالة والبرقة باختلاف بيئات الشعراء، فـشعر عدي بن زيد، وشعر عبيد بن الأبرص، يتسم برقة لا تكاد تظفر بها حتى في العصر العباسى في بعض الأحيان، فلا يدل هذا مطلقاً على أنها منحولة، وعلى العكس من ذلك نجد في عصرنا الحديث شعراً يمتاز بالجزالة التامة مثل شعر الشيخ عبدالمطلب، فهذه الجزالة لا تعد مطلقاً على أنها من العصر الجاهلى، إنها تمتاز بالجزالة التامة ولكنها لا تنسب - كما هو واضح - إلى العصر الجاهلى.

والذى يجب أن نعتبره مقياساً دقيقاً هو طبيعة التراكيب الخاصة بالشاعر ومعجمه اللغوى، وبعض الخصائص المتعلقة بحروف الجر واستعمال المجاز والأفعال، فهذه الخصائص الدقيقة الجزئية، هى التى تضع أيدينا على حقيقة العصر التى كتبت فيه، خصوصاً إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن المنتحلين قد تنبهوا إلى هذه المسألة، فكانوا أمكر من أن يكتشف انتحالهم بسهولة، فاضطروا إلى تزييف لغة الأصل، كما نجد مثلاً في الأشعار المنتحلة التى اختلقها خلف الأحمر وحماة وغيرهما، فلقد افتن هؤلاء الرواة الذين رووا هذه الأشعار فى استعارة لغة الأصل، فأغربوا ما شاءوا والإغراب كى يعفوا على كل أثر لاتهامهم بالانتحال! فعلياً إذن أن نكون دقيقين كل الدقة حذرين كل الحذر فى استخدام هذا المنهج، فقد سبقنا إليه علماء العربية الأقدمون، ففطنوا إلى ضرورة الدربة والممارسة عند الناقد، وفطنوا أيضاً إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها «وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم.. وليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون»^(١).

يقول ابن سلام وهو يرد الكوفيين إلى التساهل فى الرواية والتجوز فى القبول: «وأسمعى بعض أهل الكوفة شعراً زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرارة. فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا! وهو من أهل العلم، وهذا شعر متداع خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات»^(٢).

يقول ابن سلام تعقيباً على الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله» وفى موضع آخر يقول عن حسان بن ثابت: «وقد حمل عليه ما لا يحمل على أحد، لما تعاضت قريش

(١) ابن سلام الجمحى : طبقات فحول الشعراء ٤٠ .

(٢) ابن سلام الجمحى : طبقات فحول الشعراء ١٢٣ .

واستتبت، ووضعوا عليه أشعاراً كثيرة لا تليق به»^(١).

و يمثل هذا المقياس شك الدكتور محمود قاسم في نسبة كتاب «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالي قائلاً: «مثال ذلك ما يجده المختص عند قراءة كتاب (مشكاة الأنوار) للإمام الغزالي إذ سوف يجد أسلوباً متفاوتاً! مخالفاً لأسلوب الغزالي وآراء تتعارض مع نظرياته! مما دعى إلى الشك في أن يكون الفصل الثالث من هذا الكتاب من تأليفه. وتميل نحن شخصياً إلى الشك في نسبة الكتاب كله إليه وبخاصة أنه نسب إلى ابن المصفر السبقي أستاذ ابن عربي، في أواخر القرن السادس الهجري»^(٢).

وعندما يتعرض الباحث للتحقيق عامة، يجد من الواجب عليه أن يتذكرَ دوماً عدداً من الكتب، تهديه إلى ما يطلبه من المعرفة ومراجعتها، وأهم هذه الكتب:

- ١ - الأعلام. للزركلي. ففيه لكل عَلمٍ يذكره الكثير من مصادر ترجمته.
- ٢ - معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة.
- ٣ - مراجع تراجم شعراء العرب. لخدون الوهابي.
- ٤ - مصادر الدراسات الأدبية. لأسعد داغر.
- ٥ - الأدب العربي في آثار الدارسين. أشرفت عليه الجامعة الأمريكية في بيروت.
- ٦ - تاريخ آداب اللغة العربية. لجورجي زيدان.

ثم أهم كتابين يكتبان عن التراث العربي كله، وهما:

- ٧ - تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان
 - ٨ - تاريخ التراث العربي. لفؤاد سزجين.
- وقد ترجم إلى العربية بعضاً منها وجرى اليوم استكمال ترجمتها.
- وبلى هذه الكتب في الأهمية كتب الرجال، أعنى الكتب التي تترجم للأعلام من العرب، ونستطيع أن نصنفها إلى:

(أ) الكتب العامة التي لا تقتصر على رجال عِلمٍ معينٍ أو فن واحد. وترتب من ترجمت لهم على الألف باء، مثل:

- ١ - وفيات الأعيان. لابن خلكان.
- ٢ - فوات الوفيات. لابن شاکر.
- ٣ - الوافي بالوفيات. للصفدي.

(١) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء .

(٢) الدكتور محمد قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ٤٤١ .

٤ - معجم الأدباء. لياقوت.

٥ - المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. لابن تغرى بردى.

(ب) كتب الحوليات، أى التى تترجم للرجال، تبعا لسنوات وفاتهم، مثل:

١ - شذرات الذهب. لابن العماد.

٢ - مرآة الجنان. لليافعى.

(ج) كتب القرون، مثل:

١ - الدور الكامنة، فى أعيان المائة الثامنة. لابن حجر، وذيله (قرن ٨)

٢ - الضوء اللامع، للسخاوى. (قرن ٩)

٣ - الكواكب السائرة، للغوى (قرن ١٠)

٤ - خلاصة الأثر. للمحبى. (قرن ١١)

٥ - سلك الدرر. للمرادى. (قرن ١٢)

٦ - حلية البشر. لعبد الرزاق البيطار. (قرن ١٣)

(د) كتب البلدان، مثل:

١ - تاريخ دمشق. لابن عساكر.

٢ - تاريخ بغداد. للخطيب.

٣ - نفتح الطيب. للمقرى.

٤ - زبدة الحلب فى تاريخ حلب. لابن العديم.

٥ - المقفى. للمقرىزى.

وحق نسهل على الباحث المحقق سبل تحقيق الكتاب سأسجل له أهم مراجعه مرتبة وفق السنوات الهجرية (وفيات أصحابها) مع العلم أن لكل فن من فنون المعرفة مراجعه، الخاصة.

وإنما سجلت المراجع المذكورة كنماذج للمراجع العامة ليهتدى بها الشادون فى فن التحقيق والله الموفق.

أهم المراجع العامة للتاريخ، والأدب، والنحو، والتصوف،
وغير ذلك، مرتبة وفق السنوات الهجرية

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
١	طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	٢٢٤ هـ
٢	الطبقات الكبرى	ابن سعد	٢٣٠ هـ
٣	البيان والتبيين	الجاحظ	٢٥٦ هـ
٤	الحيوان	الجاحظ	٢٥٦ هـ
٥	عيون الأخبار	ابن قتيبة	٢٧٦ هـ
٦	الشعر والشعراء	ابن قتيبة	٢٧٦ هـ
٧	تاريخ اليعقوبي	اليعقوبي	٢٧٨ هـ
٨	فتوح البلدان	البلاذري	٢٧٩ هـ
٩	أنساب الأشراف	البلاذري	٢٧٩ هـ
١٠	الأخبار الطوال	أبو حنيفة الدينوري	٢٨٢ هـ
١١	النبات	أبو حنيفة الدينوري	٢٨٢ هـ
١٢	طبقات الشعراء	ابن المعتز	٢٩٦ هـ
١٣	تاريخ الطبري	الطبري	٣١٠ هـ
١٤	جمهرة اللغة (معجم لغوي)	ابن دريد	٣٢١ هـ
١٥	العقد الفريد	ابن عبد ربّه	٣٢٨ هـ
١٦	الوزراء والكتاب	الجهشياري	٣٣١ هـ
١٧	كتاب الأوراق	الصولي	٣٣٥ هـ
١٨	مروج الذهب	المسعودي	٣٤٦ هـ
١٩	القضاة والولاة	الكندي	٣٥٠ هـ
٢٠	مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوي	٣٥١ هـ

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
٣٥٤ هـ	ابن حيان البستي	مشاهير علماء الأمصار	٢١
٣٥٦ هـ	أبو الفرج الأصفهاني	الأغاني	٢٢
٣٥٨ هـ	السيرافي	أخبار النحويين البصريين	٢٣
٣٦٧ هـ	ابن حوقل	المسالك والممالك	٢٤
٣٧٠ هـ	الأزهري	مقدمة تهذيب اللغة	٢٥
٣٧٠ هـ	الآمدي	المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء	٢٦
٣٧٥ هـ	المقدسي	أحسن التقاسيم	٢٧
٣٧٩ هـ	الزبيدي	طبقات النحويين واللغويين	٢٨
٣٨٤ هـ	التنوخى	نشوار المحاضرة	٢٩
٣٨٤ هـ	المرزباني	نور القبس	٣٠
٣٨٤ هـ	المرزباني	معجم الشعراء	٣١
٣٨٤ هـ	المرزباني	الموشح	٣٢
٣٨٤ هـ	المرزباني	أشعار النساء	٣٣
٣٨٥ هـ	ابن النديم	الفهرست	٣٤
٤٠٣ هـ	ابن الفرضى	تاريخ علماء الأندلس	٣٥
٤١٢ هـ	أبو عبد الرحمن السلمي	طبقات الصوفية	٣٦
٤٢١ هـ	ابن مسكويه	تجارب الأمم	٣٧
٤٢٩ هـ	الثعالبي	يتيمة الدهر	٣٨
٤٢٩ هـ	الثعالبي	المضاف والمنسوب	٣٩
٤٣٠ هـ	أبو نعيم	حلية الأولياء	٤٠
٤٤٢ هـ	القاضي التنوخى	تاريخ العلماء النحويين	٤١
٤٤٨ هـ	هلال الصابي	كتاب الوزراء	٤٢
٤٦٢ هـ	صاعد الأندلسى	طبقات الأمم	٤٣
٤٦٣ هـ	ابن عبد البر	الاستيعاب في معرفة الأصحاب	٤٤
٤٦٣ هـ	الخطيب البغدادي	تاريخ بغداد	٤٥
٤٦٥ هـ	القشيري	الرسالة	٤٦
٤٧٦ هـ	الشيرازي	طبقات الفقهاء	٤٧

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
٤٨١ هـ	الهروري	طبقات الصوفية	٤٨
٤٨٨ هـ	الحميدي	جذوة المقتبس	٤٩
٥٢٧ هـ	ابن أبي يعلى الفراء	طبقات الحنابلة	٥٠
٥٤٢ هـ	ابن بسّام الأندلسي	الذخيرة	٥١
٥٥٥ هـ	ابن القلانسي	ذيل تاريخ دمشق	٥٢
٥٦٢ هـ	السمعاني	كتاب الأنساب	٥٣
٥٧٠ هـ	البيهقي	تاريخ الحكماء	٥٤
٥٧١ هـ	ابن عساكر	تاريخ دمشق (مخطوط)	٥٥
٥٧٧ هـ	ابن الأنباري	نزهة الألباء في طبقات الأدباء	٥٦
٥٧٨ هـ	ابن بشكوال	كتاب الصلة	٥٧
٥٨٦ هـ	ابن سمرة الجعدي	طبقات فقهاء اليمن	٥٨
٥٩٧ هـ	ابن العماد الأصفهاني	خريدة القصر	٥٩
٥٩٧ هـ	ابن الجوزي	المنتظم في تاريخ الملوك والأمم	٦٠
٦١٤ هـ	ابن جبير	رحلة ابن جبير	٦١
٦٢٦ هـ	ياقوت	معجم الأدباء	٦٢
٦٢٦ هـ	ياقوت	معجم البلدان	٦٣
٦٢٧ هـ	العطّار	تذكرة الأولياء	٦٤
٦٣٠ هـ	ابن الأثير	اللباب في تهذيب الأنساب	٦٥
٦٣٠ هـ	ابن الأثير	أسد الغابة في معرفة الصحابة	٦٦
٦٣٠ هـ	ابن الأثير	الكامل (في التاريخ)	٦٧
٦٤٦ هـ	القفطي	إنباه الرواة على أنباه النحاة	٦٨
٦٤٦ هـ	القفطي	تاريخ الحكماء	٦٩
٦٤٦ هـ	القفطي	المحمدون من الشعراء وأشعارهم	٧٠
٦٥٥ هـ	ابن أبي الحديد	شرح نهج البلاغة	٧١
٦٥٨ هـ	ابن الأبار	تكملة الصلة	٧٢
٦٥٨ هـ	ابن الأبار	إعتاب الكتاب	٧٣
٦٦٥ هـ	أبو شامة المقدسي	تراجم رجال القرنين: السادس، والسابع	٧٤

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
٦٦٨ هـ	ابن أبي أصيبعة	طبقات الأطباء	٧٥
		وانظر «معجم الأطباء» ذيل الكتاب السابق	
٦٧٢ هـ	ابن العميد	تاريخ المسلمين	٧٦
٦٧٤ هـ	ابن الساعي الخازن البغدادي	نساء الخلفاء	٧٧
٦٧٧ هـ	النواوي	تهذيب الأسماء	٧٨
٦٨١ هـ	ابن خلكان	وفيات الأعيان	٧٩
٧٠٩ هـ	ابن طباطبا	الفخرى	٨٠
٧١٩ هـ	ابن منظور	لسان العرب	٨١
٧١٩ هـ	ابن منظور	مختار الأغاني	٨٢
٧٢٣ هـ	ابن القوطي	الحوادث الجامعة	٨٣
٧٣٢ هـ	أبو الفداء	تاريخ أبي الفداء	٨٤
٧٣٣ هـ	التويري	نهاية الأرب	٨٥
٧٤٢ هـ	المزى	تهذيب الكمال في أسماء الرجال	٨٦
٧٤٣ هـ	عبد الباقي اليماني	إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين	٨٧
٧٤٨ هـ	الأدقوي	الطالع السعيد في أسماء نجباء الصعيد	٨٨
٧٤٨ هـ	الذهبي	تذكرة الحفاظ	٨٩
٧٤٨ هـ	الذهبي	معرفة القراء الكبار	٩٠
٧٤٨ هـ	الذهبي	المشتبه في أسماء الرجال	٩١
٧٤٨ هـ	الذهبي	العبر في خبر من غبر	٩٢
٧٤٨ هـ	الذهبي	سير أعلام النبلاء	٩٣
٧٤٨ هـ	الذهبي	تاريخ الإسلام	٩٤
٧٦٤ هـ	ابن شاکر	وفاة الوفيات	٩٥
٧٦٤ هـ	الصفدي	الوفاء بالوفيات	٩٦
٧٦٤ هـ	ابن شاکر الكتبي	فوات الوفيات	٩٧
٧٦٤ هـ	ابن شاکر الكتبي	عيون التواريخ (مخطوط)	٩٨
٧٦٥ هـ	الحسيني	ذيل تذكرة الحفاظ	٩٩
٧٦٨ هـ	اليافعي	مرآة الجنان وعبرة اليقظان	١٠٠

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
٧٧١ هـ	السبكي	طبقات الشافعية	١٠١
٧٧٢ هـ	الأسنوي	طبقات الشافعية	١٠٢
٧٧٤ هـ	ابن كثير	البداية والنهاية	١٠٣
٧٧٧ هـ	ابن بطوطة	رحلة ابن بطوطة	١٠٤
٧٩٥ هـ	ابن رجب	الذيل على طبقات الحنابلة	١٠٥
٧٩٩ هـ	ابن فرحون	الديباج المذهب في أعيان المذهب	١٠٦
٨٠٨ هـ	ابن خلدون	مقدمة ابن خلدون	١٠٧
٨٠٩ هـ	ابن دقماق	الجواهر الثمين في تاريخ الخلفاء والملوك والسلاطين	١٠٨
٨٠٩ هـ	ابن دقماق	الانتصار	١٠٩
٨١٧ هـ	ابن الجزري	غاية النهاية في طبقات القراء	١١٠
٨١٧ هـ	الفيروز بادي	القاموس المحيط	١١١
٨١٧ هـ	الفيروز بادي	البلغة في تاريخ أئمة اللغة	١١٢
٨٢١ هـ	القلقشندی	صبح الأعشى في صناعة الإنشا	١١٣
٨٤٠ هـ	أحمد بن يحيى المرتضى	طبقات المعتزلة	١١٤
٨٤٥ هـ	المقريزي	كتاب السلوك في معرفة دول الملوك	١١٥
٨٤٥ هـ	المقريزي	كتاب الاعتبار بذكر الخطط والآثار	١١٦
٨٥١ هـ	ابن قاضي شهبه الأسدي	طبقات النحويين واللغويين	١١٧
٨٥٢ هـ	ابن حجر	الإصابة في معرفة الصحابة	١١٨
٨٥٢ هـ	ابن حجر	تهذيب التهذيب	١١٩
٨٥٢ هـ	ابن حجر	تقريب التهذيب	١٢٠
٨٥٢ هـ	ابن حجر	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه	١٢١
٨٥٢ هـ	ابن حجر	لسان الميزان	١٢٢
٨٧١ هـ	ابن فهد القرشي	الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة	١٢٣
٨٧٤ هـ	ابن تغرى بردى	ذيل تاريخ الإسلام للذهبي	١٢٤
٨٧٤ هـ	ابن تغرى بردى	النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة	١٢٥
٨٧٤ هـ	ابن تغرى بردى	المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي	
٨٧٤ هـ	ابن تغرى بردى	الدليل الشافي على المنهل الصافي	١٢٦

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
٨٧٩ هـ	ابن قطلوبجيا	تاج التراجم في طبقات الحنفية	١٢٧
٨٨٥ هـ	ابن الجبعان	التحفة السنية في تراجم الحنفية	١٢٨
٨٩٨ هـ	الجامي	نفحات الأنس	١٢٩
٩٠٢ هـ	السخاوى	الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع	١٣٠
٩١١ هـ	السيوطى	بغية الوعاة في طبقا اللغويين والنحاة	١٣١
٩١١ هـ	السيوطى	تاريخ الخلفاء	١٣٢
٩١١ هـ	السيوطى	طبقات المفسرين	١٣٣
٩٢٣ هـ	الخزرجى	خلاصة تذهيب الكمال	١٣٤
٩٤٥ هـ	الداودى	طبقات المفسرين	١٣٥
٩٦٨ هـ	طاش كبرى زادة	مفتاح السعادة	١٣٦
٩٧٣ هـ	الشعرانى	لواقح الأنوار	١٣٧
١٠٠٥ هـ	ابن عبد القادر	طبقات الحنابلة	١٣٨
١٠٣١ هـ	المناوى	الطبقات الكبرى	١٣٩
١٠٣٦ هـ	التمبكتى	نيل الابتهاج	١٤٠
١٠٣٨ هـ	العيدروسى	النور السافر في أخبار القرن العاشر	١٤١
١٠٤١ هـ	المقرى	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب	١٤٢
١٠٦١ هـ	الغزى	الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة	١٤٣
١٠٦٧ هـ	حاجى خليفة	كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون	١٤٤
١٠٨٩ هـ	ابن العماد الحنبلى	شذرات الذهب في أخبار من ذهب	١٤٥
١١١٠ هـ	المحبى	خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر	١٤٦
١٢٠٥ هـ	الزبيدى	تاج العروس	١٤٧
١٣١٣ هـ	الخوانسارى	روضات الجنات	١٤٨
١٣٣٩ هـ	إسماعيل باشا البغدادى	ذيل كشف الظنون	١٤٩
١٣٣٩ هـ	اسماعيل باشا البغدادى	هدية العارفين في أسماء المؤلفين	١٥٠
١٣٦٥ هـ	أحمد عيسى	معجم الأطباء (ذيل على طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة)	١٥١
١٣٧١ هـ	محسن بن عبدالكريم الدمشقى	أعيان الشيعة	١٥٢
١٣٨٠ هـ	مجمع اللغة العربية بالقاهرة	المعجم الوسيط	١٥٣

سنة وفاته	المؤلف	اسم الكتاب	رقم
١٣٩٠هـ	خير الدين الزركلي	الأعلام	١٥٤
—	عمر رضا كحالة	معجم المؤلفين (تراجم مؤلفي الكتب العربية)	١٥٥
—	عمر رضا كحالة	معجم قبائل العرب	١٥٦
—	عمر رضا كحالة	أعلام النساء	١٥٧
—	كوركييس عواد	معجم المؤلفين العراقيين من سنة ١٨٠٠-١٩٦٩م	١٥٨
—	محمد عبدالله مصطفى المراغي	الفتح المبين في طبقات الأصوليين	١٥٩

* * *

التصحيح والتحريف

يتحتم على من ينصب نفسه لمهمة التحقيق أن يكون ذا دراية كاملة بالتصحيح والتحريف، وأن يكون فطناً لمواقع التصحيح، يستطيع أن يرد الأمور إلى نصابها، وأن يصيب قول المؤلف، ففنّ التصحيح والتحريف فن عظيم، لا يتقنه إلا الحفاظ الحاذقون، وفيه حكم على كثير من العلماء بالخطأ، ولذلك كان من الخطر أن يقدم عليه من ليس له بأهل. يقول النواوي عنه: «هو فن جميل، وإنما يحققه الحذاق، والدارقطنى منهم، وله فيه تصنيف مفيد».

والتصحيح يكون تصحيح لفظ وتصحيح بصر، في الإسناد والمتن، فمن الإسناد: (العوام بن مراحم) بالراء والجيم، صحفه ابن معين فقال: بالزاي والحاء. ومن الثاني: حديث زيد بن ثابت: «إن النبي ﷺ احتجر في المسجد»، أى اتخذ حجرة من حصى ونحوه يصلى فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم» وحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستاً». صحفه الصولى فقال: «شيئاً بالمعجمة»^(١).

والتصحيح والتحريف:

لفظتان بينهما رباط قوى، فقد جمعها العلماء كثيراً، عنواناً لمؤلف واحد، كما فعل أبو أحمد العسكري في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف) وكما فعل الصفدى بعده في كتابه (تصحيح التصحيح وتحرير التحريف).

وقد عني بمعرفة التصحيح والتحريف جهاذة العلماء، وخاصة حفاظ الحديث، وجامعو اللغة والدواوين، وأكبر القوم من يحذقه واعتبروه حكماً على غيره، وعدوه من جملة نقاد عصره.

وكان المتقدمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرّف، فكلاهما يقع فيه الخطأ، لأنه مأخوذ عن الصحف. وقد شرح التهانوى في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) المراد بها في مكان واحد.

والصلة التي بين اللفظتين - مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظي - أن مجال البحث فيها - كما فهمه المتقدمون من العلماء - واحد، وهو يدور في البحث عن الخطأ، ومصدر هذا الخطأ الذى يحدث في نطق أو كتابة الكلمة العربية، نتيجة الخطأ الإملائي في قراءة الحروف

(١) التقریب والتيسير: ٣٨٤ - ٣٨٥.

المكتوبة، سواء كان هذا الخطأ في نقط الحروف أو شكلها، أو تبادلها الأمكنة. فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ في قراءة الخط المكتوب، أو اللفظ المسموع.

فهناك تحريف قراءة، وتحريف سماع، أو تحريف بصر وتحريف سمع، ويترتب على تحريف البصر قراءة كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى، ولكنها غير الكلمة التي قصدتها المؤلف حين كتب مؤلفه أو أملاه.

قال حمزة الأصفهاني: «أجاب أهل المعاني في معنى التصحيف فقالوا: أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته»^(١).

وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله - فيما زعموا - أن قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: «قد صحفوا فيه»، أى رووه عن الصحف، ومصدره (التصحيف) ومفعوله (مُصحَّف) وأما (المُصحَّف) فمأخوذ من (أصحف إصحافاً). وأصله، أن الصحف جمعت فيه، فقيل: قد أصحف، ولو سمي التصحيف تغييراً أو تبديلاً جاز^(٢).

وقال أبو أحمد العسكري: «فأما معنى قولهم (الصحفيّ والتصحيف) فقد قال الخليل: إن الصحفيّ الذي يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف»^(٣).

وتبعاً لهذا الترادف الموجود بين اللفظين (التصحيف والتحريف) سمي العسكري كتابه في هذه المباحث (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وهذا الكتاب من أجل المؤلفات في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن، والسنة، ولقد أراد العسكري أن يخبرنا بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال: «شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكّلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف»^(٤). وقال في موضع آخر: «أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير»^(٥).

وله في الضبط طريقتان:

الأولى: ضبط القلم كأن يكتب على المفتوح فتحة، وعلى المرفوع ضمة؛ وتحت المجرور كسرة، فإذا كان في الحرف ضبطان رسموهما، وكتبوا بحرف صغير كلمة «معا» وأمعن بعضهم في الدقة فرسموا تحت الحاء المهملة حاء صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطة، وتحت

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف: ٣

(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف: ٩

(١) التنبيه على حدوث التصحيف: ٣٦

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف: ٣٦

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ١٣

السين المهملة ثلاث نقط إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من تمرس بقراءة المخطوطات وتحدثنا عنها قبل ذلك.

والثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصف الكاتب حروف الكلمة التي هي مظنة التصحيف، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم فيقول مثلاً، في «العَثَّ» بالعين المهملة والثاء المثناة المفتوحة الخ، وبذلك لا تتصحف بكلمة «الغيث». وهذه الطريقة أدق ضبطاً، إذ كان الضبط بالقلم عرضه للمحو أو التغيير.

ولكن المتأخرين من العلماء مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرّف وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية.

فما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط، مع بقاء صورة الخط، سمي (مصحفاً) مثل: الموشح والموسّخ، وعباس وعياش، وحمة وجمرة، والثوري والتوزي. فحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» صحفه أبو بكر الصولي فقال: «شيئاً» بالشين والمعجمة والياء.

والتحريف: هو العدول بالشئ عن جهته. والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. فهو بكل هذه التعريفات أعم من التصحيف، ومثال المحرف كحديث جابر: «رمى (أبي) يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله ﷺ» صحيفة غندر وقال فيه (أبي) بالإضافة وإنما هو (أبي بن كعب) وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(١).

ويخبرنا التهانوي أنهم قالوا: مخالفة الراوي للثقات، إن كانت بتغيير الحرف أو الحروف، مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب يسمى (محرفاً) وابن الصلاح وغيره سمي القسمين محرفاً.

وقال أبو البقاء في كليته^(٢): التصحيف: تغيير اللفظ والمعنى. والتحريف: تغيير اللفظ دون المعنى.

وعلى أي فالتصحيف والتحريف كلاهما وضع حرف مكان آخر. غير أن التصحيف لا يقع إلا بين الحروف المتشابهة في الرسم الإملائي كالباء والثاء والنون والياء - أو الجيم والحاء والهاء - أو الدال والذال.. كما يقول في (مضر): (مضر) فهو إذاً تغيير في النقط فقط.

أما التحريف: فهو استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في رسمه مقارب له كما تقول في

(١) علوم الحديث ومصطلحة: ٢٥٥ والباعث الحثيث: ١٧٢

(٢) كليات أبي البقاء ص ١٢١

(الرجل) : (الدجل) أو بعيداً عنه كما تقول في (الرجل) : (الأجل) . وبعض من النساخين ينقلون الغين فاء والفاء غينا، والدال لاما، واللام دالا، وهكذا، ومثل هذه الأمور، لا تخفى على المحقق المتمرس بالخطوط القديمة.

ولكننا نلاحظ أن كلمة تصحيف لها شهرة تفوق كلمة تحريف، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على النوع، وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصحف، ولكن ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت هذه الظاهرة تحدث في الكتابة العربية؟

والإجابة عن ذلك في عبارة مختصرة هي: الخط العربي وقابليته للتصحيف والتحريف، ذلك أن حروفه متشابهة، يميز بينها النقط الإعجामी، ورسم الحروف نفسها يقرب بعضه من بعض، فمثلا تجد محقق كتاب الأغاني يثبت قول أبي الفرج الأصفهاني: «حدثني حمزة بن ربيعة»^(١) ومحقق ثان لنفس الكتاب يقول إنما هي «حدثني ضمرة بن ربيعة»^(٢) ولكل وجهة نظره وبرهانه ومراجعته.

ولنضرب مثلا ثانياً من نفس المرجع، يقول: محقق الجزء السابع عشر ص ٢١٢: «رحم الله معاوية إن كنا لنخدعه فيتخادع لنا! وما ابن أنثى (بأكرم) منه، وإن كنا لنعرفه يتفارق لنا، وما الليث (المحرّب) بأجراً منه.»

ثم يأتي محقق ثان فيثبتها «... وما ابن أنثى (بأمكر) منه... وما الليث (المحرّب) بأجراً منه» ولكل من المحققين وجهة نظره وحده وثقافته التي يبرهن بها على صدق نظره.

والمهم عندي أن أثبت أن الخط العربي في أصل وضعه كان أهم أسباب التصحيف والتحريف، والأمثلة كثيرة جداً يمكن للمتأمل أدنى تأمل أن يلحظها، فمثلا: جابر، حائر، جاء برُّ.. ذؤابه، ذؤابة.. وحيداً، جيداً.. ومَيْرٌ، تَمِيرٌ، مَيْرٌ.. وَقَلْبٌ، قَلْبٌ، قَلْبٌ.. وَنَجِيبٌ، نَجِيبٌ، بَحِيثٌ، بَجِيبٌ، نَحِيبٌ، تَحْنٌ، يَجْتِثُ^(٣) وكل ذلك سببه قرب رسم الحروف بعضها من بعض. عند المقارنة بين الجزء السابع عشر، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، وما يقابله في نشر دار الشعب، هذا فضلاً عما ملئت به بطون الكتب من الأمثلة التي لا تحتاج إلى مقارنة ولا إلى تأمل^(٤).

(١) الأغاني: ج ١٧: ٣٦٠ ط الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١

(٢) الأغاني: ج ١٧: ٦٦٠ ط الشعب سنة ١٩٧١

(٣) انظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٢٧ وما بعدها للصفدي بتحقيق الدكتور سيد الشراوى

(٤) تناول هذه الظاهرة من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد نبيه حجاب في مجلة كلية دار العلوم العدد الثالث سنة ١٩٧١،

فليرجع إليها من أراد الاستزادة

والذى يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط في التصحيف، حدوث كلمات جديدة ذات معنى يخالف معنى النص أصلاً وقد تكون الكلمات المحدثه من التصحيف لا معنى لها إطلاقاً، وإنما هي هراء لغوي لا يفيد شيئاً. قال الجاحظ: «مررت بمعلم وهو يلقن صبياً:

يَا أبا الفَيْشِاشِ جَيْيَ أَخْرَجَ الْفَيْيَانَ عَيْيَا
لَيْيَشَ فِي الْأَرْضِ أَيَّيَّاسُ شَرَبُوا أَيَّيَّاحَ مَيْيَا

فقلت (أى الجاحظ) : بالعبرانية هذا ؟ قال : لا. هو بالعربية فلما تأملته إذا هو مكتوب :

يَا أبا العَبَّاسِ حُبِّييَ أَخْرَجَ الْفَيْيَانَ عَيْيَا
لَيْيَسَ فِي الْأَرْضِ أَيَّيَّاسُ شَرَبُوا أَيَّيَّاحَ مَيْيَا

فقلت : أيها المعلم، إنك ضائع بهذا البلد ! قال : نعم، قدور ومرازيق^(١). فتغيير نقط حروف الكلمات أنتج كلمات لا معنى لها، حتى ظنها الجاحظ كلاماً بالعبرانية، وقدم للمعلم بسببها النصح الساخر قائلاً : أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد.

والأصل في التصحيف: أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا، ومنه كانت تسميته. ولكن منه نوعاً يسمى تصحيف سمع: وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقب، أو اسم آخر واسم أبيه. والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشبه ذلك على السمع كحديث (عاصم الأحول) رواه بعضهم فقال: «عاصم الأحذب» قال ابن الصلاح: «فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشبهه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه»^(٢).

وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة ورجال السند، حملت النقاد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء، بل جاوزه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكنائهم وصنائعهم، وإلى معرفة من له أسماء متعددة، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب، وصنعوا في ذلك كتباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال الكثير منها مخطوطاً، يقول ابن كثير عند حديثه عن ما يجب أن يعرف من أوطان الرواة وبلدانهم:

(١) محاضرات الأدياء: ٦٣/٨

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٣٣، وانظر الباعث الحثيث: ١٧١

«وهو مما يعتنى به كثير من علماء الحديث، وربما ترتب عليه فوائد مهمة منها: معرفة شيخ الراوى، فرجما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً، وهذا مهم جليل، وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعماثر والعشائر والبيوت، والعجم إلى شعبها ورسايقها وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها»^(١).

والتصحيح في جميع صوره غالباً ما يغير المعنى ويشوه الحقائق. صوّب محقق الأغاني طبعة الهيئة نص أبي الفرج على النحو التالى: «إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخذ من رجل سوما على فرس، فحمل عليه رجلاً، فعطّب الفرس فقال عمر: اجعل بينى وبينك رجلاً فقال الرجل..»^(٢). والنص في طبعة الشعب: «.. فحمل عليه رجلاً فعطّب الفرس ..»

ومن القصص الطريفة في التصحيح ما حكاه ابن النديم رواية عن أبي الحسن الراوندى قال ابن الراوندى: «مررت بشيخ جالس ويده مصحف وهو يقرأ (ولله ميزاب السموات والأرض) فقلت: وما معنى ميزاب السموات والأرض؟! قال: هذا المطر الذى ترى. فقلت: ما يكون التصحيح إلا إذا كان مثلك يقرأ: ما هكذا إنما هو ﴿مِيزَاتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فقال: اللهم غفرا أنا منذ أربعين سنة أقرأها وهى في مصحفى هكذا»^(٣).

وقال الأخفش أنشدت أبا عمرو بن العلاء:

قالت قُتَيْلَةُ مَا لَهُ قَدْ جَلَّتْ شَيْبًا شُؤَاتِهِ؟

فقال أبو عمرو: كبرت عليك رأس الرء فظنّنها واوا. فقلت: وما سراته؟ قال سرات البيت ظهره، قال الأخفش: ما هو إلا (شواته) ولكنه لم يسمعها^(٤).

وفى كتاب (الشعر والشعراء)، قصيدة لحميد بن ثور الهلالى فى وصف ذئب وامرأة:
تَرى رَبَّةً البَهِمِ الفِرَارِ عَشِيَّةً إِذَا مَا عَدَا فى بَهِمِهَا وَهُوَ ضَائِعٌ
رَأْتَهُ فَشَكَّتْ وَهُوَ أَكْحَلُ مَائِلٌ إِلَى الأَرْضِ مَثْنِيٌّ إِلَيْهِ الأَكَارِعُ
هكذا جاء فى الطبعتين (دى غويه والشيخ شاكراً) (أكحل مائل) وهو خطأ وصحة التحريف:

(١) اختصار علوم الحديث: ٢٤٨

(٢) جـ ١٧: ٢١٧

(٣) ملحق الفهرست: ٥

(٤) المزهر: ٣٦٥/٢

رأته فشكت وهو أطحل مائل إلى الأرض مثنى إليه الأكارع وكذلك جاء في ديوان الشاعر ص ٣٧ وأمالى المرتضى ٤/١٢١، وحماسة ابن الشجري ص ٢٥٧ وفي لسان العرب (١٣ : ٤٢٤) قال ابن سيده: «الطحلة لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل كلون الرماد. ذئب أطحل وشاة طحلاء»^(١).

ويحكى لنا شيخ العروبة طُرفاً مليحة من أنواع التصحيف منها: أن رجلا من المحدثين قال: «عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن الله (عن رجل) فجعل الله شيخا ولو قال (عز وجل) لكان صادقا، ومن ذلك الذي قال: (مسح وجهه من القيح) ولم يعرف أن يقرأ (زمن الفتح)، ومنه أن تلميذا قرأ على معلم: ﴿إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا تَرْتَابًا﴾ فقال المعلم: ويحك! زيفا»^(٢).

* * *

وليس الأدباء أو المحدثون فقط هم الذين اهتموا وحدهم بالتصحيف، فتلاعبوا به، بل نرى رجلا عظما في عصور الإسلام الزاهرة عاجلوا مشكلته وحاولوا حلها، فهناك أبو الريحان البيروني يشكو في كتابه (الصيدنة) خطر التصحيف في أسماء النبات والعقاقير في العربية، وفي سائر اللغات المحررة بحروف عربية إذا يقول: «ولكن للكتابة العربية آفة عظيمة، هي تشابه صور الحروف المزدوجة واضطرابها في التمايز إلى نقط المعجم، وعلامات الإعراب التي إذا تركت استبهم المفهوم منها، فإذا انضاف إليه إغفال المعارضة وإهمال التصحيح بالمقابلة، وذلك بالفعل عام عند قومنا، تساوى به وجود الكتاب وعدمه، بل علم ما فيه وجهه»

وكذلك يروى أن حنين بن إسحاق كان يحتاط فيما يبلغه من أسماء الأدوية، ففزع من الحرف ذي اللبس إلى آخر يضعه مكانه، فمن ذلك أنه كان يكتب (الصعتر) ويقول أخاف أن يقرأ (الشعير) فيصير به الدواء داء^(٣).

إذن فطريقة الرسم العربي في تشابه الحروف يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة التصحيف والتحريف، ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة الوراقون الذين تنحصر جهودهم في احتراف الوراقة، لنسخ الكتب وبيعها للناس، ولم يكن للنساخ والوراقين غالبا علم باللغة حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة، يعتمد التمييز بينها على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك في الكتابة، وهذا نفسه معنى

(١) انظر: مقدمة الشعر والشعراء ٥١٤

(٢) الحضارة الإسلامية: ٧٢

(٣) انظر المنتقى: ١٨٠

(التصحيف والتحريف) ويشترك في ذلك علماء اللغة أنفسهم - على قلة - فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فيها خاصا يسوغه السياق له أو يسوغه هو لنفسه، ثم يقرؤها ويروها كما فهم وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها.

فهذه الأمور الثلاثة السابقة:

١- تشابه رسم الحروف العربية.

٢- النسخ.

٣- وهم العلماء.

يعود إليها مجتمعة مسئولية التصحيف والتحريف، وإن كان الرسم الكتابي أعظمها مسئولية في ذلك.

قال الجاحظ عن تحريف النسخ: «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أسير عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجائبة والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا»^(١).

وقال أبو أحمد العسكري: «الاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة، وبمعرفة مقدمات الكلام وما يصلح أن يأتي بعدها، مما يشاكلها وما يستحيل مضاهاته لها، ومقارنته بها، ويمتنع من وقوعه بعدها، وتمييز هذا مستصعب عسر»^(٢).

هذا وقد تُحرّف النصوص عمدا مع سبق الإصرار، وهذا ما يسمى بالتزييف، ويكون ذلك نصرة لرأى مع معرفة وجه الحق فيه، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذي يتصدى لنشر كتاب، يخبرنا حمزة الأصفهاني أن سيبويه صَدَّر كتابه بباب ضمنه أشعارا على رواياتٍ توافق ما بنى عليه الباب، ويخالفه رواية الشعر في أكثرها، فمنه روايته لقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟

ورواه غيره «أَلَمْ يَبْلُغَكَ» وإذا روى هكذا لم يكن لسيبويه فيه حجة^(٣).

وقال أبو أحمد العسكري: «مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه ماروى عن سيبويه عندما احتج به في عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر:

(١) الحيوان: ٧٩/١.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: ٢.

(٣) التنبيه على حدوث التصحيف: ١٥٠.

مَعَاوِيَ إِنْتَا بَشْرُ فَأَسْجِعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وغلط على الشاعر! لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها:

مَعَاوِيَ إِنْتَا بَشْرُ فَأَسْجِعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَاصِدٍ
فَهَبْهَا أُمَّةٌ هَلَكْتَ ضِيَاعَا يَزِيدُ يَسُومُهَا وَأَبُو يَزِيدِ^(١)

فإزادة النحاة موافقة الباب هي السبب في تحريف الرواية على الشعراء، وكان لبعضهم دور في هذا التحريف، فإنهم كانوا يميلون إلى الرواية التي تتفق وغايتهم! راجحة كانت أم مرجوحة، ما دامت تخدم القضية التي تعرضوا لها وتثبت القاعدة التي يرونها ويريدونها.

وليس تحريف النصوص خدمة للرأى مقصور على علماء اللغة فقط، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه، والفروع ورجال الحديث، وغيرهم.

يتلخص لنا مما سبق أن الدوافع وراء تحريف النصوص تتلخص في الآتي:

١ - غلط الدارس في سماع الرواية، فانحرفت لديه عن حسن نية، وهو ما يسمى بتصحيح السماع.

٢ - غلط القارئ في رسم الحروف وهو ما يسمى تحريف القراءة.

٣ - تحريف النص نصرة لرأى، مع معرفة وجه الحق فيه.

والحديث عن التصحيح والتحريف لا ينتهى كثرة وطرافة وهو متفرق في كتب الأدب مجموع في مظانه، والأخبار متضافرة على أن التصحيح وقع في القرآن مثلما وقع في الحديث واللغة والأدب. ومن وأقدم من ألف في التصحيح، حمزة بن الحسن الأصفهاني، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ألف كتابا سماه: (التنبيه على حدوث التصحيح) وجاء بعده أبو أحمد العسكري، المتوفى سنة ٣٨٢ هـ وألف في ذلك كتابين أولهما: «شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف»، والثاني: «تصحيفات المحدثين» ولعل كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصرى المتوفى سنة ٣٧٥ هـ مما يصح أن يجعل بين كتب التصحيح والتحريف.

(١) شرح ما يقع التصحيح والتحريف: ٢٠٧.

الأخطاء النحوية

ويلحق بالتحريف: الأخطاء النحوية التي ارتكبتها النساخ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ الأصلية، فكثير ما يبدلون الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم، فتراهم مثلا يبدلون النصب والجزم بالرفع، والمؤنث بالمذكر، والفاء بالواو إلى غير ذلك، وقد يكثر خطأهم في الأعداد الحسائية، لأن العادة جرت أن ينطقوا بالأعداد طبقا للغة الدارجة ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة.

وبحث الخطأ النحوي يحتاج إلى ملاحظة دقيقة، فقد يكون هذا الخطأ من الناسخ، كما أنه قد يكون من المؤلف، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلا، فيجب أن يتعرف المحقق على شخصية المؤلف، ليرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه أو لا؟ ويجب أن يقدر قيمة النسخة، فإن كانت قديمة مشكولة بعناية تامة تدل على أن كاتبها حسن الفهم، رأينا أن خطأ الكاتب في النحو بعيد الاحتمال.

نسب صاحب القاموس إلى الفراء قوله: «والجر: أصل الجبل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجراصل، كعلايط: الجبل^(١)» هذا كلام صاحب القاموس وتعقبه شارحه صاحب التاج فقال: «والعجب من المصنف، حيث لم يذكر «الجراصل» في كتابه هذا ولا تعرض له أحد من أئمة الغريب، فإذن لا تصحيف كما لا يخفى^(٢)».

والمقابلة بين النسخ غير المتناسبة، أي التي ليست من فئة واحدة، فإذا اتفقت على الخطأ عزوناه في مثل هذه الحالة إلى المؤلف، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرداً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف أيضاً.

وهذه القواعد كلها احتمالية، فإذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان: إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف، وإما أن يكون من المؤلف وانتهب إليه بعض النساخ فأصلحه، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا وقعنا على النسخة الخطية التي كتبها بيده.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ، كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معناها المعنى أو ينعكس

(١) القاموس المحيط (جرر).

(٢) تاج العروس ٩٥/٣.

أو يستغلق فهمه هي رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب، وهذا كله في النسخ الثانوية، أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت ما ورد فيها على علته، خطأ كان أو صوابا، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ، حرصا على أمانة الأداء.

وقديما قال النواوى: «ينبغي ألا يروى بقراءة لحن أو مصحف، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيح، وطريقه في السلامة من التصحيح الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد كان ابن سيرين وابن سخيرة يرويه كما سمعه. والصواب، هو قول الأكثرين يرويه على الصواب. وأما إصلاحه في الكتاب فجوزه بعضهم، والصواب تقريره في الأصل على حاله، مع التضييب عليه وبيان الصواب في الحاشية»^(١).

أما برجشتراسر فيروى قاعدة مؤداها: «أن النص الأصعب هو الصحيح» أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة والأخرى تفهم بصعوبة فضلنا الثانية. ويحتج بذلك على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشيء غير مفهوم، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة، والمحتمل ضد ذلك. وعلى هذا يجب أن نحترز مما يسهل فهمه فكثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم فعلينا إذن أن نستخرجه^(٢).

* * *

(١) التقريب والتيسير: ٣١٧ - ٣١٨.

(٢) انظر برجشتراسر: ٨٦.

المستشرقون، وأثرهم في تحقيق النصوص العربية

ظهرت كتب كثيرة في البلاد العربية تتحدث عن المستشرقين وتبرز جهودهم في مجالات الدراسات الشرقية عامة والعربية خاصة، ولكن هذه الكتب - أو ما تمكنا من الاطلاع عليه برغم قيمتها العلمية وبرغم تعدد جوانب دراستها - لا تعطينا تعريفاً ثابتاً محددًا للمستشرق! فيظل بذلك الفراغ قائماً، وفي حاجة إلى مزيد من الجهد لنصل إلى التعريف بالمستشرق.

عرّف المفكر الألماني المعاصر (رودي بارت)^(١) الاستشراق فقال: «كلمة استشراق مشتقة من كلمة شرق، وكلمة شرق تعني مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق، أو علم العالم الشرقي».

ولكنه يجد نفسه في حيرة فيتساءل: ما معنى كلمة شرق؟ إن مفهوم الشرق يختلف تبعاً لاختلاف المكان والزمان، فقد تعرضت لفظة شرق في أعقاب الفتوحات العربية الإسلامية لتغيير كبير في معناها ومدلولها، وفي نهاية الأمر لا يصل بارت إلى تحديد ثابت نهائي لمفهوم كلمة شرق، ويعترف هو بذلك^(٢) وإذا كان من الصعوبة وضع تحديد ثابت للشرق فإنه من العسير أيضاً تعريف المستشرق تعريفاً جامعاً مانعاً! ولكن يمكننا أن نترضى أن مفهوم الاستشراق: هو تخصيص علماء غربيين في الدراسات الشرقية على اختلاف مجالها.

إذاً فالمستشرق في أبسط صورة: عالم غربي يهتم بالدراسات الشرقية.

وكلمة (مستشرق) الفعل منها: استشرق أي طلب الشرق فالسین والثاء في هذا الفعل للطلب، وكان هؤلاء الذين يتعلمون لغة الشرق، ويدرسون علومه وحضارته، ليكون لهم علم تام بأحواله الاجتماعية والسياسية والعقلية، يطلبون بذلك أن يندمجوا فيه كل الاندماج، ليكون فهمهم له، وحديثهم عنه، وحكمهم عليه، خالياً من التخيل، بعيداً عن التوهم، أو بناءً عن التزيّد، والمبالغة.

والمستشرقون: جماعة من علماء الغرب - جمهورهم من الرهبان - تخصصوا في لغات الشرق وعنوا بالبحث فيها، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: متى كان ذلك؟

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية.

(٢) المرجع السابق ص ١٢.

ترجع بداية الاستشراق إلى القرن الثاني عشر، ففي عام ١١٤٣م تمت ترجمة القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية، وكان ذلك على أرض الأندلس، وفي هذا القرن أيضاً ظهر أول قاموس لاتيني عربي، وفي القرن الثالث عشر، والرابع عشر بذل رايمو ندوس لالوس - المولود في ميورقه - جهوداً كبيرة لإنشاء كراسى لتدريس اللغة العربية، وكان قد تعلم العربية، «وكان الهدف من هذه الجهود في ذلك القرن والقرون التالية هو التبشير: وإقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام، واجتذابهم إلى الدين المسيحي»^(١).

والمستشرقون - في غالبيتهم - يهود أو مسيحيون، أو ملحدون، حتى المسيحيون منهم، غير المسيحيين منا، فهم إما بُرُستَنِيَّون، أو كاثوليك، وجمهرة المسيحيين في مصر من الأرثوذكس، فكيف نتوقع من الأوربي المسيحي أو اليهودي أن يصدر من القول ما يماثل قولنا. إنه لو فعل ذلك وكان صادقاً لحكمنا عليه بالإسلام إن كان ما يقوله خاصاً بالدين ولو فعل غير صادق لكان منافقاً، ولو صحت منا العقيدة وسلم لنا المنهج العلمي، وجب علينا ألا نقبل أقوال المنافقين وإذن فالاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعي، لأن كلا منا ينهل من مهاد ثقافي مغاير، وليس في هذا شيء من التعصب على الإطلاق.

وحركة الاستشراق قامت أول ما قامت في رعاية الكنيسة الكاثولوكية، وخضعت لإشراف مباشر من كبار أبحارها، يذكر المؤرخ اللبناني المسيحي فليب دي طرازي أنه: «راح البابوات في القرنين الثاني عشر والرابع عشر يغرون قصّادهم ورسلمهم ورهبانهم بتعلّم العربية ترويحاً لخطتهم الكاثولوكية، وقرر مجمع فينا المنعقد في سنة ١٣١١م برياسة البابا إقليميس الخامس: أن تؤسس دروس عربية وعبرية وسريانية في روما، على نفقة الخبر الأعظم، وفي باريس على نفقة الملك، وفي أكسفورد، وبولون على نفقة الرهبان، وذلك لكي يكون منهم المبشرون والوعاظ الذين يطوفون بالبلاد الشرقية، وكان سفراء الفاتيكان مكلفين من قبل البابا بمراقبة دروس العربية»^(٢).

ومن المعروف أن النهضة الأوربية قامت في أواخر القرن الخامس عشر؛ لتخلص الأوربيين من الاعتقادات والتقاليد اليبالية، والفلسفات الرثة، والرجوع إلى العلوم اليونانية والرومانية، وتلك هي النهضة الفكرية المعروفة بـ Remaissance وفي الأدوار الأخيرة من هذه الحركة ازداد ميل القوم في أوربا إلى معرفة الشرقيين وطرق تفكيرهم، إذ أن بين اليونان والرومان، وبين الشرق صلات دموية، وعلاقات روحية أدبية، ويصعب فهم فريق دون فهم الفريق الآخر، فجاء الانتقال من العلوم اليونانية اللاتينية إلى العلوم الشرقية

(١) بارت ص ٩ الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية.

(٢) دي طرازي - خزائن الكتب العربية ٥٧٧/٢ وانظر: المستشرقون لنجيب العيفي ١٥٢/١.

سهلاً طبيعياً، ويعدون من مآثر البابا «لاون العاشر» أنه احتفل سنة ١٥١٤م بافتتاح أول مطبعة عربية في فانو على ساحل الإديرياتيكا^(١).

وإذا كان الاستشراق هو اهتمام الغربيين بعلوم الشرق كما قلنا، فأعتقد أن بداية الاستشراق على هذا الأساس هي ولا شك، فتوحات العرب في الأندلس، واستيطانهم بها حيث أنشأوا مدينة زاهية زاهرة بالمعارف والفنون، اقتبس منها الأوربيون قسطاً وافراً، فقد كانت أوربا قبل الفتوحات الإسلامية تسبح في دياجير الظلام، وقد بددت الحضارة العربية هذه الدياجير الحالكة، وأصبح العرب أساتذة للأوربيين، إذ كان العرب فيما بين القرن الثامن وأوائل القرن الثالث عشر الميلاديين حملة مشاعل الثقافة والحضارة في ربوع العالم أجمع، وكانت الحضارة العربية هي أساس النهضة في أوربا، وقد كتبت إسبانيا العربية الإسلامية صفحة من أروع صفحات تاريخ الحضارة في القارة الأوربية والعصور الوسطى. يشهد بذلك الكاتب الإسباني الكبير بلاسكواليا في كتابه (في ظل الكاتدرائية) حين يتحدث عن بلاده فيقول: «في إسبانيا لم تأت النهضة من الشمال مع المحافل البربرية، وإنما أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب، لقد كانت حملة حضارية أكثر مما كانت غزواً. ومن هنا أتت إلينا هذه الثقافة الشابّة القوية سريعة التقدم بطريقة مذهلة... فقد جاء من الشرق مع هؤلاء الغرباء: الحرير والقطن والبن والليمون والبرتقال والرمان، وكذلك السجاد والمنسوجات والتيل والمعادن الدمشقية والمساحيق، وبفضلهم كذلك عُرف العُدُّ العشري، والجبر، والكيمياء، والطب، وعلم الكون، والشعر المقفى. إن فلاسفة اليونان بعد أن كانوا على وشك الانطواء في النسيان قد استعادوا مكانتهم حين لازموا العربي في فتوحاته، ولقد سيطر أرسطو على جامعة قرطبة الشهيرة»^(٢).

ويذكر جارودي المعاصر: أنه قبل نهاية القرن التاسع الميلادي، ترجمت إلى العربية مؤلفات أرسطو وجالينوس وأفلاطون وبطليموس وأرشميدس، وكذلك ميكانيكا هيرون وكتاب (الأشكال القمعية) ومن سنة ٨١٣ - ٨٣٣ م وهي فترة لم تكن أوربا قد تعلمت القراءة! أنشأ المأمون في بغداد أكاديمية ضخمة (بيت الحكمة) وأصبح بفضلها معرفة الثقافة اليونانية ميسوراً لجميع قراء القرآن، وهكذا فإن الثقافة العربية تعبر عن الوجه الأساسى لعصر النهضة الأوربية، وهو الوجه الإنساني: أى بعث الماضى.

(١) انظر - دى طراز: خزائن الكتب العربية ٥٧٨/٢.

(٢) روجيه جارودي - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية. مجلة الطليعة العدد ٢ سنة ١٩٧٠.

ومن الجسور التي اجتازت عليها علوم الشرق إلى الغرب: الحروب الصليبية التي تعتبر من أهم وسائل الاحتكاك الفكري بين العالم الإسلامي والعالم الأوربي، وبها تعرّف أبناء أوروبا بذخائر العرب الرياضية والفلكية والطبية والفلسفية.

يقول برنال: «إن الفضل أعظم الفضل للعلماء العرب في الحفاظ على هذا التراث وتدوينه ونقله والتأليف فيه، وإن العلماء العرب قد بلغوا في ذلك شأواً، وأنهم تفوقوا على الإغريق، إذ جعلوا العلم سهلاً مستساغاً فأقبل الناس على التهل منه، وكانت ميزة تفرد بها العلم العربي».

لقد أدرك الغربيون فضل العلماء العرب^(١)، وكانت الجامعات الإسلامية في الشرق معقد آمال الغربيين، وكعبة قصادهم، وكان علماء المسلمين في تلك الجامعات يرحبون بضيوفهم وتلاميذهم، وأخذوا ينقلون هذه الدفاتر العلمية ويترجمون هذه الكتب العربية إلى اللاتينية.

تقول المستشرقة الدكتورة «سيجيريد هونكة» في كتابها (فضل العرب على أوروبا) أو (شمس الله على الغرب): إن أوروبا تدين للعرب وللحضارة العربية، وأن الدّين في عنق أوروبا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير جداً، وكان يجب على أوروبا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا! وترك عليها غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتاباً من مائة فلا نجد فيها إشارة إلى فضل العرب وما أسدوه إلينا من علم ومعرفة! اللهم إلا هذه الإشارات العابرة إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ساعي البريد الذي نقل إليهم التراث اليوناني.

ويذكر المؤلف فيليب دي طرازي في الفصل التاسع من كتابه خزائن الكتب: «أن الاستشراق قام في بداية أمره لغاية دينية محضة، ثم توسع علماء الاستشراق فجعلوه سياسياً ولغوياً معاً».

وقد مضى الكلام عن التوجيه الديني للاستشراق كما ذكرنا عند بارت الألماني وكما رأيناه من فعل البابوات، ولنقف عند قول طرازي «سياسياً» لنرى نصيب السياسة في توجيه حركة الاستشراق.

* * *

رأينا أن حركة الاستشراق بدأت دينية في أول نشأتها، وأخذت الطابع الثقافي قبل الغزو الاستعماري، وأول جماعة أسست لخدمة الاستشراق والانتفاع بهجده رجاله سياسياً قامت في

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب حضارة العرب لجستاف لوبون، والعرب في أوروبا للدكتور الخربوطلي وبحث الدكتور فيليب حتى «دراسة المشرقيات في أوروبا». مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ يجد كثيراً من التفاصيل التي توضح أثر الحضارة العربية على الحضارة الأوروبية.

فرنسا في سنة ١٧٨٧ م تحت إشراف وزارة المستعمرات، ولم يكن حرص ملوك فرنسا بأقل من حرص أحبار الكنيسة، على إيفاد بعثات إلى الأمصار العربية لجلب ذخائر تراثها، وكان سفراؤهم يندبون رسمياً لهذا العمل السياسي، فيذكر صاحب (المستشرقون) نجيب العقيلي (ج ١/١٥٥)؛ أن مكتبة باريس الوطنية المنشأة سنة ١٦٥٤م تحوى ستة ملايين من الكتب والمخطوطات، منها سبعة آلاف مخطوط عربي، بينها نفائس علمية وأدبية وتاريخية قلما توجد في غيرها، وقد تكوّنت هذه المكتبة على أيدي المستشرقين الذين أوفدهم الوزير كولبر إلى الشرق، وما أرسله لها نابليون من حملته على مصر، وما ابتاعه قنصل فرنسا بالقاهرة! وهكذا تجمع للمكتبة قطع من القرآن على الرق، من القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة. وفي كتاب (خزائن الكتب العربية) ٥٨٧/٢ أن في مكتبة دير الشوير ببلنات مخطوطة من كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان على هامشها حاشية أثبتتها (أبو النصر الخازن) الذي كان قنصلاً لفرنسا في بيروت على عهد الملك لويس الرابع عشر، وتنص الحاشية على أنه: «في سنة ١٦٧١ م أرسل عالي الجناب، الملك لويس الرابع عشر، رسله إلى جميع بلدان الإسلام؛ لشراء المخطوطات، وزود مبعوثيه بأوامر شريفة إلى جميع القناصل الفرنسية؛ ليضعوا رجالهم وأموالهم في خدمة هؤلاء المبعوثين»، وتفيد الحاشية أن مستشاراً للملك توجه إلى قبرص، فالشام، فمصر فإسلامبول، فبغداد، وظفر من كل بلد منها بكثير من المخطوطات^(١).

* * *

وقد أدت الأطماع الأوربية الاستعمارية إلى حرص دول أوروبا على اقتناء كنوز الشرق العربي والإسلامي، والكشف عن الحضارة العربية والتراث الإسلامي، فأحسنّت كل دولة إلى مستشرقها فضمّهم ملوكها إلى حاشيتهم أمناء أسرار، وتراجم، وانتدبوا للعمل في سلكي الجيش والدبلوماسية إلى بلدان الشرق، وولّوهم كراسي اللغات الشرقية في كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطابع الوطنية، وأجزلوا عطاءهم في الحل والترحال، ومنحوهم ألقاب الشرف وعضوية المجامع العلمية^(٢).

ومضى الاستشراق والغزو الاستعماري فترة طويلة في طريق واحد، فأخذ المستشرقون يقلّبون البحث في الآداب العربية ولغتها وتاريخها، وساعدوا على تحقيق عدد من المخطوطات التي نقلوها إلى مكتبات بلادهم أو استنسخوها على ذمة نشرها محققة، وقامت من أجل ذلك

(١) انظر مجلة الهلال فبراير سنة ١٩٢١م العلوم الشرقية في مدارس أوروبا. وعدد نوفمبر سنة ١٩٢٤م تاريخ دراسة الشرقيات في أوروبا.

(٢) المستشرقون ٣/١١٤٩.

صناعة نشر التراث العربي الإسلامي في عدد من العواصم والمدن الكبرى في أوروبا، والمستشرق (كابناني) الذي أنفق جهده وماله في تاريخ حركة الفتح الإسلامي سجّل في مقدمة (حوليات الإسلام) اعترافاً صريحاً بأنه إنما يريد أن يفهم سر المصيبة الإسلامية التي انتزعت من الدين المسيحي ملايين من الأتباع في شتى أنحاء الأرض^(١).

والبحث العلمي متى انحرف عن غايته، سواء كان هذا الانحراف لمصلحة دينية أو سياسية، أعوزته النزاهة التي هي جوهر البحث، والحرية التي هي مناط سلامته.

وقد رأينا تفسيرات بعض هؤلاء المتعصبين مشحونة بأباطيل يزعمون أنها مما هدى إليه استقراؤهم لتراثنا، ويفرضون لها حرية علمية، حيث يسوقون أدلة وشواهد من نصوص في التراث انحرف بها الهوى والتعصب، فضلوا ضلالاً بعيداً.

ورأينا منهم من يجرد نفسه للبحث التزيه ثم يخونه الحق، أثرًا لما يسيطر على ذهنه ويسجله عقله الباطن من أفكار سابقة عن عقيدة المسلمين وتاريخهم، يعزّ عليه أن يتخلّص من احتكامها في توجيه النصوص.

والمستشرقون ثلاثة ضروب:

١ - ضرب لم يملك ناصية اللغة فأخطأ في نشر الكتب، وفي فهم النصوص، لكنه حفل بأمور شكلية لا فائدة لنا منها.

٢ - وضرب أثرت في دراساتهم مآرب السياسة والتعصب للدين، فوجهوا الحقائق وفسروها بما يوافق أغراضهم أو ما يسعون إليه، ولعل هذا الضرب هو الذي دفع الشرقيين من المسلمين العرب أن يرتابوا بالمستشرقين جميعاً، لأن من المؤسف أن يسخر هؤلاء العلم الذي يسمو به الإنسان لإذلال الإنسان أو استعباده، أو الطعن على تراثه وعقيدته بغير الحق.

٣ - لكن فريقاً ثالثاً أوتى الكثير من سعة العلم والتمكّن من العربية والإخلاص للبحث، والتحرر والإنصاف، فكانت دراساتهم مثمرة وأعمالهم مباركة، وكانوا جديرين بكل إجلال.

وفي العصر الحديث: ظهرت دوافع أخرى للاستشراق منها: الدوافع الاستعمارية والدوافع العلمية البحتة المخلصة، وانكشمت الدوافع الدينية وتضاءلت، ولكنها لم تنعدم، وكثيراً ما رأيناهم يوازنون بين الآداب العربية والآداب الأجنبية، أو بين العلوم العربية والعلوم الغربية، ليخرجوا دائماً بتفضيل الآداب الغربية على الآداب العربية والإسلامية.

(١) تراثنا بين ماضٍ وحاضر ٥٤

وبالتالى إلى إبراز نواحي النشاط الثقافى للغرب، وتفضيلها على أمثالها فى تاريخ العرب وأدابهم.

فمثلا عندما تناولوا تصحيح النصوص (وهو ما يعرف الآن بتحقيق النصوص) رأينا من يقول: إن هذا منهج اتبعوه فى نشر آدابهم القديمة، ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك! وإنما لا ننكر أن هذا المنهج اتبعوه فى نشر تراثهم، لكن الذى ننكره أننا أخذنا هذا عنهم! فهذا المنهج عندنا كما سبق أن رأينا بالتفصيل منذ العصور الأولى للإسلام، ولكى لا أعظمهم حقهم أقول: إنهم هم الذين أخذوا هذا المنهج عن العرب، فأحبوا به تراثهم، ثم نقلوه إلينا بعد أن أفادوا به وأضافوا إليه.

أخذ الأوربيون عن العرب كل ما نفعهم يوم نهضتهم من ضروب المعارف البشرية، وهامهم اليوم يعيدون إلينا شيئا مما تعلموه من أجدادنا وزادوه بعلمهم، وبارتقاء الزمن وتداول الأيام، وهذه سنة المدنيّات التى درجت عليها أجناس البشر، والعالم فريسة العامل، ومن كدح ربح، تقلبت على الحضارة أيد كثيرة، منذ دُون تاريخها، واليوم وصلت إلى هذا المظهر الباهر، ولا غضاضة على المتأخّر إذا أخذ عن المتقدم، وما نغابتهم من هذا التفاضل إلا خلق تحاذل روى وشعور بالنقص فى نفوس الشرقيين! وحملهم من هذا الطريق على الرضا بالخضوع للمدنية العادية الغربية.

وإن الباحث ليرى أن الأطماع الاستعمارية الأوربية بدأت فى العالم العربى والإسلامى منذ مطلع التاريخ الحديث، حينما كان الشرق العربى خاضعا للحكم العثمانى، وسارت حركة الاستشراق مع هذه الحركة الاستعمارية فى طريق واحد، ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف الشديد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هى الصورة الإيجابية العسكرية لبداية الأطماع الاستعمارية فى الشرق العربى، ونستطيع أن نقول باطمئنان: إنها أيضا بداية الاستشراق القائم على دوافع استعمارية.

وكانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١م) أولى الحملات الغربية فى التاريخ الحديث، كانت هذه الحملة مجهزة ببعثة علمية قوامها علماء أعلام فى كل ضرب من ضروب ثقافة ذلك العصر منها: الأثريون، والمهندسون، والأطباء، والمؤرخون، والمستشرقون والمترجمون، اللبنانيون، والمصريون، والسوريون، من أمثال: ميخائيل صباغ (١٧٨٠-١٨١٦) الذى اتصل بالمستشرق دى ساسى والمبشترق كاترمير وعمل فى المكتبة الوطنية بباريس، وإلياس بقطر من مصر (١٧٤٨-١٨٢١) أستاذ العربية فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس، ونقولا الترك، ورفائيل زخور المولود فى القاهرة من أصل حلبى، وقد علّم

العربية في باريس، ثم جعله محمد على مديراً لمطبعة بولاق فمترجماً في مدرسة الطب، وكان العضو الشرقي الوحيد في المجمع العلمي المصري.

قَدِمَ هؤلاء الفرنسيون مزودين بمدنيّتهم الحديثة، وتقابلوا بهذه المدنيّة الحديثة مع مدنيّة العثمانيين، فكانت الغلبة للمدنية الحديثة، ومنذ ذلك الوقت أدرك العرب والمسلمون أهمية الحضارة، وأيقنوا أنه لا حياة لشعوب الشرق العربي إلا باتخاذ الوسائل الحديثة حتى نقاوم الغرب بأساليبه.

نشرت حملة نابليون بحوث علمائها، ورسومهم، وخرائطهم في كتاب «وصف مصر» (١٨٠٩-١٨١٣) ثم حلّ شامبليون رموز الكتابة الهيروغليفية بقراءة حجر رشيد (١٨٢٢) وألف لها أجرومية ومعجمًا (١٨٣٢) فوضع أساس علم الآثار المصرية، ومهد السبيل للعلماء، للتنقيب عن عالم عظيم مفقود.

* * *

وفي فترة حكم محمد علي في مصر توافد عدد كبير من المستشرقين، فقد رأى محمد علي تدعيم الجيش المصري من أجل تحقيق سياسة تكوين دولة واسعة يحكمها طوال حياته ويتوارث أبناؤه الحكم فيها من بعده، كما رأى أن ينشئ المعاهد والمدارس العليا، من أجل مدّ الجيش بحاجاته من الأطباء والمهندسين والمهنيين وغير ذلك، واعتمد على خبراء أجانب في تدريب الجيش، وفي المعاهد والمصانع، ولذا قَدِمَ إلى مصر كثير من هؤلاء الخبراء واستشرق بعضهم وعاش طوال حياته في مصر وتأثر بالحياة الشرقية.

دخل المستشرقون بلدان العرب والإسلام لأغراض غير علمية أول الأمر كما ذكرنا، ثم استحالت حركة الاستشراق إلى أغراض عامة بعد ذلك.

ويحدد المستشرق (بارت)^(١) منتصف القرن التاسع عشر موعداً أصبح فيه الاستشراق علماً بعد أن تخلص المستشرقون من الآراء القديمة ومن كل ألوان الانعكاس الذاتي، وبعد أن اعترفوا للشرق بكيانه الخاص وحياته الخاصة، وعند ذلك اجتهد المستشرقون في نقل صورة موضوعية للشرق، وفهم الموضوعات الشرقية فهمًا موضوعيًا، واستمرت جهود المستشرقين نحو تنقية الاستشراق من شوائبه الدينية والاستعمارية حتى تاريخنا المعاصر، حيث وصل الاستشراق إلى مرحلة التحول النهائي، فأصبح علماً قائماً على النقد «فإذا وضعنا - بقصد التبسيط - منتصف القرن التاسع عشر فإننا نعني بهذا فقط أن الصفة العلمية بالمعنى الحديث ظهرت في هذا الوقت على الاستشراق بوضوح أكثر من ذي قبل».

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٢.

وقد نقل المستشرقون الاهتمام بالتراث العربي إلى داخل جامعاتهم، فأنشأوا بها كراسى للغات الشرقية والأدب العربي، كما في جامعات السربون بفرنسا، وأكسفورد، وكمبرج بانجلترا، وليدن بهولندا.

والاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعي كما قلنا؛ لأن كل منا ينهل من منهل ثقافي مغاير وليس في هذا شيء من التعصب على الإطلاق.

ولكن ليس هذا الذى أقوله أنى أبرئ جميع المستشرقين من آثار التعصب على الإطلاق، بل من التعصب الذى يعمى ويصم، وأقول إنهم مثلنا بشر، يحاول كثير منا ومنهم أن يخلص للمنهج العلمى. فيفلح كثيراً ويحقق أحياناً، كما يضل الهوى جماعات منهم ومنا أيضاً. إذن هل يجب علينا أن نتجاهل ما يقولون ويكتبون، مادام هذا اختلاف طبيعياً ولا بد منه..؟

لا.. وألف.. لا.

فمن واجب القادرين منا أن يطلعوا على هذه الأقوال؛ ليعرف ما ينشر فى الغرب عنا، فإذا قدر له أن يكتب باللغات الأجنبية، سعى إلى أن يعطى الصورة التى يؤمن بصحتها، عارفاً بما يناقضه ليفنده، وبما يؤازرها ليؤكد.

ومن واجب العلماء المتميزين منا، أن يطلعوا على هذه الأقوال؛ ليعرفوا الآراء المغايرة، فتثرى رؤاهم.

ومن واجب الباحثين والدارسين الاطلاع عليها والإفادة منها، مع النصح لهم بفهمها، وفهم مهادها وظروفها، ومعرفة أين، ومتى، يمكن الرجوع إليها. وإثراء البحث بها.

وليس من صالحنا فى شيء أن نهاجم دون أن ندرس، بل أن نحسن الدرس لنحسن الفهم، فنحسن التصور، فحسن الاستفادة عندما نريد الاستفادة، ويجب علينا ذلك، ونحسن النقد عندما نضطر إليه، فيقوم نقدنا على قواعد وطيدة تكسبه الصحة والبقاء.

وقد ظهر نشاط الاستشراق والمستشرقين خلال القرن التاسع عشر فى صور متعددة منها:

١ - استعانة المستشرقين بالعلماء العرب:

استعان المستشرقون كثيراً بأهل اللسان العربى، فى تحرير نصوص التراث العربى ونشرها عندما أنشأوا بجامعةاتهم كراسى للغات الشرقية والأدب العربى، ومن عجيب ما يذكر أنهم قد أنشأوا فى هذه الأقسام التى تعنى بالتراث العربى، وظيفة: «قارئ نصوص» بجانب الأساتذة والمحاضرين، وقد عمل فى هذه الجامعات بعض الأساتذة العرب، مثل

الشيخ حسن توفيق العدل، الذى تعلم فى الأزهر وتخرج فى مدرسة دار العلوم سنة ١٨٨٧م، وكان معلما للغة العربية فى المدرسة الشرقية ببرلين، مدة خمس سنوات، واختير أستاذا للغة العربية فى كمبردج بإنجلترا، سنة ١٩٠٣م وخلال السنوات التى لم تطل قبل موته المفاجئ ترك مؤلفات كثيرة، طبع بعضها.. ومن أهم ما تركه: «البيدادوجيا» الذى رأينا طبعته سنة ١٨٩١م وقد رأيناه فى معرض خريجي دار العلوم الذى أقيم سنة ١٩٩١م بمبنى الدار فى جامعة القاهرة وكان له فيه أيضا «تاريخ آداب اللغة العربية» الذى طبع بعد وفاته بعامين سنة ١٩٠٦م وكذلك «أصول الكلمات العامية» الذى طبع سنة ١٨٩٩م، وكان حسن توفيق العدل من أعضاء الجمعية الآسيوية الملكية بلندن، ولم يكن فيها أجنبى عن الإنجليز غيره، وتوفى هناك سنة ١٩٠٤م ثم نقل إلى مصر.

وقد بدأت الاستعانة بالخبرات العربية مبكرة، فمن أوائل من استفاد منهم المستشرقون: رزق الله حسون: صحافى متأدب، ولد فى حلب سنة ١٨٢٥م وتنقلت به الأيام بين تركيا وروسيا وإنجلترا، فأجاد لغاتها، وتنقل أيضا فى باريس، ولندن، ومصر؛ لجمع المخطوطات العربية واستنساخها، فكانت أساسا لمكتبته المعروفة بلندن.

الشيخ محمد عياد الطنطاوى الجوهري: نسبة إلى المحلة الجوهريّة أحد قسمي محلة مرحوم، وقد يقال له: «الطنطاوى المرحومى» نسبة إلى «محلة مرحوم» وهى إحدى البلاد الكبيرة المجاورة لمدينة طنطا، وتعتبر الآن ضاحية من ضواحي طنطا، عاصمة محافظة الغربية.

وتعلم فى معهد طنطا الدينى، وتخرج فى مدرسة دار العلوم سنة ١٨٩٣م، ودرّس فى معهد طنطا الدينى وفى مدرسة دارالعلوم، واتصل به بعض المستشرقين، فدعى لتدريس اللغة العربية فى معهد اللغات الشرقية ببطرس بورج (ليننجراد) من أعمال روسيا، فسافر إليها سنة ١٢٥٦هـ واستمر يعمل بها إلى أن توفى هناك، وقد تخرج عليه بعض المستشرقين من الروس وغيرهم. وله حوالى ثلاثين مؤلفا فى النحو والفلسفة والإسلاميات.

إبراهيم عبد الفتاح طوقان: من الذين استعان بهم المستشرقون، وهو شاعر فلسطينى ولد سنة ١٩٠٥م وتوفى سنة ١٩٤١م وقد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت وبرع فى الأدبين: العربى والانجليزى.

وقد ساعد المستشرق الأمريكى لويس نيكل فى نشر النصف الأول من كتاب (الزُّهْرَة) الذى طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين فى بيروت سنة ١٩٣٢م على نفقة المعهد الشرقى فى جامعة شيكاغو.

وتلا هذا الجيل نفر من أفذاذ العلماء العرب، أفاد منهم المستشرقون إفادات طيبة، أذكر

منهم: أحمد زكي باشا، (شيخ العروبة) وأحمد تيمور باشا، ومحمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي بمصر. والشيخ طاهر الجزائري، في دمشق، وحسن حسني عبد الوهاب، في تونس، وابن أبي شنب، في الجزائر، وعبد الحى الكتّانى، في المغرب الأقصى.

٢ - الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية:

وهي جمعيات أنشأها المستعمرون أول الأمر لدراسة شئون المستعمرات التي يحكمونها ومعرفة لغاتها، وتاريخها، ومن أشهرها: الجمعية الآسيوية بلندن التي أسست سنة ١٧٢٣م، والجمعية الآسيوية بفرنسا سنة ١٨٢٠ ولكل منها مجلة مشهورة تعنى بالبحوث الإسلامية والشرقية والعربية، كما تقوم بنشر الكتب العربية المخطوطة نشرًا علميًا، تعنى فيه بالتعليقات والنهارس المنظمة وترجمة لمختارات من النصوص.

وقد صار لكل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا جمعيات آسيوية ذات نشاط ملحوظ، وتعددت معاهد الدراسات الشرقية، ومن أشهرها: معاهد روما، وموسكو، وطشقند، ومدريد، ولندن، وباريس.

٣ - المؤتمرات:

ومن نشاط المستشرقين المؤتمرات التي تعقد في المدن الكبرى، ويدعى إليها المستشرقون من مختلف الدول، كما يدعى إليها الأفاضل من علماء الشرق. وتلقى فيها البحوث وتدور المناقشات، وقد كان لهذه المؤتمرات أثر واضح في نهضة التحقيق عند العرب، إذ كان من علماء الشرق الذين حضروا هذه المؤتمرات عبد الله فكرى، وأحمد زكى، وأمين الخولى، وعائشة عبد الرحمن، وغيرهم من الأوائل الذين لهم باع في هذا الحقل.

وقد عقد أول مؤتمر في باريس سنة ١٨٧٣ ثم توالى المؤتمرات وصارت تعقد دورياً كل ثلاث سنوات. وبلغ عدد الدورات ستاً وعشرين دورة عقدت كلها في مدن أوربية ماعداً الدورة الثالثة والعشرين التي عقدت في تركيا سنة ١٩٥٤م والدورة السادسة والعشرين التي عقدت في نيودلهى سنة ١٩٦٤م وتقرر فيها عقد الدورة التالية في أمريكا^(١).

٤ - جمع نفائس المخطوطات:

وقد عنوا بجمع المخطوطات أيام محنة المسلمين في الأندلس وصقلية، وفي أيام الحروب الصليبية، وعندما دخلوا بلادنا فاتحين، حتى تجمع في مكتبات الغرب ما يزيد على ربع مليون

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتابى السفر إلى المؤتمر لأحمد زكى ومؤتمر المستشرقين الدولى في نيودلهى (عائشة عبد الرحمن ضمن كتاب تراثنا بين ماضٍ وحاضر)

كتاب ! ومن أشهر هذه المكتبات : مكتبات برلين، وباريس : المكتبة الأهلية بباريس المنشأة سنة ١٦٥٤م، ومكتبة برلين التي تأسست عام ١٧٥٣م وهاتان المكتبتان أغنى مكتبات أوروبا بالمخطوطات العربية، وليدن في هولندا، والاسكوريال بإسبانيا، وروما وصقلية بإيطاليا، وليننجراد وموسكو بالاتحاد السوفيتي وبرنستون بأمريكا^(١).

ولا تنتظر مني أن أحصى اليوم ما جمعوا من تراثنا، لا لأن المجال يضيق عنه فحسب، ولكن لأن الأمر فيه يفوت العد والاحصاء، يكفي أن أذكر لكم مثلاً أن فهارس المخطوطات العربية في مكتبة برلين وحدها، كانت تملأ حتى عام ١٩٣٠ عشر مجلدات ضخمة، وأن أحد طلاب جامعة برنستون القدامى أهدى إلى جامعته مكتبة، من بينها ٦٠٠٠ مخطوط عربي، كانت في حوزة واحد فحسب من مستشرقى الإنجليز، ستة آلاف مخطوط عربي.

ولا يتسع المجال لذكر أشهر المستشرقين في كل بلد فهم كثيرة، ولذا سأكتفي بذكر عدد قليل ممن ذاعت شهرتهم، وكان لهم أثر واضح في نهضة التحقيق، وأدوا خدمات عظيمة للغة العربية وآدابها وعلومها. ومن أشهر المستشرقين الفرنسيين:

البارون دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨)م قد يسأل طالب: لماذا قدمت هذا المستشرق على سائر المستشرقين؟ فأقول: قدّمته لما لهذا المستشرق بالذات من أثر واضح في سائر المستشرقين في أنحاء أوروبا، إذ يسميه بعضهم (أبا المستشرقين)، فالكثير منهم تتلمذ على يديه في فن التحقيق والنشر، ويعد من أساتذة العربية الأولى في أوروبا كلها. فقد كان واسع الاطلاع على اللغات الشرقية. تعلم اللاتينية واليونانية، ثم انقطع إلى العربية والفارسية مع علمه بالتركية والعبرية.

كان سلفستر دي ساس، بالإضافة إلى ما قام به من نشرات، يعمل مدرسا أولاً وقبل كل شيء ويرجع إليه فضل تحول باريس إلى مركز للدراسات العربية، وكعبة يؤمها التلاميذ والعلماء من مختلف البلاد، ليتعلموا على يديه.

ذهب إليه من ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر جيوج فيلهلم فرايتاج (١٧٨٨- ١٨٦١م) مؤلف المعجم العربي اللاتيني الذي لا يزال يستعمل إلى اليوم، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢-١٨٧٠) الذي نشر القرآن ونشر فهرسا لآيات القرآن، وكتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة وهانرش ليبيرشت فلايشر (١٨٠١-١٨٨٨). الذي أخرج طبعة دقيقة من تفسير البيضاري ما زالت تستعمل إلى يومنا هذا^(٢).

تثقف دي ساسي بالأدبين، اللاتيني واليوناني، وحببت إليه العربية، فأخذ يدرسها مع

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب المستشرقون لنجيب العقيلي ١: ٣٤٧، ٣٥٣، ٤٤٠.

(٢) انظر الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٨

العبرية، والفارسية، والتركية! وقد أحسن من اللغات الأوربية: اللاتينية، والألمانية، والإسبانية، والإيطالية، والإنجليزية، ثم تعرف إلى يهودى يقيم في باريس، فزاده تضلعا من العبرية والعربية، فأكب عليها إكبأبا هزله وأرغمه على الاكتفاء بهما.

وفي سنة ١٧٧٨م عينه الملك واحداً من ثمانية أعضاء في جمعية نشر كنوز المخطوطات الشرقية في مكتبة باريس الوطنية، فلما بلغ الثانية والثلاثين من عمره كان في طليعة المستشرقين العالميين، ومن أعضاء مجمع الكتاب والآداب سنة ١٨٧٥م.

وفي سنة ١٨٢٤م ألف بمساعدة بعض مريديه الجمعية الآسيوية، وأنشأ مجلتها الشهيرة، فانتخب رئيساً لها، وقام على رئاستها ست عشر سنة، ومات سنة ١٨٣٨م بعد أن قضى حياته في خدمة الاستشراق بالتعليم والتصنيف والتحقيق والترجمة، وتأسيس الجمعية الآسيوية وإصدار مجلتها، فعد إمام المستشرقين في عصره، واختلف العلماء من أوربا قاطبة عليه، وأخذوا عنه، ونظموا الاستشراق في بلدانهم على نمطه^(١).

ونعرف ممن تتلمذ عليه من العرب: رفاة الطهطاوى وميخائيل صباح، وغيرهما، ونعرف من آثاره التي نشرها: جزءاً من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ونبذة من المواعظ والاعتبار - وكلاهما للمقرئى - ومقامات الحريرى. ونشر أيضاً الإفادة والاعتبار بما في مصر من الآثار لعبد اللطيف البغدادى، وكليلة ودمنة، وألفية ابن مالك بشرح وتعليق سنة ١٨٣٣م.

ونعود إلى المستشرقين على وجه العموم فنذكر مع غيرنا أن الجهد الذى بذله المستشرقون في إحياء التراث العربى جهد لا يستطاع إنكاره فهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية التى جروا عليها.

ومع هذا فإنى أكرر القول: أن تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربى أصيل يتجلى في معالجة أسلافنا الأقدمين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ، في دقة وأمانة ونظام بارع، ولكن المستشرقين تبينوا إحياء هذا الفن في هذه العصور القريبة، ونبع من بينهم علماء أمناء قاموا بنشر عيون ثمينه من التراث العربى على الوجه الأمثل نذكر منهم:

وستنفيلد الألمانى (١٨٠٨ - ١٨٩٩) الذى ألف وحقق نحو مئتي كتاب بين صغير وكبير^(٢) وقضى عمره كله مكباً على العربية بين مؤلف ومحقق في لغتها وأدبها وتاريخها وجغرافيتها. وما نشره كتاب (مختلف القبائل ومؤلفها) سنة ١٨٥٠م عن نسخة بخط

(١) انظر المستشرقون ١ / ١٧٩

(٢) معجم مطبوعات سركيس النهر ١٩١٧ - ١٩١٨.

المقريزي المؤرخ، وقد أثنى على عمل وستنفيلد هذا شيخنا حمد الجاسر في نشرته الثانية للكتاب، ونشر أيضاً المعارف لابن قتيبة سنة ١٨٥٠م.

وبيفان البولندي (١٨٥٩ - ١٩٣٤) ناشر نقائض جرير والفرزدق في ليدن سنة (١٩٠٥-١٩٠٧م)، وتحقيقه لها وتفسيره للألفاظ التي لم ترد في المعاجم مما يذكر له بالتقدير. ثم صنع للنقائض فهرساً جامعاً في ٦٣٧ صفحة وطبع في ليدن سنة ١٩٠٨-١٩١٢م. تشارلس ليال الإنجليزي (١٨٤٥-١٩٢٠) محقق شرح المفضليات لابن الأباري سنة ١٩٠٨ وشرح العلاقات السبع، للتبريزي. ودواوين: عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيل، وعمر بن قميئة.

جاير الألماني (١٨٦١ - ١٩٢٩) محقق ديوان الأعشى في عناية فائقة وتخريج مستفيض. ونعرف من المستشرقين الإنجليز أيضاً: مرجليوث ونيكلسون وجب. ومن الألمان غير من ذكرنا: نولدكه وبروكلمان. ومن الهولنديين: دوزي ١٨٨٣ ودي غويه ١٩٠٩ وجولد تسيهر ١٩٢٩. وجويدى الكبير وابنه جويدى الصغير: من إيطاليا.

وقد استعانت بالكثير منهم الجامعة المصرية القديمة في التدريس، وتلمذ عليهم كثير من كبار أدبائنا في مقدمتهم: الدكتور طه حسين، وقام المستشرق الألماني^(١) برجشتراسر بتدريس (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) في كلية الآداب سنة ١٩٣١. وقد طبعت هذه المحاضرات في دار الكتب المصرية سنة ١٩٦١ بمعرفة أحد تلاميذه^(٢).

كراتشكوفسكى الروسى (١٨٨٣ - ١٩٥١) ولد في فيلنا، وانتقل أبوه - وكان مديراً لمعهد المعلمين بها - إلى طشقند وعمره سنتان، فكان أول ما تفتح عليه بصره، المساجد، والأسواق الشرقية، ثم عاد إلى مسقط رأسه فيلنا، حيث عين أبوه مديراً للمكتبة العامة ورئيساً للجنة الآثار، فدرس في كلية اللغات الشرقية بجامعة بطرس بورج (ليننجراد) وفي تلك الكلية تعرف على كثير من علماء الشرق، ومنهم الشيخ محمد عياد الطنطاوى المصرى

(١) كتاب المستشرقون لنجيب العيققى كفىل بأن يبين ضخامة الجهود التي قام بها هؤلاء المستشرقون وهذا الكتاب في طبعته الأخيرة بدار المعارف يقع في أربعة أجزاء أى في ١٤١٤ صفحة.

(٢) جمعها الدكتور محمد حمدى البكرى وأشرف على طبعتها تحت عنوان (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) في مركز تحقيق التراث التابع لدار الكتب، وأضاف إلى المطبوع من عنده كما حذف منه - وبذلك فهذه النشرة لا تمثل وجهة نظر برجشتراسر تماماً بل هي خليط من برجشتراسر والبكرى. وأعيد نشرها مرة ثانية في مكتبة المريخ بالرياض، بعناية الدكتور عبدالستار الجلوحي.

وبعض الأساتذة اللبنانيين. ثم أرسل في بعثة علمية للتوسع في دراسته العربية والتزود من المخطوطات، فأقام عامين (١٩٠٨-١٩٠٩م) في سوريا ولبنان نذكر من أصدقائه في لبنان الأب لويس شيخو، وفلسطين، ومصر، فزار المعاهد والمكتبات ووطد علاقات وثيقة مع كثير من العلماء العرب، نذكر من أصدقائه المصريين: أحمد باشا تيمور، وشيخ العروبة أحمد زكي باشا، وعاد من كل ذلك بيزاد وفير ذكر بعضه في كتابه: «مع المخطوطات العربية، صفحات الذكريات عن الكتب والناس» ونشر مترجماً إلى العربية عن دار التقدم بموسكو، عام ١٩٦٣م.

وقد انتخبه المجمع العلمي العربي بدمشق عضوا مراسلا سنة ١٩٢٣م وعنى بالأدب العربي قديمه وحديثه عناية بالغة، وكتب في ذلك دراسات غزيرة جداً. ومن النصوص العربية التي نشرها: الأخبار الطوال، لأبي حنيفة الدينوري، سنة ١٩١٢، وديوان الوأواء الدمشقي ومن أنفس دراساته كتابه «تاريخ الأدب الجغرافي العربي» وقد ترجمه إلى العربية ونشر في مصر سنة ١٩٦٣ نشرته الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، وطبع في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. وله ما يربو على أربع مئة وخمسين أثراً بين مؤلف ومترجم ومحقق. ولا أستطيع أن أجلو صفحة هؤلاء المستشرقين ولكن ألفت نظر الباحث إلى كتاب (المستشرقون) لنجيب العقيقي، وهو كتاب ضخيم في ١٤١٤ صفحة. هذا الكتاب كفيلاً بأن يبين ضخامة الجهود التي قام بها هؤلاء المستشرقون وقد طبع هذا الكتاب في دار المعارف بالقاهرة أكثر من مرة.

كارل بروكلمان (١٨٦٨-١٩٥٦م) هو أشهر المستشرقين عند الباحث العربي عامة، وعند الباحث في التراث العربي خاص، إذ يمكن له عندهم كتابه العظيم: «تاريخ الأدب العربي» الذي يعدّ أوفى مرجع في ذكر مكان المخطوط العربي سواء كان في البلدان العربية أو الأوروبية^(١)، وقد ترجم كلاً إلى العربية بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي ويجري الآن طبع هذه الترجمة في الهيئة المصرية للكتاب، وقد جاء بعده العالم التركي فؤاد سزجين وألف كتابه العظيم «تاريخ التراث العربي» بالألمانية أيضاً، وترجم في جامعة الإمام محمد بن سعود، وقد اعتمد سزجين في كتابه المذكور على بروكلمان وزاد عليه^(٢).

نعود إلى بروكلمان فنقول: نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة واللاهوت، وأخذ العربية واللغات السامية عن نولدكه وآخرين، وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجامع علمية أخرى كثيرة، وقد حرر مواد كثيرة في دائرة المعارف الإسلامية، ونشر عيون الأخبار لابن قتيبة سنة ١٩٠٨ وغيره الكثير من الكتب.

(١) انظر مقدمة الجزء الأول .. ترجمة دكتور عبدالحليم النجار ط دار المعارف سنة ١٩٦٨

(٢) انظر المقارنة بين هذين الكتابين ص ٣٠٠-٣٠١ من هذا الكتاب

برجشتراسر الألماني (١٨٨٦-١٩٣٣) ولد وتعلم في مدينة (ليبزج) وأخذ العربية عن فيشر، ثم قام برحلة إلى الشرق، فزار: الأناضول بتركيا، وسوريا، وفلسطين، ومصر وتوفي متردداً من قمة جبل من جبال الألب، في أثناء رحلة رياضية.

قدم مصر أستاذاً زائراً عام ١٩٣١-١٩٣٢ وألقى في جامعتها محاضرات في تطور النحو العربي، ومحاضرات في قواعد نشر النصوص العربية^(١)، وما نشره: طبقات القراء لابن الجزري، ويسمى غاية النهاية، وقد عنى عناية خاصة بالقرآن الكريم فكانت رسالته للدكتوراه عن حروف النفي في القرآن الكريم، ونشر في ليبزج سنة ١٩١١ م ثم كانت رسالته للأستاذية بعنوان «معجم قراء القرآن وتراجمهم».

وإلى جانب من ذكرنا لانزال نلمس صنيع المستشرقين المعاصرين في خدمة التراث، ولعل أقرب مثال: ما رأيناهُ بأعيننا في الجامعة العربية حيث كان استقبال الدكتور سلفادور جوميز نوجاليس، أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية في جامعة مدريد بأسبانيا ورئيس جمعية الصداقة العربية الإسبانية ونائب رئيس الجمعية الدولية لفلسفة العصور الوسطى.

ويهمنا في الموضوع أنه مدير مشروع إحياء الفلسفة الإسلامية الأندلسية الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للبحوث بوزارة الثقافة الإسبانية التي خصصت لهذا المشروع ستة ملايين بيزيتا.

وقد استعان في هذا المشروع بالعلماء العرب نذكر منهم: الدكتور محمود قاسم والدكتور صلاح فضل في أثناء دراسته في أسبانيا.

والدكتور نوجاليس المذكور يعمل منذ سنة ١٩٧٣، في تحقيق كتاب النفس لابن رشد، وقد قام بهذه الجولة في البلاد العربية بحثاً عما يكون هناك من مخطوطات للفيلسوف العربي ابن رشد^(٢).

وجمعية المستشرقين الألمان المنشأة سنة ١٨٤٥م في هاله.. أخذت على نفسها دراسة تراث العرب، وتحقيق ونشر ذخائره، ومواصلة مباحثه في المعاهد والجامعات، وأنشأت عدة فروع في الشرق من أهمها: فرع الأستانة سنة ١٩١٨م الذي تولى الإشراف عليه وتأسيس مكتبته المستشرق ريتز، فقام مع غيره بنشر طائفة من كتب التراث الهامة منها: مقالات الإسلاميين للأشعري، والوافي بالوفيات للصفدي بتحقيق ريتز، والمحتسب لابن جني بتحقيق برجشتراسر.

(١) وهي التي أشرنا إليها في الهامش رقم ٢ سابقاً ص ١٨٩ وقلنا إنها طبعت في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ثم أعاد الدكتور عبد السبتر الحلوجي طباعتها في دار المريخ بالرياض .

(٢) أنظر نشرة أخبار التراث العربي (معهد المخطوطات بالجامعة العربية) للعدد ٣٣ .

ثم فرع القاهرة الذى سُمى بمعهد الآثار، وكان يديره رومير الذى حقق الجزء التاسع من كنز الدرر وجامع العصر، للداودى، ثم معهد الدراسات الشرقية فى بيروت سنة ١٩٦٠ ومن جهوده إتمام نشر كتاب الوافى بالوفيات للصفدى، وطبقات المعتزلة بتحقيق السيدة فليتسر دى فالد من معهد استانبول، وكتاب نور القبس، المختصر من المقتبس للمرزبانى، اختصار الحافظ البيهقى بتحقيق زهايم من جامعة فرانكفورت.

* * *

وفى القرن الماضى، عندما نشطت حركة الاستشراق رأى المستشرقون أنفسهم، أمام خضم زاخر من مخطوطات التراث العربى ملأت مكبتاتهم، والتي جُمعت قبل ذلك على أيدي غيرهم، من الباحثين عن كنوز الشرق، الدارسين لعقليته وتاريخه وحضارته، هذا التراث الذى لفت أنظارهم ووجه اهتمامهم إلى ما فيه من علوم وفنون ومن أدب وحكمة، هذا التراث الذى كان يوماً من الأيام درر مكبتات المشرق والمغرب العربيين مثل: بيت الحكمة ببغداد، والعزيم بالله الفاطمى بالقاهرة، والمدرسة النظامية، وخزانة كتب النجف الأشرف، وخزانة سيف الدولة بحلب، والمدرسة النورية، ومكتبة أبى الفداء بحماة، والظاهرية بدمشق، وبنى عمار بطرابلس.

وكذلك فى المغرب: مكتبة الزهراء بقرطبة، والجامع الأعظم بالقيروان، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع القرويين بفاس، والحكمة بمراكش، والجامع الأعظم بمكناس.

هذا التراث الذى ملأ كل هذه المكبتات وغيرها لم يبق محفوظاً بل تشتت شمله، وتفرق جمعه! وتلف بعضه على أيدي الحملات الأوربية التي أغارت على الشرق فأضاعته منه الكثير، وحملت معها ما استطاعت حمله، كما تلف بعضه على أيدي العرب أنفسهم نتيجة اختلافهم فى المذاهب والآراء، وقضى على معظمه فى الشرق (هولاكو) التتري فى حملته المشهورة على بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

وانتقل الكثير من هذا التراث الضخم إلى أوروبا الظافرة التي كانت تحاول جهدها جمعه من كل أنحاء العالم العربى، الذى كان فى سبات عميق لم يفق منه إلا وقد رأى أنه باعه بثمن خس دراهم معدودة، وهكذا استطاع الغرب أن يمتلك من تراثنا أكثر مما نملك! ولعل هذا يفسر لنا السر فى ذلك الخضم الزاخر من مخطوطاتنا العربية التي نجدها ونسمع عنها فى مكبتات العالم الأوربي وغيره.

ولست أتردد أن أعلن هنا الإقرار بما لهم من فضل على تراثنا لا يحجده إلا جاهل أو مكابر، فإننا ندين لهم بجمع ذلك التراث الغالى وصونه من الضياع، ولست أدري: ماذا كان يصيبنا من خسارة فادحة، لو لم تتجرد هذه الحملة من رجال الاستشراق، فتجوب أقطار

الشرق العربي والإسلامى باحثة عن كنوزه الثقافية المضيعة.

وتسألون: ماذا لو تركوه لنا، أما كنا أهلاً لجمعه وصونه؟ فأجيبكم بملء يقيني: كلا.. فقد شاء الله أن يلتفت أولئك الأجانب الغرباء إليه تراثنا الفكرى أيام كنا فى غفلة عنه، لا نكاد نحس وجوده، أو نعرف قيمته، أو نقدر حاجتنا إليهِ فمضوا يجمعونه فى غفلتنا، وكان إذ ذاك أشبه بلقى هين، وبضاعة رخيصة، لا تساوى وزنها ورق عند خدام المساجد، الذين كانوا حتى مطلع القرن العشرين، هم حراس تلكم الكنوز، ورحم الله أجدادنا. وضعوا ثروتنا الفكرية والروحية فى بيوت الله ودور العبادة، وهم يحسبون أنها هناك بأمن من الضياع، ولم يدروا أنه سوف يأتى حين من الدهر، يؤتمن فيها خدام دور العبادة على تلك الكنوز دون رقابة، فيبيعونها بالكوم لتجار الترمس والبول واللب، كى يغلفوا فيها بضائعهم، قبل أن تكثر الصحف والمجلات وتؤدى هذه المهمة.

ذكر الكونت فيليب دى طرازى أن خادماً يدعى: «ابن السليماني» فى منتصف القرن التاسع عشر عين خازناً لثلاث مكتبات كبرى فى مساجد مصر، وجعل له ديوان الأوقاف راتباً شهرياً قدره ٢٥ خمسة وعشرون قرشاً، وكان الرجل يستعين على العيش ببيع قصب السكر، فجعل يقف فى زاوية تحت سلم مدرسة السلطان حسن، ويضع بجانب بضاعته من القصب، أكداً من مخطوطات المكاتب الثلاث، يبذلها لمن يدفع له القرش والقرشين^(١).

وما لا شك فيه أن العلوم العظيمة والحكم الغالية والخبرات الجمة التى احتوتها هذه المخطوطات، كانت أول بصيص من النور أضاء للغرب طريقه كما أسلفنا، حيث ترجمت أكثر المخطوطات العلمية، وتمثلها كثير من الباحثين، وأخذوا ما فيها من نظريات غيرت مجرى حياتهم من بداوة إلى حضارة، ومن عصور وسطى سيطرت عليهم فيها خرافات الجهل وأساطير الأوهام، إلى عصور حديثة راقية مملوءة بالعلم والعرفان!

وإذا كان تراثنا بهذه القيمة فلا عجب أن يهتم المستشرقون بجمعه وفهرسته وتقديمه إلينا محققاً مدروساً، وقد يقضى المحقق عمره فى نشر كتاب واحد من هذا التراث^(٢).

لكن يمكن القول بصفة عامة: أن تحقيق المستشرقين للمخطوطات العربية فيما قبل

(١) خزائن الكتب العربية ١٩٠٠.

(٢) استمر كراتشكوفسكى يعمل عشرين عاماً فى تحقيق رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى. (مع المخطوطات العربية ١٩٦٦)، وفلوجل استمر ٢٥ عاماً فى جمع المخطوطات لكتاب الفهرست لابن النديم من مكتبات فينا وباريس وليون ولكنه توفى ولم يتم تحقيقه فتولاها رويدجر وأولجست هويلس فنشراه فى ٢٦٠ صفحة ليبرز سنة ١٨٧١. ثم ألحقاً ذيلاً فى ٢٧٩ صفحة تتضمن التفاسير والتعليقات والاستدراكات بالعربية والألمانية وختماه بفهرس للأعلام (ليبرز ١٨٧٢) ثم عثر المستشرقون على جزء ساقط منه فى ليدن، نشره فى المجلة الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٩ وعن طبعة فلوجل نشر فى القاهرة سنة ١٩٣٠ انظر (نجيب العقيقى ٧٠١/٢).

القرن التاسع عشر كان متواضعا ساذجا، وأن ما تم خلاله وبعده كان جيدا، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد، والثقافة الواسعة، والتمكن من العربية، فقدّموا النص وضحوا أخطاءه ووضحوا إشاراته، وضبطوا أعلامه، وألحقوا بكل كتاب فهرس فنية متنوعة.

لم يقف جهدهم في جمع المخطوطات على مجرد الاقتناء، بل فهرسوا ما جمعه من تراثنا فهرسة علمية دقيقة تصف معالم المخطوط وتبين حظه من الأصالة، وتحقق نسبة المخطوط، وتعرف بمؤلفه وتتبع تنقله بين أيدي المالكين جيلا بعد جيل. ومن ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية فعكفوا على ذلكم التراث في رهبة علمية ينشرون نفائسه تباعا، نشرا يعتمد على أدق منهج التوثيق والتحقيق، وكانوا - والحق يقال - أمناء على النصوص، لا يبيح أحدهم لقلمه أن يغير كلمة، أو حرفا منه، فإذا بدا له أن يستبدل فاء بواو أثبت في المتن رواية الأصل وجاء باللفظ المعدول إليه حاشية على الهامش مع بيان وجه العدول عن رواية المخطوط.

* * *

وصحونا من سباتنا فإذا ألوف الذخائر العربية بين أيدينا محررة موقّعة نلوذ بها في دراساتنا العالية، ونعدّ الرجوع إليها في أبحاثنا المتخصصة مدعاة للفخر والمباهاة. وحالنا في النشر أعجب ! نقابل صنيع من اشتغلوا من العرب بنشر المخطوطات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بصنيع المستشرقين فتروعنا المقابلة! فأمانتهم في نقل النصوص يقابلها عندنا عبث بالنصوص، فيتناولها بالإضافة والحذف والتغيير! إلى حد يهدر كل حرمة للنص كأثر تاريخي. ودقتهم في مقابلة النسخ الخطّية للنص، والتماس الأصالة فيها، أو التثبت من صحة نسبها، يقابله عندنا، إغفال لذكر النسخة المنقول عنها أو إخراج طبعات ملفقة مرقعة تنسب إلى المؤلف القديم دون أن يتصل به نسبها.

وبدا واضحا أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلى شيء من النشر العلمي! ولا عناهم أن ينقلوا على أنفسهم ببعض أعبائه وتبعاته، ولا أن يضبطوا أقلامهم بشيء من نظمه ومناهجه، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق فحسب، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص، أو احترام أمانة العلم.

وإليكم ما يقوله أحد المؤرخين: «عارض ما نشره العلماء الغربيون من المخطوطات العربية بما نشرناه نحن! قابل مثلا تاريخ الطبرى طبعة مصر بتاريخ الطبرى طبعة لندن،

أو تاريخ المسعودى طبعة مصر وطبعة باريس، أو الشهر ستانى طبعة مصر بطبعة لندن فماذا تجد؟! تجد أن مطبوعاتنا لا تكاد تكون صالحة للاستعمال بالنسبة لرداءة ورقها وكثرة أغلاطها، وخلوها من الفهارس، والحواشى، والتعليق، والملاحظات الانتقادية! فكأنما الغاية من طبعتها تجارية، فقط، بخلاف الطبعات الأوربية المجلّمة في الغالب بالمقدمات، والفهارس، والحواشى، والتدقيقات، فلا يكاد يستغنى عنها طالب^(١).

ولسنا نريد أن نجحف أحدًا من علمائنا في ذلك الوقت حقه ولكننا نحب الحقيقة أكثر مما نحب علماءنا، أو سواهم، فقد سمعنا صرخات تتعالى بوجود النشر العلمى خلال هذه الفترة.

وإذا عدنا إلى المقابلة بين صنيع المستشرقين وصنيع تجارنا كادت تنسينا أننا أصحاب عهد قديم يمثل تلك الدقة المنهجية في الرواية والأداء، في الشعر والأخبار، قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق.

ونعود إلى تتبع سيرة تراثنا بين أيدي المستشرقين فنراهم بعد أن جدوا في جمعه وفهرسته وتحقيقه ونشره، انتقلوا به إلى المرحلة الهامة التي من أجلها كان الجهد المبذول فعكفوا على دراسة ذلكم التراث وقد توزعوه فيما بينهم، بعد أن استعانوا على تحقيقهم بإجادة عدة لغات! شرقية وغربية فاستمت آثارهم بالتحقيق، ودلائل المثابرة والاطلاع، بعد أن منحتهم دولهم المال والرعاية والتشجيع، ووضعت تحت أيديهم المكتبات العامرة بالبحوث والمخطوطات النادرة. يقول بارت المستشرق الألماني: «ونحن جميعا لمتمتعين بهذه النظم ونعترف شاكرين بأن المجتمع متمثلا في الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانيات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق وللحفاظ على نشاطنا العلمى في هذا المضمار»^(٢).

يذكر فيليب حتى: أن أبناء العربية اعتادوا أن ينظروا إلى لغتهم كأنها موضوع للدرس قائم بذاته، لا علاقة له بغيره، أما علماء أوروبا فينظرون إلى العربية باعتبار أنها فرع من اللغات السامية وشقيقة للعبرية، والسريانية، ولا يجيزون لأحد أن يدرسها ما لم يكن قد ضم في دائرة اختصاصه الفيلولوجيا السامية، واللغات المجانسة للعربية المشتقة من نفس الأم التي اشتقت منها العربية^(٣).

(١) فيليب حتى. (تاريخ دراسة المشرقيات في أوروبا) مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ ويقصد بذلك أوائل المطبوعات في مصر.

(٢) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٢.

(٣) انظر (تاريخ دراسة المشرقيات في أوروبا). مجلة الهلال يناير سنة ١٩٥٢.

ولعله بسبب من هذا ما يلقانا في تهميشات المستشرقين من إعادة الكلمة العربية إلى ما اشتقت منه أصلاً في القديم.

قدر المستشرقون المخطوطات العربية، فجمعوها أو ساعدوا على جمعها مهمة لا تعرف الكلال، ولئن اقتنوا بعضها بالأنمان البخسة، ومنها ما حمل حملاً إليهم في عقر دارهم، فقد طلبوها بالأسفار الطويلة والنفقات الباهظة في مختلف الأصقاع، حتى توفر لديهم من المخطوطات العربية وحدها أعلام نفيسة تعد أكثرها من النوادر والأمهات التي خلت منها مكتباتنا.

والمنهج العلمي الذي انتهجوه في نشر مخطوطاتنا عصم معظم أقلامهم من الزلل، إلى حد بعيد، فأنطوني بيفان حقق نقائض جرير والفرزدق في ١١٠٢ من الصفحات، وحين عثر على خلل في وزن أحد أبياتها بعد نشرها اغتم له غما شديداً^(١).

وعندما أخذت مطابعتنا تعيد نشر الكتب التي سبق أن نشرها هؤلاء المستشرقون أغفل بعضهم أسماء المستشرقين ومقدماتهم ومعاجمهم! وشوهت شروحيهم واستدراكاتهم، كشويه مطبعة السعادة لطبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين للجمحي بتحقيق جوزيف هل، فقد تصرف في نصوص المخطوطات ونسبت بعضها إلى غير صاحبه، ولن أدع قلبي يثقل عليكم بكثرة المطبوعات التي رأيناها يتجلى فيها العبث، ولكن سأعطي القلم لأحد أساتذة التحقيق الذين عانوا من هذه الطباعات وهو الدكتور طه المحاجري محقق كتاب البخلاء للجاحظ - يرحمه الله - يقول في مقدمته:

«لم تكد هذه النشرة التي نشرها فان فلوتن (للبخلاء) تصل إلى مصر حتى تلقفها أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب، وهو الحاج محمد الساسي المغربي، فقذف بها إلى المطبعة (١٣٢٣ هـ/١٩٠٥ م). دون أن يتكلف شيئاً من أوليات ما ينبغي في نشر الكتب! فلم يحاول مراجعة المخطوط، وهو قريب منه في دار الكتب المصرية في مجموعة كتب الشنقيطي نسخة مخطوطة عن مخطوطة كبريلي، التي صدر عنها فان فلوتن - بل لا ملاحظة للقراءات التي أثبتتها فان فلوتن في هوامش الصفحات، أو الملاحظات والإيضاحات التي ذيل بها نشرته - وهي ملاحظات لها قيمتها - بل لم يكلف نفسه الإشارة إلى النشرة التي طبع عنها، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصرية الأولى صورة مشوهة من النشرة الأوربية، وظاهر أنه ما كان لنا - والأسف تنفطر منه قلوبنا - أن ننتظر غير هذا في ذلك العهد، ما دامت آثارنا العقلية ومظاهر مجدنا الأدبي قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبث الاتجار الغفل

وأهوائه. فنرى القائمين على نشر الكثير منها، قوما هم بطبيعة تكوينهم والغاية التي تحدهم أبعد الناس عن الروح العلمية التي يجب أن تكون صاحبة المكان الأول في هذا العمل الخطير»^(١) هذا فضلا عما رأينا في صرخات أبي العلا عفيفي^(٢) وغيره.

ولما كانت طبعات المستشرقين قد تفضل طبعات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ فقد باشرت الآن - مكتبة المثنى ببغداد وغيرها إعادة طبع أهم منشورات المستشرقين بطريق الأفيست فنيّفت مكتبة المتنبى على مئة كتاب.

ويكتب بعض الناشرين من العرب - على قلة ما ينشرونه - : قورنت هذه النسخة بالنسخة المطبوعة في ليدن أو غيرها من بلدان أوروبا. حتى أولئك الذين لا يذكرون الاستشراق إلا بالقيمة عليه، كان لابد لهم من الرجوع إلى تحقيقات المستشرقين.

فلو لم يقدّر لتراثنا أن تجمع الكثير منه أيدي المستشرقين، وتكشف عنه ثم ترتبه وتصونه وتفهرسه وتيسر سبيل الانتفاع به لما قدر لكثير من مخطوطاته أن ترى ضوء الشمس، ولفقد قدر عظيم منها، وظل آخر طي الكتمان إلا من أسمائه في الفهرست لابن النديم وكتب الأعلام والسير، ولغى النسيان على غيره مما ضاعت أصوله، ولما استطعنا تصويره - كما فعل معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبات العامة والعلماء - وتحقيقه والتصنيف فيه، ولا عرفنا قدره وأثره في الأمم الأخرى. ولو أنهم أرادوا به شرًّا لما استنفدوا أوراقه من الضياع، بل عمدوا إلى طيه إن لم يكن عن العالم فعنا.

وقد أفادني أحد الزملاء الذين ذهبوا إلى تركيا وإسبانيا وغيرهما من بلدان العالم، لتصوير بعض مخطوطات مكباتها، بالحفاوة التي كانوا يقابلون بها، في الوقت الذي لا يعجب الكثير من أبناء العربية بالرد على استفساراتهم. وكانت لي شخصيا تجربة معهم عندما رغبت في نشر كتاب «رسالة في علم الموسيقى» فكتبت إلى مكتبة برلين لترسل إلي النسخة الوحيدة في العالم وكانت معتمدي، ولتطلب ما تشاء من القيمة النقدية.. فأرسلتها مصورة على ورق، وكنت قد طلبتها مصورة على ميكروفيلم.. أما القيمة النقدية فقد أجابت عنها بقولها: عندما تطبع كتابك، فأرسل لنا نسختين!

والمستشرقون لم يكتفوا بجمع مخطوطاتنا، وصونها وفهرستها، بل عمدوا كما ذكرت إلى إحيائها بنشرها عن كفاية وجلد وافتنان على أحدث منهج علمي من قراءة نصوصها الصعبة في أوراق طمس الزمن الكثير من ملاحظها، ثم مقابلتها بنظيراتها، والتماس الأصلة فيها، والتثبت من صحة نسبها إلى أصحابها بتعدد الأقلام وفي مختلف الأزمان مها كلفهم ذلك من

(١) البخلاء ص ١٠ المقدمة.

(٢) انظر تصدير مشكاة الأنوار بتحقيق أبو العلا عفيفي ص ١.

عناء ووقت ومال. والمستشرقون يحرصون على تأدية النص أداءً صحيحاً، كما تركه مؤلفه، وذكر فروق النسخ المخطوطة. فيما دقّ وجلّ، وبيالغ بعضهم في ذلك، حتى إنه يترك الخطأ البين دون إصلاح، بحجة أن ذلك يمثل لغة المؤلف وعصره.

وقد وفر لنا المستشرقون ألوف الذخائر العربية مرتبة محرّرة موثقة، تجلّها مكتبتنا وتعتمد عليها جامعاتنا، ويستند إليها علماؤنا، إذ سبقنا المستشرقون إلى نشرها. ولقد أحصى المستشرقون تراثنا الأدبي واللغوي والديني والعلمي من منابعه، وتأثره بغيره إلى تطوره وأثره في غيره؛ لتحديد الدور العلمي الذي اضطلع به، لا حصره في النطاق العربي الذي درجنا عليه، وعكفوا عليه في جلد وأناة وشغف، وبلغ من دقتهم أن أحصوا الكثير مما فات معاجنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وأرجعوا المفردات إلى معانيها لا الأولى وذكروا المولد منها: فأبو حيان والمسعودي وابن خلدون والبيروني ونظراؤهم من الكتاب الذين نشأوا في الأندلس أو شمال أفريقيا أو آسيا الوسطى استعملوا ألفاظاً في غير معانيها التي وضعت لها أصلاً، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة، وكتب «كارلو ألفونسو نلينو» عن التصحيفات العربية في معجمات اللغة، ووضع «ليفى دلا فيد» إضافات إلى المعاجم العربية... ثم اعتمادهم على مخارج الأصوات في اللهجات كمعجم فيشر للغة العربية، وقد قضى أربعين سنة في ترتيبه على المصادر، وأقر المجمع اللغوي في مصر طبعه وبوفاة مؤلفه استعادته ألمانيا وبأشر مستشرقوها نشره سنة ١٩٥٤^(١).

والمنهج العلمي في النشر: لم يبتدعه المستشرقون ابتداءً، بل لا أكون مغالياً إذا قلت: إن النشر العلمي لم يعرف في أوربا إلا في القرن التاسع عشر، فيذكر لنا لانجلو الفرنسي: «أن العلماء المحصلين أنفسهم - ومهمتهم أن ينشروا الوثائق - (وهم من يعرفون عندنا اليوم بالمحققين) لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة، فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقاً لأية مخطوطات اتفقت للناشر! صحيحة كانت أو سقيمة، مختلطة ومصححة كما اتفق. إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم (١٨٦٧-١٨٩٦)^(٢) نقدية، ولكن النشرات النقدية الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين عاماً، ولا يزال النص النقدي لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب يواسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره»^(٣).

ويذكر في موضع آخر: «لقد كان على العلماء المحصلين في الماضي ومثلهم الناشئون في هذه الأيام، كان عليهم في مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية بغية تصدر عفواً، ألا

(١) المستشرقون ١١٣٢/٣.

(٢) في هذه الفترة المذكورة كان يلقي لانجلو وسنيوبوس محاضرتها في السوربون عن المنهج التاريخي.

(٣) لانجلو. النقد التاريخي ص ٧٥.

وهي: الاستعانة بأية نسخة تقع في متناول اليد، والحركة الثانية ليست خيراً من الأولى، إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعان بأقدمها، والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظريا وواقعيًا في كثير من الأحيان أية أهمية»^(١) فحتى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن العلوم المساعدة، والوسائل الفنية للتحقيق والنشر منظمة آنذاك، وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت في فرنسا (مدرسة الوثائق) ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للمحقق أو للناشر هو ما يتم في مدرسة الوثائق، وعلى أوفى ما يكون، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات تتألف من الفيلوجيا القديمة، وعلم الخطوط القديمة^(٢).

فالأوروبيون لم ينشروا تراثهم نشرا علميا إلا في القرن التاسع عشر، والنشر الذي سبق هذا العصر كان نشرا ساذجا بسيطاً.

ويقول برجشتراسر في مقدمة كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب: «وقد نشأ هذا العلم (أى توثيق المخطوطات وتصحيحها) وترعرعت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاب من كتب القدماء قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء، وإلى إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا ما بقى من الروايات في الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها واستنتجوا اصطلاحات حدسية يخالفون بها ما هو مروى في النسخ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب، وأى الطرق تؤدي إليه، وأيها لا تؤدي، بل قد تؤدي إلى غرض باطل فاسد. وما زال الأمر كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة، وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية، ثم من آداب القرون الوسطى، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص»^(٣).

ويعد من أدق المناهج التي عرفت في نشر النصوص ما يمثله «كتاب نقد النص» «ليول ماس» الذي نشر أول ما نشر سنة ١٩٢٧^(٤).

(١) النقد التاريخي ٨٠ - ٨١.

(٢) انظر النقد التاريخي ٦٢. وانظر ما ذكرناه ص ٣١٢-٣١٤ من هذا الكتاب عن اقتراح إنشاء هيئة عليا للتراث.

(٣) مقدمة أصول نقد النصوص ونشر الكتب وانظر المراجع المبينة به.

(٤) بوصفه القسم السابع من موسوعة جوركة ونوردن بعنوان (المدخل إلى علوم الأوائل) ثم نشر على حدة في ليبسك سنة ١٩٤٩ عند الناشر تويبر ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين: الأول نظري والثاني أمثله تطبيقية على الأسس التي وضعها في القسم الأول ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأدبين: اليوناني واللاتيني ولا تفيد إلا من=

وبالمثل فإننا نجد النشرات الأوروبية للكتب العربية فيما قبل القرن التاسع عشر نشرات هزيلة بسيطة ساذجة حتى فيما نشره «دى ساسى» نفسه، أما نشراتهم في القرن التاسع عشر وحتى الآن فهي نشرات لها وزنها العلمى ومنهجها المتقن، ولم أصدر هذا الحكم اعتباطاً فقد رجعت إلى ما أمكننى الرجوع إليه من طبعات أوربا قبل القرن التاسع عشر، أذكر منها: شرح أشعار الهذليين، وطبقات فحول الشعراء إلى غير ذلك من الكتب التى طبعت في القرن الثامن عشر^(١).

وبما أنهم دخلاء على التراث الشرقى فقد اصطنعوا التمحيص والدقة فيه؛ لعلمهم بأن الأخطاء الفاحشة والتحريف والتضليل تنال من أقدارهم في أعين الشرقيين، وتصرف الأنظار عنهم، وكان المستشرقون عديدين من دول متعددة يقرءون ما يكتب في موضوعهم بسائر اللغات، ويصحح بعضهم للبعض الآخر، وينزلون على الصواب متى أيقنوا الخطأ ويقولون: «إنا نحن المستشرقين لا نعرف العربية، فهذا أمر مشهور مجمع عليه لا ينكره عالم، ولا يدحضه عارف؛ فلذلك نحتاج إلى تقويم العلماء وإرشاد الفضلاء أمثال مرشدى الفاضل الذى نبهنى إلى ١١٦ خطأ لا غير (مائة وستة عشر)^(٢)».

وقد التمس بعض علمائنا العذر لأخطاء المستشرقين في النشر فقال: «إن الأسفار الأدبية الأولى كانت تنسخ نسخاً، وكانت سوق النساخ رائجة دفع بعضهم إلى الصنعة التجارية فيها؛ فوقع تحريف كثير، ونصت الكتابات! فما يستطيع المحقق اليوم بعد طول عهد الكتابة أن يتميزها، فاعتاضت على بعض المستشرقين كلمات، كما وقع في «ذيل المعجم العربية» لدوزى. منها: أتان وصحيحها آثار، - مؤدى - مودة، الإبريسم الإبرسيم، ألف مائة دينار - مائة ألف دينار، وقد صححها الشيخ إبراهيم اليازجى^(٣)».

وكذلك قابلتهم صعوبة الشرح في بعض فنون الأدب، وفي قواعد اللغة العربية وأصولها، وترجمة بعض النصوص^(٤): كجمع بعضهم لورد على لوردين! بدلا من لوردات؛ لأنها جمع مذكر عاقل، وقد أجيزت من بعد، وتفسير كازانوقا: أمى بشعبى، وترجمة كازير سكى. قوله تعالى: ﴿اسْجُدُوا لِلآدَمِ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ باعبدوا آدم.

= يتقن هاتين اللغتين فقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوى القسم الأول فقط، وهو يشمل ثلاثة أحماس الكتاب لأنه وحده الذى يفيد في كل لغة وبالنسبة إلى كل تاريخ وأدب، انظر الدكتور عبد الرحمن بدوى في مقدمة النقد التاريخى ١٤ - ١٥ والكتاب المذكور منشور ضمن هذا الكتاب.

(١) انظر طبقات فحول الشعراء المطبوع في لندن سنة ١٧٨٥.

(٢) شاروا بيلا المستشرق حول كتاب البغال: مجلة معهد المخطوطات م ٣ ج ١ ص ١٦٢ وكان قد انتقده الأستاذ

عبد السلام هارون.

(٣) انظر المستشرقون ج ٣ ص ١١٥٢ والمراجع المبينة به.

(٤) انظر مقدمة رسالة الغفران للدكتورة عائشة عبد الرحمن.

وفي رسالة الغفران للمعري في الحديث عن شعراء الجنة قال أبو العلاء: «فبيئدي بزهير يجده كالزهرة الجنية» فسّر المستشرق نيكلسون الجنى بالثمر جنى لساعته! وواضح أن أبا العلاء يصف زهير بن أبي سلمى بالشباب في الجنة بطول ماشكا الشيخوخة في الدنيا، وسئم تكاليف الحياة الأولى، لكن نيكلسون ظن أن الزهرة الجنية علم لشخص.

وفيها أيضا «كم نتظاهر باعترال، يقنط على رهط الأخبار، ويسند إلى عبد الجبار» وظاهر أن عبد الجبار هنا هو القاضي المعتزلي المشهور صاحب المغنى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد - القرن الخامس الهجري - لكن نيكلسون ترجمه بمحمد.

تجربنا محققة الغفران أنه «طالما عرفنا للمستشرقين أثرهم في نشر تراثنا القديم واعترافنا لهم بالفضل في وضع منهج للنشر العلمي الحديث، وأن أكثرنا قد بهره منهم هذا الجهد الشاق في درس الأدب العربي، وتلك العناية الفائقة الكبيرة بنشر مخطوطاته، فلم يعنه وراء ذلك أن يقف طويلا أمام النصوص التي ينشرونها، ليسأل عن مدى فهمهم للنص العربي ومقدار حظهم من التوفيق في قراءته وأمانتهم في توجيهه.. أول ما تذكره لنيكلسون هنا تلك الدقة المنهجية التي اتبعها في قراءة مخطوطته وعرضها، وتبدو هذه الدقة في مظهرين:

أولهما: الأمانة: فلم يغير شيئا من النص دون أن ينبه على ذلك ويثبت الرواية الأصلية بها، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته، كذلك لم يبيح لنفسه حق زيادة شيء على الأصل، فإن احتاج السياق عنده إلى كلمة أو كلمات وضعها بين أقواس، ونص بصراحة على أنه مسئول عنها وأنها ليست من الأصل.

والثاني: لدقته المنهجية: أنه وصف المخطوطة التي نقل عنها، وذكر نسبها وتجرى عنها. أما فهمه للنص ففيه أخطاء كثيرة! بعضها هيّن يمكن التجاوز عنه، أما الكثرة الباقية فنعرض صورا غريبة لفهم هذا المستشرق الكبير للنصوص العربية^(١).

والحق يقال: إن بعض المستشرقين كانوا يرفضون بعض تصحيحات أبناء العربية لهم، كما فعل بروكلمان في نقده لنشرة دار الكتب لعيون الأخبار^(٢) «وعلمهم بمعنى الأدب والبلاغة علم معجمي، يضع الكلمة أمام الكلمة، ولا ينفذ منها إلى اللباب^(٣)».

يذكر الأب أنستاس ماري الكرملّي أن «علم المستشرقين عرضه للنقد والتحقيق، كسائر الناس، ولا بد أن ينتقدوا الانتقاد الصحيح ليظهر الغناء وينبذ، ويبلغ إلى صميم الحق

(١) أحيل القارئ على مقدمة رسالة الغفران ط: دار المعارف سنة ١٩٦٩. ففيها مقارنات عجيبة توضح الفرق بين فهم أبناء

اللغة العربية لنصوصها وفهم المستشرقين لنصوص العربية.

(٢) انظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦/١ - ١١١ - ١٢٦ وانظر كذلك مجلة معهد المخطوطات م ١٣/١٦٢.

(٣) المستشرقون ٣/١١٥٤.

فيتبع، ولقد وجدنا هفوات لا تغتفر لهؤلاء المستشرقين من جميع الأمم وفي جميع التصانيف ومانشروه من الكتب، ولا يمكننا أن نتعرض لجميع هفواتهم، فهذا يدعونا إلى وضع سفر ضخم^(١).

يقول المستشرق ستورى: «إنكم في البلاد العربية تعتقدون أن المستشرقين متعصبون على الإسلام، وما أرى هذا الاعتقاد صحيحا دون قيد، نعم إن هناك فريقا تعصب بحكم صنعته التي يرتزق منها، ولكن هذا الفريق معروف عندنا كما هو معروف عندكم، وليس من الإنصاف أن يشمل الحكم جميع الباقيين. إن الذين خدموا العربية كثيرون، وقد حاولوا أن يكونوا منصفين في أبحاثهم بقدر ما يمكن للإنسان أن يكون منصفا، وإن أخطأ باحث من غير قصد فليس السبيل إلى تقويمه أن يجرَّح ويقذف، ثم إننا نبحت لغات بعيدة عنا ونخوض في موضوعات في غاية الدقة، مستعينين بالأساليب الحديثة، وكما أنه يشفع للطبيب الجراح - إن أخفق في عملية جراحية - حسن نيته، كذلك يجب أن يشفع للباحث طيب طويته وحرصه على الوصول إلى النتائج دون تعصب^(٢).

ولقد عقدت مقارنة بين أكثر من كتاب منشور بمعرفة المستشرقين ثم أعيد نشره بمعرفة العلماء العرب، وذلك بعد نهضة التحقيق عندنا في العربية فرأيت العجب: فمثلا في قصيدة كعب بن زهير المنشورة في مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ ج١ بتحقيق المستشرق البولوني تداوسن كوفلسكى. البيت المشهور ذكر في تحقيق المستشرق:

تَزِنُ الْجِبَالَ رَزَانَةً أَحْلَامُهُمْ وَأَكْفَهُم خَلْفُ مِنَ الْأَمْطَارِ

وإني أحيل القارئ إلى تحقيق الشعر والشعراء «لدى غويه» وليقارنه بتحقيق الشيخ أحمد شاکر، فقد نبه على أخطاء «دى غويه» في مواطن كثيرة لا داعى لتعدادها.

وقد وضع دى غويه للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط، فيسّر للباحث سبيل البحث والاستدلال، وعندما أعاد تحقيقه الأستاذ أحمد شاکر وضع له فهارس جمة متقنة للكتاب على أبوابه، وللأعلام عامة وللأماكن والقوافي ولأيام العرب، ووقائعها، والفهرس المهم فهرس الألفاظ المفسّرة في الكتاب.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات: طبع لأول مرة في ليدن سنة ١٧٨٥م وهذه الطبعة ساذجة بسيطة وتوجد نسخة منها في أدب تيمور بدار الكتب المصرية، ولعل قارئها يجد فيها دليلا على ما ذكرته سابقا من أن تحقيق المستشرقين فيها قبل القرن التاسع عشر كان ساذجا

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ٢٣٥/٧/١٤ وما بعدها فقد سجل الكثير من أغلاط المستشرقين وتابع أخطاءهم ونشرها في هذه المجلة.

(٢) المستشرقون ١١٦/٣ ناقلا هذا النص من علماء المشرقيات في إنجلترا ص ١٤ للدكتور إسحاق الحسيني ج١ القدس

بسيطا، ثم أعيد طبعه في ليدن أيضا سنة ١٩٠٢م بعناية المستشرق دى غويه. ثم طبع بعد ذلك في مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحريف على ما هي العادة في طبع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر، فهذه الطبعات لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية، ولكنها أقرب إلى طبعة ليدن الأولى سنة ١٧٨٥م حيث إن الطبعة الثانية في ليدن قد عنى بها دى غويه فراجعها على خمس مخطوطات استحضرها من فيينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة وأثبت ما بين النسخ من اختلاف في هامش الكتاب، وبذل مجهودا كبيرا في مراجعة كل موضع من المواضع التي اقتبسها المؤلفون من الكتاب.

وقارن - إذا أردت - البخلاء الذي حققه الدكتور طه الحاجرى بالبخلاء التي حققه المستشرق فان فلوتن.

* * *

وبعد: لقد تغيرت صورة الاستشراق اليوم عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين، أو في القرن التاسع عشر، أو في العصور الوسطى، وذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية في الشرق العربي، ونتيجة النهضة القومية، واليقظة الفكرية التي نشهدها اليوم، ونتيجة تطور العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الأوربية، فأصبح الاستشراق في السنوات الأخيرة يعيش في دائرة محدودة ضيقة بعد السيول الجارفة من أبحاث المستشرقين ونشراهم لكتب التراث، التي شهدناها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبح الاستشراق الآن يعيش في البيئات الأوربية. بعد أن أغلق الشرق العربي أبوابه في وجه المستشرقين، حينما كانت الدول العربية في مطلع القرن العشرين تحت انتداب الدول الأوبية كانت الأبواب مفتوحة على مصارعها أمام المستشرقين، وتمتع المستشرقون بحرية تامة في التجول بين مكتبات الشرق العربي، يسطون أحيانا على مخطوطاتها، أو يصورونها أو ينسخونها، أو يشترونها على حسب رغباتهم، وينيشون الآثار القديمة في البلاد العربية، ويسلبون معظمها ليملاؤها المتاحف الأوربية، وكان العرب لا يزالون في مطلع القرن العشرين في أول طريق النهضة والثقافة، مما جعلهم في حاجة إلى تلك البضاعة الأجنبية المستوردة التي يقدمها لهم المستشرقون، وكان كثير من المستشرقين يظهرون في ثوب البراءة ويؤكدون حسن نيتهم، وأنهم إنما يريدون الكشف عن التراث العربي والإسلامي ودراسته، تبعا للمنهج العلمي الحديث، خدمة للعلم والحضارة فحسب، وكان العرب إذا أرادوا الاطلاع على التراث العربي لا يجدون أمامهم إلا ما حققه المستشرقون ونشروه، حتى أصبح الميدان مقصوراً عليهم.

* * *

مقارنة بين عمل المستشرقين وعمل أبناء العربية

وكما سبق أن ذكرت فإنني عقدت أكثر من مقارنة بين تحقيق العرب خلال القرن العشرين وتحقيق المستشرقين، فرأيت: أنه بدأت نهضة فكرية وعلمية في أرجاء الشرق العربي، وظهر من بين علماء العرب أفذاذ في فن التحقيق بل في سائر فروع المعرفة، وقاموا بنشر وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة على أحدث الطرق التي وصل إليها الأوروبيون بل زادوا على هؤلاء المستشرقين لفقههم بلغة قومهم ولغة أسلافهم.

فالشهيد رفاعة الطهطاوي إمام البعثة العلمية الأولى إلى باريس والذي تتلمذ على إمام المستشرقين دى ساسي^(١) نقل إلينا ما نقل من حضارة الغرب، وحرص في الوقت نفسه على أن يجمع ما استطاع من مخطوطات تراثنا، عمرت بها خزانه كتبه في سوهاج.

والإمام الشيخ محمد عبده الذي ألقى به الصراع السياسي إلى أوروبا حيث عاش زمنا يتابع جهاده من هناك، هو الذي جعل مطبعة بولاق الأميرية تدور لطبع ذخائر العرب. وشيخ العربيه أحمد زكي كم نادى بوجوب تحقيق تراثنا على الطريقة العلمية، طريقة الأسلاف كما سبق أن ذكرنا في موضعه، وقام برحلات متعددة لجمع كنوز تراثنا، ونقل إلينا ما استطاع نقله منها.

والعلامة أحمد تيمور، العصري الثقافة والنشأة في جيله، هو الذي أنفق ماله بسخاء على جمع ذخائر المخطوطات العربية، ووهب لها حياته جامعا ودارسا ومفهرسا.

حال المخطوطات العربية في فجر اليقظة:

وهؤلاء الرواد حين أرادوا تدعيم حركة اليقظة القومية بأصول من تراثنا ألفوه مبعثرا في شتى أنحاء الدنيا، فعجزوا عن استيعاب ما في خزائن الغرب منه! بل عجزوا كذلك عن أن يحيطوا علما بما بقي لنا من ذخائره، ومنها ما كان مدفونا في خزائن خاصة لا يدرون عنها شيئا! أو مخزونا في سراديب الجوامع وأقبية القصور! أو مكدسا في كهوف اليمن، ملكا خاصا لحكام من الأئمة لا ينتفعون به ولا يريدون له أن ينفع الناس! فلا غرابة ولا ملام أن قصر جهد الحركة في فجر اليقظة على جمع ما أمكن جمعه من مخطوطات التراث وصيانته في مكباتهم الخاصة كمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج، ومكتبة محمد عبده، والمكتبة الزكية، والمكتبة التيمورية، وهي الآن من المكتبات الخاصة بدار الكتب المصرية، وقد حفظ بعضه

(١) انظر تخلص الأبريز في تلخيص باريز.

الآخر في مكتبات عامة أتاحت الانتفاع به، ونشر عدد غير قليل من ذخائره، أدت دورها في حركة اليقظة القومية بقدر ما واثت ظروف المرحلة وأعانت طاقتها. ومضى جيل الرواد وترك الأمانة في أعناق التابعين فوجدوا الطريق معبداً، فوفوا برسالتهم على المستوى العلمى الذى بلغه نضجهم وإدراكهم، وتقدم الزمان بهم.

ونرى هؤلاء التابعين فاقوا الرواد من المستشرقين، وكثيراً ما كانوا يصرحون بذلك فيقول الأستاذ أحمد شاكر في مقدمة شرح الترمذى ص ٦٤: «إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف، ومثالا يحتذى في التصحيح والتنقيح، وأصلاً موثوقاً به حجة، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة - من تصحيح وفهارس ونحوها - أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثنى».

وإن المتصفح لطبقات فحول الشعراء طبعة ليدن سنة ١٨٧٥م يجد فيها بعض المقابلات القليلة جداً، ولم توصف النسخ أو النسخة التى أخذت عنها وهى أقرب ما تكون فى إخراجها إلى طبعة بولاق فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أما طبعة ليدن سنة ١٩٠٢، نشر دى غويه ففيناها دقة المستشرقين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ وصف كل النسخ التى أخذ عنها وعمل لها فهرسين للأعلام والبلدان ومقدمة باللاتينية، وحرص على إثبات فروق النسخ بكل دقة وأمانة مع الرمز لها، أما طبعة باريس سنة ١٩٤٧ فقد اعتمدت على نشرة دى غويه، وكذلك طبعة القاهرة بتحقيق أحمد شاكر فقد اعتمد عليها إلا أنه شرح بعض الألفاظ الغريبة، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلاً، ولعله رأى أن اختلاف الروايات ما هى إلا أخطاء نساخ ظنها غير أبناء العربية أخطاء جوهرية، ولئن كانت طبعة القاهرة تمتاز، فإن نشرة دى غويه تمتاز بميزة عظيمة أيضاً فقد حرص الناشر كل الحرص على إثبات كل خلاف بين النسخ - على عادة المستشرقين - مهما كان شأنه ليكون القارئ على بينة منه، فيختار ما يختار ويرد ما يرد بذوقه الخاص ورأيه المستقل، ولا يكون مقيداً بذوق الناشر ورأيه، فقد يكون الناشر مصوباً للخطأ أو مخطئاً للضواب وهو لا يدري، والأنظار متباينة والأفكار متفاوتة، وقد لاحظت أن المستشرقين لسعة درايتهم باللغات السامية فإنهم يرجعون اللفظ العربى إلى أصله الأعجمى أو اليونانى أو غير ذلك من أصوله.

والمستشرقون على وجه العموم يهتمون بفروق القراءات أكثر مما يهتمون بالشروح والتعقيبات، وما من شك فى أن الأمرين مطلوبان، فنحن بإثبات المقابلات ملزمون، ثم نحن - أصحاب هذا التراث - نحس بعد هذا حاجة القارئ إلى تيسير وتوجيه وتبيين، ويمثل الأستاذ أحمد شاكر الجهد العربى قائلاً: «واجتهدت فى تخريج ما فى الكتاب من شعر

وغيره على ما وسعه جهدى، أى بيان أماكن وجوده فى الكتب الأخرى على نحو اصطلاح المحدثين فى تخريج الأحاديث^(١)».

وبالمثل فإن مقارنة البخلاء للجاحظ ط. دار المعارف سنة ١٩٥٨ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى، ونشره فان فلوتن تدل على أن فان فلوتن بذل غاية جهده، فى مراجعة المخطوطة الوحيدة التى أتاحت له، ومقارنة ما عسى أن يوجد من نصوص البخلاء فى بعض المصادر الأخرى، واستشارة بعض العلماء المستشرقين، مثل دى غويه فى تحقيق نصه، واستجلاء بعض مشكلاته، وتحرير بعض عباراته، حتى يجرى الكتاب أقرب ما يكون إلى ما كتبه الجاحظ على ما هو الأصل فى النشر العلمى، ومع ذلك كله فإنه لم يمنع أن يجرى الكتاب علينا بالأخطاء التى تجعل النص فى بعض المواضع غامضاً مستغلقاً كما تجعله فى مواضع أخرى ركيكاً سقيم العبارة متنافراً مع الصياغة العربية.

ويذكر الدكتور طه الحاجرى فى مقدمته لنشرته أن جزءاً كبيراً من تبعة هذا يقع بطبيعة الحال - على اضطراب النص فى المخطوطة، واشتباه الحروف العربية بعضها ببعض فى كثير من الكلمات، مما يحتاج فى تبين الوجوه فيه إلى بصيرة قوية تمدها الروح العربية، وإلى مرانة تامة فى قراءة المخطوطات، وتبيين ما عسى أن يعرض للناسخين الذين يتعاونون الكتاب من حالات.

على أن هناك كثيراً من مواضع الخطأ فى نشرة فان فلوتن لا يرجع إلى المخطوط قدر ما يرجع إلى فان فلوتن نفسه! فقد يكون النص فى المخطوطة صحيحاً مستقيماً لا تكاد تداخله شبهة فيضطرب فى عيني فان فلوتن فيسئء قراءته فيحرفه عن أصله، أو يضطرب فى إدراكه إذ لا يتبين وجهه ودلالته فيعدل به عن موضعه بقصد تصحيحه، وهو لا يدري أنه بذلك يزيد النسخة فساداً إلى فساد.

يقول شيخنا محمود شاكى فى مقدمة تحقيقه لكتاب «أسرار البلاغة» ص ٩ المنشور سنة ١٩٩١ يقول: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتكثرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب».

ويكفى ما قدمته دليلاً على فقه المحققين المعاصرين من أبناء العربية عن المستشرقين وليس هناك من داع لتعداد الكتب التى قارنت بينها فيما أكثرها.

* * *

الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون

المنهج: يدل معناه اللغوي على الطريق الواضح، والمنهاج كالمهجج في المعنى^(١)، وفي التنزيل ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾^(٢).

والمنهج في اصطلاح الباحثين من المناطقة: يدل على طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم. أو هو طريق كسب المعرفة، أو هو علم التفكير. وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية، وكل طور منها ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة، وتكتسب المعرفة بأكثر من منهج، والذي يعيننا هنا هو:

المنهج النقلى: الذى يعنى رواية الأخبار والنصوص، ليوفر الثقة بها، والاطمئنان إليها وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، التى تعتمد اعتماداً جوهرياً على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية.

والنصوص.. قد تكون مسموعة بالنقل شفاهاً، أو مقروءة بالخط، أو مطبوعة، أو مصورة، أو منظوفة بالتسجيل، وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات فى التاريخ، ثم كان المخطوط أسبق من المطبوع، والمطبوع أسبق من المصور، وهو أسبق من المسجل الصوتى، وفى كل هذه الأحوال ينبغى الاطمئنان إلى سلامة المروى عن أى طريق جاء.

فالرواية الشفوية - مثلاً - عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة، من تحريف وانتحال، أو من سهو، ونسيان، وغفلة نظر.

والمخطوطات.. عرضة كذلك لأخطاء النساخ، والمفهرسين، ومنحولات المزيفين.

والنص المطبوع.. قد تلحق به آفة التزوير.

والتسوخ المصورة.. يلحقها ما يكون لحق بأصلها الذى أخذت منه من تشويه وتزوير وتدليس، وقد يكون فيها شوائب فى ورق التصوير فىكون هناك نقط حيث لا نقط مثلاً، وبريق يضل حيث الوضوح فى الأصل.

(١) الأزهري. تهذيب اللفظة ٦٢/٩ ولسان العرب ٣٠٦/٣ والمعجم الوسيط.

(٢) سورة المائدة الآية ٤٨.

والاعتماد على المصوّرات.. يؤدّ في بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم التي يستعين بها المحقق على تقدير عمر المخطوطة وحالة الورق، ونوع المداد، والإصلاحات التي تمت فيها، وغير ذلك.

والتسجيل الصوتي.. يقتضى التحقق من صوت المتحدث.

وبحثنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطات تراثنا، فيجب علينا أن نلم بقواعد المنهج النقلي للرواية الذي اهتم به علماء العرب، منذ عهد مبكر كما بينا، نظراً لحاجتهم إلى ضبط الروايات من نصوص الحديث والسنة، وكذلك الروايات من تراث العرب، اللغوي والأدبي، في عصر الفصحى، للحاجة إلى هذه المواد في فهم كتاب الله وخدمته.

* * *

توثيق النص أو المخطوط

معنى توثيق النص أن نطمئن إلى أنه وثيقة، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها، فتعطينا أثراً مادياً: لمعجم ألفاظه، وأساليب أدائه، ونمط شخصيته، كما تعطينا في نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرخة لعصرها. ويقتضى هذا ألا يكتفى في التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه، بل ينبغي أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه، فلم يلحق به تزوير، أو تحريف، أو حشو، أو إكمال.

والمرحلة الأولى: التي يجب أن نتبعها في توثيق المخطوط هي أن نجرى عليه عملية التوثيق جملة: بالثبوت أولاً من أن للمؤلف كتاباً يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء في ثبوت مؤلفاته في كتب التراجم والطبقات، مع استقراء ما في فهارس الكتب العربية التي تصل إلى عصر النص، من رصيد الكتب المؤلفة في مادته وموضوعه، ومن تلك الفهارس: الفهرست لابن النديم إلى حوالي منتصف القرن الرابع، ثم كشف الظنون لحاجي خليفة إلى آخر القرن العاشر، ثم الفهارس الحديثة نسبياً مثل: فهارس بروكلمان، وفؤاد سزجين، ومعجم المطبوعات لسركيس، وفهارس دور الكتب، وخزائن المخطوطات. وقد يزداد على ذلك سؤال أهل العلم في هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره.

فإذا لم نهند إلى المخطوط فيما ذكرناه، فإن هذا لا يقطع بكونه منحولاً للمؤلف، وإنما يحتاج الأمر في مثل هذا الموقف إلى فحص متن المخطوط التماساً لما يرجح نسبته إلى المؤلف، أو حملة عليه، وهذا هو ما يعرف بالنقد الداخلي^(١)، وهذه مهمة بالغة الدقة تقتضى الخبرة بشخصية المؤلف، وأسلوبه، ومعجم ألفاظه، وطريقة استعمال المجاز، وأدوات الجر مثلاً، والدراية بعصره وبيئته، بحيث لا يفوت الموثق التنبيه إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف، والالتفات إلى أعلام ومواضع ودلالات، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف، أو غير معروفة في بيئته.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة المقابلة. فيبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن

(١) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب (رسالة في علم الموسيقى) للصفدي.. ومقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المنسوب إلى

نقابل هذه النسخ، وثبتت الفروق عند الاختلاف، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جداً بحيث لا يمكننا مراجعتها كلها، فنختار أهمها وأنفسها، كما سنفصل ذلك فيما بعد. وبذلك نكون قد وثقنا النص، والعرب عرفوا مقابلة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئاً أساسياً كما بينا.

قلنا: يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لا يعتمد على النصوص، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هي البحث عن المخطوط، وهي ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristik) وهي مأخوذة من كلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق، فعلينا أن نجتمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أيًا كان نوع هذه النسخ، ونضعها جميعها في مكان واحد ولتكن هي النسخ بعينها، أو على الأقل صوراً لما لا يمكن وضعه في هذا المكان.

ولعل من البديهي أنه لا يمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي، وبالتجربة فإننا رأينا أنه مهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ، فإنه قد يجد وراءه معقبات يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه، وذلك لأن الذى يستطيع المحقق أن يصنعه هو البحث في الفهارس التي ذكرناها على ما بها من قصور وتقصير! ومع ذلك فهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن للمحقق أن يدعى إماماً تاماً بما فيها، أو يفكر في استيعاب ما تضمنته من نفاثات المخطوطات، فمازلنا حتى الساعة تأتينا الأخبار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخارى وغيره من الكتب، ففي البلاد العربية الإسلامية الكثير جداً من المكتبات الخاصة حوت نسخاً فريدة لنفاثات المخطوطات العربية. هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل.

فليس وراء المحقق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئاً. لعله يحصل على نسخة تكون قد نددت عنه، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

وإذا عرفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار، وثبت لنا وجود نسخة خطية في مكان ما، فالمفروض أن نسعى في سبيل تصويرها على ميكروفيلم، نقرؤه أو لا على قارئ الأفلام Reuder فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها.

ونضيف إلى هذه النسخ - إن أمكن - كل المصادر غير المباشرة التي تعيننا على التحقيق، كالمصادر التي استقى منها المؤلف، أو التي أخذت عن المؤلف.

ويستحسن توصيف النسخ التي أسقطها المحقق، ولم يعتمد عليها في التحقيق من واقع

النسخ إن أمكن ذلك، فإن لم يمكنه توصيفها من الواقع، فليوصفها من الفهارس التي وصفتها وذكرتها أماكن وجودها.

* * *

وقيمة النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جدًا، فمنها ما لا قيمة له أصلًا في تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة المحقق أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ التي تقع له ويفاضل بين هذه النسخ، متبعًا في ذلك قواعد، لعل أهمها:

- ١ - النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.
 - ٢ - والقديمة أفضل من الحديثة.
 - ٣ - وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة.
 - ٤ - والنسخ التي قوبلت بغيرها، ومثبت عليها هذه المقابلات، أحسن من التي لم تقابل.
- وأحسن نسخة تُعتمد للتحقيق: نسخة كتبها المؤلف بنفسه، فإنها تحمل شهادة الزمن على صحتها، وتكاد تلحقها في الثقة: النسخة التي يكون المؤلف قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها، على أن يكون في هذه النسخ ما يفيد اطلاع المؤلف عليها، أو إقراره لها، فإذا كتب له عليها سماعًا أو عرضًا، أو إجازة، أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية، وأمثال هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق، والحبر، ودراسة خط المؤلف، وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت.

ويلى ذلك: النسخة التي قرئت على عالم تحرير، وخاصة إذا كان الذي قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علمًا وفضلًا، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ، أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك.. ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة وجدت وأغربها. فأحضرها إليه فسر بها ووقعت منه أجمل موقع.

وقد تعرض حالات: فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحريف. أو نسخة متأخرة جدًا نسخت نسخًا جيدًا عن نسخة المؤلف رأسًا، أو نسخة من عصر المؤلف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة، فليكن هدف المحقق دائمًا - إذا لم يحصل على نسخة المؤلف - الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحريف لما تركه المؤلف.

لأننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ، فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ويتضح ذلك في عدم إقامته للنص، أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوِّغاً لتقديم النسخة، فقد نجد نسخة أحدث تاريخاً منها، وكاتبها عالم دقيق، ويظهر ذلك في حرصه وإشاراتِهِ إلى الأصل، فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح منناً وأكمل مادة، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

ومثال ذلك كتاب (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري فإنه يوجد منه في دار الكتب المصرية ثلاث نسخ إحداهن في مكتبة قلعة ٢٥ أدب، والثنتان مصورتان عن المتحف البريطاني وعليهما خطوط بعض العلماء^(١).

غير أننا فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب) أصلاً للنسخ ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها: أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأحسنها خطأ برغم حداثتها.

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، فإذا ما توصل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عماداً للتحقيق يهتدى به دون أن يلتزمها التزاماً تاماً.

ويمكن أن نقسم الأصول من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى الحالات الآتية:



(١) النسخة رقم ٢٤٦ آداب دار الكتب المصرية في صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت في حوزة أحد قضاة شرق الأردن والثانية رقم ٢٤٢٠ أدب دار الكتب المصرية في هامشها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد السمان) قد قرأها وعارضها بشرح الواحدي.

الحالة الأولى النسخة بخط المؤلف

قد يُظنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تفويم ما قد يكون بها من تصحيقات وتحريفات، وهو ظن لا يستقيم، إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها، وقوم ما بها من بعض العوج، والاضطراب، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف في أثناء كتابته، وخاصة إذا كان عَجلاً، فيسقط منه غلط، في النقط أو في الشكل، أو تسقط منه كلمة أو كلمات، ويتضح الساقط في الشعر بأكثر مما يتضح في النثر، لإرتباطه بموازن العروض، وقد يخطئ في بعض أسماء الأعلام والأماكن، ومن أجل ذلك ينبغي مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذي ينشره حتى نسخة المؤلف، وفي مثل هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقا بين مسوِّدة المؤلف ومبيَّضته فالمسوِّدة قريبة إلى الأصل، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مبيَّضته، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوِّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو، والتغيير، إلى أمثال ذلك.

ومسوِّدة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول^(١) ما لم تعارضها المبيَّضة، فإنها تجبُّها بلا ريب، وفي مثل هذه الحالة تعتبر المسوِّدة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب.

على أن وجود نسخة المؤلف لا تدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة «وعندنا من خبر الياقوتة في اللغة لأبي عمرو الزاهد، غلام ثعلب، المتوفى عام ٣٤٥هـ = ٦٥٩م ما يرينا كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء: ابتداء المؤلف بإملاء هذا الكتاب يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ٣٢٦هـ في جامع المنصور ببغداد. ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور، ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً، إلى أن انتهى إلى آخره، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أملى، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه، ثم قرأه عليه أبو إسحاق الطبري وسمعه الناس، ثم زاد فيه

(١) ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني: أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني وهو ابن الكرماني شارح البخاري صنع هو أيضاً شرحاً للبخاري وسماه مجمع البحرين وجواهر الخبرين قال: وقد رأيت، وهو في ثمانية أجزاء كبار بخط مسودته، (القسطلاني ٤٢٢/١ بولاني). وقد ذكر ياقوت في معجم الأديباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والتبيين مرتين والثانية أصح وأجود، (معجم الأديباء ١٦/١٠٦).

بعد ذلك، وقرئ عليه بالزيادة يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذى القعدة سنة ٣٢٩هـ وفرغ منه في ربيع الثاني سنة ٣٣١هـ.

وأحضرتُ نُسخُ جميع من كتب فقورنت، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أشياء أخرى! كتبها محمد بن وهب، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبي إسحاق عليه هذا الكتاب، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة»^(١)، فانظر كم مرة زاد المؤلف في إملانه بين سنتي ٣٢٦ و ٢٣١هـ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية.

وأحيانا تسهل مراقبة المؤلف، وأحيانا تصعب، فتسهل حين ينصُّ على من نقل عنهم، كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه (تاريخ الإسلام)، فقد نص في مقدمته على الكتب التي نقل عنها وسردها. أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبه، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعاً في مراقبته عن طريق الكتب التي تشترك معه في مادته، والكتب التي تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله.

فإذا وثقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه «ما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة»^(٢).

ولكني لا أميل إلى هذا الرأي لأنه لا يتفق مع المنهج المستقيم؛ وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فينبغي للمحقق أن يصلح سهوه وبنه على ذلك، ولعل خير مثال على ذلك كتاب حققه^(٣) الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربي فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك.

والمؤلف بشرُّ يخطيء ويصيب. وأنت إذا كتبت كتابا إلى صديق لك، وأعدت قراءته، قد تجد نفسك قد تركت نقطة، أو حرفا، أو كلمة، أو حتى فكرة!! وقد تعيد الكتاب من أجل ذلك مرة إن لم يكن مرات.. فيجب على المحقق أن يصلح سهو المؤلف، وذلك إذا تيقن من الصواب، بشرط أن يشير في الهامش إلى ما قام به من إصلاح.. وإلى ما كان من سهو المؤلف.

والمخطوطة التي نقدمها لك هي مخطوطة كتاب «المنازل والديار» لأسامة بن منقذ.. قد قيل إنها بخط مؤلفها ورجح ذلك أكثر من واحد من المستشرقين^(٤)، كما كتب على غلافها،

(١) آدم متر: الحضارة الإسلامية.

(٢) انظر النقد التاريخي ٧٦ ومنهج البحث التاريخي ١٠٣ ومناهج البحث العلمي ١٨٨ - ١٨٩هـ.

(٣) هو كتاب النجوم الزاهرة في حل حضرة القاهرة. القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حل المغرب ط دار

الكتب سنة ١٩٧٠.

(٤) انظر مقدمة كتاب (المنازل والديار) لأسامة بن منقذ - بتحقيق الأستاذ مصطفى حجازي.

وإن كان بخط مغاير للأصل، ولكن المحقق يشك في ذلك، ويرى أنها بخط (غنايم المعري) الذي كان يبيّض مسودات الأمير أسامة بن منقذ، ثم يقرأها عليه ليصلح أسامة ما عسى أن يكون قد أخطأ فيه.. وقد كان خط (غنايم) هذا، أشبه المخطوط بخط (أسامة) ومثل هذا الشبه محتمل إذا اتحد الزمن.. ويرى المحقق أن المؤلف قد قرأ الكتاب وأعاد النظر فيه مرّة بعد أخرى، وذلك بعد أتم (غنايم) نسخته، وذلك عندما لاحظ المحقق القراءات العديدة المدونة في حواشي بعض الصفحات، وغير ذلك من الأمور التي ذكرها.. فيا ترى ما هو منهج المحقق لهذا الكتاب الذي يقال: إنه بخط مؤلفه.. أو على أقل تقدير: إن هذه المخطوطة التي اعتمدها واعتمد عليها المحقق هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وليس له غيرها في العالم أجمع، لكنها نسخة موثقة.. فكان منهج المحقق في إخراجها منها طيباً نموذجياً سأعرضه لك بالتفصيل.

يقول المحقق في مقدمة الكتاب: «حين قمتُ بعمل في تحقيق هذا الكتاب، جعلتُ هيّ بعد سلامة النص، والعناية بالضبط، ووضع علامات التقييم- توثيق النصوص الواردة في الكتاب بالرجوع إليها في مظانها، على حسب طبيعة النص.. فحينما يكون تفسير آية كريمة، فإننا نطلبه في مصادره من كتب التفسير.. وإذا كان حديثاً شريفاً، رجعنا إليه في مصادره من الكتب الصحيحة.. وحين يكون النص خبراً اقتضته مناسبة، فإننا كنا نرجع إليه في كتب الأدب الجامعة، من أمثال: الأغاني، والكمال، والأمالى، وأشباهاها، فيما يظن وجوده فيها.. أما إذا كان النص شعراً منسوباً لقائله، رجعنا إليه في ديوانه، ولاسيما إذا كان مطبوعاً، وإن لم يكن منسوباً، أو كان لايعرف لصاحبه ديوان، التمسناه في مكانه من كتب الأدب، كالأغاني والأمالى، ودواوين الحماسة، والشعر والشعراء، والمعاني الكبير، وبيتمة الدهر، وتتمتها، ومعجم الأدباء، وخريدة القصر بأقسامها، وكتب الطبقات، ونحوها.

وكنا نعني بالإشارة إلى ما قد يكون من اختلاف بين رواية المصنف لهذه النصوص الشعرية، والنثرية.. وروايتها في مصادرها الأخرى؛ لتتم بذلك الفائدة.. وشرح ما يصعب فهمه من المفردات والأبيات شرحاً موجزاً، معتمدين في ذلك على شرح القدامى لبعض الدواوين، أو في كتب الأدب الجامعة، وكذلك عنينا بتحديد المواضع والبلدان الواردة في ثنايا النصوص، فرجعنا فيها إلى ياقوت والبكري في معجميهما.. وراعينا الإيجاز في ذلك ما أمكن» وهكذا يكون التحقيق على نسخة وحيدة بخط المؤلف.. أو قرئت عليه.. أو قرأها هو بعد نسخها.. وبمثل هذا تطمئن النفس ويرتاح القلب.

وعلى المحقق أن يتبع الرسم الإملائي الحديث عندما ينشر كتاباً بخط المؤلف بالرسم القديم، ويشير إلى وصف خط المخطوطة في مقدمة التحقيق.

وقد تصيح مراقبة كتاب المؤلف في بعض الأحيان ضرباً من العنت وبخاصة في الكتب الأدبية التي تشبه دوائر المعارف مثل كتاب (ربيع الأبرار) للزمخشري، إذ يعزو كل قول إلى صاحبه، فلا بد لمحقق مثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف: المعاجم، والكتب اللغوية، والتاريخية، والجغرافية، ودواوين الشعراء، وكتب الشعر والأدب، حتى لا يفوته غلط - بقدر الإمكان والاستقصاء - في كلمة ولا في علم، ولا في اسم مكان، ولا بيت شعر.

وينبغي أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف، والغلط الذي جاء من استخدام الكلمات، والعبارات العامة، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجري على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء! وهذا الغلط ينبغي ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب في مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه، فإننا إذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية، ونضرب مثلاً لذلك بمؤلفات ابن تغرى بردى ولعل أقربها إلينا النجوم الزاهرة، والمنهل الصافي ففيها ألفاظ لغوية وتعبيرات عامة لاحظها المحققون في أثناء النشر، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين في القرن السابع الهجري وانظر كذلك ابن إياس في «بدائع الزهور» والعيني في «عقد الجمان».

* * *

الحالة الثانية

نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن.. ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف، ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف، ما العمل؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة، والحذر، للتثبت من صحة ألفاظها، ونصوصها، فمهما كانت دقة الناسخ وأمانته، فإنه قد يتعرض للخطأ في النقل من الأصل: إما لجهل من جانبه برسم خط المؤلف، أو رسم خط عصره، أو ادعاء معرفة! فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق^(١) فيسئىء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه! وربما تسقط ألفاظ أو جهل عند النقل من باب السهو أو النسيان، أو انتقال النظر بين المتماثلين في الرسم وما أكثر ذلك، فقد جاء في بخلاء الجاحظ نشرة فان فلوتن عند قوله: «فلما اتقضى كلامه أقبل عليه بعضهم فقال: يا أبا سعيد ما أدمك؟ قال: يوماً لبن، ويوما زيت، ويوما سمن، ويوما تمر، ويوما جبن، ويوما ففار، ويوما لحم، عيش آل الخطاب»^(٢).

فإن نظر الناسخ انتقل من «يوما» الأولى إلى «يوما» الثالثة لأنهما قد تماثلا في الرسم. وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعاً لم يفت هذا الدكتور الحاجرى عندما حقق هذا الكتاب، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير.

والتغييرات التي قد تصيب المخطوط عند نسخه، والصادرة عن عمد أو عن خطأ في فهم النصوص، قد يصعب كشفها، وبالتالي يصعب تحقيقها في النسخة الوحيدة، وربما تسقط بعض الفقرات التي لا يمكن التعويض عنها.

وعلى المحقق في حالة ضياع نسخة المؤلف المؤلف (الأم) - وما أكثر هذا في مخطوطاتنا العربية - مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها، أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل

(١) كثيراً ما كان يصادفنا مثل هذا العمل في المخطوطات التي نسخت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مخطوطات دار الكتب المصرية.

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور.

خصائصها من ناحية الشكل، والنقط، والرسم، والمصطلحات، والمعلومات التاريخية، ثم يدرس حياة المؤلف، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود، والمجهول مكانه، وهذا يساعد كثيراً على تحرى نصها والتثبت من صحة ألفاظها.

* * *

الحالة الثالثة ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هي التي يضيع فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه، وتختلط فيما بينها، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض، ولا الصلة بينها وبين الأصل الضائع.

هنا يجب ألا نعدّ قدم المخطوطة هو العامل الفاصل في صحتها، ففي مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث، وليكن مثلا سنة ١٣٠٠ هـ نسخت مباشرة من مخطوطة طيبة، تعتبر من الدرجة الأولى في القدم، فمثل هذه النسخة تفضل بكثير جداً نسخة كتبت سنة ٧٠٠ هـ مثلا.. لو أن الثانية أخذت - لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى في القدم، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى، وبالأحرى أخذت عن أية مخطوطة تزداد بعدا عن مخطوطة الدرجة الأولى فالعبرة، إذن لا تكون بتاريخ المخطوطة «والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها - نظريا وواقعيا - في كثير من الأحيان أية أهمية، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادي منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادي عشر، لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مغالطة معدلة من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر»^(١).

والمحققون المحدثون يمتازون عن سابقهم في هذه الناحية، فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ، وعن العصر الذي وجدت فيه، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع، بواسطة مقارنة الروايات على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه، ومعجم ألفاظه والدراية بأحوال عصره^(٢).

والموقف المعقول في هذه الحالة - أي تعدد النسخ - هو أن نحدد أولا: العلاقات بين النسخ وبعضها وبعض. فمثلا كل النسخ التي تحتوى في نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخا منقولا بعضها عن بعض، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط،

(١) لنجلوا. النقد التاريخي ٨٢.

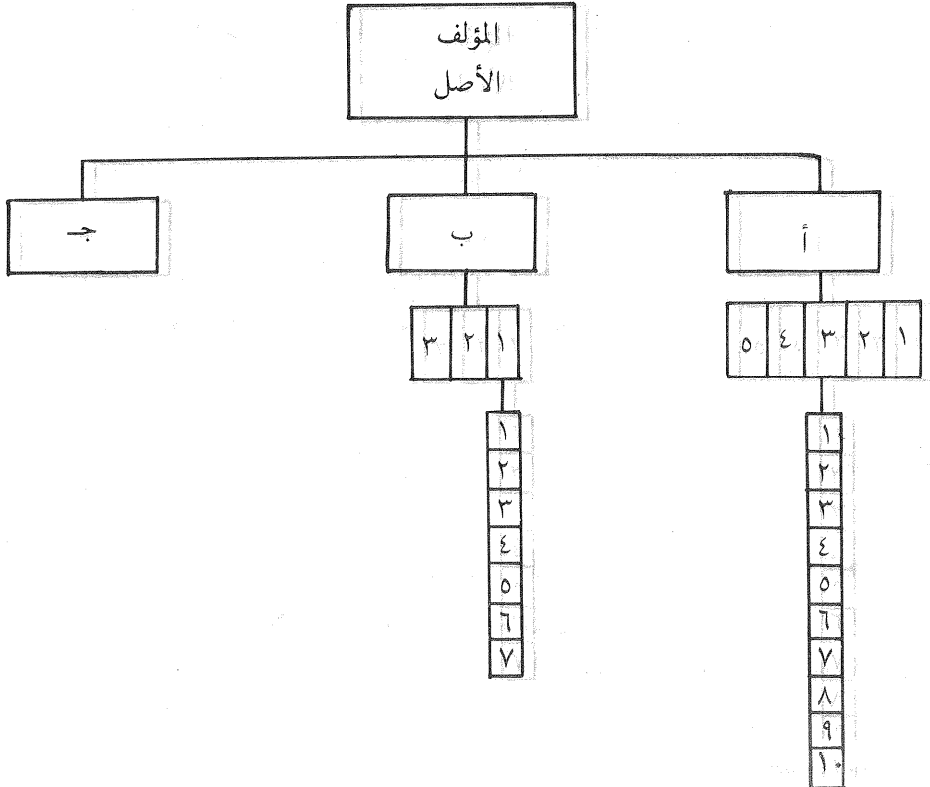
(٢) إذا رجعنا مثلا إلى مقدمة المحقق لكتاب المعارف لابن قتيبة لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يحققه الدكتور

حسين نصار والدكتور طه الحاجري وغيرهما.

وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون - وكل منهم في ناحية - عن الأصل الخالي من الأغلط نفس الأغلط التي وقعت بينهم تماماً.

إذاً فالاتفاق في الأغلط شاهد على الاتفاق في المصدر، فعلينا - دون ملامة - أن نطرح كل النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذي نقلوا عنه، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة في هذه النسخ. ما دام الأصل موجوداً.

فإذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستقل بعضها عن بعض منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية، أو نسخ فرعية مصدرها - نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل - مفقود، ويستمر في تصنيف النسخ الموجودة على هذا النحو حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستقلة، ليست مأخوذة عن بعضها البعض، وإنما أخذت من أصول مختلفة، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئاً من الأصل في صورة كهذه مثلاً:



فالمهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (ج) أو أحد فروعها. وكلما بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثرت أحياناً المخطوطات الفرعية وتعدد بالتالي النسخ المتوسطة.

فبقول: نسخة المؤلف هي الأصل، والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة، تعد نسخاً من الدرجة الأولى أ، ب، ج.

ثم يتفرع عن كل مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حدادها- كما سبق أن ذكرنا - عن طريق الاتفاق في الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية^(١).

وعند طبع الأصل ينبغي أن ترفق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع بين يدي الباحثين من بعد.

فتحصّل مما تقدم: أننا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخاً مختلفة رتبناها على حسب القدم، ودائماً نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذي ننشر على أساسه الكتاب، ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم، أو كثرت المحو والتآكل، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة، فإن لم توجد نظرنا في النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة.

بقي لى في هذا الموضوع أن أطرح سؤالاً طال الجدل فيه وتضاربت فيه الآراء وهو: هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأ بخط المؤلف؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق يحجم على إصلاحها! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأً في الهامش ويترك نسخة المؤلف كما هي، حتى بأخطائها الإملائية والنحوية، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور

(١) انظر فيما ذكرناه:

- ١ - لنجلوا. النقد التاريخي ص ٨٢ وما بعدها.
- ٢ - مناهج البحث العلمي ص ١٩٠ وما بعدها.
- ٣ - منهج البحث التاريخي ص ١٠٧ وما بعدها.
- ٤ - أصول نقد النصوص ص ٢٠.
- ٥ - قواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح المنجد ١ ح ٢ سنة ١٩٥٥ مجلة معهد المخطوطات.
- ٦ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها.

في فلکهم^(١). ولكن المؤلف بشر يخطئ ويصيب، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التي ذكرناها في موضعها.

فإذا عدنا إلى قومنا في القرون الخالية في مثل هذا الموقف وجدنا أنه «قرئ على ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابي خطأ فرده. فقيل: أفتغيره؟! فقال: دعوه ليكون عذراً لمن أخطأ»^(٢).

وكأني بثعلب لما استنكر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابي أنه لم يدعه إلا ليكون عذراً لمن أخطأ.

وقد سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقمه؟! قال: نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن.

وقد سئل أبو عبدالرحمن النسائي عن اللحن في الحديث فقال: «إن كان شيئاً تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش - فلا يغيره، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان مما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن».

وحكى أبو الحسن الدارقطني أنه حضر مجلس إملاء أبي بكر بن الأنباري (٢٧١-٣٢٧هـ) فسمعه يصحف اسماً أورده في اسناد حديث فقال: «حيان» بدل: «جيان». يقول أبو الحسن: «فلما فرغ من إملائه، تقدمت إليه فذكرت له وهمه، وعرفته صواب القول فيه وانصرفت.. ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبو بكر للمستملئ: عرف جماعة الحاضرين أنا صحفنا الاسم الفلاني، لما أملينا حديث كذا في الجمعة الماضية، ونبها ذلك الشاب على الصواب، وهو كذا، وعرف ذلك الشاب أننا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»^(٣).

وقد ذكر القاضي عياض أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطرودوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها! بخلاف التلاوة المجمع عليها، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينبهون على الخطأ عند السماع، أو القراءة، وفي حواشي الكتب، ويقروون ما في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضي أبو الوليد هشام، فإنه لكثرة مطالعته وتفنته في الأدب واللغة، وأخبار الناس، وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من

(١) انظر برجستر اسر في أصول نقد النصوص ٢ - ٤٣ وصلاح الدين المنجد في قواعد تحقيق النصوص ص ١٠.

(٢) الزمخشري ربيع الأبرار ص ٧٧ ب.

(٣) معجم الأدباء ١٨/٣٠٨-٣٠٩ وبغية الوعاة ١/٢١٢.

ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له ! أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذى أصلحه صواباً، وربما غلط فيه وخطأ الصواب !!

ويرى القاضى عياض أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ! ويتسلط عليه من لا يعلم ! وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل، أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو في روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى، لئلا يقول على النبى ﷺ ما لم يقل. وأحسن ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً فى أحاديث أخرى، بخلاف ما إذا كان أصلها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب^(١).

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روايتين فى الشعر، فلا يجوز للمحقق أن يروى شطر بيت برواية ثم يروى الشطر الثانى من رواية أخرى، ذكر السكرى فى شرح أشعار الهذليين أنه «يمنتع التلفيق فى رواية الأشعار كقول أبى نؤيب:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرَشِدُ طِلَابَهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني... وسميع» ورواه الأصمعي بلفظ «عصاني» بدل «دعاني» ولفظ «مطيع» بدل «سميع» قال: فيمنتع فى الإنشاء ذكر «دعاني» مع «مطيع» أو «عصاني» مع «سميع» لأنه من باب التلفيق^(٢).

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويترسم خطاه، ولعل هذا هو الأصل الذى نادى به بعض العلماء المحدثين من أهل الفن، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن: «هذا لا يجوز أبداً»^(٣).

كما أن المستشرقين يرون أن الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحح المحقق حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى المصاحف اليوم !! محتجين: أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه، وضرب برجستراسر مثالا لصحة ما ذكره: أن كتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

(١) انظر الإلماع. باب إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ١٨٦ - ١٨٧ وانظر كذلك التقريب والتيسير ٣١٧-٣١٨.

(٢) انظر الزهر ٢/٢٣٣ وديوان الهذليين ص ٧١ وهامشها ط دار الكتب.

(٣) انظر أصول نقد النصوص: ٣٩.

ونشره هو، وجد في نسخة غلطات في بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر فقال: «لا شك أن الزنجشري نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكشاف» وقال: ومن التساخ والتشراح من ينبهون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف^(١) وسنعود إلى هذه النقطة فنزيدها وضوحاً ونبين موقفنا منها بعد ذلك^(٢).

وقد ذهب برجستراسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى «أنه قد يسبق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته فيخطئ في لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية ويثبت النص كما ورد، لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته وإطلاعه وشخصيته العلمية»^(٣).

واليوم قد خالفنا هذا المنهج واتبعنا منهج أساتذتنا المعاصرين فإننا نصلح النص، حتى ولو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصيب وقد يسبقه قلمه، لكن بشرط أن نشير في الهامش إلى هذا الإصلاح وسببه، وإلى رواية المؤلف التي سها فيها.

* * *

(١) هذا ما قاله براجستراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٤٣ وتابعه على ذلك الدكتور محمد حمدي البكري في محاضرات «كتابة عربية» في كلية الآداب سنة ١٩٦١، وعليه كان عمل المستشرقين.

(٢) انظر الصفحة رقم (٢٣٣).

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ - ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللفظ الأخير.

الحالة الرابعة النسخة المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق. وحثهم في ذلك أن ما يؤدي بالمطبعة هو عين ما يؤدي بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساقاً بصورة حديثة، ويذهب كثير من الباحثين إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة، والثقة به فيما نشره أمثال المصححين القدماء، كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوي، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال: فستنفيد الألماني (١٨٠٨-١٨٩٩)، وجاير الألماني (١٨٦١-١٩٢٩) وبيفان الهولندي (١٨٥٩-١٩٣٤) ولايل الإنجليزي (١٨٤٥-١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولاً ثانوية، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم تتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة^(١). وأما الطبقات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهي نسخ مهذرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

* * *

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٢٩ - ٣٠.

الحالة الخامسة النص المختار وهو ما عليه العمل الآن

قد يلجأ أحيانا إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة.

وقد اعتاد الباحثون الذين يتصدون لنشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ما اتصل إليه أيديهم من نسخٍ لما ينشرون، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويجعلوها الأصل، ثم يخرجوها كما هي طبقاً لما رواه الراوي، أو شرحه الشارح، وفي أثناء ذلك يشيرون إلى ما قد يكون هناك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى، وهذه هي الطريقة العلمية المتعارف عليها في نشر الكتب، وفيها تتجلى الأمانة العلمية الدقيقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات، كما يتجلى فيها الرغبة في استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة في كتاب واحد، ولا شك أن في ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى، ومن المشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير.

وفي رأيي - كما في رأي الكثير من المحققين المعاصرين^(١) - أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التي بعد ذلك كلها أصولاً يكمل بعضها بعضاً، والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب يؤدي إلى اختيار الصيغة الصحيحة وإثباتها في صلب النص عند نشره، ثم توضع فروق النسخ الأخرى في هامش الصفحة، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة، يختارها المحقق ويشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب.. وإذا أثبت بالمقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلا يجوز تغييرها إلا بدليل قاطع على فساده.. وتكشف المقابلة أحيانا عن الخلل في ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك.. فلا بد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق في هذه النسخ.

وعند المقابلة لا يوضع في هذا النص المختار معكفات [...] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ، أي من عند المحقق، أو من مرجع آخر غير النسخ، وهذا هو ما عليه العمل الآن، فقد جاء في منهج مقابلة كتاب الأغاني الموضوع سنة ١٩٧١ منهج لم يطبع ولكنه بين أيدينا: «تعتبر كل النسخ أصولاً يكمل بعضها بعضاً، ولذلك فلا ينص على النقص في

(١) لعل في نشر كتاب الأغاني ط دار الكتب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، والشفاء لابن سينا، وتحقيقنا لكتاب (ربيع الأبرار) نماذج طيبة لما يسمى بـ(النص المختار).

إحدى النسخ ولا على الزيادة في بعضها، ويجرد المتن من علامات [...] ومن التعليقات الخاصة بها، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغاني، أو كانت الزيادة تكملة لا بد منها، دون أن يكون لها مصدر».

وكم هو جميل هذا الرأي لكن قولهم : «يجرد المتن من علامات الزيادة» فهذا قول حسن، ولكن قولهم «ومن التعليقات الخاصة بها» أى بالزيادة فإنى لأرى ذلك، بل الرأي عندي أن هذا مخالف لما جرت به العادة، وما أوصينا به، فيجب التنبيه على النقص أو الزيادة في الهامش دون أن توضع معكفات في المتن.

ويستحسن أن لا يوضع في المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف، وهو الصحيح والأنسب، مختاراً من النسخ جميعها، وما عداه فيوضع في الهامش مما أمكن العثور عليه من نسخ، وهذا هو ما نسميه بالنص المختار.

* * *

كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة، وبعض المؤلفين أملى كتابه أكثر من مرة كما مر بنا، وبين كل هذه الأمالى للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة، تزيد بابا أو أبواباً! ففى مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه «يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها»^(١).

وليس برجشتراسر أول مبتدع لهذا، فقد قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣): «لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل أحاديث كثيرة، يذكر الراوى إسناد النسخة في المتن الأول منها، ثم يقول فيما بعد: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يروها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عن أبي اليمان عن شعيب أيضاً عن نافع عن ابن عمر، ونسخة عن يزيد ابن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها. فيجوز لسامعها أن يفرد ماشاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين، لا تعلق لأحدهما بالآخر، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين، ولهذا جاز تقطيع المتن في باين، والأكثر على ما تقدم ذكرنا له»^(٢).

(١) أصول نقد النصوص: ٢٧.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ٢١٤.

فإذا سأل سائل: أى الروايات تستحق أن تنشر؟ نقول:

للمحقق أن يؤثر النسخة التى بخط المؤلف على التى كتبت بخط غيره، سواء فى عصره أو بعد وفاته، ويؤثر المسهبة على المختصرة، والمصححة على التى فيها خلل، والتى لها نسخ كثيرة على التى نسخها قليلة، فإن خالف المحقق هذه القواعد، فعليه أن يعرف القارئ بالنسخ التى يتركها ويبين له خصائصها، ويوصفها من خلال الفهارس التى ذكرتها.

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٣هـ) أن ابن قتيبة قد أملى كتابه من كراسته فى فترات مختلفة، فكان يستعمل فى كل مرة عبارات متغيرة، ويضيف أحياناً عبارات من عنده، ويهمل عبارات كان قد أملاها فى مرة سابقة، ونص بعض العناوين وخصوصاً فى الجزء الأول من الكتاب يختلف فى بعضها عن بعض فى مختلف المخطوطات. إلى حد أنه ينبغى أن تنشر مستقلة، وذلك هو السبب - فيما يرى دى غويه - فى أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين، فى حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه^(١).

ويرى هذا الرأى برجشتراسر فيقول: «فإذا كانت هناك إبرازتان (روايتان) كل واحدة منها مهمة، والفرق بينها كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرها جميعاً»^(٢) أى كل واحدة تنشر على حدة.

وإذا كان الكتاب شائعاً بين العوام أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبى مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسير الشعبية مثل سيف بن ذى يزن والأميرة ذات الهممة، وأبو زيد الهلالي، فإننا نجد القصص أنفسهم يغيرون، ويسقطون، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود فى الكتاب، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب!! فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة، بل إنها فى مثل هذه الحالة تفترق إلى أجناس مبهمه، لكثرة الفروق فى كل، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنسا منها: وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس، وينشرها مع التصحيح ما أمكن، ثم يضيف باقى نسخ هذا الجنس ويبين المهم منها، ويصف كذلك الأجناس الأخرى، لأنه ليس الغرض هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب، لأن ذلك محال، وبخاصة

(١) انظر المقدمة اللاتينية التى كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء: وترجمها الأستاذ وهيب كامل (مقدمة

الشعر والشعراء: ٤٣).

(٢) نقد النصوص: ٢٧.

في أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذي لا نعرف له مؤلفاً، ولا تاريخاً، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه.

فإذا رجعنا إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تماماً معنى الكتاب ولا التأليف، بل كانوا يحدّثون بالأحاديث ويروون الأشعار، ثم شرعوا يكتبون، لا يريدون التأليف، بل تذكيراً لأنفسهم، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الأحاديث، وكان الناس ينسخونها أحياناً لنفسه، فيسقط منها ما لا يخصه، ويضيف إليها من منبع آخر!! ولا يذكر أن الذي ينسخه منقول من كتاب المؤلف.

وكثيراً من الكتب المنسوبة للقدماء لم يؤلفها المؤلف في هيئة كتاب، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه، أو مما يجده مقيداً بخطه، وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملاها من الأستاذ في هيئة كتاب وينسبه إليه، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره، أو أخذه من مصادر أخرى. وينسبه لنفسه! ويذكر أستاذه في بعض الأماكن ذراً للرماد! ويفغله في البعض الآخر! وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يخرجون في آن واحد كتاباً واحداً لأستاذ واحد، فتجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد، ولكنها تختلف في عباراتها وترتيبها! والدليل على ذلك ما جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري عند الكلام على الأصمعي قال: «وكان أُملي ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه!! فأخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الغساني عن سلمة قال: جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه علي!! فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي ففعلت وإلا فلا تقرأوه. قال سلمة ابن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له»^(١).

ويرى برجستراسر أن كتاب «فحولة الشعراء» للأصمعي لم يؤلفه الأصمعي! بل صنعه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠هـ أحد رواة الأصمعي، فجمع فيه ما كان سمعه من الأصمعي في هذا الموضوع، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ ويستشهد برجستراسر على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة^(٢).

وكذلك كتاب (نهج البلاغة) الذي ألفه الشريف الرضي، ذكر ابن أبي الحديد في شرحه

(١) مقدمة المؤلف: تهذيب اللغة: ١٥/١.

(٢) نقد النصوص: ٣٥.

أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفي الزيادات التي نذكرها فيما بعد»^(١) ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك فصولاً من هذه الزيادة وعقب عليها بقوله: «وأعلم أن الرضى - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه، وتقريب ما بعد من أقطاره، ومقررين العزم، كما شرطنا أولاً على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب، لتكون لاقتناص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ...»^(٢).

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه: «ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام. قيل: إنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضى - رحمه الله - وقرئت عليه فأماها وأذن في إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها»^(٣).

وهذا في رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال. الذى سنوضحه بعد. وعلى المحقق أن يشير في الهامش إلى اختلاف النسخ، أى اختلاف الروايات، فثبتت في المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية وهو ما سميناه بالنص المختار، يضع في الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرّف.

وقد أخبرنا القاضى عياض عندما تناول ضبط الروايات في الحديث قائلاً: «هذا مما يُضطرُّ إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه؛ وإلا تسوّدت الصحف، واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرّج في الحواشى، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من: اسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات.. ولا يغفل المهتمبل، بهذا عند كثرة العلامات، واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره، أو على ظهر جزئه، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن، وكبر السن، واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»^(٤).

ثم يقول النواوى: «ولا ينبغي أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين في أول كتابه أو آخر مواده»^(٥).

(١) شرح نهج البلاغة: ٣٧٨/٤ ط اليمينية سنة ١٣٢٩.

(٢) شرح نهج البلاغة ٥٠٦/٤.

(٣) شرح نهج البلاغة ٥٠٦/٤.

(٤) الإلحاح: ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التقريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها.

(٥) التقريب والتيسير: ٢٩٠.

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية، إذ يجوبون أن توصف النسخ في المقدمة، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزاً إلى النسخ، وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فمرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتي تليها في القدم بالرمز (ب) إلخ.. وإن كان عدد النسخ كبيراً احتجنا إلى نظام في تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التي تحفظ فيها النسخة.

وعند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف الزيادة إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك في الهامش، وذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب، وليست حشواً ولا إكمالاً - كما بينا - من الناسخ أو من غيره، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها في الهامش، كما فعل محقق كتاب المعارف فيما بينا. ويرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرفٍ أو كلمة أو جملة يعتقد أنها سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين معكوفتين [...]^(١).

السَّمَّاحُ بِزِيَادَةِ سَقَطٍ :

وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب في الحديث، فقد ذكر ابن كثير أنه «إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بالحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض كتاب فلا بأس بتجديده على الصواب»^(٢) ويفسر، وإذا كان في الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من إتمامه من غير بيان أصله، وكذلك إذا كان يغير المعنى، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه، وأن من فوجه من الرواة أتى به. وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعنى) كما فعل الحافظ الخطيب، إذ روى عن أبي عمرو بن مهدي عن القاضي المحاملي بإسناده عن عروة عن عمرة (تعنى عن عائشة) أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدني إلى رأسه فأرجله. قال الخطيب: كان في أصل ابن مهدي: عن عمرة أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدني إلى رأسه فأرجله. فألحقنا فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبو عمرو وقلنا فيه: «تعنى عن عائشة» رضی الله عنها، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك. وإذا درس من كتابه - أي ذهب بتقطيع أو بلبل أو نحوه - بعض الكلام، أو شك في شيء مما فيه، أي مما حفظ وثبته فيه غيره من الثقات، واطمأن طلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه

(١) قواعد تحقيق النصوص : ١١ - والباحث الحديث للشيخ أحمد شاکر : ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) اختصار علوم الحديث : ٦٣ .

بالأصل، ويستحسن أن يبين ذلك ليبراً من عهده ويعقب على ذلك فيقول: هذا رأى علماء الفن.

والذي أراه في كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه: المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة في أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين في الحاشية نص ما كان في الأصل، أداء للأمانة الواجبة في النقل. وقد يكون في النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف فأثبت (ابن) لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون في نص المتن نحو: «بني الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه: «على خمس» فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن «بني الإسلام على خمس» كان المحقق في حل أن يجذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف.

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه «إذا لم يمكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية، فمحذور أن يكمله المحقق من عنده، بل يترك الأصل كما هو، ويثبت في الهامش، إشارة إلى موضع السقط ومقداره» ثم تقول: «وقد تورط بعض المحدثين فأكملوا مواضع السقط في المخطوط بكلمات من عندهم، حسبوها ثلاثم السياق! فكانوا كمن يضع ذراعاً لتمثال فينوس»^(١) ولعلها تريد بذلك السقط الكثير.

والرأى عندي ما ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحدثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المنجد، والأستاذ عبدالسلام هارون، والشيخ أحمد شاكر، وغيرهم من المعاصرين، فقد قال صاحب التقريب والتيسير: «وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أو حديث آخر، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط: فإن لم يغير معنى الأصل فهو على ما سبق، وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه في نفس الكتاب.. كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم.. فإن وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويروها على ما يخبرونه»^(٢) وهذا هو ما عليه العمل الآن.

نقل المؤلف نصوصاً من مصادر ذكرها :

وإذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها، فنعارض هذه النصوص على أصولها، ويشار في الهامش إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقال: هذا النص في كتاب كذا باختلاف

(١) محاضرات تحقيق التراث في دار الكتب سنة ١٩٦٧: ص ٨٣.

(٢) التقريب والتيسير ٣١٩ - ٣٢٠.

في اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك، ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التي توجد في بطون الكتب، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها، إلا إذا كانت مصحفة فهنا يجب أن نجعل في المتن الرواية الثانوية وننزل في الهامش رواية الأصل.

وإذا كان المؤلف قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر، وهذا الكتاب الأصل موجود عندنا، فينبغي أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أى زيادة يجدها في الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة المحقق هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه، وفي كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق وردّ كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص، ومثل هذه الأمور يلجأ إليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه.

وقد يقرأ عالم كتابا ويصحح بعض ألفاظه^(١) والألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة، فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبتته في المتن وأشار إلى الأصل في الهامش، ولا بد بصورة عامة من الإشارة في الهامش إلى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما^(٢).

* * *

ونعود إلى الحديث الذي وعدنا به^(٣) عن الشواهد من القرآن الكريم، فإننا ذكرنا أن برجشتراسر يرى أن «الآيات القرآنية التي يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها، ونقطها، بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه»^(٤).

ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذي نشره للزمخشري «المفصل» فقد رأى أن فيه بعض آى القرآن محرقة فتركها كما هي ويقول: «فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ، لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف»^(٥) وقد رأى هذا الرأي أيضاً الدكتور محمد حمدى البكرى في محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١.

(١) وذلك كما كان يفعل الشنقيطى في نسخته الخاصة من الأغاني والتي اعتمد عليها محققو دار الكتب.

(٢) انظر قواعد تحقيق النصوص ١١ والدكتور صلاح الدين المنجد.

(٣) راجع صفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب.

(٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ٤٣.

(٥) أصول نقد النصوص ٤٢ وانظر صفحة ٢١٤ من هذا الكتاب الذى بين يديك.

والرأى عندي ما ذهب إليه العلموى فيما ذكره روزنتال «أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذن وقلت (العلموى): وهذا مجله في غير القرآن» وسائر المحققين المعاصرين يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الديني لا بد أن توضع في نصائها، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجميع يكتشفون في كثير من الكتب التي يحققونها أخطاء فيردونها إلى الصواب.

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول: وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردّها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٢٧: «فَلَمَّا أَتَوْا عَلَى وَادَى النَّمْلِ» وهى «حَتَّى إِذَا أَتَوْا» وفي ص ١٥٩ «عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنَى إِسْرَائِيلَ» وهى «إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جِئْتُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنَى إِسْرَائِيلَ»^(١) وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنه على أمرين: أما أحدهما: فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر: فإن التزمّت في إبقاء النص القرآنى المحرف في الصلب كما هو فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه محطّناً، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

والمسألة خلافية قديمة بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضى عياض (ت ٥٤٤): «الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشى الكتب ويقروون ما فى الأصول على ما بلغهم^(٢)، إذا فالمسألة قديمة وهى متحققة فى المذهبين إذا نبّه المحقق على ما كان عليه الأصل الذى حققه بما هو واضح الخطأ.

وتحقيق النصوص القرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير مثل: القرطبى والطبرى وأبى حيان الغرناطى، وفى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشر ثم كتب القراءات الشاذة، ويجدر بالمحقق أن ينسب كل قراءة تخالف قراءة الجمهور.

(١) تحقيق النصوص ونشرها.

(٢) اللامع: ١٨٥-١٨٦ وانظر الباحث الحثيث لابن كثير ط ٣: ١٤٥ وانظر التقريب والتيسير: ٣١٨.

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

وهذا أيضًا هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمّنة من الأمثال والأشعار ونحوها، فيجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف، وأزاده، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الروايات حكمًا خاصًا، فهذا قيد شديد يجرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة:

١ - القرآن.

٢ - الحديث.

٣ - الأمثال، والأشعار:

هى ما يجب في تحقيقها الدقة والحرص والترث، وليس معنى هذا أن نستهن بغيرها ولكن معناه أن نبذلها من اليقظة ونستشعرها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ^(١).

ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشدّدون في الرواية باللفظ والنص، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء، وكان أحب إلى أحدهم - كما قال الأعمش - «أن يخر من الساء من أن يزيد في الحديث وأوًا أو ألفًا أو دالا»، وما أكثر الأمثلة التي تشير إلى تردد الراوى بين لفظين حرص الراوى نفسه على التصريح بكل منهما، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبى صلى الله عليه وسلم، وذلك كما في حديث أبى مالك الحارث بن عاصم الأشعري الذى أوله قوله عليه السلام: «الظهر شطر الإيمان» فإن فيه بعد ذلك «وسبحان الله والحمد لله تملأن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض» فقد شك الراوى هل العبارتان كلتاها تملأن - بالثنائية - أم تعدان عبارة واحدة (تملأ) بالإفراد فأثبت الراوى اللفظين ورعًا واحتياطًا.

ولعل عمل البكرى المتوفى سنة ٤٨٧هـ في كتابه (اللاى فى شرح أمالى القالى) يعتبر تحقيقًا علميًا لكتاب الأمالى. فقد وقف أبو عبيد البكرى على الأصول التى استقى منها القالى أماليه، فمكّنه ذلك من الوقوف على مواضع الوهم عنده، والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بالأصول التى عنده^(٢).

(١) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٧ - ٤٨.

(٢) انظر مقدمة سطر اللاى.

ويذكر البكري في مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغفله القالي فقال: «وبيّنت من معاني منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدا وسائر أشعارها ما قطع. ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهمل، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشعر الغفل المجرد... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبوعليّ ذكر ناقد، ونهت على ما وهم فيه تنبيه منصف لا متعسف ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد».

فالقاري يرى من هذا ومن صنعة القاضي عياض عندما حقق الأمهات الثلاث: موطأ مالك، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وأفرد لذلك كتاباً سماه (مشارك الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هذه الأمهات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى إهمال يبهما، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد في حديث آخر، أو يكون هو المعروف في كلام العرب ويقول: «ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتون وتقويمها إلى شرح غريبها وبيان شيء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لغموضه، أو الحجة على خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان»^(١).

والكتاب المذكور بتمامه يعد في نظر أهل الفن تحقيق على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة، ولعلكم ترون في هذين المصدرين ومثلها الكثير في الأدب واللغة والشروح منهجاً طيباً للتحقيق عند القدماء.

* * *

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: المقدمة.

الحالة السادسة نشر الكتب بطبع الصور لمخطوطاتها

١- إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة: فلا بأس من نشرها، إذا ألحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الهوامش، والفهارس وغيرها.
٢- وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ويبتهد في شرحه، وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به.

٣- أو أن يكون الكتاب كبير الحجم، كثير التكاليف الطباعية، والحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة. وذلك ككتاب (الأنساب للسمعاني) الذي نشر مرجليوت Margocliout صورة شمسية لإحدى نسخه وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة. ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥م بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسي لأن النسخة كانت جيدة الخط قريبة إلى السلامة، وكان الكتاب كبيراً، والأخذ في طبعه يستغرق أمداً ممتداً يربى على سنين، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب، على حين أن تصويره سوف لا يستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملاً في أيدي القراء، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لا تتخلو منها صفحات الكتاب، فكانت العدة معدة لأن تجيء أخراً مع الإشارة إلى صفحاتها وأسطرها، هذا إلى فهرس يجلو الكثير مما في الكتاب، ومقدمة دراسة، وهذه الفكرة التي كان يراد بها إخراج الكتاب في وقت قصير على النحو الذي أسلفنا بيانه حالت دونها حوائل. ثم رأيت بأخرة قد صُوِّرَ من مصر - مكتبة طلعت - ونشره مصوراً على هذه النسخة أحد الإخوة السوريين ... !!

وبهذه الطريقة نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، كتاب: «الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام والحجاز» لعبدالغنى النابلسي ١٩٨٦م وقد قدم له وأعد فهارسه الزميل الدكتور أحمد هريدي، وبالمثل نشرت الهيئة سنة ١٩٧٨م كتاب (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) للسيوطي بعد أن قدم له ووضع فهارسه الدكتور الحسيني هاشم وصدره الدكتور حسن عباس.

بقي سؤال على أن أوجهه لأجيب عنه هو:

هل نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها يعتبر تحقيقاً؟
والجواب عن ذلك : نعم، إذا أعد لها الناشر مقدمة نقدية استجمع فيها ما يجب أن يكون
في مقدمة الكتاب المحقق المطبوع، وتحقق من نسبتها إلى مؤلفها، وذكر ذلك في مقدمته،
وذيلها بالفهارس والتصويبات والتعليقات التي لا تقل عن زميلتها في المطبوع.
وعلى كل حال، فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة^(١) النسبة أنفع من طبع نسخة
مشكوك في نسبتها، ولا يعنى المحقق بتصويبها أو تقويمها، أو غير وبدل فيها على الوجه
المخالف للصواب.

* * *

(١) من الكتب التي نشرت بهذا الطريق كتاب «الوزراء والكتاب» للجهشيارى فقد طبعه مطابقة للأصل خطأ وصورة
Hensvoozmir من نسخة فينا وقد أضاف إليها الناشر مقدمة وفهرسا في فينا سنة ١٩٢٦ ثم أعيد طبعه بالحروف لا بالصور في
مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد الحفيظ شلبي.
ونشر دى جونسبورج : DeGujzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة لأشعار ابن قزمان المتوفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن شعره
كان بلهجة الأندلس العربية الدارجة، ورأى أنه ليس هناك من يستطيع تحقيقها.
ونشر فلتن Fulton كتاب البارغ في اللغة وطبع في لندن سنة ١٩٣٣ ووضع له مقدمة وفهارس.

الحالة السابعة نقلُ كتابٍ من موسوعة

الكتب الموسوعية التي تضمنت عددا من المؤلفات منها مثل : (نهاية الأرب) للنويرى، و(صبح الأعشى) للقلقشندى، و(مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمري، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، و(الأشباه والنظائر) للسيوطى، و(خزانة الأدب) لعبدالقادر البغدادي.

مثل هذه الموسوعات التي ضمت في داخلها كتبا أخرى، أو جمهورا عظيما من هذه الكتب، نذكر من هذه الكتب التي ضمتها مثل هذه الموسوعات كتاب (بهجة الزمن في تاريخ اليمن) لعبدالباقى اليماني، استخرجه الأستاذ مصطفى حجازى من كتاب نهاية الأرب للنويرى ج ٣٣، ولم يعتمد على مخطوطات له. وخزانة الأدب تضم فيها أيضا كتاب (فرحة الأديب) لأبي محمد الأعرابي، وكتاب (النصوص) لأبي حيدر السكري إلى غير ذلك من كتب النحو وكتب الشواهد.

ومثل هذا النوع الموسوعات لا يصح أن يخرج منه كتابا محققا، وإنما يستعان به في تحقيق النص ويستأنس به.

وليس للمحقق أن يطمئن إلى أن هذا هو نص الكتاب المفقود، لأن الأقدمين كانوا ينقلون النصوص أحيانا، وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها بالحذف أو الإضافة، وترجمتها بلغتهم أيضا.

اللهم إلا إذا حقق الأقدمون النقل، ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلا: «انتهى بنصه» فتكون مسئوليتهم في ذلك خطيرة، إذ حملوا أنفسهم أمانة النقل. فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعدُّ خطأ جسيما في فن التحقيق، وفي ضمير التاريخ. وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتابا محققا، وإنما يستعان به ويستأنس في تحقيق النصوص.

ويذكر شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون^(١) أن المرحوم حسن السندوبى نشر في (رسائل الجاحظ ١/٦٦) نصا من كتاب (العثمانية للجاحظ) ونشرها السندوبى مع الردِّ عليها. لأبي جعفر الإسكافى، وذلك كله منقول من (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد. يقول شيخنا عبدالسلام هارون: «وعندما وقعت إلى نسخة العثمانية المخطوطة، تيقنت أن

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٢٩.

ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخللاً لنص الجاحظ، بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر».

وكتاب : « بهجة الزمن في تاريخ اليمن » الذي حققه الأستاذ مصطفى حجازي ، من رواية النويري في نهاية الأرب جـ ٣٣ قام بتحقيقه في اليمن بعد ذلك الأستاذان : عبدالله محمد الحبشى ومحمد أحمد السنبانى على مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس ، ونشر في دار الحكمة اليمانية بصنعاء سنة ١٩٨٨م والمقارن بين النشرتين يرى فرقاً واضحاً بين رواية النويري التي يقول ذكر أبي اليماني في كتابه : « ما مختصره ، وفي بعض ألفاظه ما أوردناه بالمعنى » وقد اسقط النويري بعض ما لم يعنه من أشعار وغير ذلك .

* * *

الحشو أو الإكمال

الحشو interpolation هو إدخال كلماتٍ أو جملٍ في نصٍّ لم تكن فيه من قبل، ولم يقلها المؤلف، فيزاد على ما قاله بعض الشروح والتعليقات الدخيلة، إما للإيضاح أو لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ، وهذا ظاهر في (الرسالة) للشافعي تحقيق الشيخ أحمد شاكر، فتجد أنها قد احتوت عددًا كثيرًا من القراءات التي كتبها نساخ جهلة، أو قراء أشد جهلاً، ظنوا أن في الكلم تحريفًا أو خطأً فاستبدلوا به غيره .. وهذا نوع خطير من التزييف، لا يتبينه إلا خبير مقتدر.

وقد يدخل الناسخ في الصلب تعليقات، كانت في الأصل بين السطور أو في الهوامش، مثال ذلك: ما جاء في مخطوطة (ربيع الأبرار) للزمخشري يقول في سائر نسخه التي وقعت لنا: «قيس بن الحدادية الخزاعي» ويقف عند هذا الحد، ووجدنا العبارة في كل النسخ هكذا، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فإنها تقول: «قيس بن الحدادية الخزاعي. حداد بالضم من كنانة، وحداد بالكسر من محارب» ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشري. وإنما هي من أحد قراء النسخة الأصل، وأراد أن يشرح فكتب في الهامش أو بين السطور هذه الزيادة، فجاء الناسخ الذي نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص، فأدخلها في صلب النسخة، ظنا منه أنها تكملة لكلام الزمخشري! وبمقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القراء كتبها في الهامش كما سبق أن فصلنا.

ودليل آخر: وجدناه في تجريد الأغاني: ١٥١١/٤ «الحدادية: أم قيس بن محارب بن حفصة. يقال لهم: بنو حداد» ومثل هذا دليل على أن قارئ علق على النسخة الأولى (الأصل) فجاء الناسخ وأدخل التعليق في النص.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا أن المستشرق مرجليوث عندما نشر كتاب (معجم الأدباء) لياقوت وجد في النسخة التي وقعت له عند ترجمة الحصري (صاحب زهر الآداب) ما نصه: «وله عندى كتاب (الجواهر والملح والنوادر. كتبه عبد القادر البغدادي) فلم يلاحظ مرجليوث فرق ما بين زمن البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة في الأصل وكأنها من كلام ياقوت، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك^(١).

(١) انظر خزنة الأدب للبغدادي ١٦/١.

وقد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متممًا فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التوكيد، فإن كان عندنا المخطوط الذي تم فيه الحشو المقصود، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من مقارنة النسخ، لكن الذي يحدث في كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التي أجرى فيها الحشو مفقودة، وبهذا يختفى في النسخ المنقولة عنها كل أثر مادي للإضافة.

الإكمال Continuaton

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون في بعض الأحيان على الهوامش، أو في أواخر الفصول والأبواب أخباراً وآراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة في الأصل ويثبت الشرح في المتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

يخبرنا الدكتور أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد^(١) لابن عبد ربه، رأى أن ناشري الطبقات التي بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جمل كثيرة من الأخبار! فأثبتوا الأصل والزيادة في نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشاروا إليه. والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق^(٢).

وقد راجعت العقد فوجدت أنه قد ترجم فيه في كتاب (اليتيمة الثانية) للمتقى والمستكفي والمطيع^(٣) وقد وضعت في متن الكتاب. والشيء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبد ربه، وترى في ترجمة الأخير (المطيع) أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ أي بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة، وقد استدرك المحققون هذا ونبهوا عليه في الهامش ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه التراجم إلى الهوامش لأنها ليست من كلام المؤلف.

وقد رجعت إلى كتاب المعارف لابن قتيبة للاستئناس، فوجدت ترجمة:

(١) وذلك في رسالته التي تقدم بها لنيل درجة أستاذ في العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣م وموضوعها (ابن عبد ربه وعقده).

(٢) مصطلح التاريخ: ٢٨.

(٣) العقد الفريد: ١٢٨/٥ وما بعدها.

١ - المعتضد بالله.

٢ - المكتفى.

٣ - المقتدر.

موضوعة في هامش الصفحات، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم وخلافتهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦هـ) كما يلاحظ أن من ترجم هؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالى ووفاته مما خالف أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا في نسخة واحدة فقط^(١).

والشاهد فيما قدمنا: أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص مخطوطةٍ توجد منها نسخ كثيرة، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصيل قبل الحشو والإكمال.

لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغي الالتجاء إلى مثل هذا التساؤل: هل أسلوب المخطوطة في كل أجزاءها واحد؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصيل وكأننا نستعمل مقصاً. لكن حينما يوجع الكلام بعضه في بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام! وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلا من افتراض الفروض.

والعبارات الأصيلة المحقمة جديرة بالإثبات، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «أما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويؤيدها الفحص فهي جديرة بالإثبات»^(٢).

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال، وإنما هي عبارات أصلية نقصت من الأصل في إحدى النسخ للأسباب التي ذكرناها.

* * *

ومثل هذا - الحشو والإكمال - ما فطن إليه نقاد الحديث قديما: فقالوا: الحديث المدرج: هو الحديث الذى اطلع فى متنه أو إسناده على زيادة ليست منه، وهو من أدرجت الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه^(٣). وهو: أن يذكر الراوى عقيب الحديث كلاما لنفسه أو

(١) انظر المعارف: ٣٩٤.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٦٦.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ٢٤٥ والمراجع المبينة به.

لغيره فيرويه من بعده متصلاً، فيتوهم أنه من الحديث، ورواة الصحاح والمسائيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هينة يسيرة بالنص على أصحابها، سواء وقعت تلك الزيادة في المتن أو الإسناد، وذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجيتها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله ﷺ، أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم، ولاريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس.

والإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث، فيتطوع بإدخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير، وقد يوجد هذا الإدراج في أول الحديث أو وسطه، ووقوعه أوله أكثر من وسطه.

فمن الإدراج في الوسط: ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً «أنا زعيم - والزعيم الحميل - لمن آمن وأسلم، وجاهد في سبيل الله بيت في ربح الجنة»^(١).
فعبارة «الزعيم الحميل» لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيراً للفظ زعيم، الذي ظنه غير واضح في السياق.

ومن الإدراج في أول الحديث: ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فعبارة أسبغوا الوضوء في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال: «ويل للأعقاب من النار» ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشبابة في روايتهما لها عن شعبة وظنهما من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة. وقد عرفنا وقوع الإدراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة «أسبغوا الوضوء» وأجدر تلك الروايات بالاعتناء والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «ويل للأعقاب من النار».

ومن الإدراج في آخر الحديث، ما في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً «للعبد المملوك أجران، والذي نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فرسول الله ﷺ اكتفى بقوله: «للعبد المملوك أجران» غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه تمى الرق، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب رسول الله ﷺ.

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥.

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها والمراجع المبينة به.

الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلا عن أمه عليه السلام التى توفيت وهو صغير، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم^(١).

ودواعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الغريبة، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونبهوا على ذلك كما بينا

* * *

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها، والمراجع المبينة به.

الهوامش والتعليقات

قيل قديماً حلية الخرائد: الحلق في زفاريها، وحلية الدفاتر: اللّحَق في حواشيها، والمغاربة يقولون: الدرر في الطُّرر. وقيل للخوارزمي عند موته: ما تشتهي؟ قال: النظر في حواشي الكتب^(١).

فالقدماء كانوا لا يرون بأساً بكتابة الهوامش، والفوائد، والتنبيهات واختلاف رواية أو نسخة، وكانوا يوجبون ألا يكتب في آخر ذلك (صح) ونحو ذلك، لئلاً يوهم أن ذلك من الأصل، بل الواجب أن يضع لمثل هذه التخريجات أرقاماً حسابية في المتن، ثم يضع مثلها في الهامش، وذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط في الأصل، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الهامش من ذلك: (فائدة) أو صورة (ج) رمزاً للحاشية وبعضهم يكتب ذلك في آخره وقالوا: «لا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل.. ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة تظلم الكتاب»^(٢).

وفي الوقت المعاصر يراد بالتعليقات، أو التخريجات: يعني نسبة كل قول إلى قائله في الكتاب الذي يحقق، فيدخل تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه، أو مملكه، من تهميش أو تحشية وشرح بعض الألفاظ الغريبة، والتعريف بالأعلام، والبلدان، تخريج الأحاديث، والأشعار، وبيان السورة ورقم الآية، وذكر الدواوين، والكتب الأصلية التي وردت فيها الأشعار والأرجاز التي في المتن، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية.

وما يقتضيه التعليق أيضاً: ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في المتن، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات السابقة، وإن استطاع التنبيه في الصفحات الماضية^(٣) إلى ما سيأتي في اللاحقة، أصبحت الفائدة أعم وأنفع، وأضاء الكتاب بعضه ببعض.

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من الكتاب، وهذا إن أعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب

(١) انظر الزمخشري في ربيع الأبرار. المخطوطة رقم ٥٩٢ أدب تيمور ص ٧٧ أ.

(٢) انظر الدر التنوير ١٨٣ والمعيد ١٣٩ ومجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤.

(٣) راجع الهامش رقم ٢ صفحة ٢٢٤ ورقم ٣ صفحة ٢٢٣.

الكثير منهم. ولقد ذكرت بعضاً مما سجله الأقدمون، وأخذ به جمهور المحدثين. فلأنجلوا يلفت نظر قارئه إلى أنه أحياناً يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولاً أكثر مما هو، بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح، والمصلحة تقتضى الانصراف عن ذلك، وعدم وضع أى تعليق، لا ينتسب إلى الجهاز النقدي بالمعنى الحقيقي^(١).

ويمثل هذا نادى الدكتور إبراهيم مذكور فقال بصدده حديثه عن التحقيق: «وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه، على ألا تطفئ الحواشى والتعليقات على النص نفسه»^(٢).

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه دون شرحه، إن الكثرة من الناشرين (المحققين) لا تنتبه إلى هذا الأمر فتجعل الحواشى ملأى بالشروح والزيادات: من شروح للألفاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف، كل ذلك بصورة واسعة مملّة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ولم توجد في المخطوط»^(٣).

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج، فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقوم به يبقى أمام المحقق أن يُيسرَ على القارئ فهم النص. فيقول: «وهو مخيرٌ في هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله، ومن المحققين من يطيل في هذا النوع من التعليقات ولكنى أرى التخفف فيه واجب، وإلا صار التحقيق تأليفاً»^(٤).

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبه، وصحة إسناده، فإن صحة النسب والإسناد لا تمنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبتير والإضافة. ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطوع بها المحقق، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها جملة، ويستغنى عن التخريج نهائياً، ويترك عهدته على المؤلف، ويكتفى بضبط النص فقط.

ولهذا المنهج (منهج التوثيق) من يدعو له من مثل الدكتور صلاح الدين المنجد، حيث يقول: «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون شرحه» ومثله الدكتور إبراهيم السامرائى.

لكن لا يزيد عمل المحقق هنا عن عمل النساخ والورّاقين، ولا يجوز أن ننظر إلى هذا المنهج الأخير على أنه الأمثل، وإنما ننظر إليه على أنه القدر الكافى حال الضرورة، وذلك عند

(١) انظر هامش ص ٨٤ من النقد التاريخي والمراجع المبينة به.

(٢) نظرة إلى تاريخ التراث العربى: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً.

(٣) قواعد تحقيق النصوص ص ١٠.

(٤) محاضرات فى علوم اللغة والأدب ٢٥ الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.

قلة العلماء بالتراث، والحرص على استغلال نشاطهم، أوحينا يتصدى للموسوعة العلمية فرد واحد فيكون التنازل عن الكمال في سبيل سرعة العمل وإظهاره، أما إذا كان المخطوط صغيراً، أو كانت الموسوعة موزعة على العلماء، فالمنهج الأمثل هو ما ذكرناه أولاً، ويستعين المحقق في إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغة، والكتب التي تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً عن التعليقات الضرورية، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

وقد جاء في مقدمة الجزء الأول لتحقيق (شرح السيراني على سيبويه) المطبوع في الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث سنة ١٩٩٠م وكانت لجنة تحقيق هذا الكتاب مكونة من الدكتورة: رمضان عبدالنواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبدالديم، قالت: «وكان المنهج الذي ارتضيناه في التحقيق هو الاهتمام - قبل كل شيء - بإخراج النص سليماً صحيحاً مع ضبط أمثله، وتخريج شواهد، والترجمة لغير المشهور من الأعلام الواردة فيه، كما أشرنا إلى فروق الروايات».

أى أن ما يتصل بتصحيح النص وتحرير عبارته وتأديته إلى القارئ تأدية صحيحة: تحقيق معانيه، وتمكين القارئ من فهمه فهماً صحيحاً، فعلى المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوباً إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر، والصحيح الذي غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر، وما أكثر هذا الشعر في القديم.

ومن منهج التحقيق في أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شيء حسن على شرط أن يكون العلم غير معروف، أو أن يكون العلم قد ورد مشاراً إليه بشهرته أو لقبه أو كنيته، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز؛ كأن يقال: (أبو عمرو) فيشار إليه أنه أبو عمرو الشيباني، وليس أبا عمرو بن العلاء؛ لأن الثاني يذكر على الأكثر كاملاً، أما الأول فيكتفى فيه بالكنية، أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال: كقول (الطائي) ولا يد من الإشارة إلى أنه أبو تمام، لغلبة الطائي عليه أكثر من البحترى الذي ينص عليه بالبحترى أو أبو عبادة، والأغلب ألا يراد بالطائي (حاتم)؛ لأن ذلك يذكر بقولهم: (حاتم الطائي) ولست أدري وجهاً للتعريف بعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبي بكر الصديق، وامرء

القيس، وعنصرة، والفرزدق، وجريير والأخطل، لشهرتهم وغيرهم وغيرهم على نحو ما يفعل غير واحد في أيامنا.

ومن التعليقات غير المفيدة: إتيال الهامش بشروح لغوية هي في غاية الوضوح كأن يشرح المهند بالسيف، والكنانة بجعبة السهام، والوغي بالحرب، والمفازة، بالصحراء، والثريا بالنجم، ومثل هذا كثير في الدواوين التي يخرجها المحققون في عصرنا.

وربما كانت هذه الشروح مضللة كأن يعمد المحقق إلى شرح (الكاهل) فيأتى بكل المعاني التي وردت في هذه المادة في (لسان العرب) في حين أن المراد بالكاهل في البيت أحد المعاني الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضاً.

وهناك نمط من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية، فيتتبع البيت في الكثير جداً من المراجع التي قد تبلغ الخمسين مرجعاً للبيت الواحد، رأيته أول ما رأيته في كتاب (قواعد الشعر)^(١) لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، فمثلاً عندما ذكر ثعلب قول الشماخ في عرابة:

رأيت عرابة الأوسى تسمو إلى الخيرات منقطع القرين
إذا ما رأيت رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمن

يعلق الدكتور المحقق على هذين البيتين فيقول: البيتان في ديوانه ص ٩٧ وهما في الكامل ٩/٧٥، ١٤/٣٩٦ والعقد ٢/٢٨٨ والحماسة البصرية ١/٢٢ والأغاني ٨/١٠١، ٨/١٠٦، وشرح القصائد السبع ٥/٥٧٥ وفيه «الأوسى ينمى» «إذا ما غاية» والعمدة ١٩/١، ١٤٩/٢ وفيه «إلى العلياء» واللسان «ين» ١٣/٤٦١ وتاريخ الطبرى ٢/٥٠٥ وشرح الشافية ٤/٣٠٤ والخزانة ١/٤٥٣، ٢/٢٢٣ في قصيدته، وجمع الجواهر ٥/٦ «ينمى» وأمالى القتالى ١/٢٧٤ والمصون ٩/١٨٥ والبديع لأسامة بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ - ١٩١ والشعر والشعراء ١٧٩/١٨ والمختار من شعر بشار ١٨٢/١٦ والأول في اللسان (قطع) ٨/٢٨٤ والمعارف ٤٤/٨، والعين ١/١٥٤ وغير منسوب في شرح التبريزي للحماسة ٩/٧٩٣ وفيه «اللوسى إلى الغايات» والكامل ٩٥/١٦ والثاني في أسرار البلاغة رقم ٤٣١ ص ٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ١٨٨/٩، والسمط ١/٦٧ والأغاني ١١/٦٩، ١٤/١٤ والمسلسل ٢/٢٥٦ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٦٥ واللسان (عرب) ١/٥٩٣ والتاج (عرب) ١/٣٧٦ وجمهرة اللغة ١/٢٦٧ وفيه «رية» وهو تحريف ٣/١٨١ والفاخر ١٠٦/١٦ وفيه «غابة» ويروى غير منسوب في شجر الدر ١٢٧/١ والأزمنة للمرزوقى ١/٩٩ ونهاية الأرب ٤/٢٦ كما ينسب في الصحاح (عرب) ١/١٨٠

(يمن) ٦/٢٢٢٠ للحطينة انظر كذلك التاج في الموضوع السابق^(١)

أى ما يقرب من خمسين مرجعا!!

وهذا نموذج واحد مما في الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج، بل في كل الكتب التى حققها الدكتور رمضان عبدالنواب وهى - فى مجملتها - رسائل صغيرة مثل القوافى للبرد، والتذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى، والأمثال للسدوسى، وكتاب البئر لابن الأعرابى، والحروف للخليل.

وكنت أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا فى هذه الكتب الصغيرة الحجم إلى أن عملت معه سنة ١٩٧٢ فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، فى تحقيق الجزء الثانى من شرح السيرافى لسبويه، وغير ذلك، فصدق ظنى ورأيته قد تخفف من مثل هذه المراجع الكثيرة، ولك أن تراجع إلى ما حققه من هذا الكتاب لترى صدق ظنى!! فلا يأتى بأكثر من عشرة مراجع، وقد جمعتى عشرات الجلسات العلمية الخاصة به فاستفسرت منه عن سر كثرة مراجعه فى الشعر، فأخبرنى أنه متأثر فى هذا الصنيع بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى فى تحقیقاته، فقد كان يستقصى كذلك فى الكتب التى حققها من قبل، مثل اللآلى لأبى عبيد البكرى وديوان حميد بن ثور، وكذلك ديوان سحيم، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمنى مستقصى أيضاً، لكن على نهج يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المراجع إلا إذا أفادت جديداً لكن الدكتور رمضان يهتم بكثرة المراجع أضافت جديداً أو لم تضيف .

وهذا المنهج لا يروق لبعض شيوخ التحقيق، ويرى أن الأصوب عدم إقبال الهوامش بما لا يضيف جديداً فى تحقيق النص. يقول استاذنا محمود شاكر فى مقدمة تحقيقه لكتاب أسرار البلاغة ص ٩: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتكثرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارئ إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب» كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه آخر.

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح الهادى فى تحقیقاته يلتقى هواه بهوى الدكتور رمضان عبد النواب فى منهجه، بل يشتركان فى تحقيق كتاب فيتخذان خطة موحدة وهى: الاستقصاء للشواهد الشعرية، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح الهادى (رسالته للماجستير) تجده كذلك، وفى الكتب التى اشتركا ويشتركان فى تحقيقها تجدهما متحدثين فى هذا المنهج، ويسيران فى نفس الطريق، ولعل زمالة التخرج وشدة الصلابة هى

(١) الهامش رقم ٦ ص ٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر وما كتب بالبنط الأسود فإنه زيادة يعدها المحقق للطبعة الثانية، وقد وضعها زيادة بنفسه عندما أهدانى نسخة من الكتاب.

التي ألفتَ بينها في المنهج، وقد كان بين ثلاثتنا مناقشات تطول وتقصّر، ولم تخل جلسة من الإفادة الطيبة التي أحمدها لها.

لكن - والحق يقال - إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث إذا أضاف جديدا، وقد يلفت نظره ويضع يده على مراجع لم تعهد له في مثل هذا الموقف، وهذا من أهم الأمور التي ينتظرها شادى التحقيق، بل حتى من تمرسوا به وعرفوا مواطنه.

ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جاير في تحقيقه لكتاب (الصبح المنير في شعر أبي بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، والأعشىين الآخرين؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد، ولكن جعل لها قسما خاصا في آخر الكتاب.

وكذلك المستشرق الألماني (ريتر) حين نشر (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجاني كما أخذ بشيء منه المستشرق الأمريكي (فون غر نياوم) تقرأ في أسرار البلاغة للجرجاني شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين: جاهليين وإسلاميين وعباسيين فكان على المحقق (ريتر) أن ينسب من هذه الشواهد ما لم يكن منسوبا إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كما في تحقیقات الميمنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون لبيت قد شاع بوجه غير مقبول، فجاء المحقق وأثبت الرواية الصحيحة إلخ. فلم يهتم ريتر بمثل هذه الفوائد، بالرغم من خدمته الدقيقة للنص، ومقابلته بين الأصول للكتاب، بل راح يذكر المظان التي ورد فيها الشاهد، ولا بد من ذكر الأمثلة على ذلك فأقول: جاء في ص ٢٤٥ من نشرة ريتر لأسرار البلاغة.

وكذلك قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْأَلِيمَ تَمَرَّدَا
وَوَضِعَ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالْعَلَا مُضِرٌّ كَوْضِعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين، ولكنه يعود في الهامش فيقول تعليقا على البيتين: (للمتنبي ديوانه: ٢٨٨/١) ولو اكتفى بهذا لكان عملا طيبا، ولكنه يعود فيقول: «الواحدى ٥٣٣ اليازجى ٣٧٨ من قصيدة في مدح سيف الدولة، الكشكول (مصر ١٣١٨) دون الإشارة إلى اختلاف الروايات بين هذه النشرات.

فإن النص على أن البيتين وردا في شرح الواحدى لديوان المتنبي، وشرح اليازجى، والكشكول للعاملى مما لا فائدة فيه، ولا يمكن أن يضيف شيئا من الفوائد في النصوص المحققة؛ ذلك أن البيتين من الأبيات المشهورة المتداولة التي يستشهد بها من شعر المتنبي،

ومن أجل ذلك لم يجد الجرجاني نفسه في حاجة إلى نسبتها فهي معروفة
وعندما أعاد شيخنا محمود شاكر نشر هذا الكتاب «أسرار البلاغة» سنة ١٩٩١م لم يتكرر
من مثل هذه المصادر. ويرى أنه لا لزوم لها فيقول: «ضعاف المحققين من الذين يتكثرون بما
لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارئ إلى شيء ينتفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب»
وقد قام الدكتور رمضان والدكتور صلاح الهادي بتحقيق (كتاب اشتقاق الأسماء)
للأضمعي، قالوا في مقدمته دفاعاً عن هذا المنهج (الاستقصاء): «اتبعناه وقد ارتضينا في تحقيق
آيات الشعر منهجاً لم نبتدعه في هذا الكتاب، وإنما هو منهج اتبعناه من قبل في تحقيقاتنا
السابقة وهو أن نحاول استقصاء المواضع التي ورد فيها هذا البيت، أو ذلك، في المصادر التي
بين أيدينا، وهو منهج قد يسوء بعض الناس ولا يسرهم، إذ يرون فيه مبالغة وإسرافاً في
التخريج، كما ينادى بعضهم بالاكْتفاء بمصدر أو مصدرين ولا سيما في الشعر المشهور
المتداول.

«وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثاً أو محققاً: يجد أمامه
هذا البيت أو ذلك في سياق نثرى غير مفهوم: إما لاختصار محل في العبارة، وإما لتصحيح أو
تحريف أصابا هذا النص في كتاب مطبوع، أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه
الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة، لعله يعثر في بعضها على سياقه
الخالي من الاضطراب والتشويش، مثل هذا الباحث أو المحقق يحمّد لطريقتنا هذه أن وضعت
أمامه جمهرة مصادر البيت الذي يهمه، ووفرت له كثيراً من الجهد والمشقة، على أن الاكتفاء
بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت وردت في مصادر لم يرها المحقق، أو
القول بتحريف أو تصحيف في رواية لم يجهد نفسه في البحث عنها، أو ترك التصحيف
والتحريف كما هو؛ لعثوره عليه مرة أخرى في مصدره الذي اكتفى به».

وقد أفاد الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعاً عن منهجه، فمثلاً عندما ذكر في كتابه
(لحن العامة) للزبيدي بيت الفرزدق المشهور:

وَعَضَّ زَمَانُ يَا بَنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مِسْحَتٌ أَوْ مَجْلُفٌ

يقول معلقاً على هذا البيت في التهميش بعد أن عدد الكثير من مصادره «ويروى
(مسحتاً) في ديوانه (بيروت) ٤٦/٢ وفيه (مجرف) تحريف»^(١)

وفي إحدى جلساته العلمية أراني تعليماً على البيت في نسخته الخاصة ولما طبع هذا التعليق
بعد يقول فيه: «ليس هذا تحريفاً ولكنه رواية نبه عليها أبو الطيب في كتابه

الإبدال ٧٠/٢ فقال: « ويقال: قد جلف في ماله جلفة وجرف جرفة إذا ذهب شيء من ماله قال الفرزدق:

وعض زمان... ويروى: «أو مجرف» ٢٠٩/١٠ ومثله في الأضداد لأبي الطيب ٢١٤/١ كذلك»

ويقول: «إنني لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى، أو لو وقع في يدي مثل ما وقع في يدي بعد الطبع، ما ذكرت أن البيت محرف في طبعة بيروت»^(١) ثم يقول: إن الأستاذ الميمنى عندما ذكر البيت الآتى مع شرحه:

وَبِهَا مَنَاخٌ قَلَّمَا نَزَلَتْ بِهِ وَمَصَّمَعَاتٍ مِنْ بَنَاتٍ مَعَاهَا

تنوِّخُ الجمل الناقاة إذا ركبها ليضربها مصمَّعات: يعنى بعذاب (ملزمات محذراب) سعرات لعله (كذ) أكلها وشربها^(٢)

«هكذا نقل الأستاذ الميمنى شرح البيت ولم ينقط نظرا لشكّه، ولم يقع على ما يفيدته في (ملرمام محذراب) وجعل (بعرات) بعذاب كما جعل (لقلة) (لعله)، وهكذا اضطرب النص بين يدي الميمنى، ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للزبيدي لرأى أنه يقول: «بعرات مصمعات إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضم وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع:

وَلَهَا مَنَاخٌ قَلَّمَا بَرَكْتُ بِهِ وَمَصَّمَعَاتٍ مِنْ بَنَاتٍ مَعَاهَا»

هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب في سبب اضطراب شرح البيت، ولعله على صواب فيما ذهب

ويقول بول توماس: «والقراءات التي ينبغي استبعادها بيقين، لا محل لها تحت النص، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها في ملحق»^(٣)

أما الدكتور حسين نصار فيرى «تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة في النص والمثبتة في النسخ الأخرى»^(٤)

هذا فضلا عن أن الأستاذ الميمنى كان كثيراً ما يهمل المقابلات وفروق النسخ التي يرى أنها لا تفيد، وكثيرا ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسخ للمرزياني والموشح للمرزياني) وكذلك يفعل الأستاذ محمود شاكر وغيرهما من شيوخ التحقيق المعاصرين.

(١) جرى هنا الحديث مشافهة في منزله في ١٩٧١/٩/٢٠ وارانى تعليقه بقلمه على البيت المذكور

(٢) الطرائف الأدبية بتحقيق عبد العزيز الميمنى للبيت رقم ٣١ ص ٩٢ ط لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٣٧

(٣) نقد النص ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخي

(٤) محاضرات علوم اللغة والأدب، الدورة التدريبية في الجامعة العربية سنة ١٩٧١

والأستاذ الميمنى نفسه يقول: « غير أنى لم أنبه على أغلاط الأصل إلا على شىء نزر رأيت فى التنبيه عليه فائدةً أو داعياً، وأغفلت منها قدراً جماً عدد الرمل والحصى؛ لأنى لم أرى فى ذكرها غرضاً غير تسويد الكتاب وتضييع أوقات القارئى فيما لا يجديه، وغير إبراز هوى النفس الأمارة، المكنون فى التحذلق والتفهيق رغماً لأنف من يستنكره على من نابتة العصر المتبجحين فإنى أرى - ولا كفران - أنه:

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِنَامُهَا (١)

ولا شك أن هذا الرأى فيه من الفائدة ما لا يخفى، إذ لم يجد من يعمل بالتحقيق مثل هذه الهفوات.

فمن العبث إثبات كل الأخطاء التى يدرك العربى أنها سبق قلم من الناسخ، مثل عبدالله بن (عمر) التى ذكرت فى نسخة ثانية عبدالله بن (عمر) بالغين المعجمة! فإثبات مثل هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أن المراد عبد الله بن عمر. والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق فى اختلاف النسخ سواء وقع سهواً أو عمداً، من الناسخ أو من غيره؛ لقلّة فطنتهم بالعربية وتدوqهم لأسرارها، وعلى كل حال فقد قدموا لنا فيما نشره نسخاً موثقة بالمقابلات أتم توثيق، فيها كل الفروق والمقابلات فى النسخ التى قابلوا عليها وإن لم يرض هذا المنهج بعض العلماء كما أسلفنا.

* * *

الضبط (التشكيل)

والنصوص اللغوية والشعرية تحتاج إلى شكل (أى تشكيل) كامل للألفاظ، أما النصوص الأدبية فيضبط ما يؤدي عدم ضبطه إلى اللبس أو الخطأ في الفهم، ومن كلام بعض البلغاء «إعجام الخط يمنع من استعجامة، وشكله من إشكاله»^(١)، وقال القاضى عياض: «وأما النقط فهو متعين فيما يُشكّل وَيُسْتَبَه. وقال بعضهم: إنما يشكّل ما يشكّل. وأما النقط فلا بد منه. وقال آخرون: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكّل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يُشكّل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه.... وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه السلام: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية على مذهبها في أنه يذكى مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله قياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»^(٢).

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في المتن، وبيان هذا الضبط في الهامش فعل؛ لأن الجمع أبلغ^(٣).

ويعتمد المحقق في الضبط والتقويم على طريقة المؤلف في التعبير، والتنبيه إلى مواطن الخلل، ومعرفة طرق الإصلاح التي لا تجوز على الكتاب. ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولاً، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى، فلا يضبط الكلمات ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إصْبَع) مثلاً بكسر الهمزة وفتح الباء في موضع من كتابه، وأهل ضبطها في موضع آخر، وأردنا أن نضبطها وجب أن نجارى ضبطه الأول، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضاً: بفتح الهمزة وضم الباء. وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد: ١٣٥.

(٢) الإلماع: ١٥٠ وما بعدها واللفظ له وانظر العلموى المعيد في أدب المفيد ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق.

النازلة، وإذا اتفقت لغات في العلوّ وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك. وما يجب أن ينتبه له المحقق: ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف، فبعض المؤلفين يعتمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطاً صحيحاً، فهذا الضبط في مثل هذه الحالة يعتبر خطأ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة.^(١)

«ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والترث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف، فقد ترد كلمة (الكهول) بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأ بالكهول (والعلب) بمعنى الوسم والتأثير فتضبط (العلب) إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ^(٢)».

والمواضع الموازية عظيمة الشأن، فإذا شككنا في صحة لفظ، أو عبارة من الكتاب الذي نحققه أو تردداً بين القراءتين المرويتين فلا بد لنا أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد.

* * *

ويستعين المحقق في إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغة، والكتب التي تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

والمراد بالمصادر: المنابع التي استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمائها كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه تاريخ الإسلام، وقد يعرفها المحقق نتيجة لاطلاعه، وقراءته، والمصحف الكريم لتخريج الآيات، وكتب الصحاح والمسانيد لتخريج الأحاديث، والدواوين والمختارات لتخريج الشعر، وكتب الأمثال لتخريج الأمثال إلخ.

وللمحقق الحق في كل موضع أيقن من تحرفه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التي سلفت، أن يجري هذا التصويب في النص وينبه على ما فعل في الهامش، أما ما فطن إلى تحرفه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه، أو لم يطمئن إلى حدسه اطمئناناً كبيراً، فيجب عليه أن ينبه في التعليقات إلى شكله.

ويجب على المحقق أن يعطى في تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط الذي اعتمد عليه، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسببه، ويفرق في هذا بين أمرين:

١ - ظواهر عامة تنتشر في المخطوط كله، فيحسن أن يدرسها المحقق ويفيض في

(١) راجع ابن تفرى بردى. في مقدمته لكتابه «المهل الصافي والمستوفى بعد الوافي».

(٢) انظر تحقيق النصوص ونشرها ٧٥.

الكتابة عنها في مقدمة التحقيق، حتى لاتتناثر الإشارة إليها وتكرر فلاتتجمع ولاتؤلف صورة صحيحة متكاملة لها. مثل الهمزة عند التسهيل أو التحقيق، فالأولى أن يذكر مثل هذا في تقديمه ووصفه للنسخ.

٢ - كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة، فيشير إليه المحقق في كل مرة يواجهها.

ومن الأمور المهمة التي يجب أن يتنبه لها المحقق :

١ - تحقيق الألفاظ : للتثبت أولاً من صحة اللفظ وسلامته من التحريف في المخطوط، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للفظ في لغته العربية، وسبيل تحقيق اللفظ في النص : أن تعرض عليه الدلالات المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه، ولا يغنى أن يكون المؤلف نفسه قد فسر اللفظ وحدد دلالاته، لأنه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسر بمعرفة المؤلف قد حرف بأفلام الناسخين، ثم إن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية.

٢ - تحقيق الأعلام وضبطها : الأعلام، ليس قبلها ولا بعدها من سياق الكلام شيء يدل عليها، ثم إن هناك أعلاماً تشترك في الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسب مثل : الهذلي : لأبي صخر، وأبي جندب، وأبي كبير، والمنتخل، وساعدة بن جؤية، وباقي الهذليين.

أحمد بن الحسين : المنتبى، وبديع الزمان الهمداني.

الناغية : الذياني، والجعدى، والشيباني.

الطائي : حاتم، وأبو تمام، والبحترى، وأبو زيد.

الكلابي : لبيد العامري، ويزيد بن الحكم.

المازني : أبو عمرو بن العلاء، وأبو عثمان المازني.

الأعشى : أعشى قيس، وأعشى همدان.

ويقتضى تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات كما ذكرنا، وبالمثل قد تشترك أعلام الأماكن والبقاع مثل : طرابلس الشام وطرابلس المغرب، وتحقيق الأعلام، يكون في :

أعلام الأشخاص : بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعاً لصفته الشخصية ومجال تخصصه : فالصحابا في مثل طبقات ابن سعد، والإصابة لابن حجر، والاستيعاب لابن عبد البر، وأسد الغابة لابن الأثير.

واللغويون والنحاة : في مثل : طبقات النحويين للزبيدي، ونزهة الألباء لابن الأنباري ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وإرشاد الأديب لياقوت، وإنباه الرواة للقفاطى،

وبغية الوعاة للسيوطى، وإشارة التعيين لليمانى، وتلخيص ابن مكرم.
والشعراء: فى مثل طبقات الشعراء لابن سلام، وطبقا ابن المعتز، والمؤتلف والمختلف
للأمدى، ومعجم الشعراء للمرزبانى، وخريدة القصر لابن العماد الأصفهانى، واليتمية
للتعالى، ومعجم الأدباء لياقوت.
والقراء: فى مثل غاية النهاية لابن الجزرى.
والمحدّثون: تذكرة الحفاظ للذهبى، تهذيب الكمال للمزى وخلصته كذلك.

ويجب التنبيه إلى أن كتب الطبقات تختلف فى الترتيب الذى نسقت به فمنها مايقوم على:
الاعتبار الزمنى: نزهة الألباء لابن الأنبارى، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى،
والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع
للسخاوى.

الاعتبار المكاني: من مثل خريدة القصر لابن العماد الأصفهانى.

المستوى الفنى: مثل طبقات ابن سلام.

حروف المعجم: مثل معجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديمه
للمحمدين والأحمدين تبركا.. إلخ.

ومعرفة منهج كل كتاب من كتب الطبقات فى ترتيب المترجم لهم يعين على التماس
الأعلام فيها.

وتواجه المحقق هنا صعوبة أخرى تأتى من كون أعلام العربية لايشتهرون جميعاً
بأسمائهم. بل فيهم من يشتهرون بالألقاب: كالنابغة، والأعشى، والمبرد، والحنساء، والمتنبى.

ومن يشتهرون بالكنى مثل: أبى العلاء، وأبى الأسود الدؤلى، وأبى الهندى، وأبى تمام.

ومن يشتهرون بأنسائهم مثل: الشافعى، والبوصيرى، والسيوطى، والقفطى، والعمانى
والبحترى.

فإذا روجعت تراجمهم فى كتب الطبقات فإن الطبقات التى تأتى بهم على ترتيب أسمائهم
تتوج إلى معرفة اسم العلم كى يلتصق فى موضعه، وهذه الصعوبة دللتها كتب التراث التى
نشرت فى العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعين اسم العلم، وكنيته، ولقبه ونسبه. ومثل ذلك
فى الصعوبة أن بين كتب الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل: الأنساب
للسمعانى، واللباب لابن الأثير، وما جاء على اسم الشهرة مثل: المؤتلف والمختلف للأمدى.
وأعلام القبائل: تلتصق فى كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ونسب
قريش للمصعب الزبيرى، والإيناس بعلم الانساب للوزير المغربى، وأنساب الأشراف

للبلادري. ومعجم القبائل العربية، لعمر رضا كحالة، ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. لزامبور

وأعلام الأماكن والبقاع: تلتمس في مثل معجم ما استعجم للبكري، ومعجم البلدان لياقوت، وتقويم البلدان لأبي الفدا، والقاموس الجغرافي لرمزي، وكتب المخطوط.

وأسماء الكتب: تلتمس في كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة، مع الاستعانة بما تذكر كتب الطبقات من مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام.

وهناك فهارس متأخرة مثل معجم المطبوعات لسركيس، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، وتاريخ التراث، لسزجين. وتاريخ الأدب لبروكلمان. إلى جانب الفهارس المصنفة لها في دور الكتب، وفي هذه المراجع والمصادر سواء منها ما كان خاصاً بأعلام الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب، فينبغي أن يعرف على التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها، أو تاريخ وفاة مؤلفه، لكيلا تلتمس فيه إلا ما سبق عصر المؤلف أو إدراكه.

فمن العبث مثلاً أن نتلمس (معجز أحمد)، «شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري» ٣٦٣-٤٤٩ في فهرست ابن النديم المتوفى حوالي ٣٧٠ أو نبحت عن ترجمة للمتنبي الذي مات في القرن الرابع في طبقات ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ، أو نتلمس كتاب تاريخ الجبرتي (المتوفى في القرن الثالث عشر)، في كشف الظنون لحاجي خليفة المتوفى أوائل القرن الحادي عشر، كما أن من العبث أن نبحت عن بورسعيد، وبورتوفيق في معجم البلدان لياقوت، وعن مدينة نصر في المخطوط التوفيقية أو معجم رمزي.

الشواهد: وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص، ولكنه استكمال لعملية التوثيق، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متأخر عن النص الذي تحققه، عن تحريف أو تزوير فيه.

وهذا إلى جانب ما تتعدد فيه الروايات فيكون مجيء الشاهد على إحداها في نص تحققه، إثارة من مؤلفه هذه الرواية، وذلك ما يعين الدارسين المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات، والترجيح بينها.

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم، ونص الحديث في كتب الأحاديث الأمهات، وذلك بعد الاستعانة بفهارس لألفاظ القرآنية مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ومفتاح كنوز السنة لفنسنك أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

وشواهد الأمثال : تراجع في كتب الأمثال مثل مجمع الأمثال للميداني وجمهرة الأمثال للعسكري وفرائد اللآلئ وغير ذلك.

أما الشواهد الشعرية : فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوباً لقائل، حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعاً، وإلى المروى من شعره في المجاميع الشعرية كديوان الهذليين، وجمهرة أشعار العرب، لابن دريد، والمفضليات للضبي، والحماسيين، لأبي تمام والبحترى، وإنما الصعوبة حقا في الشواهد المرسلّة بغير أسماء قائلها.

ويستعان على تحقيقها بتوجيه السياق في النص إلى عصرها، أو وجه الاستشهاد بها، فإذا كانت في سياق قضايا لغوية أو بلاغية التمسّت في شواهد النحاة واللغويين والبلاغيين. وإذا كانت في سياق أحداث تاريخية كغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، أو حروب الردة، أو الصراع بين الأمويين، والخواارج، والشيعة، التمسّت في نطاقها من كتب التاريخ. وإذا كان الشاهد موجّهًا إلى مجال معين من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس في دواوين الشعراء الذين اشتهروا في هذا المجال، أو في مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبي تمام والبحترى.

وتبقى بعد هذا كله الكتب المصنفة في الشعر، والأمالى الأدبية، واللغوية، التي تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل: نقد الشعر لقدامة بن جعفر، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والكمال للمبرد، والعقد الفريد لابن عبدربه، والأمالى لابن الشجري، وربيع الأبرار للزحشري، وأمالى اليزيدي، فعلى محققها أن يكون دارسا للمكتبة العربية عالما بمظان البحث.

* * *

وللهوامش التي يدونها الباحث العصري أهمية كبيرة، وبالرغم من أهمية الهوامش فإنها لم تشع بهذه الصورة التي نراها اليوم في أسفل الصفحة إلا بعد ظهور الطباعة، أما القدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية كما رأينا في قيد الحق، ويروى لنا بول ماس أن الجهاز النقدي (الهوامش) (طبعا عند اليونان) «يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرفة، وخصوصا حجم الكتب الحديثة، أما القدماء في العصور القديمة، والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية، وكان هذا الاستعمال يحقق قدرًا أوفر من الوضوح، على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة في طبع بعض الكتب المناسبة مثل: المآسى اليونانية، وطبعا لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة

فحسب بأن نضعها في الهوامش الجانبية»^(١) وبمثل هذا ذكر روزنتال «أنها لم تشع عند المؤلفين إلا بعد ظهور قرنين من الطباعة»^(٢)

وقد أصبح المنهج العلمي الحديث يقتضى المحقق أن يشير في التعليق إلى الكتاب الذى علق بواسطته ويذكر مؤلفه، والجزء والصفحة التى رجع إليها وأخذ منها، وقد كان شئهُ ذلك قديماً، قال السيوطى: «ولذلك لا تترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيّناً كتابه الذى ذكره فيه»^(٣)

وقد تعددت طرق المحدثين فى قيد اللّحق، والتعليقات، والشروح، وروايات النسخ.

١ - فمنهم من يثبتها هامشاً فى ذيل الصفحة نفسها، كما فى الكثير من الكتب التى حققها العرب المحدثون. وهذا هو ما نرتضيه، ونعمل به فى محققاتنا.

٢ - ومنهم من يكتفى بوضع أرقام عند مواضع التعليق، ثم يوردها فى آخر الفصل أو الكتاب، وهو ما يميل إليه بعض المستشرقين. وقد نشروا بهذا المنهج أكثر من كتاب من التراث العربى.

٣ - ومنهم من يدرج اختلافات النسخ فى هوامش الكتاب ويجعل سائر التعليقات فى نهاية الكتاب.

٤ - ومنهم من يضع أرقام الاختلافات فى النسخ برقم إفرنجى، ويضع للتعليقات أرقاماً أخرى عربية، ويفصل بينهما بجدول مطبوع، ويجعل ذلك فى ذيل الصفحة، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبة.

لكننا نؤثر ن تقييد الهوامش والتعليقات فى ذيل الصفحات التى بها مواضع لّحق، أو تعليق: تيسيراً للقارىء أو الدارس من ناحية، ومنعاً لاحتمال الوهم أو الخطأ فى مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيداً عن أماكنها، وكل ذلك يأخذ رقماً مسلسلأ للصفحة الواحدة، ويستحسن أن يبدأ كل حاشية بسطر مستقل.

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش فى آخر الكتاب أو أوله بعد المقدمة فى بعض الأحيان، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلاً محسوساً، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة، ويشجع القارىء على أن يكتفى بقراءة المتن، ولا يتبين اختلاف النسخ، وقد

(١) نقد النص. النقد التاريخى ٢٧٧.

(٢) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ١٠٩.

(٣) المزهر: ٣١٩/٢.

لا ينتفع بالهوامش والتعليقات، ومن أجل ذلك لا تحمد هذه الطريقة التي مال إليها المستشرقون، وكان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غالٍ جدًا فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره.^(١)

* * *

(١) انظر في ذلك أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ١٢، ومقدمة في مناهج البحث، ٨٣. تحقيق النصوص ونشرها، ٨١.

الرسم الكتابي ، وعلامات الترقيم

المراد بالكتابة هنا: رسم الحروف، وكتابة المخطوطات القديمة قد تخالف القواعد المصطلح عليها الآن في بعض الأحيان، أشهرها: أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف، فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء، وكذا الاختلاف في كتابة الهمزة، فلا يكاد يوجد في المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (أى ما أقره مجمع اللغة العربية) موافقة تامة في الكتابة إلا نادراً، والذين ألفوا في الإملاء قديماً أمثال: ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن درستويه في (الكتاب) والقلقشندي في (صبح الأعشى) والصولي في (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثماني، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن، وليت الأمر مقصور على من ذكرت فقط! بل إن الإملاء العربي حتى اليوم مضطرب في بعض الأحيان، خاصة في رسم الهمزة، ولهذا حاول مجمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها، ولكن الكثيرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم.

* * *

والأصل في التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه، إذا كانت النسخة بخط المؤلف، وعلى ذلك يعمل المستشرقون.

غير أن الخط العربي قد تطور على مر العصور، فلا بد إذن أن نرسم النص بالرسم الذي نعرفه اليوم، فقد تصادف نصوصاً قديمة، ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد تصادف نصوصاً لا شكل فيها من همز، أو ضم، أو فتح، أو كسر، أو تشديد، أو جزم، فيؤدى إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس، وفي كثير من الأحيان نجد في المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وترسم: حارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك. هكذا: حرث، سليمان، وخذل، ومعوية، ومرون، ومملك.

ونحب أن نشير هنا إلى أن «المجمع العلمي العربي» بدمشق. رأى عند نشره تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التي وردت في القرآن وحدها على رسمها القديم مثل: إسحق، إبراهيم، إسماعيل.

كما أحب أن أنبه إلى أن الآيات القرآنية التي ترد في وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثماني، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات لاتعنى المحقق في موضعها.

ويرى بعض المحدثين أن الأفضل إثبات الألفات المحذوفة في مثل «لا كن» بدلا من «لكن»، و«هاؤلاء» بدلا من «هؤلاء»، و«هاذا» بدلا من «هذا».. إلخ. ولا بد من الإشارة إلى أن المغرب العربي يثبت في الكتابة هذه الألف في هذه الألفاظ كلها.

وما يرد من الألفاظ مختصرا في بعض الأصول الخطية يكتب كاملا في النص المحقق مثل (صلعم) لـ«صلى الله عليه وسلم» و(تع) لـ«تعالى»، (تنا) لـ«حدثنا»، و(أنا) في «أخبرنا»، ويستثنى من ذلك ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز. ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة عند توصيفه للمخطوط الرسم المتبع فيه، والطريقة التي اتبعها في تبديله.

* * *

أما علامات الترقيم :

فهى العلامات الطباعية الحديثة التى توضع بين أجزاء الكلام المكتوب، لتمييز بعضه من بعض، وتفصل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب، وما يحمل عليها.

وهى برسمها الحالى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى، وكان أول وسيط نقلها إلى الطباعة العربية المرحوم (أحمد زكى باشا) شيخ العروبة. فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم فصلها وأفرد لها كتابا سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية.

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست فى الأصل؟ أو أن هذا يكون تحكما من المحقق فى توجيه السياق، وتحديد الدلالات؟ ويبدى أكثرهم تحرجا من مثل هذا التدخل.

لكن الذى جرى عليه العمل فى عصرنا، هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق، لدرأيته به وطول صحبته له، وعمله فى توثيقه وخدمته، بدلا من أن يتركه لغير ذى دراية أو تخصص، وينبغى أن ينص المحقق فى المقدمة على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم: احتمالا للمسئولية فيه، ولكى يترك لغيره من العلماء مجال النظر فى إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذى اطمأن المحقق إليه.

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لمثل هذه العلامات أصلا فى الكتابة العربية، فقد قال

ابن الصلاح: «وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة، ومن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربي وابن جرير الطبري.

وقال الخطيب البغدادي: وينبغي أن يترك الدائرة غفلا، فإذا قابلها نقط فيها نقطة^(١). ويرى العلموى أنه «ينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة؛ لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحذّنين. وصورتها هكذا ○ فإذا قوبلت تكون هكذا ○»^(٢).

ويرى ابن جماعة أنه لا بأس بكتابة عناوين الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة؛ فإنه أظهر في البيان، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه في فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها.. فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب، والتراجم، والفصول بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم، وطول المشق، واتحاده في السطر، ونحو ذلك؛ ليسهل الوقوف عليه عند قصده «وينبغي أن يفصل بين كل كلامين بدائرة، أو فرجة، أو قلم غليظ ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه، ولا يفعل ذلك إلا غيباً جداً»^(٣) ومثل هذا العمل في الكثير من المخطوطات العربية التي وقعت لنا قبل ابن جماعة بزمن طويل.

ويذكر القلقشندي أن «ترتيب الخط يفيد ما يفيد ترتيب اللفظ؛ وذلك أن اللفظ إن كان مرتباً تخلّص بعض المعاني من بعض، وإن كان مخلطاً أشكلت معانيه، وتعذّر على سامعه إدراك محصولة.

«وكذلك الخط، إذا كان متميز الفصول، وصل معنى كل فصل منه إلى النفس على صورته، وإذا كان متصلاً، دعا إلى إعمال الفكر في تخلص أغراضه.

وقد اختلفت طرق الكتاب في فصول الكلام الذي لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه، فالنسخاء يجعلون لذلك دائرة تفصل بين الكلامين، وكتاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضاً يكون بين الكلامين، من سجع أو فصل كلام، إلا أن بياض فصل الكلامين يكون في قدر رأس إبهام، وفصل السجعتين يكون في قدر رأس خنصر»^(٣).

(١) المعيد في أدب المفيد: ١٢٨. وانظر ترقيم مخطوط ربيع الابرار ١٥٩٢ أدب تيمور.

(٢) ابن جماعة: ١٩١ - ١٩٢ - وكذلك العلموى: ١٣٨ - ١٣٩.

(٣) صبح الأعشى: ١٤٦/٢.

على أن علامات الترقيم ليست وافدة علينا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وإنما هي وليدة الكلمة العربية ورببيتها؛ ذلك أن قراءة القرآن على مر العصور، وطريقة إلقاء الشعر والخطب والمواظ، كانت تعتمد على أداء صوتي معين، يبرز معاني الكلمات الملفوظة ويمنحها ما تمنحه اليوم علامات الترقيم من وضوح المفهوم وقوة التعبير، ووضع كاتبوا المصاحف علامات اصطلاحوا عليها حسب ما اقتضته المعاني مسترشدين بأقوال المفسرين وعلماء الوقف والابتداء. وإليك بيانها في الصفحة التالية:

﴿ علامات الوقف ﴾

الدائرة المحلاة التي في جوفها رقم تدل بيئتها على انتهاء الآية وبرقمها على عدد تلك الآية في السورة ، نحو : **إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَىٰكَ الْكَوْثَرَ ١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرِ ٢** **إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ٣** ولا يجوز وضعها قبل الآية ألبتة فلذلك لا توجد في أوائل السور ، وتوجد دائما في أواخرها .

م علامة الوقف اللازم ، نحو : **إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ .**

لا علامة الوقف الممنوع ، نحو : **الَّذِينَ نُوَفِّئُهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ .**

ج علامة الوقف الجائز جوازا مستوى الطرفين ، نحو : **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ .**

ح علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى ، نحو : **وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .**

قل علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى ، نحو : **قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ .**

هـ علامة تعائق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر ، نحو : **ذَلِكَ الْكِتَابُ**

لَارِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ .

وللعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري^(١) بحث مهم في الخط العربي (النقط. الشكل. الحركات. علامات الفصل.. إلخ) سماه «توجيه النظر في أصول الأثر» ويقع البحث مخطوطاً في حوالي عشرين صفحة، لخصته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في المجلد الثاني عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه: «وكان بعضهم يدع بقية السطر أبيض ليكون البياض مؤكداً للفصل، ومنهم من جعل البياض علامة الفصل، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلق المعاني بعضها ببعض، قلة وكثرة، وقد أشار إلى ذلك ابن السيد البطليوسي حيث قال: والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذي ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذي ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، فإن كان القول المستأنف مشاكلاً للقول الأول، أو متعلقاً بمعنى منه، جعل الفصل صغيراً. وإن كان مبايناً له بالكلية جعل الفصل أكبر من ذلك.

فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والورّاق جميعاً. وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضاً، إلا أنه دون الأول أهد (أى كلام ابن السيد البطليوسي)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائري: وينبغي أن يتخذ للوقف أربع علائم:

١ - علامة السكت وهي خط هكذا «-» يوضع بعد الحرف المسكوت عليه، والمراد بالسكتة: الوقفة الخفيفة مثال استعمالها ما تراه في هذا الشعر من قول بعض القضاة:

فَمَا خَفَضَ الْأَعَادِي قَدْرَ - شَانِي وَلَا قَالُوا فُلَانٌ قَدْ - رَشَانِي

فالسكتة الخفيفة لازمة لتساعد على فهم المعنى المراد.

٢ - علامة الوقف الحسن وقد اختلفوا فيها: فمنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالحبر الأحمر، أو كتابة الحرف الأول، ولاسيما إن كانت واوا، أو يوضع خط أحمر فوق الكلمة الأولى، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (٤) وهذه العلامة هي التي نختارها، مثال استعمالها:

«سُوسُوا أحرارَ النَّاسِ بِمِحْضِ المودَّةِ، والعامة بالرَّغْبَةِ والرَّهْبَةِ، والأسافل بالمَخَافَةِ.»

٣ - علامة الوقف الكافي: واوا مقلوبة، يزداد عليها نقطة أو خطأً، تميزاً بينها وبين علامة الوقوف السابقة هكذا (؛ أو ، -).

(١) عالم لغوي عربي ولد بدمشق سنة ١٨٥٠م وتوفي سنة ١٩٢٠م وتلمذ على كبار أشياخ دمشق ومارس التعليم زمناً، ثم انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة في أثناء الحكم التركي في الشام، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديراً لدار الكتب الظاهرية.

٤ - علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقطة على هيئة نقطة الشين (.:) أو دائرة مطبقة (O) أو منفرجة (∪).

وإذا كان الوقف التام أنواعاً، فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه.

واصطلح المتأخرون على وضع علامات للاستفهام، وأخرى للتعجب، وهو حسن إذا روعى وضعها في محلها المناسب، لا أن يخبط في وضعها خبط عشواء.

وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن، إذا خيف التباس أو نحوه. ومبحث العلامات مبحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف أهـ.

هذه هي الخلاصة التي ذكرها المرحوم الشيخ طاهر الجزائري في بحثه الذي لم ينشر وهي تشير في كثير منها إلى عمل الأقدمين في الترقيم.

وقد تتبعت مطبوعات بولاق فلم أر فيها ترقيماً يذكر، قبل أن يشتهر بحث زكي باشا، فكانت المطبعة مثلاً تضع بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس هكذا (*) وكان المرحوم الشيخ نصر الهوريني يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصيرية) بين قوسين، كما كان يفعل مثل هذا العمل في الأمور التي يريد أن يبرزها للقارئ، ووجدنا علامة التنصيص فيما أشرف على طباعته الشيخ محمد عبده بنفسه، فإذا رجعت إلى كتابه (البصائر النصيرية) المطبوع سنة ١٨٩٨م نجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية « ... » لما يقتبسها.

وخلاصة البحث: أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكي باشا، لكنها لم تتم إلا على يديه، في مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) وفصلها كما سبق أن ذكرنا في الكتاب الذي أفرد له. وإن بالغ في هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس، فمثلاً نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة، دلالة على انتهاء الكلام، اللهم إذا كان البيت متعلقاً بما بعده فلا يضع.

* * *

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها. فرب فضلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً، ولكنها إذا وضعت في موضعها صح المعنى واستنار وزال الإبهام، مثال ذلك: قول أبي العلاء المعري:

وقال الوليدُ النبعُ ليس بمثمرٍ وأخطأ سِرْبُ الوحشِ من ثمرِ النبعِ

فإذا رقمته وضع المعنى مثل:

وقال الوليدُ: النبعُ ليس بمثمرٍ وأخطأ، سِرْبُ الوحشِ من ثمرِ النبعِ!

ومن الباحثين اليوم مَنْ يرى أنه لا ضرورة لوضع علامات الترقيم في الشعر. ومن النثر: « وكان صعصعة بن ناجية، جد الفرزدق، بن غالب، عظيم القدر في الجاهلية » فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولاً : أن (ناجية) هو جد الفرزدق، ويوهم ثانياً أن (غالبا) والد ناجية، وكلاهما خطأ تاريخي فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة^(١).

مثال ذلك أيضاً ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) ذكر ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعدل من أبيات وهذا النوع يسمى الإكفاء ».

والصحيح: وقال: المعدل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه.

وهذا أحد المواضع التي ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب النشرة الأولى فقطع العبارة الموجودة في النسخة وجعل «المعدل» «المعدل» بالذال المعجمة، وقال عنه في الهامش إنه «هو المعدل بن عبد الله الليثي، شاعر إسلامي قليل الشعر» وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذي ادعاه شعراً في الكتاب قال في الهامش: سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا التحريف الغريب الذي وجد بالأصل والذي مبعثه أن ناسخ الأصل قَدَّم وأخر في صفحات الكتاب حين النقل خلطاً وجهلاً، والظاهر أن النسخة التي كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تمييز أو بحث.

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بمطبعة ليدن سنة ١٨٩٠م وعذره أنه مستشرق لا عرق له في الثقافة العربية^(٢).

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاء لابن سينا: «إن التزام المنهج التاريخي، لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها: من شولات، وشرط، وأقواس، ونقط، وعلامات استفهام، وتعجب، وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة. ومن الضروري أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته. وأي نشر لا يبسر على القارئ مهمته لا يؤدي الغرض المطلوب منه تمام الأداء... ورب شولة تزيل غموضاً، ونقطة تغير المعنى، وتسلك به مسلكاً خاصاً، ففي استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذي يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى»^(٣).

وموضوع الترقيم يتصل اتصالاً وثيقاً بالرسم الإملائي، فكلاهما عنصر أساسي من عناصر التعبير الكتابي الواضح السليم، وكما يختلف المعنى باختلاف صورة الهمزة مثلاً في

(١) راجع الأستاذ عبدالسلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها: ٨٠.

(٢) انظر: قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب: ٩.

(٣) الشفاء: المقدمة ٤١ - ٤٢.

بعض الكلمات، كذلك يضطرب المعنى إذا أسيء استعمال إحدى علامات الترقيم، بأن وضعت في غير موضعها، أو حلت محل غيرها.

فمثلاً: إذا أخطأ الكاتب في كتابة كلمة «سُئِلَ» بأن كتب الهمزة على ألف «سأل» انعكس المعنى، وصار المستؤل سائلاً، وكذلك إذا كتب كلمة «يكافئ» على هذه الصورة «يكافأ» صار الكلام حديثاً عن أخذ المكافأة، لا من أعطى المكافأة.

وكذلك إذا كتب: أعطى أحمد أصدقاءه نسخاً من مصور الوطن العربي، صار المعنى المفهوم أن أحمد هو الذى قدم لأصدقائه هذه النسخ، وربما كان الكاتب يريد أن هؤلاء الأصدقاء هم الذين أعطوا أحمد هذه النسخ، وهذا المعنى يتطلب أن ترسم الجملة بصورتها الصحيحة، التى تكون فيها «كلمة» «أصداؤه» فاعلا مرفوعاً، والهمزة المضمومة فى هذا الموضع ترسم على واو «أصداؤه».

ويحدث مثل هذا الاضطراب فى المعنى إذا أخطأ الكاتب، ووضع علامة ترقيم بدل أخرى، فمثلاً: إذا كتب الجملتين الآتيتين وبينها فصلة: «ساءت حال الأسرة بعد موت عائلها، لأنه لم يدخر شيئاً» فهم القارئ أن كل جملة إنما هى جزء من التعبير عن معنى معين، وخفيت عليه العلاقة الحقيقية بين هاتين الجملتين، وهى أن الجملة الثانية سبب للجملة الأولى، وفى هذا الموضع تستخدم الفصلة المنقوطة (؛) لا الفصلة (،) ووضع الفصلة المنقوطة يقف القارئ على هذه العلاقة الحقيقية حين يقرأ.

وكذلك إذا طالعنا الجملة الآتية وبعدها علامة التأثر (ما أعظم الآثار المصرية!) وطلب إلينا ضبط آخر الكلمتين: «أعظم.الآثار»-أدركنا من وضع علامة التأثر، أن الجملة أسلوب تعجب؛ فنفتح آخر «أعظم» لأنها فعل ماضٍ للتعجب، وآخر «الآثار» لأنها مفعول به.

أما إذا كان بعد هذه الجملة علامة الاستفهام أدركنا أن الجملة استفهامية؛ فنرفع كلمة «أعظم» لأنها أفعل تفضيل خير «ما»، ونجر كلمة «الآثار» لأنها مضاف إليه، ولو حذفنا علامة الترقيم من كل جملة لتحير القارئ فى تصوير المعنى، وفى ضبط بعض الألفاظ.

ولأهمية علامات الترقيم حرص علماء اللغات على استخدامها، مع شىء من الاختلاف أو التقارب بين صورها، ومواضع استعمالها فى مختلف اللغات.

وطلابنا يؤخِّدون بعرفتها واستخدامها فى كتابة اللغات الأجنبية التى يتعلمونها؛ ولهذا كان الاهتمام بتعلمها واستخدامها فى لغتنا أمراً أساسياً مطلوباً.

وعلامات الترقيم في الكتابة العربية يبينها الجدول الآتي:

اسم العلامة	صورتها	اسم العلامة	صورتها
الفصلة «الفاصلة»	،	علامة الاستفهام	؟
الفصلة المنقوطة	؛	علامة التأثر	!
النقطة أو الوقفة	.	علامة التنصيص	« »
النقطتان	:	علامة الحذف	...
الشرطة أو الوصلة	—	القوسان	()

مواضع استعمال هذه العلامات

١ - الفصلة

وتسمى أيضاً «الفاصلة» وتستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيقف القارئ عندها وقفة خفيفة، أما مواضع استعمالها فهي:

- (أ) توضع بين الجمل التي يتكوّن من مجموعها كلام تام في معنى معين، مثل: إمداد الريف بالنور الكهربى يحقق فوائد كثيرة: فهو يساعد على حفظ الأمن، ويرفع مستوى المعيشة فى القرى، ويشجع على إنشاء المصانع الريفية، ويحدّ من هجرة الريفين إلى المدن.
- (ب) وتوضع بين أنواع الشئ وأقسامه، مثل: أنواع المادة ثلاثة: أجسام صلبة، وأجسام سائلة وأجسام غازية.
- ومثل: التقديرات الجامعية هي: ممتاز، وجيد جداً، وجيد، ومقبول، وضعيف، وضعيف جداً.

(ج) وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، تجعلها شبيهة بالجمل في طولها. مثل: كل فرد في الأمة مجند لمعركة المصير: الفلاح في حقله، والعامل في مصنعه، والطالب في معهده، والموظف في ديوانه.

ولعلك لاحظت أن الفصلة توضع قبل حرف العطف.

(د) وبعد لفظ المنادى، مثل: يا على، حلّ موعدُ سفرك.

٢ - الفصلة المنقوطة

وترضع بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلا من سكتة الفصلة، وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة:

(أ) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما مسببة عن الأولى، مثل: لقد غامر بماله كله في مشروعات لم يخطط لها؛ فتبدد هذا المال.
ومثل: اغتر الفريق بقوته، واعتمد على نتائجه الماضية وتهاون في كفاح خصمه؛ ولهذا خسر المعركة.

(ب) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتهما سبباً للأولى، مثل: لم يحرز أخوك ما كان يطمح فيه من درجات عالية؛ لأنه لم يتأن في الإجابة، ولم يحسن فهم المطلوب من الأسئلة.

(ج) أن توضع بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها، مثل:
ليست مشكلة الامتحانات نابعة من دوائر التعليم، فيما تعالجه من تحديد مستوى الأسئلة، وما تضعه من نظام في تقدير الدرجات، وما يتلو ذلك من إعلان نسب النجاح، وتعيين الناجحين والراسبين؛ وإنما المشكلة في نظري تنبع وتتضخم مما تتطوع به الصحافة وغيرها، من المبالغة في رواية أخبار الامتحانات، وقصصها، وأحداثها، وآثارها في نفوس الطلاب، وأولياء الأمور.

٣ - النقطة

وتسمى «الوقفة» وهي توضع بعد نهاية الجملة التي تم معناها، واستوفت كل مقوماتها، بحيث نلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنىً جديداً، غير ما عرضته الجملة السابقة، مثل:
قال علي بن أبي طالب: أول عوض الحليم عن حلمه أن الناس أنصاره.
وحد الحلم، ضبط النفس عند هيجان الغضب. وأسباب الحلم الباعثة على ضبط النفس كثيرة لا تعجز المرء.

٤ - النقطتان

تستعملان في سياق التوضيح والتبيين، ومن مواضع استعمالها:

(أ) أنهما توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبههما في المعنى، مثل:

قيل لإيـاس بن معاوية: ما فيك عيب إلا كثرة الكلام، فقال: أفتسمعون صواباً أو خطأ؟ قالوا: لا، بل صواباً، قال: فالزيادة من الخير خير.
ومثل: وهذه نصيحتي إليكم تتلخص فيما يأتي:
لا تستمعوا إلى مقالة السوء، ولا تجروا وراء الإشاعات، ولتكن ألسنتكم من وراء عقولكم.

- (ب) وتوضعان بين الشيء وأنواعه وأقسامه مثل:
أنواع الخط الهندسي ثلاثة: مستقيم، ومنكسر، ومنحن.
(ج) وقبل الكلام الذى يعرض لتوضيح ما سبقه، مثل:
التوعية الصحية جليلة الفوائد: ترشد الناس إلى اتباع الأساليب السليمة فى التداوى، وترك الخرافات الشائعة، وتزيدهم إيماناً بضرورة التردد على الأطباء والمستشفيات، وتُبصِّرهم بوسائل اتقاء العدوى، وتعلمهم طرق القيام بالإسعافات الممكنة.
(د) وقبل الأمثلة التى تساق لتوضيح قاعدة، أو حُكم، مثل:
تخذف نون المثنى عند إضافته، مثل: يدا الزرافة أطول من رجليها، ومثل: فى جسم الإنسان بعض المعادن: كالحديد، والفسفور، والكبريت.

٥ - الشرطة

- وتسمى أيضاً الوصلة، وأكثر ما تستعمل فى موضعين:
(أ) توضع بين العدد رقياً أو لفظاً وبين المعدود، مثل:
للكلام شروط أربعة، لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها:
أولاً- أن يكون للكلام داع يدعو إليه: إما فى اجتلاب نفع، وإما فى دفع ضرر.
ثانياً- أن يأتي به فى موضعه، ويتوخمى به إصابة فرصته.
ثالثاً- أن يقتصر منه على قدر الحاجة.
رابعاً- أن يتخير اللفظ الذى يتكلم به.
(ب) وبين ركنى الجملة، إذا طال الركن الأول، بأن توالى فيه جمل كثيرة، عن طريق الوصف، أو العطف، أو الإضافة، أو نحو ذلك، بحيث تكون هذه الجمل فاصلاً طويلاً بين هذا الركن والركن الثانى الذى يتم به معنى الجملة، ويبدو ذلك فى مواضع منها:

١ - الفصل بين المبتدأ والخبر، مثل :

الموظف الذى يعكف على عمله فى جد ودأب وإخلاص، زاهدًا فى الشهرة والدعاية، متوخيا مصلحة العمل ومصلحة الناس، عفيف اليد واللسان، حتى الضمير - هو المثل الأعلى للموظف المنشود.

٢ - الفصل بين الشرط والجواب، مثل :

من يقدم على مشروع يعتقد أن له فيه خيرًا، قيل أن يدرس ما يتطلبه هذا المشروع من إعداد الوسائل، ودراسة الملابسات، واستشارة المجربين، وتصور الوجوه المحتملة لنتائج هذا الإقدام للاستعداد لها - فليس نجاحه مضمونا.

فهذه الشرطة التى وضعت قبل الخبر فى المثال الأول «هو المثل الأعلى» وقبل جواب الشرط فى المثال الثانى «فليس نجاحه مضمونا» جاءت بمثابة تنبيه للقارئ على أن الكلام الذى يتلوها إنما جاء مكملًا لمعنى قد بدأ التعبير عنه بذكر المبتدأ فى المثال الأول «الموظف» وذكر أداة الشرط وفعله فى المثال الثانى «من يقدم»، ثم طال الكلام بعد المبتدأ قبل أن يذكر الخبر، وطال الكلام بعد الشرط، قبل أن يذكر الجواب، وهذه الإطالة قد تنسى القارئ الركن الأول المذكور سابقًا؛ فيقف حيال الركن الثانى حائرًا منكرًا؛ لأنه فى ظنه مقطوع الصلة بما قبله، ولكن هذه الشرطة تنبهه على أن للكلمة التالية صلة بما قبلها، فيعود ببصره إلى ما قبلها، وحينئذ يتضح له مبدأ المعنى فيدركه مرتبطًا.

وقد فطن البلاغيون إلى مثل هذا الموقف، فذكروا أن من أقسام الإطناب التكرير لطول الفصل، وذلك مثل :

المكسب الذى يكلفنى اصطناع النفاق، أو الملق، أو المداهنة، أو اغتنام ضعف الرفاق واحتياجاتهم، أو يزين لى اغتيالهم، وإطلاق الإشاعات السيئة حولهم، المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه فى عزة وإباء.

فقد بدأ المتكلم قوله بكلمة «المكسب» وهى مبتدأ، وحين أراد ذكر الخبر، وهو جملة «أرفضه» لاحظ أن بين المبتدأ والخبر فاصلا من الكلام طويلا، فكرر المبتدأ إذ قال : «المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه».

وكان يمكن أيضا تكرار المبتدأ بالإشارة إليه، كأن يقول : « هذا المكسب أرفضه » وانتفاعًا بعلامة الترقيم « الشرطة » فى هذا المقام، كان يمكن وضع هذه الشرطة قبيل الخبر، بدلا من تكرار المبتدأ، بذكره أو الإشارة إليه، فتفيد هذه الشرطة أن ما بعدها إنما هو مكمل للمعنى.

٦ - علامة الاستفهام

توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة في الجملة أم محذوفة، فمثال المذكورة:

أهذا كتابك؟ متى عدت من السفر؟ أين يعمل أخوك؟ أى الدول فازت بكأس العالم في مسابقة كرة القدم؟ من بطل فريقها؟
ومثال المحذوفة: تسمع الكلام المكذوب عنى وتسكت؟ أى أسمع، أو هل تسمع؟.

٧ - علامة التأثر

توضع بعد الجمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء، والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك، مثل:

ما أقسى ظلم القريب ! بالجمال الخضرة فوق الربأ ! لقد أعدنا بناء قواتنا المسلحة !
يتبدد في الهواء أصوات الداعين إلى السلام ! رعى الله العرب ، وسدد خطاهم ! تحيرت في فهم الباعث على أن تقتل الأم طفلها يا للطاعمين للجائعين ! الويل للطغات الجبارين !

٨ - علامة التنصيص

يوضع بين قوسيهما المزدوجتين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره، ملتزماً نصه وما فيه من علامات الترقيم، مثل:

حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال: «ما عادانى أحد قط إلا أخذت في أمره بإحدى ثلاث خصال: إن كان أعلى منى عرفت له قدره، وإن كان دونى رفعت قدرى عنه، وإن كان نظيرى تفضلت عليه».

وتكثر علامة التنصيص في البحوث والموضوعات التي يضمنها أصحابها جملاً أو فقرات مما قاله غيرهم في هذا المجال نفسه، للاستشهاد، أو الاعتزاز بها في تقرير ما يريدون من حقائق، أو لمناقشتها والرد عليها.

وقد يطول الإقتباس طولاً يبلغ صفحة أو أكثر، وهنا توضع علامة التنصيص في أوله، ثم في بداية الفقرات، ليشير بذلك إلى أنه ما زال في الإقتباس، ثم يضع علامة التنصيص الخاتمة في آخره^(١).

وكما تستعمل علامة التنصيص في النثر، تستعمل أيضاً في الشعر، وذلك إذا ضمن الشاعر قصيدته بيتاً أو أكثر لشاعر آخر من قصيدة أخرى، تتفق مع قصيدته في الوزن والقافية، فيوضع هذا البيت بين علامة التنصيص، دلالة على أنه لشاعر آخر.

(١) انظر ص ٢٨٥ - ٢٨٨ من هذا الكتاب.

٩ - علامة الحذف

(أ) عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها في تقرير حكم مثلا، أو في مناقشة فكرة - قد يجد الموقف يشير بالاكْتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، والاستغناء عن بعضه، مما لا يتصل اتصالا وثيقا بحاجة الكاتب، فيحذف ما يستغنى عنه، ويكتب بدل المحذوف علامة الحذف وهي ثلاث نقط : ... ليُدلُّ القارئ على أنه أمين في النقل، ولم يبتز الكلام المنقول، مثل^(١).

« فكرة الإحسان في الإسلام فكرة واسعة الأفق ، تشمل كل خير يقدم للناس : كإعانتهم في أمورهم ، أو نهيهم عن ارتكاب المعاصي ، أو هدايتهم إلى الطريق الصحيح ... كل هذا إحسان ، بل إن معاملة الحيوان برفق إحسان وصدقة كذلك .»

(ب) وأحيانا يرى هذا الكاتب أن في الكلام الذى يريد نقله جملا يقبح ذكرها، ويرى التغاضى عنها، فيحذفها، ويكتب مكانها علامة الحذف، مثل :
 تملكنى الحزن والأسى حين سمعت هذين الرجلين يتشاقمان، ويتبادلان أنواع السباب، فيقول أحدهما... ويقول الآخر...

١٠ - القوسان

توضعان في وسط الكلام، ويكتب بينهما الألفاظ التى ليست من الأركان الأساسية لهذا الكلام، مثل : الجمل الاعتراضية، والتفسير، وألفاظ الاحتراس، وغير ذلك، مما يقطع توالى الأركان الأساسية فى الجملة الواحدة، أو تعاقب الجملتين المرتبطين فى المعنى.
 فمثال الاعتراض بالدعاء :

سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يقول : « الشحيح أعذر من الظالم » فقال :
 « لعن الله الشحيح، ولعن الظالم»، ومثل : أتانى (أبيت اللعن) أنك لمتنى.

ومثال الاعتراض بالشَّرْط :

شبابك (إن لم تنفقه فيما يؤثّل مجدك، ويرفع ذكرك) لا خير فيه.

ومثال الاعتراض بالقييد :

الفقر (على مرارته) أهون على النفس من مذلة السؤال.

ومثال الاعتراض بالجملة الحالية. قول الشاعر :

(١) عن كتاب «الدعوة الإسلامية دعوة عالمية» للأستاذ على عبد الحليم.

وَكَدَّتْ (وَلَمْ أُخْلَقْ مِنْ نَضِيرٍ) إِنْ بَدَا لها بَارِقٌ نَحْوَ الْحِجَازِ أُطِيرُ
ومثال التفسير:

الذَّمَامُ (بالذال) الْعَهْدُ، وَالزَّمَامُ (بالزاي) ما تقاد به الدابة، ومثل: يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، مثل: شرب الدواء المريض، فالمفعول به (الدواء) تقدم على الفاعل (المريض).

ومثل الاحتراس قول ابن المعتز يصف فرسا:

صَبَبْنَا عَلَيْهَا (ظَالِمِينَ) سَيَاطِنًا فَطَارَتْ بِهَا أَيُّدٌ سِرَاعٍ وَأَرْجُلٌ

تعقيب:

كثير من الكتب يستعملون الشرطتين بدل القوسين في جميع المواضع التي سبق شرحها، وهذا الاستعمال جائز ومشهور، مثل:

المال - إن لم تُحصنه بالخلق الحميد - يصير مطية الانحراف.

ملاحظة: لا يجوز وضع علامة من علامات الترقيم في أول السطر إلا علامة التنصيص والقوسين

١١ - علامة التكملة الحديثة

[] وهى ما تسمى بالمعقوفتين؛ لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول، ويحتاج إليها وينقصها النص، وكاد المحققون العرب جميعا أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة، وقلة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة () والأولى بالمحقق أن يلتزم العرف الغالب.

١٢ - القوسان المزهريان أو العزيران : ويرسمان هكذا ﴿ ﴾ ويوضع بينهما الآيات القرآنية .

١٣ - ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهى الصليب + إلى المواضع غير المفهومة التي يخاف أن يكون النص فيها مضطربا ولم ينجح المحقق في إصلاحها، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشككة وآخرها.

١٤ - يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع ثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر في الهامش على أحد جانبي الصفحة مثل

١٣ أ و ١٣ ب. أو يوضع مثل هذا بين معقوفتين هكذا [١٣ أ] و [١٣ ب] خلال الكلام، ولا يوضع خط مائل.

١٥ - وإذا وجدنا في الأصل بياضا وضعنا نقطا ، يدل عددها على عدد الكلمات الساقطة ، كلا ثلاث نقط بكلمة ونبهنا عليه بملاحظة في الهامش.

١٦ - جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد، يترك بعض الفراغ في أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام.

أما الأوربيون فقد اصطالحوا في نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية:

١ - < > لما يقترح إضافته أى ما يفقد في النسخ ويخمنون أنه كان موجوداً.

٢ - [] أو { } لما يقترح حذفه أى ما يكون مرويا في النسخ وليس من أصل الكتاب.

٣ - [] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية.

٤ - + للتحريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها إذا أمكن تحديدها^(١).

ولكن ما يصلح لنشر الكتب اليونانية قد لا يصلح لنشر الكتب العربية، وقد تتوافر مثل هذه الأدوات الطباعية في أوروبا، ولا تتوافر في الشرق، وما اصطح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع.

* * *

(١) انظر بول ماس «نقد النص التاريخي» : ٢٧٦ وبراغشتراسر : «نقد النصوص» ١٥٥ .

الإخراج

ومما يسهّل الفهم تقسيم النص إلى فصول، وكذلك التنبيه إلى الأمور التي يبحث فيها الكتاب، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبية، كما في نشر دار الكتب لكتاب الأغاني وما صنعناه في ربيع الأبرار من الهوامش الجانبية، وغير ذلك من الكتب، وإثبات عناوين الأبواب والفصول التي في صلب النص بحرف أكبر من حرف النص:

١ - ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب والفصول والعناوين التي وضعها.

٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية في إخراج الكتاب، إذا كانت متناسبة مع الأحجام المعتادة في الطبع.

٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزئاً في الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً أو فصولاً أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة المعقوفتين [] .

٥ - ترقيم سطور الكتاب شعراً كانت أم نثراً والمألوف وضع ٥ و ١٠ و ١٥ إلخ بجانب السطور وقد ترقيم ٣ و ٦ و ٩. وذلك تسهيلاً للباحث في الفهرس، وقد استغنى عنها في أيامنا هذه.

٦ - يستحسن عدّ الأبيات في الشعر، وتوضع الأعداد على الهامش. بجانب المتن.

* * *

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه بـ (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص، وضع مقدمته، لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله والمقدمة يجب أن تتضمن:

١ - التعريف بمؤلف الكتاب تعريفاً موجزاً مفيداً، يتناول مكانته العلمية، وجهده في الكتاب، مع ذكر المصادر التي ترجمت له، وعدد مؤلفاته، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح.

٢ - التعريف بالكتاب نفسه، ومنزله، وطريقة معالجته للموضوع، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة ويقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه، وينبغي أن توصف كل النسخ، والنسخة التي اعتمد عليها طبعاً بتفصيل تام، دون إغفال أى نسخ حتى النسخ التي استبعدها، أو التي لن يستعين بها إلا في بضع مواضع، وأن يبين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلها أمكن بوضع جدول نسب، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة مبيئاً ما يأتي:

(أ) درجات هذه النسخ في الأصالة

(ب) وصف خطوطها التي كتبت بها، فيذكر نوع الخط، وكيفية تنقيطه وتشكيله، ويصف ما يشاهده فيه من: الزخرفة، وأنواع الحواشي، وجنسها، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها؟ وينقل ما كتبه مالك النسخة عليها، وما يوجد فيها من السّماعات والخواتيم والتعليكات، ويقتصر في كل ذلك على ماله قيمة، ويبين إملاء النسخة وخصائصها التي تنفرد بها، ويحكم هل هي صحيحة أو مغلوطة، أو متوسطة، وتقدير قيمتها، وهل الكتابة واضحة أو مطموسة، وهل النسخة سليمة أو ممزقة أو تشتمل على تخريم من أكل العثة، أو الأَرْضَة، وهل هي كاملة أو ناقصة، وهل النقص في أولها أو آخرها؟ وفي أى مكان منها، ثم يصف الورق والتجليد، وإذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة ممن يذكر أنه رأيهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والخبر، ويذكر عدد ورقات المخطوط.

ومقاس المخطوطة من خارج الغلاف = الطول × العرض والنسور ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد، والمداد، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والعناوين بالأحمر، قد تكون النسخة مُجدولةً بالذهب، وقد تكون فيها فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله ما يوجد على صفحة العنوان في كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة ويستحسن أن يكون من بينها صفحة العنوان، والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات، ويعقب النسخ قائمة بالرموز، رموز النسخ، رموز الأقواس التي ارتضاها، والإشارات والاختصارات.

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرساً موجزاً لموضوعات الكتاب كما في صبح الأعشى ونهاية الأرب طبعة دار الكتب، وشرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري «معجز أحمد» بل إن بعض المحققين يقدم تصنيفاً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جداً، خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم، فالمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما.

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب، وذلك لتفسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليتمكن المحقق من تميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة.

ويجب ألا يدع المحقق مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ، وأن يقابلها بعناية تامة ويبين بصريح اللفظ ما ذهب إليه عند اختلاف النسخ، والأهم من هذا ألا يغير المحقق شيئاً دون أن ينبه قارئه عليه ويذكر ما هو، حتى يمكنه قبوله أو رفضه.

وكذلك يجب على المحقق الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه قارئه على ذلك وتغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه في موضعه يعد تزيفاً للنص نربأ بالمحقق عنه.

* * *

والآن ننظر مدى نصيب القدمات في مثل هذه المقدمات :

رأينا أنه في عصر المخطوطات أن المصنف كان يضع رموزاً لمصطلحاته، وينبه عليها في مقدمة الكتاب، ويشرح منهجه في مقدمته، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن

الناشرين قد اقتصر جهدهم على نقل ترجمة للمؤلف من كتاب، معين يضمن هذه الترجمة في صفحة العنوان أو الصفحة الخاتمة.

والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذي تناولناه من عمل المستشرقين، وكان أكبر وسيط عربي نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكى باشا (شيخ العروبة) الذى لم يقتصر جهده على ذلك، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص، وتيسير قراءتها وضبط مدلولها وأشاع معها كذلك العناية بالإخراج الطباعى، وصنع الفهارس الحديثة، والاستدراكات، والتذييلات، وذلك فى كتاب (الأصنام) لابن الكلبي الذى نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤

* * *

تصحيح بروفات المطبعة

يحتاج الباحث عند التعامل مع المطبعة ، أن يلمّ بطريقة تداول المادة بين مسئول الطبع ،
والعامل ، والمصحح .. وكذلك معرفة حجم الأبناط ، والمقاسات المختلفة في الطباعة .
مثل : بنط ٩ أسود، أو ١٢ أبيض ، أو ١٨ وهكذا .. وسنقتصر هنا على شرح أهم الرموز
المستخدمة في تصحيح البروفات التي قد يضطر الباحث لإجرائها بنفسه :

١ -] وتعني البدء بفقرة جديدة هكذا :

أو هكذا : Z

إنما تعبر عن إحساس عام أو عاطفة

معينة ! وتهتم الصحف اهتماماً خاصاً

أو Z

٢ - # تقريب الكلمات :

إذا استخدمنا كلمة الزيتون فمن الضروري

٣ - 9 أخطاء لغوية أو مطبعية :

الباحث هناك عدة مواقف تواجه الباحث

تستلزم أن يكون مرناً ويقظاً

٤ - P وتعني الحذف

X

وعلى ذلك فإن الصور تقسم قسمين

رئيسيين صور الموضوعات وصور

مباشراً بمتطلبات وضرورات الأمن

الفهرسة

كتبنا القديمة - إذا كانت كبيرة الحجم - لا استطاع الانتفاع بها انتفاعاً حقيقياً ما لم يكن لها فهرس مفصلة؛ ذلك أن فيها كثيراً من المعلومات والأسماء تأتي عرضاً واستطراداً، والباحث قد يكون في أمس الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة ما لم يكن لها مثل هذه الفهارس المفصلة؟! لهذا فإن كل كتاب يحقق ويطلع دون فهرس وافية يعتبر جناية عليه وعلى القارئ؛ إذ لا يعقل أن تقرأ كتاباً له عدة أجزاء بحثاً عن علم، أو نصّ تائه بين مئات الصفحات!! فالفهارس تظهر ما في باطن الكتاب من خفايا يصعب الاهتداء إليها، كما أن الفهارس في بعض الأحيان تعتبر معياراً أو ميزاناً، توزن به صحّة نصوصها وضبط أعلامها، يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

ونحن في عصر أحوج ما نكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه في أنفع الأمور، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس؟

في الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال، والتراجم، والبلدان ومعاجم اللغة، ففى كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ) فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام في الوقت الحاضر، ولعل في ذكر منهج ابن الأثير في الفهرسة طريقتاً طيباً يجب أن نتبعه حين يقول: «أما ترتيبه ووضعه (أى كتاب أسد الغابة) فإننى جعلته على حروف (أ، ب، ت، ث) ولزمت في الاسم الحرف الأول والثاني والثالث، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما، والقبائل أيضاً، مثاله: إننى أقدم (أبان) على (إبراهيم)؛ لأن ما بعد الباء في أبان ألف، وما بعدها في إبراهيم راء، وأقدم إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد، لأن «الحارث» بحاء مهملة و«خلاد» بخاء معجمة، وأقدم «أبان العبدى» على «أبان المحاربى»، وكذلك أيضاً فعلت في التعبيد (يعنى فيما بدء بعبد من الأسماء) فإننى ألزم الحرف الأول بعد «عبد»، وكذلك في الكنى، فإنى ألزم الترتيب في الاسم الذى بعد (أبو) فإننى أقدم «أبا داود» على «أبى رافع»، وكذلك في الولاء فإننى أقدم «أسود مولى زيد» على «أسود مولى عمرو»، وإذا ذكر الصحابى ولم ينسب إلى أب بل نسب إلى قبيلة، فإنى أجعل القبيلة بمنزلة الأب مثاله: «زيد الأنصارى» أقدمه على «زيد القرشى»، ولزمت الحروف في جميع أسماء القبائل، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبهم إلى شىء فجعلت كل واحد منهم في آخر ترجمة الاسم الذى به مثال: «زيد غير منسوب» جعلته في آخر من اسمه «زيد»، وأقدم ما قلت حروفه على ما كثرت، مثاله: أقدم (الحارث) على

(حارثة) وقد ذُكر «ابن منده»، و«أبو نعيم»، و«أبو موسى» في آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم: فنسبواهم إلى آبائهم فقالوا: «ابن فلان»، وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا: «فلان عن عمه»، و«فلان عن جده وخاله»، وروى: «فلان عن رجل من الصحابة»، فرتبتهم أولاً بأن ابتدأت بابن فلان، ثم بمن روى عن أبيه، لأن ما بعد الباء في ابنه نون، وما بعدها في أبيه ياء، ثم بمن روى عن جده، ثم عن خاله، لأن الجيم قبل الحاء، وهما قبل العين، ثم بمن نسب إلى قبيلة ثم بمن روى عن رجل من الصحابة، ثم رتبت هؤلاء أيضاً ترتيباً ثانياً فجعلت من روى عن ابن فلان مرتين على الآباء مثاله: «ابن الأدرع» أقدمه على «ابن الأسقع»، وأقدمها على «ابن ثعلبه»، وأرتب من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله: «إبراهيم عن أبيه»، أجعله قبل «الأسود عن أبيه»، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله: أقدم «جد الصلت» على «جد طلحة»، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله: أقدم «خال البراء» على «خال الحارث»، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله: «عن أنس» مقدم على «عن جبر»، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتين على أسماء القبائل، فإنني أقدم «الأزدى» على «الختعمي» وقد ذكروا أيضاً جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرتبتهم على أسماء الراوين عنهم مثاله: «أنس بن مالك عن رجل من الصحابة»، أقدمه على «ثابت بن السمط عن رجل من الصحابة»، وإن عرفت في هذا جميعه اسم الصحابي ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موضعه.

«ورأيت جماعة من المحدثين إذا وضعوا كتاباً على الحروف يجعلون الاسم الذي أوله «لا» مثل: «لا حق»، و«لا شر»، في باب مفرد عن حرف اللام وجعلوه قبل الياء، فجعلتها أنا من حرف اللام في باب اللام مع الألف فهو أصح وأجود، وكذلك أفعل في النساء سواء وإذا كان أحد الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب، «كشريحيل بن حسنة» أذكره فيمن أول اسم أبيه حاء، ثم أبين أبيه، ومثله «شريك بن السمحاء»، وهى أمه أذكره أيضاً فيمن أول اسم أبيه سين، ثم أذكر اسم أبيه أفعل هذا قصداً للتقريب وتسهيل طلب الاسم.

«وأذكر الأسماء على صورها التي ينطق بها لا على أصولها مثل: (أحمر) أذكره في الهمزة ولا أذكره في الحاء ومثل (أسود) في الهمزة أيضاً، ومثل (عمار) أذكره في (عما) ولا أذكره في (عمم)؛ لأن الحرف المشدد حرفان: الأول منها ساكن، فعلته طلباً للتسهيل، وأقدم الاسم في النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله: أقدم «عبد الله بن ربيعة» على «عبد الله ابن أبي ربيعة»، وأذكر الأسماء المشبهة في الخط وأضبطها بالكلام؛ لئلا يلتبس، فإن كثيراً من الناس

يغلطون فيها وإن كانت النعتية التي ضبطها تعرف الاسم وتبينه، ولكني أزيدة تسهيلا ووضوحا مثال ذلك: «سليمة في الأنصار بكسر اللام»، والنسبة إليه سلمى بالفتح في اللام والسين، وأما «سليم» فهو ابن منصور من قيس عيلان.

وأشرح الألفاظ الغربية التي ترد في حديث بعض المذكورين في آخر ترجمته^(١).

هذا المنهج الفهرسي الدقيق هو المنهج الذي رسمه لنفسه ابن الأثير في كتابه «أسد الغابة» والتزمه بكل دقة.

بل إن الإحالات في فهرس الأعلام كانت معروفة أيضاً لأسلافنا، كالذي تراه في آخر كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني من ذكر الكنى والألقاب، وأن من عرفوا بهذا، قد سبقوا في اسم كذا وكذا.

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم في فهرسة أعلام الأشخاص، فضلا عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبنا بموضوعاتها، يوضع غالباً في أول المخطوطة.

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيباً مفصلاً بشكل فهرست، فأمر لم يكن معروفاً عند علماء العرب! وإن أخذ يظهر في مؤلفات العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست، فيذكر روزنتال: «أن الذهبي أعد فهرساً بأسماء الأعلام الواردة في كتاب ابن حيان «الثقات» وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد (توفي سنة ١٤٨٠م) فإنه وضع فهرساً لكتاب أبي نعيم «حلية الأولياء» ولكتاب عياض «ترتيب المدارك» ولكتاب ابن أبي أصيبعة «عيون الأنباء» ولكتاب ابن رجب «طبقات الحنابلة» ولكتاب الذهبي «طبقات الحفاظ» ولتكملة التي أضيفت إليه، وفي هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبقة أو إلى الطبقة التي يرد فيها اسم المترجم له ويقول: «إن غايته تيسر استعمال هذه الكتب لدى القارئ»^(٢).

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة، سواء في الشرق أو الغرب، وللمستشرقين فضل التوسع في هذا التنوع الحديث الذي يتبعه ويسير على هداه محققو العرب اليوم، وإن زادوا عليه أكثر فقد كان «زكى باشا» أول من عرفناه مفهراً لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرب، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه في بيته ومكتبته الخاصة: محمد عبد الجواد الأصمعي، فتدرب على يديه في صنع الفهارس، و كان الأصمعي هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمالي) لأبي على القالى وطبع في دار الكتب، وقد عرفنا عن المستشرقين فهرس الأعلام، والقبائل، والبلدان، والشعر، والأيام، والأمثال،

(١) انظر مقدمة كتاب (أسد الغابة).

(٢) منهاج علماء المسلمين في البحث العلمي: ١١١-١١٢.

والكتب. فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها ضروباً أخرى كثيرة، فمثلاً رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادى في أجزائها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع اثني عشر فهرساً لها وسماها «مفتاح الخزانة» وهذا المفتاح في الخزانة التيمورية لم يطبع بعد.

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتي:

الفهرست الأول: لأسماء المترجمين في الكتاب.

الفهرست الثاني: لذييل التراجم، وفيه المؤتلف والمختلف من الأسماء، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره.. إلخ.

الفهرست الثالث: لأخبار العرب في الجاهلية والإسلام، وفي أيامها ومقاتل فرسانها، ومنافراتها وأصنامها، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها.

الفهرست الرابع: للأعلام التي نص المؤلف على ضبطها.

الفهرست الخامس: لأسماء الشعراء الواردة في الكتاب، وأصله من وضع الأستاذ السنيور جويدي.

الفهرست السادس: للموضوعات العلمية والأدبية.

الفهرست السابع: للأمثال.

الفهرست الثامن: للمذكر والمؤنث، وله ملحق في أحكام لاتختص بلفظ دون آخر.

الفهرست التاسع: للقبائل.

الفهرست العاشر: للقصائد المشهورة.

الفهرست الحادى عشر: لشروح القصائد.

الفهرست الثاني عشر: الشواهد الكبرى.

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمنى فهرساً لأسماء الكتب المذكورة في خزانة الأدب وسماه (إقليد الخزانة).

* * *

والغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور أو المحقق بسرعة الحصول على ما يطلبه الباحث وجعل ما فيه ميسراً سهل الكشف عليه لدى الباحث. وقد أوصت لجنة إصدار الأغاني في الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متن

الكتاب وحواشيه، ولاتتناول المقدمة التي كتبها الدار في أول الكتاب.
وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، ويمكن أن يصنع لكل كتاب فهرسة قد لا تكون في غيره، ولكن عرفنا أن هناك فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتي:

- ١ - فهرس للموضوعات.
- ٢ - فهرس للأشعار.
- ٣ - فهرس للأعلام.
- ٤ - فهرس للكتب.
- ٥ - فهرس للألفاظ اللغوية.
- ٦ - فهرس للأماكن أو البلدان.
- ٧ - فهرس للأمم والقبائل والجماعات.
- ٨ - فهرس للأيام والغزوات.
- ٩ - فهرس للأمثال.
- ١٠ - فهرس للكتب الواردة في النص.

ويفيد هذا الفهرس في معرفة مصادر المؤلف أحيانا كثيرة.
وهناك من يفهرس مراجع التحقيق مع الطبقات. نهجت هذا النهج هيئة التأليف والنشر في فهرسة الأغاني كما رأينا، ويجب أن يراعى اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع في أسرع وقت.
وهناك بعض المحققين يجمعون في فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت اسم العلم، سواء كان علم شخص رجلا أو امرأة أو علم مكان أو نهر.
وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة، ففهرسة كتاب في التاريخ تختلف عن فهرسة كتاب في اللغة مثلا، وأكثر الأعلام صعوبة في الفهرسة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب والكنى فيها.

وإذا وجدنا في الكتاب اسما أو كنية فقط أو لقباً فقط اجتهدنا أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى، فلا تجمع مثلا كل الأماكن من الكتاب التي ورد فيها اسم (محمد) بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته، فإذا لم يمكن ذلك وجب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده، وقد أوصت لجنة إصدار الأغاني في الهيئة العامة للنشر سنة ١٩٧٠ وضع أبو، ابن، أم، ذات.. إلخ في ترتيبها الهجائي فلا تحذف وذلك هو المتبع في فهرسة أجزاء الأغاني القديمة طبعة دار الكتب.

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التي تذكر معها الأرقام والبيانات هي صيغة الشهرة (وخصوصا الصيغ المذكورة في عنوان الترجمة) ويحال إليها من الصيغ الأخرى.

فمثلاً:

أبو قטיפه: هي الصيغة الرئيسية، وليست: عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبي معيط.
 وأبو زيد: هي الصيغة الرئيسية وليست: حرملة بن المنذر.
 وأبو نواس: هي الصيغة الرئيسية وليست: الحسن بن هاني.
 المتوكل الليثي: هي الصيغة الرئيسية وليست: المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع.
 والأفوه الأودي: هي الصيغة الرئيسية وليست: صلاة بن عمرو بن مالك.
 وأما الشعراء فنذكر أسماهم في فهرست الأعلام.
 وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء أفرد مع ذكرهم في الأعلام أيضاً فهرست خاص
 بالشعراء وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه.
 وهناك نوع مهم جداً وإن كان متعباً في صنعه ويحتاج إلى جهد كبير وهو:

فهرس الأعلام بمناسبةاتها:

فإذا ذكر الرجل - شاعراً أو كاتباً أو غير ذلك - في الكتاب عدة مرات لا نكتفي
 بذكر الأعداد الدالة على الموضوع الذي ذكر فيه، بل نذكر اسم العلم بحروف كبيرة ونشير
 بحروف صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن، وهذا
 ما فعلته دار الكتب في فهرسة كتاب الأغاني، فإذا ذكر:

حماد الرواية - صوت من المائة المختارة من شعره ٦٩ : ١ - ٧ بحشه وأخباره ٧٠ - ٩٥ نسبه وولاه وعلمه
 بأخبار العرب وأيامهم ٧٠ : ٢ - ١٢ سأله الوليد بن يزيد عن سبب تلقيبه بالراوية فأجابه ٧٠ : ١٣ - ٧١ : ٩ ما
 كان بينه وبين مروان بن أبي حفصة في حضرة الوليد ٧١ : ١٠ - ٧٢ : ٨ سأله الهيثم بن عدى عن معنى شعر معجن
 ٧٢ : ٩ - ٧٣ : ٣ كذب الفرزدق في شعر نسبه لنفسه فأقر ٧٣ : ٤ - ١٠ كان منقطعا ليزيد فجفاه هشام، ولما ولي
 الخلافة كتب ليوسف بن عمر بإرساله له ليسأله عن شعره وأكرمه ٧٤ : ١٤ - ٧٨ : ١٠ رد على مغنية أخطأت في
 شعر ٨٤ : ١٤ - ١٨ كان لثمامة وطلب الأدب والشعر ٨٧ : ٣ - ٧ يرى المفضل أنه أسد شعر العرب
 بتخليطه ونحله شعره للقدماء ٨٩ : ٦ - ١٣ أنشده الطرماح شعراً فزاد فيه وادعاه لنفسه ٩٤ : ١٥ - ٩٥ : ٨ .

وكذلك فهرس الأمم والقبائل والعشائر والجماعات ونحوها، تذكر أرقام الصفحات التي
 وردت فيها، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية في فهرسة الأغاني ففيها الأمم

والقبائل والعشائر ونحوها المذكورة بالمناسبات مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور.

بنو أمية : كانوا يمنعون البناء في عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ - ٢٣ كان يفد على ملوكهم حماد الراوية فيصلونه ٧٠ : ٣ - ٦ لم يجف حماد الراوية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ - ٧٥ : ٢ ذكرهم حماد الراوية فمدح عهدهم ٨٢ : ٢ - ٣ ، ٨٣ ، ١ - ٢ لم يفد على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤ أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن ينتسب إليهم ١١٢ : ٤ - ١١٣ : ٤ كان يحيى المكي يكتنم ولاءه لهم لخدمته الخلفاء من بني العباس ١٧٣ : ٢ - ١٦ كان حرب بن أمية قائدهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ - ١٢ أشار أبو سفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ - ٩ ، ٣٥٦ : ٣ - ٩ ، ذكروا عرضاً ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسبوقة به.

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوي الذي ينفرد به الشاعر أو الأديب، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف، ومعجم ألفاظه التي انفرد بها، ولم ترد في المعاجم العربية، ومن مجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة؛ لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها، وقد عمل فيشر في مجمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربي؛ لعمل معجم بذلك، ولكن فيشر عاجلته المنية، وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيل ألحق بها فهرساً خاصاً لما امتاز به عبيد من المفردات، فلم يذكر في الفهرست الكلمات المألوفة، ولا الغربية التي لا ترد إلا مرة واحدة، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر، من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره، وكذلك فعل كرنكو (F. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الغنوي، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي.

وهناك نوع من الفهارس يسمى فهرس المفردات اللغوية، كالقاموس الخاص في آخر الكتاب، ويحتوي على ما يرد في الكتاب من الكلمات اللغوية، مع تعدد الأماكن التي وردت فيها، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الألفاظ^(١)، ولا يظن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذي سبقه. فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت في المعاجم أو لم ترد، وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها في الكتاب، وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية .

(١) يعتمد كثير من محققي هذا العصر إلى صنع مثل هذه الفهارس، راجع الكتب المحققة للدكتور حسين نصار والأستاذ عبدالسلام هارون والدكتور عبدالمجيد دياب وغيرهم .

فهرست آى الذكر الحكيم

أما فهرس آى الذكر الحكيم وفهرس الأحاديث فقد جرى كثير من المحققين فى الفهرس الأول على اتباع ذكر السورة ورقم الآية، وبعضهم يرتب السور على حسب ورودها فى المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم يرحمه الله، هذه الطريقة فى فهرس الكتاب الذى حققه ووضع فهرسه : (جامع الرسائل) لابن تيمية .

سورة	الآية	ص	س
يوسف	٢٤	١١٥	١١ - ١٢
	٣٢	٧١	١ - ٢
	٧٧	١٣٣	٤ - ٥
	١٠١	٢٢٤	١٦
	١١١	٥٦	١٤ - ١٥

وهكذا يرتب السور حسب ورودها فى المصحف، ثم يرتب ترقيم الآيات داخلها، ثم يذكر الصفحة فى الكتاب المحقق والسطور التى استغرقتها الآية.
وقد جرى فى فهرسة الأحاديث على النحو التالى :

فهرست الأحاديث

ت * */*	س	ص	الصحابي الراوي	الحديث
(١)	١١ - ١٢	٢٦٢-٢٦١	علي بن أبي طالب	أ « أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة.. لا تخبرها يا علي.

والكثير من المفهرسين يفهرسون الأحاديث وفق أوائلها، فما أوله همزة ثم ما أوله باء إلى آخره.

فهرست الشعر

ت	س	ص	قائلة	عدد الآيات	بحره	عجزه	صدر البيت
(١)	٧	١٣٣	حسان بن ثابت	١	وافر	الفداء	أتهجوه
(٢)	١٢	١٢٤		١	طويل	أجرد	صاحب

فهرست الأعلام*

ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي):

(٦) ، ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ ، إلخ ، واعتبر أب وابن في فهرسته للأعلام^(٢) والرقم الموضوع بين القوسين يدل على الصفحة التي ترجم للعلم فيها . وهذا منهج طيب في عمل الفهارس وأكثر تيسيرا لكشف الأغراض التي في كتابه .

* الكلام على هذه الأحاديث في التعليقات المشار إليها.

** = تعليق.

* الأرقام التي بين الأقواس (٦) تشير إلى الصفحات التي ترجم فيها الأعلام .

(٢) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب الذي قدمنا نماذج من فهارسه

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها في نطاق المواد اللغوية اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية.

مثال ذلك:

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥

بتل : وتبتل إليه تبتيلاً ص ١٠

ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠

وهكذا^(١)

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يصنع في ترتيب (الأحاديث النبوية) التي ينبغي أن ترتب على حسب المواد اللغوية أيضاً.

والكنى والألقاب التي لم يعرف لها اسم تردُّ إليه ، فإنها توضع كما هي في ترتيبها .

وقد جرى بعض المفسرين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) في الترتيب فيضع ابن وأب في الألف ويضع (ذو) في الذال، ومن ذلك ما جرى عليه العرف في فهرسة دار الكتب على الإطلاق ولكن كثيراً من المفسرين يهمل هذه الألفاظ وتعرف منهم من القدماء: ابن الأثير في أسد الغابة، ومن المحدثين: الأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم في كتبه الأخيرة .

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط، فابن الأحمر في الألف، وابن الحسن في الحاء، وأبو الحمد في الحاء، وأبو اليسر في الياء وذو الأصبع في الألف، وهو النظام الغالب بين المفسرين الآن وقد أسقطها الزركلى أيضاً في ترتيبه لكتابه «الأعلام» وكذلك عجز كحاله في ترتيبه لـ «معجم المؤلفين» .

وأما ترتيب الشعر فهو متنوع الضروب، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء، ثم الألف اللينة في آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام:

الساكنة، فالمفتوحة، فالمضمومة، فالمكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختتم بالهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة .

ويرى شيخنا الأستاذ إبراهيم الأبيارى أن الترتيب هو: الساكن، فالمضموم، فالمفتوح،

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القوائد السبع الطوال لابن الأثيرى ص ١٠٦-١٠٧.

فالمكسور معللاً ذلك، بأن اللغويين قدموا باب المرفوعات على المنصوبات على المجرورات وقد جرى في تحقيقاته على هذا العمل.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الست عشر أى: الطويل، ثم الوافر، ثم البسيط، ثم الكامل، ثم الهزج إلخ. وفقاً لترتيب الخليل بن أحمد وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات، وخامس رقم السطر، وفي كل ذلك ترتيب الصفحات في كل قافية على حدة، ولنا أن نأخذ بيتاً من أول القطعة لندل به على القافية والبحر ولا نذكر باقى الأبيات فندع الباحث يكشف في القطعة عن البيت الذى يريده.

ومن المفهرسين من لا يرتضى إلا ذكر صدر كل بيت وقافيته في القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة، نذكر من هؤلاء مؤلف الكتاب الذى بين يديك عندما نشر كتاب «إشارة التعيين» والدكتور رمضان عبد التواب فإنها يذكران صدر كل بيت وقافيته في الكتاب الذى ينشرانه، ولكن الكثير من المحققين يكتفى بذكر صدرى وقافيتى البيتين الأولين من القطعة أو القصيدة .

ومنهم من يجعل «مشطور الرجز» بيتاً قائماً بذاته، وذلك عندما تتوحد القافية وهو الأصوب، ومنهم من يذكر بيتين من مشطور الرجز على أنها شطرين، وهذا خطأ فى بعض صورته .

وقد يرد الرجز تاماً، ومجزؤاً، ومشطوراً، ومنهوكاً .

(١) فالرجز التام: هو الذى يتكون شطره من التفعيلة «مستعلن» مكررة ثلاث مرات أى:

مستعلن + مستعلن + مستعلن

(٢) مجزؤ الرجز: ويتكون شطره من نفس التفعيلة مكررة مرتين:

مستعلن + مستعلن

والرجز الذى تكون كل أشطره مقفاة بقافية واحدة، فقد سماه أهل العروض حين يكون تاماً (بالمشطور) وسموه حين يكون مجزؤاً (بالمنهوك) .

فالرجز التام المتحد القافية فى الشطر مثل قول شوقى فى قصيدة «توت عنخ آمون»:

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| ١- قم الساعة واسبق وعدها | ٢- الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها |
| ٣- واملأ رحاها غورها وبحرها | ٤- وافتح أصول النيل واستردّها |
| ٥- شلالها وعذبا وعدها | ٦- واصرف إلينا جزرها ومدّها |

الأبيات

فالرجز هنا تام تنتهي كل أشطره بقافية واحدة وذلك هو المشطور فتكتب أبياته هكذا :

- ١ - قم الساعة واسبق وعدها
- ٢ - الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها
- ٣ - واملأ رحاها غورها وبحرها
- ٤ - وافتح أصول النيل واستردّها
- ٥ - شلّها وعذبا وعدها
- ٦ - واصرف إلينا جزرها ومدّها

ومثال المنهوك :

- ١ - هذا الأصيل كالذهب
- ٢ - يسيل بالمرأى عجب
- ٣ - على الوهاد والكثب
- ٤ - الرقص يبعث الطرب
- ٥ - هلّم يا جن العرب
- ٦ - هلّم رقصة اللمب
- ٧ - إذا مشى على الحطب

فالأشطر كلها مقفاة بقافية واحدة في مجزوء الرجز وذلك هو المنهوك فالأصوب أن تكتب

هكذا :

- ١ - هذا الأصيل كالذهب
- ٢ - يسيل بالمرأى عجب
- ٣ - على الوهاد والكثب
- ٤ - الرقص يبعث الطرب
- ٥ - هلّم يا جن العرب
- ٦ - هلّم رقصة اللمب
- ٧ - إذا مشى على الحطب

فهرس أنصاف الأبيات : بحسب أوائلها أي يرتب على حسب أوائل كلماتها .

فهرس أيام العرب والغزوات والوقائع : ترتب هجائياً بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم، أو وقعة، أو غزوة إلخ

فهرس الأمثال : ويرتب ترتيباً هجائياً بحسب الكلمة الأولى من المثل، وهذا هو المتبع عند غالبية المحققين، وقد رأيت الأمثال مرتبة هجائياً ليس بحسب أوائل المثل، ولكن بما في

هذا المثل من أعلام مثلاً «سبق السيف العزل» توضع في سيف وهكذا، فإن لم يوجد في المثل علم فُهرس وفقاً للمادة اللغوية التي فيه وذلك مثل: «تحت الرغوة اللبن الصبوح» فإنه توضع تحت الرغوة أو (الصبوح) بعد تجريد المادة من الزيادة .
وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من إيسار التقليد ما دام العمل في حدود الدقة والضبط والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق وأسرع .

وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس في الكتاب، فإن المنهج المنطقي تقديم أهم الفهارس وأشدها مساساً بموضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة على حسب ترتيبها المؤلف .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلى كل صفحة منها عنواناً دالاً على أن الفهارس تتبع هذه الصفحة .

أما طريقة صنع الفهارس: فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها، وإلا فإن الكتاب الذي يحقق وينشر دون فهرس يعتبر عملاً ناقصاً محتاجاً إلى أن يستكمل بالفهارس .

ثَبَّتَ المراجع

طبعاً رجع المحقق في تحقيق الكتاب إلى مراجع تقلُّ أو تكثُر، يذكرها في المقدمة أو في الهوامش .

ومن الواجب وضع ثبت لها في آخر الكتاب يلحق بالفهارس، ويبين المحقق فيه اسم الكتاب واسم مؤلفه، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطاً والمكتبة التي يوجد فيها أو الجهة التي قامت بنشره .

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال: كتاب الأصنام، لابن الكلبي-تحقيق أحمد زكي-القاهرة سنة ١٩١٤ .

وإذا كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التي ذكرت في الهوامش فنذكر المختصرات في التثبيت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك:

أنساب = أنساب الخليل لابن الكلبي- بتحقيق أحمد زكي- القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتذييل

مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب، فلا بد أن تفوته بعض الهنات، سواء كانت مطبعية - وهذا هو الغالب - أو علمية، كتحقيق أمر، أو التعليق على فكرة، أو توضيح مبهم، وقد يزلُّ فكره وقلمه زلَّةً تقتضى المعالجة.

ففى الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالباً بأخر الكتاب مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب، أو مازلُّ فكره أو قلمه فيه، وبعض المحققين لا يحل هذا الأمر محله من العناية، لئسَّ دَلُّ ثوب الجلال على عمله، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ، فكان بذلك كالنعامة التى تخفى رأسها، زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه!! « إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً لا إثم فيه ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة، ومراجعة الحق خير من التماضى فى الباطل»^(١).

* * *

(١) الأستاذ عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشر الكتب ص ٩٣.

الخلاصة

ونخلص من كل ما سبق إلى أن قواعد تحقيق النصوص :

أولاً: جمع الأصول:

- ١ - يستوفى البحث عن جميع الأصول الخطية، للكتاب المراد نشره
- ٢ - يستعان على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ومطابقتها في الكتب المختلفة
- ٣ - يقوم المحقق باختيار النسخ الخطية ذات الأصالة التي يعتمد عليها في التحقيق
- ٤ - ترتيب النسخ المعتمدة حسب درجاتها في الأصالة، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها.

٥ - علاوة على مراجعة الأصول، يقوم المحقق بالبحث عن المصادر التي استقى منها المؤلف كتابه: للرجوع إليها أثناء تحقيق النص.

ولكى نتوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد، ينبغي الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال البيبليوجرافية التي تحصى تراثنا المخطوط وتحدد أماكنه في مكتبات العالم من مثل كتابي:

- ١ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان .
- ٢ - تاريخ التراث العربي لفؤاد سزجين .

والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التي وصلتنا، وكل كتاب منها تذكر نسخه والمكتبات التي توجد بها ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الكتابين في النقاط التالية:

- (أ) أن أولهما مرتب ترتيباً زمنياً وأن الثاني مرتب ترتيباً موضوعياً.
- (ب) أن أولهما يغطي قطاعاً زمنياً كبيراً، يمتد من العصر الجاهلي حتى العصر الحديث بينما يتوقف الثاني عند سنة ٤٣٠هـ ومعنى هذا أن مجال كتاب بروكلمان أوسع من مجال سزجين.
- (ج) أن أولهما اعتمد على الفهارس المطبوعة فأغفل مقتنيات المكتبات التي لم ينشر لها فهارس، كما أغفل مجموعات المخطوطات التي تشملها الفهارس المطبوعة كالمكتبات الخاصة التي أضيفت إلى دار الكتب بالقاهرة مثل: مكتبة تيمور ومكتبة طلعت ومكتبة حلیم وغيرها مما يضم كنوز تراثنا المخطوط الذي لا يستهان به.

واعتماد بروكلمان على الفهارس أصاب كتابه بالنقص كما أوقعه في كل الأخطاء التي وقعت فيها تلك الفهارس سواء أكانت أخطاء في الأسماء أو في التواريخ .

أما سزجين فقد آثر المسح الميداني ورؤية المخطوطات، على الاعتماد على الفهارس المنشورة، ولهذا جاء كتابه أوفى من كتاب صاحبه بالنسبة للفترة التي يغطيها .

ومعنى هذا أنه بالنسبة للمؤلفات التي ترجع إلى ما قبل سنة ٤٣٠هـ يمكن الاعتماد على الكتابين، وإن كان كتاب سزجين أوفى وأدق من كتاب صاحبه أما بالنسبة لما بعد هذا التاريخ فليس أمامنا سوى كتاب بروكلمان رغم قصوره ونقصه الذى يجب أن يستوفى بالبحث في المجموعات التي لم تنشر لها فهارس، وفيما نشر من فهارس بعد تأليف بروكلمان لكتابه بملاحقه الثلاثة وكما قلت، فقد نشر كتاب بروكلمان كله مترجما إلى العربية، في الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ وما بعدها .

وفي جميع الحالات لا يستطيع باحث أن يزعم أنه قد عثر على كل نسخ الكتاب الذى يتصدى لتحقيقه، فما أكثر المكتبات الحكومية التي لم ينشر لها فهارس حتى الآن، وما أكثر مكتبات الأفراد التي تضم مجموعات من المخطوطات لا يعرف عنها أحد شيئا ولعل هذا هو ما يفسر ما نراه من أن الكتاب قد يحقق تحقيقا جيدا، ثم يعاد تحقيقه بعد فترة، حين يعثر على نسخة أو أكثر لم تكن معروفة وقت تحقيقه في المرة الأولى .

وتحديد منازل النسخ، يتمخض عن اختيار النسخة التي تتخذ أصلا للتحقيق تقابل عليها النسخ الأخرى، كما ينتج عنه تحديد النسخ التي أخذت عن بعضها بحيث يمكن الاستغناء عن النسخ المتشابهة والاكتفاء، بالأصل الذى أخذت عنه .

وبعد جمع النسخ وتحديد منازلها تأتى المرحلة الثانية وهى مرحلة التحقيق بكل ما ينطوى تحته من تثبت من مؤلف الكتاب، وعنوانه، وتحريه لنصه .

أما عنوان الكتاب واسم المؤلف فعالميا ما يذكران في المقدمة. هنا (تذكر مآقلته في مقدمة تحقيق كتاب إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين» وفي حالة فقد أجزاء من المقدمة، أو طمس إحدى هاتين المعلومتين، أو جزء من أيهما كأن نعثر على عنوان الكتاب، ولا نعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم الكتاب أو اسم المؤلف ناقصين، في مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب الببليوجرافية التي تخصى أسماء المؤلفين والمؤلفات، فإذا كان عندى اسم المؤلف، وأريد التثبت من عنوان الكتاب يمكن الرجوع إلى فهرست ابن النديم، وإلى مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاشكبرى زاده، وإلى هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل البغدادي، مع التنبيه إلى ما بين هذه الكتب الثلاث من تفاوت في الفترة التي يغطيها كل منها، وفي طريقة الترتيب ومنهج المعالجة .

وإذا كانت المعلومة المتاحة لدى هي عنوان الكتاب، وأريد التثبيت من صحته ومعرفة مؤلفه، فيمكن الرجوع إلى كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة وذيله المسمى: إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي.

أما إذا فُقدت المقدمة وفقد معها اسم الكتاب واسم مؤلفه فلا يمكن التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه والتمرس بأساليب المؤلفين، وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية، أو كتب التخصص التي تكون قد نقلت نصوصا عن هذا الكتاب وسمّته أو ذكرت مؤلفه، وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث، وإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين.

ثانيا: تحقيق النص:

١ - نختار احدى النسخ الخطية أصلا يدور عليه التحقيق، لكونها بخط المؤلف مثلا، أو مقروءة عليه، أو منقولة عن نسخته أو ما شابه ذلك، مما اقتناه بعض الأعلام وقرأه.

٢ - إذا لم يتوافر أحد الاعتبارات السابقة في أحد الأصول يترك للمحقق اختيار الأصل الذي يريد التحقيق عليه.

٣ - يثبت النص الذي يرى صحته في صلب الكتاب، وينبه في الحاشية على اختلاف الروايات وأسباب الترجيح.

٤ - يضاف إلى النص الزيادات التي توجد في غير الأصل المعتمد، إذا ترجح للمحقق أنها من أصل الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات في الحواشي مع التنبيه على ذلك.

إذا وجدت زيادة في أحد مصادر الكتاب ومراجعته، وترجّح لدى المحقق أنها مكتملة، توضع في مكانها بين علامتي الزيادة، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات في الحواشي مع التنبيه على ذلك.

٦ - إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر في سقط يتوقّف سياق النص عليه فللمحقق إضافته بوضعه بين علامتين مميزتين مع الإشارة إلى ذلك.

٧ - إذا وجد سقط في إحدى النسخ مما لا ضرورة له في فهم النص، يكتب بالإنارة إليه في الهامش.

٨ - إذا وجد خرم في أصول الكتاب توضع مكانه ثلاث نقط (...) لكل كلمة ساقطة، مع الإشارة إليه في الحواشي، وعلى الجملة يجب أن يكون رائد المحقق إخراج النص صحيحا

سليماً، مع تصحيح ما يوجد من الخطأ أو التحريف أو التصحيف والتنبيه إلى ذلك.

التعليق :

- ١ - الإشارة في الهوامش إلى أسماء السور وأرقام الآيات، وفق رسم المصحف.
- ٢ - الإشارة إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها مع بيان أرقامها إذا كانت مرقمة.
- ٣ - تخريج الشواهد الأدبية واللغوية: من شعر، ونثر، وأمثال، ونحو ذلك بالرجوع إلى مصادرها ونسبتها إلى قائلها، وإثبات الخلاف بين الروايات إذا كان ذلك ضرورياً.
- ٤ - تفسير الألفاظ الغريبة وتوضيح المبهم من المعاني، وكذلك المصطلحات الخاصة، مع الإيجاز.

- ٥ - التعريف بالأعلام، والكتب، والأماكن، تعريفاً موجزاً يعين على فهم النص.
- ٦ - تجنب الاستطراد والإسراف في التعليق، حتى لا يثقل الكتاب دون حاجة.
- ٧ - إذا وجدت مشكلات نحوية أو لغوية مثلاً يجب توضيحها في إيجاز، مع الإشارة إلى المصادر التي عنيت بهذه المسائل.
- ٨ - إذا وجدت في أصول بعض الكتب تعليقات، أو تعقيبات تفيد في تحقيق النص، أثبتتها المحقق في الحواشي ونبه عليها.
- ٩ - يعتمد المحقق في عمله على المراجع الأولى فيما يحقّقه، مع ذكر اسم الجزء والصفحة دون ذكر الطبعات اكتفاءً بثبت المراجع في آخر الكتاب.

ثالثاً: الرسم والترقيم والعنوان:

(أ) الرسم:

- ١ - يراعى في الرسم قواعد الإملاء كما وردت في كتب الرسم المعتمدة، مع التنبيه على ما قد يخالف ذلك في الأصول عند وصف النسخ في المقدمة.
- ٢ - ضبط الآيات القرآنية.
- ٣ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط من نص الكتاب، ولا سيما ألفاظ الحديث والشعر.
- ٤ - ما يرد من الألفاظ مختصراً في بعض الأصول الخطية، يكتب كاملاً في النص المحقق مثل (صلعم) لـ(صلى الله عليه وسلم)، و (تع) لتعالى، (ثنا) في حدثنا، و (أنا) في أخبرنا. ويستثنى من ذلك ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز.

(ب) الترتيم:

- تراعى قواعد الترتيم الحديثة، من النقط والفواصل، والأقواس، وعلامات التنصيص، والتعجب، والاستفهام:

- (أ) القوسان المزهراَن يحصران الآيات القرآنية: ﴿﴾
 (ب) القوسان المفردان اللذان يحصران نصوص الأحاديث: ()
 (ج) القوسان المربعان [...] وتسمى معقوفتان. لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول ويقتضيها النص.

- (د) يوضع خط مائل، أو معقوفتان، هكذا [١٧٣] قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع إثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر في الهامش أو بين المعقوفتين في النص أو على أحد جانبي الصفحة.
 (هـ) توضيح الجمل المعترضة بين شرطتين قصيرتين .

(ج) الاخراج: التجزئة والعناوين:

- ١ - المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب، والفصول، والعناوين، التي وضعها.
 ٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية في إخراج الكتاب، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة في الطبع.
 ٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزءاً في الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.
 ٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً، أو فصولاً، أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة.

ثالثاً: تقديم الكتاب:

- ١ - يضع المحقق مقدمة للكتاب المحقق تتضمن ما يأتي:
 (أ) التعريف بمؤلف الكتاب، تعريفا موجزا مفيدا، يتناول مكانته العلمية وجهده في الكتاب.
 (ب) التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته وطريقة معالجته للموضوع.

رابعاً: دراسة الأصول الخطية للكتاب:

يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه مبيناً ما يأتي:

- ١ - درجات هذه النسخ في الأصالة.
- ٢ - وصف خطوطها التي كتبت بها مع ذكر اسم ناسخها وتاريخ النسخ.
- ٣ - ذكر عدد الأوراق أو الصفحات والسطور ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد.
- ٤ - ما يوجد على صفحة العنوان في كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.
- ٥ - اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة على أن يكون من بيتها صفحة العنوان والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة.

خامساً: الفهارس:

يوضع لكل كتاب فهرس عامة تشتمل على ما يأتي:

- ١ - فهرس للأشعار
- ٢ - فهرس للاعلام
- ٣ - فهرس للكتب
- ٤ - فهرس للألفاظ اللغوية
- ٥ - فهرس للبلدان أو الأماكن
- ٦ - فهرس للقبائل
- ٧ - فهرس للأيام والغزوات
- ٨ - فهرس للأمثال.. مع مراعاة اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب.

سادساً: يلحق بالفهارس، ثبت بالمراجع التي استخدمها المحقق، مع بيان اسم الكتاب، ومؤلفه وتاريخ طبعه، ورقمه إذا كان مخطوطاً.

* * *

توصيات

دور الجامعات العربية في تحقيق النصوص

رأينا أنه لا بد من اعتماد الباحث على النص المحقق، المضبوط، الواضح النسبة تماماً، وتلك هي الخطوة التي يقوم بها المحقق.

ومن الغريب أن تسمح الجامعات العربية بتسجيل نص للحصول على شهادتها العليا، دون أن تزود الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص: من معرفة لمنهج التحقيق، وقراءة المخطوطات، وتوثيق النقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس، وكيفية التعليق على النص، والتقديم له، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية، ومعرفة التعامل معها والإفادة منها. غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى، في الواقع هي الخطوة الحقيقية التي يقوم بها مؤرخ الأدب، أو العالم بوجه عام.

وهي: أن يركب من هذه النصوص المحققة صوراً صادقة، أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع الأدبية تماماً.

فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لا يساوي ما يبذله العقل الإنساني فيها من الجهد، وما يضيع فيها من الوقت. والخصومة - خصوصاً في القرن الماضي. وأوائل هذا القرن - بين العلماء المحققين وكاتبى الأدب كانت عند بعضهم، وكل فريق يسخر من الفريق الآخر، ففريق المحققين يسخر من فريق المتأدبين، باعتبار أن الفريق الآخر لا يعتمد على النصوص، ويبني تركيباته على غير عُمْد، وبالتالي فهي تركيبات أكثرها خيالية، مع أن أى بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها في كل خطوة بخطوها هو عمل باطل، فضلاً عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيراً ما أدى إلى تصورات زائفة كل الزيف، فضلاً عن أن كثيراً من الأخطاء الناشئة عن التحريف والتصحيف في النص، قد أدت إلى تصورات وهمية في غاية الشناعة، ومن هنا وجب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص المحققة وحدها.

ولكننا نجد بعض المتأدبين يسخرون من أولئك العلماء الذين قد جللهم تراب الوثائق والمخطوطات، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقية، بل انحصروا في متاحف هذه الوثائق، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبي مضيء فيه

تركب الواقعة الإنسانية تركيباً يعتمد غالباً على ذكاء ووجدان حاسة أدبية لا تتوافر لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين في عالم المخطوطات والوثائق.

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك، وتوافرت له الأسباب؛ وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يُكفَى به في تاريخ الأدب؛ لأنه وسيلة، وإعداد فحسب، وسيأتي وقت طال أو قصر، ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقدت، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها، ولكن ليس في وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخاً للأدب من مجرد استيعابه لها، ولن يكون مجرد نشرها معناه: أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هي إلا مشاعل على الطريق، وليست هي كل الحقيقة، فالذين حققوا الدواوين التي نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرئ القيس والنابغة وسحيم وحميد بن ثور.. إلخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثل ما كتب مؤرخو الأدب.

فعلى الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها، والناحية التركيبية الاستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية، فإن لم يتيسر الجمع بين الناحيتين في شخص واحد، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه قدر المستطاع.

وقد تناول (لانسون) وزميله (ماييه) الكلام على مثل هذا المنهج في الأدب الفرنسي فقالوا: «قد يكون في المنهج الذي وصفته ما يبعث الرهبة، ولقد يتساءل المرء أي حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسي، إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة؟! والذي لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفي حياة واحدة للمعرفة الكاملة، ولكن ما يعجز عنه عُمرٌ تستطيع أعمار أن تعمله. إن تاريخ الأدب الفرنسي مشروع جماعي، فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته، وهذا لن يمنع أي إنسان أن يقرأ ما يريد للذته الخاصة.. إن تنظيم العمل في الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلي المنتج، فيتعهد كل فرد بالعمل الذي يتناسب مع قواه وذوقه، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل، ويخصص آخرون للتأليف، وأنواع الأدب المختلفة أبحاثاً منفردة، كما يحاول البعض التأليف في المسائل الكلية، وأخيراً يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التي تصل إليها الأبحاث الأصلية وإداعتها.. ومع ذلك فهناك زمن لا يكون فيه هذا التقسيم ضرورياً ولا مرغوباً فيه، وذلك هو زمن التمرين. وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب في الجامعة على كل العمليات التي يبني بها التاريخ الأدبي، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تلو الآخر، فيتعلمون كيف يعدون ثبناً بالمراجع ويبحثون عن تاريخ، ويتابعون تأثيراً، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويميزون العناصر التي تدخل في مركب

مختلط، وليحاولوا التاليفات الجزئية، وليعرضوا بعض المسائل عرضاً لا يذهب فيه التبسيط بما في المعرفة من دقة، وبعد ذلك فليعملوا في الحياة ما يريدون وما يستطيعون، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد علّموا كيف تصنع المعرفة الأدبية، وكيف تستخدم، وإذا كانوا لا يتعلمون هذين وخصوصاً أولهما في الجامعة فأين ومتى سيتعلمونها.. ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرورها، ووقتها، وتقى البعض من الهزال، والآخريين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذي يولده تقسيم العمل حتى في النشاط العقلي، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص، ولو كان تخصصه في الخفة والاستهتار»^(١).

ومثل هذا يجب أن يكون في جامعاتنا نحن العرب لأن لنا تراثاً طويلاً، وذخيرة طيبة، وقد عرفت من الذين كانوا يدرسون مناهج التحقيق العلمي ضمن منهج البحث، في الجامعات المصرية: الدكتورة عائشة عبد الرحمن، والأستاذ عبد السلام هارون ومؤلف هذا الكتاب والدكتور رمضان عبدالنواب. وفي الجامعات العراقية: الأستاذ المرحوم مصطفى جواد في كلية الآداب ببغداد والدكتور خليل العطية في كلية الآداب جامعة البصرة. إلا أن هذا العمل كان موقوفاً برغبة المحاضر للدراسات العليا.

ولكن تلك الجهود لم تتم، ولم يكتب لها الشيوخ في سائر الجامعات، ولم تبق إلا تلك الإشارات العاجلة الخاطفة عن تحقيق النصوص، والتي تحيى في ثنايا مادة «مناهج البحث» التي تدرس لطلاب السنة التأهيلية للحصول على الماجستير ومعظمها مما يسقط إلى أساتذة هذه المادة من الترجمات الغربية! ولا يجد الطالب الذي يتصدى لتحقيق نص، سبيلاً أمامه إلا أن يركض هنا وهناك، ويتخبط بين منهج وآخر، ولا يخرج بشيء لأنه دخل بغير شيء.

وفي ١٩٧٢/٥/١ جاء في نشرة أخبار التراث العربي التي تصدرها الجامعة العربية بالقاهرة: «بحث المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، شؤون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات ضمن المنهج الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي، لدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية». وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية، فقد اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السورية في دمشق في ١٥، ١٦/٣/١٩٧٢ وناقش الموضوع وأوصى

(١) منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة الدكتور محمد مندور ملحق بالنقد المنهجي عند العرب ٤٢٢ - ٤٢٣ ط دار النهضة.

الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ هذا الاقتراح. وفيما يلي فقرة من الرسالة المؤرخة ١٩٧٢/٣/٢٩ من رئيس المجلس الأعلى للجامعات في سورية إلى الجامعة العربية معهد المخطوطات «ورأى - أى المجلس - أن فكرة إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات العربية ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى فكرة قيمة، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم، وعلى هذا فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ هذا الاقتراح»، وأنا لنرجو أن يعمم هذا الاقتراح فى كل الجامعات العربية.

وقد أنشئ بأخرة عدة مراكز لتحقيق التراث فى مصر نذكر منها : مركز تحقيق التراث الملحق بكلية الدراسات العربية - جامعة المنيا - الذى كافح من أجل إنشائه الدكتور عبد الحميد إبراهيم عميد الكلية آنذاك، ومركز تحقيق التراث الملحق بأداب قنا - فرع أسيوط - فضلا عن مركز تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، والدورات التدريبية على تحقيق التراث، والتي تنظم بإشراف الجامعة العربية.

* * *

ولا شك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة - وهم أهل خبرة - من تمييز الطلاب الذين يملكون بذور الاستعداد، لكى يكونوا علماء محققين، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلا للقيام بأعمال التحقيق.

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهبئ الطالب لمهمة التحقيق .

* * *

الأمور التي يجب توافرها في المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق: الشغف بها، والاستمتاع، ويلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتبرّمون بمثل هذا العمل ولا يزاولونه، وإن احترموا القائمين به.

ولا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفاً واستمعا لى ينجح في أعمال التحقيق، بل لابد من خصال لا تغنى الإرادة عنها شيئاً، وهي خصال أخلاقية أكثر منها عقلية، هذه الخصال تتمثل في الصبر، والدقة، والأمانة على النص، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدرًا لأخطاء لا تعد، ولا تحصى، وقد صدق من قال: إن الفضيلة الأساسية في المحقق هي الصبر. لا تشتغل بسرعة، اعمل وكأن في الإبطاء فائدة دائمة، امتنع خير من أن تؤدى عملاً ناقصاً، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة، فالناس العصبيون الشديدي الانفعال المتعجلون دائماً للانتهاء، المتعطشون للتغيير بسرعة، المولعون بالبهير وإحداث الضجيج حولهم يمكنهم أن يعملوا أعمالاً حسنة في فن آخر غير فن التحقيق، لأن المحقق الأصيل هادئ الطبع متحفظ محتاط، ولماذا يتعجل؟ المهم أن يكون عمله سديداً.

وينبغي أن يتجلى المحقق بالفطنة، وبقوة انتباه نادرة. إن أعمال التحقيق لها لذتها عند بعض الناس، ويجدون فيها متعة فريدة، وكثير من هؤلاء كرّسوا كل قواهم لها، وكان في وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها.

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية، وبينفون تحقيق نجاح سريع بطريقة غير منهجية، ويقولون في أنفسهم: إن عمل التحقيق يتطلب - حتى يتم وفقاً لقواعد المنهج - احتياطات ومجهودات لا نهاية لها. ولكن ألسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التي ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة في الشدة ضد القواعد؟! فهل قلل هذا من شأنهم؟ ولما كان العمل الرديء أسهل من العمل الجيد، وكان المهم في نظرهم هو النجاح، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئاً ما دام يؤدي إلى النجاح!.

ولكننا نقول: إنه بفضل العلماء المحققين اليوم، ونقاد التحقيق المعاصرين، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريهة، فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل في التحقيق مستقبلاً أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك، كي يكون بمنأى عن النقد والهجوم، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر

بدفع أنفسهم في ميدان التحقيق دون أن يعدّوا للأمر عدته، وقد يكونون راغبين في أداء خدمة للعلم ولكن !

كتب الدكتور أبو العلا عفيفي مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالي ينقد فيها النشرات الهزيلة للتراث العربي فقال: «نحن في أمس الحاجة إلى نشر علمي دقيق! لأصول تراثنا العربي القديم، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تحيا النصوص وتستبين، ويسهل على المشتغلين بموضوعاتها قراءتها والإفادة منها، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من شوائب التحريف والتصحيف، وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين، لاهم لهم سوى جنى الربح المادى من طبعها، ونحن نعاني من نشراتهم ما نعاني، من أخطاء مطبعية ولغوية، ونقص في النصوص هنا، وزيادة هناك، وخلوّ تام من التحقيق، والتعليق والتفسير، والفهارس العلمية بشتى أنواعها، وكثيراً ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفى الأيدى لا نفهم له معنى، ولا نستطيع له توجيهاً، أو نوجهه توجيهاً خاطئاً لم يخطر للمؤلف ببال ! لا لسبب سوى أن فى النص تحريفاً أو نقصاً أو إضافة من ناسخ، أو خلطاً بين متن النص وشرح وضع عليه، ويكفى أن يسقط حرف النفى «لا» من جملة من الجمل أو توضع كلمة «إذ» بدلا من «إذا» أو العكس أو تكتب كلمة «العارفين» «بدل العراقين» أو نحو ذلك من التحريفات لكى يضطرب النص ويفسد معناه، وكثيراً ما يودى بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضى إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها»^(١).

أما العلماء الحصيفون فى هذا الميدان فلا يخاطرون؛ لأن أعمال التحقيق - وهى طبعاً شاقة ولا تحقق مجداً كبيراً ولا شهرةً - لا تغريهم، ويعرفون جيداً أن أهل الاختصاص قليلو الرأفة بالدخلاء يترصدون لهم، ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب.

وربما كان من الأفضل أن يقدم المرء إنتاجاً قليلاً جيداً يعود على العلم بالنفع، بدلا من أن يجند أجهزة من الأجراء، أو تلاميذه المبتدئين لكى يحققوا له نصوصاً يضعها تحت اسمه، لكنها تثير إشفاق العلماء وتنتهى بأن تكشف للناس عن مدى جهده وطاقته، فى مجال أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص.

ولا نعدم أن نجد بعض المحققين الجديرين بهذا الاسم ممن ينتجون إنتاجاً ضخماً بسبب ما حصلوه من خبرة، لاعتمادهم أولاً وأخيراً على ما وهبوا من استعدادات نادرة، كقوة

الإرادة واليقظة وصدق الحدس، والانصراف التام عن زحمة الحياة وصخبها، ورغبة شديدة في حل المشكلات، وقدرة على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق.

غير أن هذه الصفات النادرة التي تدفع صاحبها إلى التخصص المفرط في عملية التحقيق تنتهي بأن تعزله عن متابعة الثقافة العامة التي تطرد في الزيادة، في مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون عديمة القيمة، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو في النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقاه في طريقه فيرى الألباز والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألباز.

ويرى لنجلوا أن: «الإفراط في النقد هو الذي يؤدي - شأنه شأن الجهل الفاحش - إلى ارتكاب أخطاء، إنه تطبيق لعمليات النقد في أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد، والإفراط في النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحدلقة إلى الدقة، فبعض الناس يبصرون ألبازاً في كل شيء، حتى حيث لا توجد، فيتحدلقون في نصوص واضحة، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكاً فيها، بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة»^(١).

* * *

وبعد أن ذكرت بعض الجهود التي بذلت في مجال التحقيق من هيئات علمية وثقافية ودور للنشر، أعتقد أن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق، وأعتقد أنه لن يتاح لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تمثل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطباعية ذات الاتصال بالتراث^(٢).

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحة من بين مراكزها الثقافية، إذ أن التراث لا يخص قطراً دون آخر من أقطار الوطن العربي، وإنما هو تراث أمتنا ينبغي أن تتعاون الأمة على حمايته وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة، مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحمايته ونشره نشرًا علمياً، بحيث تتكامل الجهود فلا تتكرر أو تضيع، وتتأزر فلا تتبعثر، وتتناسق فلا يأخذ كل منها طريقه بمعزل عن سواه... فتكون مهمة.

معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية:

السعي الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما في خزائن المخطوطات العربية بالعالم، وعمل فهرست علمي لهذه الذخائر؛ ليكون مرجعاً

(١) النقد التاريخي ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي ١١٧.

(٢) راجع ما ذكرناه ص ٩٩ عن مدرسة الوثائق في فرنسا.

للهيئات والمؤسسات العامة في الميدان تختار منه ما يجب نشره، طبقاً لبرنامج واضح ينفذ على مر السنين.

وهنا يجب ألا نقدر الماضي لذاته دون تمييز، فالإحياء ليس على إطلاقه، فننشر كل ما يسمى تراثاً لنا، وبعبارة أكثر تحديداً ليس إحياءً لكل شيء، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتاً، فليس إحياء التراث هدفاً لذاته، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حي بالفعل من هذا التراث، لكي ندل على مكانه الواقعي والحقيقي من مسيرة التطور، ولكي نرفع عنه الاضطهاد الذي أصابه في ظروف الإرهاب الفكري، ثم لكي نجد فيه حلقة الصلة الضائعة أو المطموسة بين الحاضر والماضي. وكما أن في التراث الثمين.. فيه الغث.. من تائم وأحجبة، فيجب أن نتقن ونختار من هذا التراث ما يستحق الإحياء والنشر.

المجامع العلمية:

تكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث، فتختار لها الخبراء من المحققين والمراجعين، على أن ينسق العمل بينها فيختص كل مجمع منها بفرع معين من التراث، كأن يتولى مجمع دمشق - مثلاً - الإشراف على تحقيق النصوص واللغة، وجمع بغداد على الذخائر التاريخية، وجمع القاهرة العلمي يتولى الإشراف على تحقيق تراثنا من العلوم البحتة، وجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق تراث الأدب. ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات والمؤسسات الإسلامية في مصر والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وفي مثل هذه الحالة يجب أن تكون دور الكتب في العالم العربي - خاصة - تحت طلب المحققين والمراجعين، فتدبر لهم ما يحتاجون إليه من نسخ مصورة للمخطوطات التي يحققونها، وتقدمهم بالمصادر والمراجع للنص الذي يحققونه، وتعد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة والتحقيق، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهابهم بإجراءات الاستعارة المكتبية كل يوم، أو يضيئهم السعي وراء نسخ المخطوطات التي يحتمل وجودها في دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق هيئة رسمية.

ومهمة الطبع والنشر تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العاملة في الميدان، كوزارت الثقافة، والأوقاف: في الكويت ومصر وسوريا ولبنان والعراق والمغرب، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية في هذا المجال، كمؤسسة دار المعارف، ومكتبات الحلبي والحانجي بالقاهرة، وعبيد بدمشق، والمثني ببغداد، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى هذا النحو يتم لم الجهود المبعثرة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا بتراثنا، وتتآزر الطاقات العلمية والمادية وفاء بحق الأمة في أن تستضيء بتراثها، وتستكمل وعي ذاتها وفهم

تاريخها، ومعرفة مواقع خطاها من ماضٍ إلى حاضر.

وقد شغلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن منذ سنة ١٩٦٣ بما سينول إليه حال ما بقي لنا من التراث عندما تمضى القلة من الأساتذة المتخصصين في علم التراث ومنهج تحقيق النصوص، وهم في الغالب من أساتذة الدراسات العربية والإسلامية، موزعين على مختلف الجامعات في الوطن العربي، حيث لاتتاح لهم فرصة إعداد جيل يخلفهم؛ نظراً لتقييدهم بالمقررات التي تلزمهم لوائح الجامعات بتدريسها، وليس فيها مجال لمثل هذا التخصص الدقيق. وكلهم من الكهول، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحداً بعد الآخر، دون أن يخلفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء! فنادت بإنشاء (معهد عال للتراث)^(١) على غرار معهد الآثار، ليتيح للشاادين أقصى الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع، لإعداد فوج جديد من المتخصصين، ورأت أن المعهد المقترح لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قسماً من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالأزهر؛ لأن الدراسة به نوع من التخصص العالي الدقيق، لا تسمح بطبيعة هذه المرحلة الأولى بعموميتها ومستوى طلابها، فضلاً عن كونها تحصره في المجال الدراسي للكلية التي يلحق بها، وتوصده في وجوه من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث في الطب والطبيعة والفلك والرياضيات والصيدة والزراعة والقانون... إلخ.

وترى أنه: إنما يبدأ التخصص لمن أتموا دراساتهم الجامعية في هذه الكليات العملية إلى جانب من أتموها في علوم العربية والإسلام، ويفتح المعهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والدور العلمية في مختلف أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون في أولها: مجال التراث وأبعاده الموضوعية والزمانية والمكانية، وتاريخ الكتابة وموادها، وحركة التدوين عند العرب وما لابسها من ظروف دينية ومذهبية، وحركة الترجمة والتعريب لتراث الشعوب القديمة، ودور الكتب العربية في عصر الحضارة الإسلامية، ومعايير انتقال كنوز التراث إلى الغرب، وحركة الاستشراق في مراحل تطوره، وميادين نشاطه، ومراكزه وأعلامه وكتبه ومؤتمراته ومنشوراته من ذخائر تراثنا، كما يدرسون فهارس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث، وفهارس المخطوطات في الشرق والغرب، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغوية، ثم يدرسون قواعد المنهج النقلي القديم والحديث وضوابط الرواية والإسناد في بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب.

(١) نشرت الدعوة إلى إنشاء هذا المعهد في الملحق الأدبي لأهرام الجمعة ١٣/١٢/١٩٦٣ ثم تابعت بيان منهجه المقترح في الأعداد التي تلت هذا العدد من أعداد الجمعة.

وفي السنة الثانية يدرسون علم الخط العربي، ثم علم توثيق المخطوطات.. وهو علم بالغ الدقة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصالة المخطوط، والتثبت من صحة نسبه إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونسق كتابته والتوقيعات التي قد يحملها لناسخه أو ممن قرءوا المخطوط أو تملكوه أو وقفوه، ولا يغنى عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كتابته أو نسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولاً بنسخ متأخر أو مزوراً بتقليد.

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعاً لنوع الدراسة التي تلقوها من قبل في الجامعة، ويتلقى طلاب كل شعبة المنهج العلمي لخدمة النصوص التي يتخصصون فيها من: تفسير ألفاظ النص، وتحديد دلالاتها التي يعينها السياق من بين الدلالات المعجمية التي تعدد للفظ الواحد، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهد من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص في توثيقه، والتحقق من صحة نسبه إلى مؤلفه وعصره، فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئٍ عليه. ويمارسون التطبيق النظري للمنهج في تقديم عدد من كتب التراث التي نشرت في البلاد العربية، أو في البلاد الأوربية مما يدخل في مجال التخصص لكل شعبة كي يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعوزه التوثيق أو شابهته شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور.

أما التدريب العملي فيمارسونه في التدريب على مخطوطات لم تنشر، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم، على أن يزود المعهد بوسائل هذا التحقيق من مصورات (ميكرو فيلم) وجهاز قراءة، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخية لأنواع الورق، والمخطوط التي صحت نسبتها إلى العصور المختلفة، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية، وكتب طبقات، يدخل فيها عصر المخطوط الذي يتدرب الطالب على تحقيقه.

وقد يكون من المجدي في الفترة الأولى لإنشاء المعهد أن يعد الملحقون به طلاب بعثات داخلية، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة في المعهد في بعثات علمية أو على منح التبادل الثقافي إلى معاهد الاستشراق الكبرى في أوروبا مثل: ليدن في هولندا، وليننجراد، وطشقند، وموسكو بالاتحاد السوفيتي، وروما، وصقلية، بإيطاليا. يعودون بعدها أعضاء في هيئة التدريس بالمعهد، أما بقية المتخرجين فيعينون في وظائف تتصل بأعمالهم في دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا، والهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية، هذه فكرة المعهد كما دعوت إليها، وناديت بها أكثر من مرة.

ملحقات

١ - منهج التحقيق في كتاب الأغاني

(طبعة دار الكتب سنة ١٩٢٧)

كانت طريقة العمل في تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية، تعتمد على المنهج الذى رسمه الأساتذة:

- ١ - أحمد تيمور.
- ٢ - جعفر ولى.
- ٣ - محمد الخضر حسين.
- ٤ - محمد الخضرى.
- ٥ - أحمد أمين.
- ٦ - محمد البيلاوى.
- ٧ - حافظ إبراهيم (الشاعر).
- ٨ - أحمد نسيم.
- ٩ - أحمد زكى العدوى.
- ١٠ - أحمد عبد الرحيم.

وفي مقدمة كتاب الأغاني طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ صفحة رقم ٥٠ وما بعدها قال محققو الكتاب المذكور:

روجعت هذه النسخة (طبعة دار الكتب المصرية) على هذه النسخ المبينة آنفاً (وعدها تسع).

وقد امتازت هذه الطبعة بهذه المميزات:

١ - ترقيم الكتاب:

اتبعنا في ترتيب هذا الكتاب أن نضع كل ترجمة على حدها، وقد قسمنا كل ترجمة منها إلى المسائل التى تكلم عليها أبو الفرج في هذه الترجمة، وعنوننا لها بهامش الكتاب بعنوان حاولنا على قدر الجهد أن يكون وافياً للمُعَنُونَ عنه في صلب الكتاب، ومن ذلك يتكون الفهرس الذى سميناه فهرس الموضوعات، وقد جعلنا كل مسألة مبتدئة بسطر جديد.

ووضعنا الأسانيد مبتدئين بلفظ «أخبرني» أو «حدثني» أو «حدثنا» أو «نسخت من كتاب فلان» أو غير ذلك، مكتوبة بخط أكبر من خط الكتاب ليميز للقارئ هذه الأسانيد وير عليها مرًا إن كان في غنية عنها. وقد أردنا بادئ ذي بدء أن نكتب هذه الأسانيد بخط أصغر من خط الكتاب، لولا أنه حال دون ذلك أن المطبعة لم يتوافر فيها الشكل اللازم لضبط الأعلام من هذا الحجم الصغير، وضبط الأعلام لم نستطع الاستغناء عنه بحال، بل كان يأخذ منا مجهودًا كبيرًا ويعلم الله كم قاسينا من العناء في ضبط الأعلام مستندين في ذلك إلى أوثق المصادر مع التنبيه على ذلك في الحاشية إن كان العلم غير مشهور أو لا يتيسر لكثير من القراء الاهتمام إليه .

وبعد أن ينتهي ذكر السند نبتدئ الحكاية المروية من أول السطر حتى تنتهي، فاصلين جملها بعضها عن بعض بنقطة إن انتهت الجملة، أو بالعلامة (،) التي اصطلاح على تسميتها بالشولة في الجملة ذات المعاني الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض، أو بشولة تحتها نقطة بين الجملتين التي يكاد أن ينقطع المعنى بينهما ولم يقطع تماما، وقد وضعنا الآيات القرآنية بين قوسين ﴿ ﴾ كما وضعنا الأحاديث بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الأمثال بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الزيادات التي استحسنا وضعها عن إحدى نسخ الأغاني أو عن كتاب آخر بين قوسين مربعين هكذا [] وفي ظننا أن هذا الترتيب يُسهّل على القراء كثيرا فهم تراكيب في الكتاب .. قد لا يتيسر فهمها لكثير من القراء بدونها .

٢ - ضبط الأعلام:

ضبطنا الأعلام الواردة في الكتاب، وقد وصلنا إلى ضبط أكثر أعلامه، اللهم إلا القليل النادر الذي لم نتوصل إلى ضبطه بعد البحث عنه في المظان الكثيرة. على أننا نعتقد أنه يبحث أطول من بحثنا، قد يوفق القارئ لضبطه أو قد يراه أحد القراء مضبوطا في كتاب لم نصل إليه أو لم يخطر لنا أنه مضبوط فيه. وإنا نرجو كل من يصل إلى ضبط علم من الأعلام لم نهتد إليه أن يكتب لنا عنه، وعن المصدر الذي ضبطه منه، لنصدر ملحقا بذلك للكتاب أو لنضبطه في الأجزاء الآتية حين وروده فيها.

٣ - ضبط الغريب والشعر:

وقد ضبطنا أيضا ما ورد في الكتاب من الألفاظ الغريبة، وقد أردنا أن ينتفع بالكتاب طبقات كثيرة فضبطنا كثيرا من ألفاظه، وتركنا الألفاظ الظاهرة التي لا تستعصى على كثير من الناس.

وكذلك ضبطنا الشعر ضبطا يكاد يكون كاملا بحيث لا يخطيء في قراءته من توافر له حظ قليل من العلم، وشرحنا الكلمات الغريبة في أسفل الصفحات، ليكون القارئ مستغنيا عن الكشف في كتب اللغة أو الأدب أو غيرها، وقد لا يصل إلى شرحها إلا بعد وقت غير قليل، وقد التزمنا كذلك شرح ما في الشعر من غريب وشرح معناه التركيبي إن ظننا أنه ليس في قدر كثير من الناس فهمه، أو إدراك كنهه.

٤ - بيان الأماكن:

وكذلك ضبطنا أسماء الأماكن والبلدان مع بيان مواقعها مسترشدين في ذلك بالكتب المؤلفة في هذا الباب.

٥ - بيان الألفاظ الاصطلاحية أو الدخيلة:

وكذلك شرحنا ما ورد في الكتاب من أسماء مولدة أو معرّبة مما لا يوجد في كتب اللغة المقصورة على بيان ذلك الألفاظ العربية الفصيحة كأسماء الأطعمة وغيرها من المعاني المحدثّة في عهد الأمويين أو العباسيين من بعدهم.

٦ - الروايات المختلفة في نسخ الأغاني:

إذا اختلفت نسخ الأغاني الموصوفة آنفا ننظر إلى ما هو صحيح أو الأنسب بالمقام فنضعه في الصلب وننبه على باقى النسخ في أسفل الصفحة، وربما وجدنا النسخ كلها متفقة على خطأ في بعض الكلمات ونجد صوابها في بعض كتب اللغة أو الأدب فنضع الكلمة في الأصل على وجهها الصحيح وننبه في أسفل الصحيفة عن مأخذها، ثم نذكرها بالحال التي وردت عليها في نسخ الأغاني.

٢ - منهج التحقيق في كتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر

جاء في مقدمة الجزء الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد:
«رأى المجمع أن يصدر ما تفرق من أجزاء هذا السفر في الخزائن الشرقية والغربية...
فكان للمجمع من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن معارضة النسخ عليه، أو الرجوع عند
التصحيح إليه .

« وفي تحقيق الكتاب رأى المجمع أن يهتج نهجاً علمياً حديثاً، فيعنى باختلاف الروايات
في النسخ ، وإثبات ما يرجح صحته منها ، ويكتفى بالتعليق على ما لا بد منه ؛ لئلا يتقل
النص بتعليقات طوال ، وتفسير الألفاظ الغامضة ، وترجع الأعلام إلى أصولها ، أما
الأحاديث التي أوردها الحافظ فقد رؤى ألا تخرّج ؛ لأن تخرّج أحاديث هذا التاريخ الكبير
عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح العبارة سليم النص»^(١).

* * *

(١) انظر مقدمة تاريخ دمشق ط سنة ١٩٥١م.

٣ - منهج التحقيق في كتاب (الشفاء) لابن سينا

مخطوطات الشفاء كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة: منها ما يشمل الكتاب جميعه، وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء، ولما قررت وزارت المعارف المصرية نشر «كتاب الشفاء» نشرنا علميا كونت لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١) وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين:

أولهما: ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات كتاب الشفاء.

والثاني: اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها.

وسندع اللجنة الموقرة تحدثنا عن هذا النص المختار فتقول:

«وأثرنا طريقة النص المختار؛ لما تقوم عليه من تصرف وحرية وتسمح به من تفضيل وموازنة وهي لهذا - ولا شك - أدق وأعقد، ولكنها أصح وأنفع، ففي ضوء ما توافر لدينا من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذي خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عباراته أداء كاملا. فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة.

«أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد اخترمنا إجماعهم، لاسيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيما، على أننا عند تعدد الروايات لم نرجح لأدنى مناسبة، بل لاحظنا اعتبارات شتى أهمها: استقامة المعنى وسلامته، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة، وأهمية مخطوط على آخر، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩م وكونت اللجنة من الأساتذة:

- ١ - الدكتور ابراهيم مذكور
- ٢ - الأب جورج شحاته قنواقي
- ٣ - الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده
- ٤ - الأستاذ محمود الحضيرى
- ٥ - الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

على أن يشرف على توجيه العمل : الدكتور طه حسين.

وضم إلى اللجنة في قرار لاحق :

- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى
- ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى

٨ - ثم ضم إليها أخيراً الأستاذ سعيد زايد على أن يكون عضواً مساعداً.

إلا لسبب ظاهر وقوى، وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة، ووازننا وقارنا كلها ساورنا شك أو قلق، إن في المعنى أو الأسلوب، وعيننا أن نثبت في الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصارها، وزيادة في الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوي الضروري كي لا نثقل النص ورواياته - وهي كثيرة - بإضافات أخرى.

«على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات التقييم على اختلافها: من شولات وشرط وأقواس ونقط وعلامات استفهام وتعجب. وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة. ومن الضروري أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدي الغرض المطلوب منه تمام الأداء.... ورب شولة تزيل غموضا ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا، ففي استعمال علامات التقييم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى» أهـ.

وقد آثرت أن آتى بهذه المقدمة لأنها ذات أثر تاريخي في عدول المحققين المعاصرين عن استخدام نسخة بعينها واتخاذها أصلا معتمدا، ووضع فروق النسخ الأخرى في الهامش، حتى ولو كان ما في الهامش أصوب مما في الأصل؛ وذلك لأنه ينشر نسخة بعينها^(١).

* * *

(١) ويكاد يكون هذا المنهج هو بداية تطبيق منهج النص المختار .. في العصر الحديث . وإن كان قد سبقه في ذلك منهج التحقيق في كتاب الأغاني .

٤ - منهج تحقيق التراث العربي كما وضعته جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية

أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه

نص الخطة التي وضعتها المنظمة العربية للثقافة والعلوم بالجامعة العربية (معهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية لتحقيق التراث في المدة من ٦ رجب سنة ١٤٠٠هـ إلى ١٥ من رجب ١٤٠٠هـ.

تقديم

لوحظ في السنوات الأخيرة اتساع دائرة الاهتمام بتحقيق التراث العربي، وتعدّد مناهجه وتفاوتها، وعدم وجود خطة مثلى يحتديها المبتدئون في هذا الفن، فأتخذت حلقة «حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها» التي عقدت في بغداد في المدة من ٨ - ١٧ نوفمبر (تشرين ثانی) ١٩٧٥ توصية تدعو فيها معهد المخطوطات العربية للاهتمام بوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه.

وتنفيذاً لهذه التوصية وضع المعهد خطة ضمن برامجه لعامی ٧٨ و ١٩٧٩ تهدف إلى الاتصال بعددٍ كافٍ من علماء الوطن العربي المتخصصين، لعقد ندوة تقدم فيها البحوث في ميدان التحقيق ومشكلاته، على أن يجتمع هؤلاء العلماء في بغداد في شهر مايو (أيار) ١٩٨٠. ولما تمّ انعقاد هذه الندوة في ميعادها المحدّد كان موضوعها الأساسی، والمقترحات التي تضمنتها البحوث المقدمة موضع مناقشة وتمحيص، ومن ثمّ انتهت الندوة إلى وضع تقريرٍ وافٍ عن المبادئ والأسس التي يمكن اتباعها حين الإقدام على تحقيق النصوص.

وبقي هذا التقرير حبيس خزائن المعهد إلى أن استقر في الكويت، وكثر الإلحاح من مراسلي المعهد على تزويدهم بمنهجٍ يُرتضى للتحقيق، فرأى أن يقدم هذا التقرير الذي يعالج جانباً مهماً من الجوانب المتعلقة بالتراث العربي، راجياً أن ينتفع به المحققون وطلبة العلم، وأن يسهم في التقريب بين مناهج التحقيق، ويرسم خطة موحّدة يرتضيها المشتغلون في تحقيق النصوص ونشرها.

والله الموفق إلى سواء السبيل.

د. خالد عبد الكريم جمعة

مدير معهد المخطوطات العربية

المدخل

اجتمعت لجنة وضع مشروع (أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، في بغداد، في المدة التي تبدأ بالسادس من شهر رجب ١٤٠٠هـ وتنتهي في الخامس عشر منه، (٢٠ - ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م).

وقد افتتحت هذه اللجنة في نادي الإعلام، بحضور الأستاذ طه ياسين علي، وكيل وزارة الثقافة والإعلام، ممثلاً لمعالى وزير الثقافة والإعلام. وألقى كلمة الوزارة الأستاذ علي الحلي المستشار بالوزارة ورئيس اللجنة المضيئة لهذه الندوة. وألقى كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدكتور مسارع الراوي رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ببغداد، والممثل لمديرها العام الدكتور محيي الدين صابر، مبيّناً مقاصد المنظمة من اجتماع هذه الندوة، وموضحاً فوائد وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي ومناهجه.

وقد شارك في اللجنة الخبراء المتخصصون، وهم بحسب الترتيب الهجائي:

- ١ - الدكتور أحمد سليم سعيدان: عميد كلية العلوم - القدس، وعضو مجمع اللغة العربية الأردني.
 - ٢ - الدكتور بشار عواد معروف: أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
 - ٣ - الدكتور حسين علي محفوظ: أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
 - ٤ - الأستاذ سالم عبود الألوسي: الأمين العام للمركز الوطني للوثائق. والفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق - بغداد.
 - ٥ - الدكتور شكري فيصل: عضو مجمع اللغة العربية السوري، وأستاذ جامعي.
 - ٦ - الأستاذ عبد الحميد عبد الكريم العلّوجي: رئيس تحرير مجلة «المورد» - دار الجاحظ للنشر - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد.
 - ٧ - الدكتور فؤاد سزجين: أستاذ بجامعة فرانكفورت - ألمانيا الغربية.
 - ٨ - الأستاذ محمد بهجة الأثري: عضو المجمع العلمي العراقي.
 - ٩ - الأستاذ هلال ناجي: أستاذ محقق - بغداد.
- ومثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

الأستاذ عصام محمد الشنطى: التخصصى الثانى بمعهد المخطوطات العربية.

وقد اختارت اللجنة:

- ١ - الدكتور أحمد سليم سعيدان رئيساً.
 - ٢ - الدكتور بشار عواد معروف نائباً للرئيس.
 - ٣ - الدكتور حسين على محفوظ مقررًا.
- وبعد تقدم الجلسات وحضور الأستاذ محمد بهجة الأثرى، اقترح الدكتور سعيدان أن تكون رئاسة اللجنة للأستاذ الأثرى، لما له من مكانة علمية مرموقة، وأقرت اللجنة ذلك بالإجماع.

واختارت اللجنة أيضا:

- ١ - الدكتور شكرى فيصل.
- ٢ - الدكتور بشار عواد معروف.
- ٣ - يعاونها الأستاذ عصام محمد الشنطى - ممثل المنظمة (معهد المخطوطات العربية)، لصياغة نتائج أعمال اللجنة.

وكان بين يدى اللجنة من البحوث ستة، هى:

- التراث العربى ومناهج تحقيقه
للدكتور أحمد سليم سعيدان.
- ضبط النص والتعليق عليه
للدكتور بشار عواد معروف.
- التخرىج فى التحقيق. ملحق به: التعريف بنص مغمور فى التحقيق، والتعليق، والتصحيح، والتخرىج، والكتابة والضبط.
للدكتور حسين على محفوظ.
- علم تحقيق الوثائق
للأستاذ سالم عبود الألوسى.
- حول تحقيق ونشر المخطوطات الطبية العربية
للدكتور سلمان قطاية.
- التراث العربى: خطة ومنهج
للدكتور شكرى فيصل. وكان موضوع الندوة والمقترحات التى تضمنتها البحوث

المذكورة موضع مناقشة وتمحيص. وانتهت اللجنة من ذلك إلى هذا التقرير الذي تضمن ما يأتي:

منطلقات اللجنة

- القواعد التي بُني عليها المنهج والتوصيات.
- المنهج الذي أقرته اللجنة مصوغاً في توصيات عامة.
- التوصيات الخاصة.

المنطلقات

انطلقت اللجنة في عملها من تقديرها للثقافة العربية الإسلامية، والإبداع الذي حققته في مختلف مجالات المعرفة : لغةً وأدباً وعلماً وفناً وفلسفةً. كما انطلقت من إيمانها بقدرة الأمة العربية على الاستمرار في مسيرتها الحضارية، وبناء مستقبل أمثل.

ومن هذا الإيمان والتطلع إلى المستقبل نظرت اللجنة إلى التراث العربي الإسلامي على أنه قوة دافعة، من وظيفته في الحياة العربية الحاضرة أن يُشيع في النفس العربية الثقة بالذات، وأن يبعث فيها كل قدراتها الكامنة، وأن يستجيش قواها الخيرة لمواكبة الحضارة والمشاركة في ريادتها والسبق فيها.

إن التراث في نظر اللجنة لا يمثل رجعةً إلى الوراء، كما يتوهم المتوهمون، وإنما هو قوة دفع، وليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام. وفي هذا التراث من الذخائر والتجارب والحوافز ما لا بد من تعرفه والاستناد إليه في تطلعاتنا الحاضرة.

وتؤمن اللجنة أن المستقبل الذي نريد بناءه لا يمكن أن ينفصم عن الماضي، وأن التجربة الحضارية التي حققتها الأمة العربية طوال الأزمان تجعلها في موضع متميز، يتبدى في رسالتها التي اختصت بها، وأصالتها التي صاغت شخصيتها، وقدرتها على الإبداع في ميادين المعرفة المختلفة.

ومن هنا ذهبَت اللجنة في وضع أسس تحقيق هذا التراث، إلى أن وظيفته أن يكون موصولاً بالعاصرة.

ورأت اللجنة أن فقه هذا التراث العظيم، يساعدنا على أن نتبين مواطن الضعف ومواطن القوة في حياتنا، وأن نتحقق أن معرفة الماضي شرط في صياغة المستقبل وإنشائه.

القواعد التي بنى عليها المنهج والتوصيات

درست اللجنة أساليب العمل في تحقيق هذا التراث، ما كان من ذلك في أيامنا، وما كان في الماضي القريب أو الماضي البعيد، في الوطن العربي خاصة، والبلاد الإسلامية عامة، وفي البيئات الأجنبية، فرأت أنها قدمت أعمالاً طيبة كثيرة جديرة بالتقدير، وأن على العاملين في تحقيق التراث ونشره أن ينسّقوا أعمالهم وفق منهج علمي موحد، ونظام فني دقيق.

كما رأت أن وسائل التقنية الحديثة التي تدخل الحياة وتمازج أساليب العمل الفكري تدفعنا إلى أن نفيد منها، وأن نمهد للإفادة منها في إحياء التراث، وأن تكون الجهود المبذولة في حركة الإحياء هذه متضامنة متكاملة، وأن تكون مرسومة ومخططة، وأن نسعى لإخضاعها لنوع من التنظيم والتكامل والتوحيد بعيداً عن التشتت العارض والمواقف المتباينة الطارئة.

ومن هنا كان حرص اللجنة في اجتماعاتها أن تلاحظ ذلك كله في عملها، وأن تكون غايتها من هذه الأسس غاية تنظيمية، تدعو إليها العاملين في تحقيق التراث، دون أن تنسى ما ينشأ من ظروف خاصة ينفرد بها محقق أو دارس.

والقواعد العامة التي أقرتها اللجنة هي:

- ١ - أن يكون تحقيق التراث في أيدٍ أمينة، قادرة عليه، فلا يتطالَّ إليه من لم تكتمل أدواته اللغوية والعلمية والفنية.
 - ٢ - أن يُبنى التحقيق على مناهج منظمة وأولويات مرتبة.
 - ٣ - أن تخضع أعمال حديثي العهد بالتحقيق للتدقيق والمراجعة، على أن يتحمَّل الأستاذ المراجع التبعة العلمية في ذلك كاملة.
 - ٤ - أن تُصرف عناية خاصة إلى التراث العلمي استجابة للحاجة الحضارية الراهنة، وتحقيقاً للتوازن بين التراثين: العلمي والأدبي.
 - ٥ - أن تُنشأ في العواصم العربية فروع لمعهد المخطوطات العربية يودع في كل فرع منها نسخ من الرقوق المصوَّرة المحفوظة في مقر المعهد.
 - ٦ - أقرت اللجنة أن تكون للتحقيق ثلاثة مقاصد، وأن تراعى هذه المقاصد في وضع المنهج والتوصيات:
- الأول: تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العملية.
 - الثاني: توثيق النص نسبةً ومادةً.
 - الثالث: توضيح النص وضبطه.

المنهج والتوصيات العامة

في ضوء هذه المنطلقات والقواعد اتخذت اللجنة سلسلة من التوصيات، وهي:

- اختيار المخطوط.
- معرفة النسخ وجمعها.
- دراسة النسخ وتعرف مراتبها في الصحة.
- ضبط النص.
- التعليق على النص.
- المقدمة.
- الفهارس.
- الطباعة والنشر.

اختيار المخطوط

لاحظت اللجنة أن تحقيق التراث في جملته لم يخضع سابقاً لقاعدة واضحة أو منهج مرسوم للاختيار.

ولاحظت أيضاً أن بعض ما نشر كان حقه التأخير، وأن ما أُجِّلَ منه كان حقه التقديم. كما لاحظت أن مخطوطات حُققَت ونُشرت في أكثر من بلد من غير مسوغ لذلك. وتلافياً لذلك كله أقرت اللجنة التوصيات الآتية:

(أ) تقديم الأهم على المهم، وتقديم الأصول على الفروع، وعلى المختصرات، وتقديم ما لم يُنشر على إعادة ما نشر. والتسامح بتجديد نشر المطبوعات التي لم تراعى في تحقيقها القواعد العلمية، أو كشف التنقيب عن نسخ جديدة أصح وأوثق.

(ب) يولى التراث العلمي عناية خاصة، ويُجَبَّد أن يُنشأ له مركز في أحد الأقطار العربية، وفروع لهذا المركز في الأقطار الأخرى، ويتفرغ له بعض العلماء القادرين عليه، على أن تهيأ لهم أسباب التفرغ مادة ومعنى.

(ج) يُنَاط بمعهد المخطوطات العربية اختيار طوائف من المخطوطات الأصول التي يرى المختصون ضرورة تحقيقها ونشرها، فيجمع نُسخها ويعرفها تيسيراً للمحققين.

معرفة النسخ وجمعها

- ترى اللجنة أن على «معهد المخطوطات العربية» أن ينهض بالأمر الآتية:
- (أ) أن يتعرف مظان المخطوطات القيمة في البلاد التي لم يصل بها أسبابه بعد، واتخاذ الوسائل التي توصل إلى ذلك.
- (ب) أن يضع فهرس تفصيلية تعرف المخطوطات التي يوفَّق للظفر بها، ينشرها على المؤسسات التراثية في الوطن العربي.
- (ج) أن يصنع فهرسًا موحدًا شاملًا لما دُوِّن في فهرس المكتبات العامة والخاصة، تيسيرًا للباحثين، وذلك بأن يُعهد العمل في هذا الشأن إلى لجان متخصصة متفرغة. وتوصى بصنع فهرس الموضوعات العلمية بادئ ذي بدء، ثم تتنى على ذلك بما تراه الزم.

دراسة النسخ ومعرفة مراتبها في الصحة

تدرس النسخ في المرحلة الأولية من التحقيق لتعرف النسخة «الأم» أو ما هو في منزلتها لاعتمادها أصلاً في التحقيق. ويضاف إلى ذلك تعرف النسخ الثانوية وتصنيفها وبيان مراتبها من الصحة والتوثيق، وذلك وفق القواعد الآتية:

(أ) الأصل أن تكون النسخة التي كتبها المؤلف هي النسخة «الأم» - إن وجدت - ولكن المؤلف كثيراً ما يعاود كتابة النص فيزيد أو ينقص منه، أو يعدل في ألفاظه وعباراته، فيتعين على المحقق أن يتبين ذلك.

(ب) تلى نسخة المؤلف النسخة التي عليها خطه.

(ج) ثم النسخة التي كتبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها.

(د) ثم النسخة التي كتبت عن نسخة وثقها المؤلف.

(هـ) ثم النسخة التي كتبها عالم متقن ضابط.

(و) على المحقق إن لم تتوفر له نسخة مما ذكر أن يستفيد من النسخ التي اجتمعت

لديه.

إن دراسة النسخ تهدف إلى إثبات أمرين:

(أ) تحقيق نسبة النص إلى صاحبه.

(ب) أن النص الذي بين يدي المحقق هو نص المؤلف، من غير زيادة أو نقصان.

ويتحقق ذلك من درس الكتاب ونصوصه، وبما قاله فيه من تحدثوا عنه من المترجمين

للمؤلف، أو من الكتب التي نقلت عنه.

ضبط النص

(أ) النَّسْخُ والرَّسْمُ :

يبدأ التحقيق بنسخ المخطوط، على أن يتولَّى المحقق نفسه ذلك، إذ يُتاح له التهدي إلى مشكلات النص وإلى حلولها.
وعلى المحقق اتباع ما يأتي:

- ١ - أن يلتزم قواعد رسم الكتابة المتفق عليها قديماً إلا في أشياء درج عليها المعاصرون مثل رسم «مئة» و «الحارث» و «إسحاق» ونقط الياء المتطرفة للتفريق بينها وبين المقصورة، والفصل في الأعداد المركبة مثل «ثلاث مئة»...
- ٢ - أن يدوّن المحقق في المقدمة ما درج عليه كاتب النسخة من رسم الكتابة، وأن يوضّح ذلك بأمثلة من جميع ما صنع، ولا يشير إلى ذلك في التعليقات.

(ب) توضيح معالم النص :

توصى اللجنة بما يأتي:

- ١ - كتابة النص بحسب معانيه، وذلك بأن تقف الكتابة عند انتهاء المعنى أو النقل، ثم يبدأ بسطر مستقل منفصل عنه، إلى آخر النص.
- ٢ - أن تستعمل الدوالّ وهي: النقط، والفواصل، والخطوط، والشارحات، وعلامة التعجب، وعلامة الاستفهام، والأقواس، ونحو ذلك مما يوضح المعاني.
- ٣ - كتابة أرقام أوراق المخطوط المعتمد في صلب النص مع خط مائل، تيسيراً للمقابلات.

٤ - ترقيم الأسطر ترقيماً خماسياً تسهيلاً للمراجعة.

٥ - استعمال الأقواس المزهرة لآيات القرآن الكريم.

٦ - استعمال قوسيات للأحاديث النبوية، وللنقول وأسماء الكتب ونحو ذلك.

٧ - وضع معقوفات لما يستدركه المحقق على النص.

٨ - تمييز حروف الأسانيد عن حروف المتون، بحروف متباينة صغراً وكبيراً.

(ج) الضبط:

يتعين على المحقق في الضبط أن يُشكل من الألفاظ ما أشكل، وأن يقيّد بالحركات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والشواهد والمشتبه من الأعلام والغريب من الألفاظ وما قد يلتبس أو ينيهم من المصطلحات والتراكيب، بالاستعانة على ذلك بالمصادر الموثوق بها والمراجع المتخصصة. أمّا ما تعددت فيه وجوه الضبط، فيقيّد الضبط كتابةً.

التعليق على النص

(أ) إثبات فروق النسخ والتعليل عند الترجيح:

- ١ - تجنب الإغراق في ذكر ما لا يفيد ذكره من فروق النسخ.
- ٢ - التنبيه على ما يحتمل من النصوص قراءتين أو أكثر، وضرورة التعليل عند الترجيح، موثقاً بالدليل.

(ب) التعريفات:

- ١ - يعرف المحقق من الأعلام والمواضع وما في حكمها، ما يحتاج إلى تعريف من غير استقصاء ولا إغراق.
- ٢ - أن يدون في الحاشية اسم الكتاب والجزء والصفحة فقط، ويحال ما يتعلق بالمعجم المرتبة على الحروف على المادة لا على الأجزاء والصفحات، ما عدا معجم المعاني وما شابهها.

(ج) التخريج:

الهدف من التخريج هو التوثيق والتصحيح، ولذلك يقتصر في التخريج على ما يحقق هذين الهدفين.

وتوصى اللجنة هنا بتوثيق مواطن النقول في النص ضبطاً أو تكملةً وإثباتاً للخلاف في الرواية، حيث يكون ذلك مفيداً. ويكون التخريج في الآيات والأحاديث والشعر والنقول كافة.

أما في الآيات فيذكر اسم السورة ورقم الآية.

وفي الأحاديث يكتفى بالتعليق عليها بما يفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته استناداً إلى المصادر الموثوق بها.

وأما الشعر فُيرد إلى مكانه من الديوان إن كان مطبوعاً، وإلا تعين ذكر المصادر المشهورة التي أورده، وذلك حين يكون هذا الشعر مما يحتاج به في متن اللغة، أو يستشهد به في علوم العربية.

وأما النقول فيشار إلى مواضعها ما أمكن.

(د) التنبيه على الأوهام:

تري اللجنة أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأن المحقق الذي يقع على هذه الأوهام لا بد له من التنبيه عليها، على أن يتروى ويلتزم جانب الحذر والتحقق، فلا يتعجل في أمور لها ما يجوزها، أو حالات لها ما يفسرها. ويكون موضع هذا التنبيه في الحاشية. ويثبت المحقق في المتن الوجه الصحيح الذي اطمأن إليه، إلا أن يخالطه شيء من تردد، أو يغلبه جلال مكانة المؤلف عنده، فإنه حينذاك يترك المتن على حاله، ويقترح التنبيه في الحاشية.

المقدمة

- يضع المحقق مقدمة للكتاب المحقق يراعى فيها ما يأتي:
- ١ - أن يعرف المؤلف المشهور تعريفاً موجزاً.. على أن تدون مصادر ترجمته لمن يريد التفصيل. ويستحسن تدوين تراجم تفصيلية لمن لم يعن بالكتابة فيهم.
 - ٢ - وصف موضوع الكتاب وما كتب في فنه، ومكانته بين هذه الكتب.
 - ٣ - منهج الكتاب.
 - ٤ - وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وبيان مواضعها وما دون عليها من وقفيات وقلكات وساعات ونحو ذلك.
 - ٥ - ويوضع للكتب العلمية تلخيص لمادة الكتاب في آخره.

الفهارس

القاعدة التي انتهت إليها اللجنة هي فهرسة كل ما يمكن أن يفهرس: الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والأعلام، والكتب التي رجع إليها في التحقيق، والكتب التي ذكرها المؤلف أو أخذ عنها، وإثبات ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والفنية.

وتراعى في فهارس الأعلام ما يأتي:

يبدأ فهرس الأعلام بالأسماء المبدوءة بألفاظ: ابن، ثم ابنة، ثم أبو، ثم أم، ثم بنت. ولا تذكر هنا الصفحات إذا كانت الأسماء معروفة، وإنما يحال على الاسم في موضعه من تتالي الحروف الهجائية، فالعلم: أبو اليمَن الكِنْدِي يذكر في «أبو اليمن»، ويذكر اسمه إلى جانبه: زيد بن الحسن، ويحال عليه، وتذكر أرقام الصفحات في حرف الزاى.

ثم تبدأ فهرسة الأسماء على ترتيب حروف الهجاء، بدءًا بالهمزة الممدودة (مثل آدم ونحوه)، ثم ما يكون بعد ذلك: الهمزة والباء..

والألفاظ التي تداخلها الهمزة يراعى في موضعها الحرف الذي توضع عليه الهمزة. وفي فهارس المصادر يذكر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه ومحققه، أو مترجمة، ثم موضع الطبع وتاريخه الهجرى أو الميلادى بحسب المدوّن على الكتاب. أما المصادر الأجنبية فيصار في تدوينها إلى النظام الأجنبى.

أما ألقاب التكريم أو الألقاب العلمية فلا مكان لها في الفهرسة.

وتوصى اللجنة بتقدير صنع الفهارس حق قدره، مادة ومعنى.

الطباعة والنشر

- ١ - يُنتفع بأساليب الطباعة الحديثة وتطويعها للحرف العربي بما يضمن المحافظة على أصالته وجماله، وبما يحقق احتمالاً للشكل في موضعه المناسب من الحروف، دون إبهام أو إيهام.
- ٢ - تستعمل الأرقام العربية المشرقية دون غيرها.

التوصيات الخاصة

١ - تقدم اللجنة شكرها العميق، وتقديرها العظيم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية)، ولوزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، على الدعوة لهذه الندوة، وعلى كرم الضيافة ودقة التنظيم .

٢ - وتحيي اللجنة موقف القطر العراقي من التراث الذي أصبح عنده أساساً ومنهجاً في بناء الإنسان العربي المعاصر وإقامة حياة فكرية أصيلة، تمتد جذورها لتصل إلى تراثنا العربي الإسلامي، بما يقدمه من دعم مادي ومعنوي للعاملين في مجال تحقيق التراث ونشره. وتذكر على وجه الخصوص منشورات الجامعات العراقية، والمجمع العلمي العراقي، ووزارة الثقافة والإعلام.

٣ - تخصيص أستاذ كرسى مادة تحقيق المخطوطات العربية في الجامعات العربية لتدريس هذه المادة، بغية توفير المتخصصين في هذا الميدان، وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو تحقيق التراث واعتبار العمل فيه جزءاً من متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العالية^(١).

* * *

(١) انتهى منح تحقيق التراث كما وضعته الجامعة العويبة (معهد المخطوطات).

٥ - منهج تحقيق التراث
في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

القواعد العامة
لتحقيق النصوص

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

مقدمة

من واقع ممارسة التحقيق ، والخبرة بشئون المخطوطات ، استمدت لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قواعد عامة لتحقيق المخطوطات ، ترى أن الأخذ بها فيما يصدر عن المجلس ، من كتب محققه ، يكفل تحرير نصها ، ودقة تحقيقها ، وتيسير الإفادة منها ، ويجعل لها طابعا متميزا تعرف به ، وتكون معه أقرب إلى الكمال .

على أن المخطوطات ليست سواء من كل وجه ، ولاهى على نمط واحد ؛ لذلك قد تقتضى الحال فى بعض الأحيان ، زيادة شىء على هذه القواعد أو إدخال شىء من التعديل فى بعضها . واللجنة إذ تقدم هذه القواعد إلى السادة المحققين ، الذين ترغب إليهم أن يعاونوها فى أداء مهمتها ، ترجو أن تحل لديهم محل الاعتبار ، وأن تلقى منهم كل ما يستحق من عناية . والله يتولانا وإياهم بالتوفيق والسداد .

قواعد اختيار الكتب وتحقيق النصوص

أولاً اختيار الكتب

يراعى فى اختيار الكتب الأمور التالية :

- ١ - القيمة العلمية ، التى يفيد منها العالم الإسلامى ، ثقافة أو معرفة بجهود العلماء المسلمين ، فى النواحي العلمية المختلفة .
- ٢ - تنوع الموضوعات ، بحيث تشمل جميع نواحي الثقافة العربية والإسلامية التى تهتم المجتمع الإسلامى المعاصر .
- ٣ - يستأنس فى الاختيار بما اقترحتة الجهات العلمية فى جمهورية مصر العربية ، وفى سائر أنحاء العالم الاسلامى ، مثل : ماتضمنته قائمة دار الكتب والوثائق القومية فى مشروع إحياء الآداب العربية ، ونوادى المخطوطات التى اختارها العلامة أحمد تيمور باشا ، ومعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية ، وبرنامج دائرة المعارف العثمانية فى حيدر آباد بالهند وماورد فى كتاب : تذكرة النوادر العربية ، لهاشم الندوى ، وما كتبه كارل بروكلمان فى كتابه « تاريخ الأدب العربى » ، وفؤاد سزجين فى كتابه « تاريخ التراث العربى » ، ومايقدمه العلماء والمختصون ، وما يقترحه أعضاء لجنة إحياء التراث الإسلامى ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٤ - تكون الأولوية فى النشر للمخطوطات التى لم يسبق نشرها ، ثم الكتب التى طبعت طباعات غير علمية ، ثم الكتب التى نفذت طباعاتها ، أو نشرت فى نطاق محدود .
- ٥ - عند توافر كتب متعددة فى موضوع واحد ، تكون الأفضلية للكتب الأصيلة فى الفن أو الجامعة فيه .

ثانياً : جمع الأصول

- ١ - تستوفى جميع الأصول المخطوطة والمطبوعة ، التي تعد أصلاً للكتاب المزمع نشره بقدر الإمكان ، ويستعان على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ، وكتاب : تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، وغيره .
 - ٢ - يختار من مخطوطات الكتاب النسخ ذات الأصالة ، للاعتناء عليها في التحقيق ، وترتب حسب درجتها في الأصالة ، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها . ويحسن أن يكون هذا الرمز مأخوذاً من اسم المكتبة التي توجد بها المخطوطة .
 - ٣ - تعد إحدى نسخ الكتاب أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، إذا توافر فيها إحدى المرجحات على الترتيب التالي :
 - (أ) أن تكون بخط المؤلف .
 - (ب) أن تكون مقروءة عليه .
 - (ج) أن تكون منقولة عن نسخته .
 - (د) أن تكون مكتوبه في حياته .
 - (هـ) أن تكون عليها تعليقات ذات قيمة علمية .
- وإذا لم يتوفر أحد هذه المرجحات في النسخ الخطية للكتاب ، يفوز المحقق اختيار الأصل الذي يعتمد عليه في التحقيق .
- ٤ - بالإضافة إلى مراجعة الأصول الخطية ، على المحقق أن يبحث عن مصادر الكتاب ، للرجوع إليها والانتفاع بها فيما يتناوله الكتاب من موضوعات كما ينبغي مراجعة الكتاب على المؤلفات المماثلة له في موضوعه ، والإفادة من النقول عنه والحواشي والشروح التي عليه .
 - ٥ - تقوم الجهة المختصة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بتصوير النسخ التي وقع عليها الاختيار ، للاعتناء عليها في التحقيق .

ثالثا : تحقيق النص

- ١ - يثبت المحقق النص الذى يرجح صحته فى صلب النص ، وينبه فى الحاشية على اختلاف النصوص ، وأسباب الترجيح .
- ٢ - يضاف إلى النص الزيادات التى تكون فى غير الأصل المعتمد موضوعه بين معقوفين هكذا : [] ، إذا رجح لدى المحقق أنها من أصل الكتاب ، مع الإشارة إلى ذلك فى موضعه . وفيما عدا ذلك توضع الزيادة فى الحواشى ، وينبه عليه .
- ٣ - إذا وجدت فى أحد مصادر الكتاب ومراجعته زيادة رجح لدى المحقق أنها مكملة للنص ، توضع فى مكانها بين قوسين . معقوفين . وفيما عدا ذلك تثبت فى الحواشى ويشار إليها .
- ٤ - إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر فى سقط يتوقف سياق النص عليه . فللمحقق إضافته بوضعه بين قوسين معقوفين ، مع الإشارة إلى ذلك .
- ٥ - إذا انفردت إحدى النسخ بسقط لا يتوقف فهم النص عليه ، يكتفى بالإشارة إليه فى الحواشى .
- ٦ - إذا وجد خرم فى أصول الكتاب ، توضع ثلاث نقاط فقط مكانه ، ويشار إليه فى الحواشى .
- ٧ - يحرص المحقق على إخراج النص سليما ، مع تصحيح ما قد يوجد من خطأ ، أو تحريف ، وتصحيح ، مع التنبيه على ذلك فى الحواشى .

رابعاً : التعليق

- ١ - يشار في الحواشى إلى أسماء السور ، وأرقام الآيات ، وفق المصحف العثماني .
- ٢ - يشار إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها ، مع بيان أرقامها إذا كانت مرقومة فيها .
- ٣ - تخرّج الشواهد الأدبية من شعر ونثر وأمثال ، ونحو ذلك ، بالرجوع الى مصادرها ، مع عزوها إلى قائلها ، وإثبات اختلاف الروايات إذا اقتضى الأمر ذلك .
- ٤ - تفسّر الألفاظ الغريبة والمصطلحات العلميّة والحضارية بإيجاز .
- ٥ - يكتفى من التعليق على الأعلام والأماكن ، بما يُعين على فهم النص ، مع الإشارة إلى مراجع التعليق .
- ٦ - يتجنب المحقق الاستطراد ، والنقول الكثيرة عن المراجع ، والإسراف في التعليق بما يثقل الكتاب دون حاجة .
- ٧ - إذا وجد في حواشى أحد الأصول تعليق أو تعقيب يفيد التحقيق ، يثبت في الحواشى مع التنبيه إليه .
- ٨ - يعتمد المحقق فيما يثبت في الحواشى ، على المراجع الأصلية ، مع ذكر اسم الكتاب ، ورقم الجزء والصفحة ، مفصولين بشرطة مائلة هكذا (٢٢ / ٣) مثلاً . ولا يشار إلى الطبعات في هذه الحواشى ، اكتفاء بقائمة المراجع في آخر الكتاب .

خامساً : الرسم

- ١ - يراعى فى الرسم قواعد الإملاء الحديث ، مع التنبيه على ماقد يخالف ذلك فى الأصول الخطية ، عند وصف المخطوطات فى المقدمة .
- ٢ - الألفاظ التى ترد مختصرة فى بعض الأصول ، تكتب كاملة ، وذلك مثل : رحه (رحمه الله) ، تع (تعالى) ، صلعم (صلى الله عليه وسلم) ، ثنا (حدثنا) ، أنا (أخبرنا) . ويستثنى من ذلك ماورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز إلى كتب الصحاح والمسانيد ؛ مثل : خ (البخارى) ، م (مسلم) ، ت (الترمذى) .
- ٣ - تضبط الآيات القرآنية ضبطاً كاملاً .
- ٤ - يضبط من الألفاظ ما يحتاج إلى ضبطه فى الحديث والشعر ، وغير ذلك من نص الكتاب .

سادسا : الترقيم

تراعى قواعد الترقيم الحديث من النقط ، والفواصل ، والأقواس ، وعلامات التنصيص ، والتعجب ، والاستفهام ، مع ملاحظة ما يأتي :

- ١ - القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية ، هكذا: ﴿ ﴾
- ٢ - علامات التنصيص تحصر النصوص المنقولة في الكتاب هكذا : « »
- ٣ - الفاصلة لتمييز بعض أجزاء الكلام عن بعض ، هكذا : ،
- ٤ - الفاصلة المنقوطة توضع قبل الجملة المعللة لجملة سابقة هكذا : ؛
- ٥ - القوسان المعقوفان يحصران الزيادات عن النص ، هكذا : []
- ٦ - يوضع الخط المائل قبل بدء كل صفحة في الأصل المعتمد للتحقيق ، مع إثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها ، مع ذكر الوجه والظهر في الهامش على أحد جانبي الصفحة ، هكذا : /
- ٧ - علامة الاستفهام توضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء ، هكذا : ؟
- ٨ - علامة التأثر توضع في نهاية الجملة التي يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغائة أو دعاء ، هكذا : !
- ٩ - الشرطتان الأفقيتان تحصران الجمل المعترضة ، هكذا : - -
- ١٠ - النقطتان الرأسيتان توضعان بعد القول ، هكذا : (قال :)

سابعاً : الإخراج

(١) التجزئة والعنوانات

- ١ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية ، فى إخراج الكتاب ، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع .
- ٢ - إذا لم يكن الكتاب مجزئاً فى الأصل ، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة ، يجزأ تجزئة مناسبة .
- ٣ - يحافظ على تقسيم المؤلف للكتاب ، من حيث الأبواب والفصول والعنوانات التى وضعها .
- ٤ - إذا لم يضع المؤلف لكتابه أبواباً أو فصولاً ، ولم ترد عنوانات مفصلة ، فللمحقق أن يضع من العناوانات ما يعين على تمييز موضوعات الكتاب ، ويراعى فى ذلك حصرها بين الأقواس المعقوفة .

(٢) تقديم الكتاب

- ١ - يضع المحقق مقدمة للكتاب ، تشمل على ما يأتى :
١- التعريف بالمؤلف .
- ٢ - التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته بين كتب الفن ، وصف معالجته للموضوع .
- ٣ - التعريف بموضوع الكتاب وما ألفت فيه من الكتب الهامة .

(٣) الفهارس

- يضع المحقق للكتاب الفهارس الفنية المختلفة ، التى تعين على الوصول إلى ما يريده القارئ من الكتاب بسهولة ويسر ، وأقصر سبيل .
والله الموفق للصواب .

خاتمة البحث

الأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، من هذا الماضي كان وجودها وإليه يكون بقاؤها، وبه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها، ولا امتداد لهذا الماضي إلا إذا أخذ وأعطى، وفرق بين أمة لها موروث وأمة لا موروث لها، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً بماض، ولكي تبني على هذا الماضي العتيق حاضرها الوطيد، ولكي تبقى أمة الأمس واليوم والغد.

والتراث لا شك هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحي، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية. وأول ما لنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها والتي أثبتت وجودها، واتسعت لحضارات مختلفة. من هنا كان منطلقى الذى حاولت فيه أن أثبت أن تحقيق النص فن أصيل عند العرب قبل أن يعرفه المستشرقون، ولا يظن قارئى أنى متعصب لعريبتى فها هى ذى الوثائق بين يديه تبرهن على أنه :

- ١ - كان للعرب الأوائل يد فى فنية التحقيق وهم واضعو البذور الأولى له.
- ٢ - كان هناك منهج للتحقيق فى عصر الرواية والتدوين وعلى مر العصور.
- ٣ - كان هناك رواد علماء عرفوا بالتحقيق والتدقيق.
- ٤ - أعطى المستشرقون للعرب بقدر ما أخذوا عنهم فى هذا المنهج.
- ٥ - العرب المعاصرون يفوقون المستشرقين فى منهجهم.
- ٦ - تحقيق المستشرقين قبل القرن التاسع عشر كان يسير على غير منهج.
- ٧ - المنهج العلمى فى النشر لم يبتدعه المستشرقون ابتداءً.
- ٨ - المقارنة بين ما نشره المستشرقون وما نشره المعاصرون من أبناء العربية أثبتت أصالة قومنا فى لغتهم.

ثم وضعت منهجاً مختاراً للتحقيق، ليس من مبتدعائى وإنما هو منهج مختار ملفق من المناهج القديمة والحديثة التى عرضتها.. تناولت فيه :

- ١ - ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق.
- ٢ - أطوار الكتابة العربية.
- ٣ - كيف يكون التحقيق على نسخة بخط المؤلف.
- ٤ - كيف يمكن أن يكون على نسخة وحيدة بعد فقد نسخة المؤلف.

- ٥ - المنهج عندما تتعدد النسخ وتضيق نسخة المؤلف.
- ٦ - هل نشر الكتب بالصور الشمسية يعتبر تحقيقاً؟
- ٧ - هل يجوز تحقيق كتاب ونشره مأخوذاً عن موسوعة؟

ثم تكلمت عن :

- ١ - الرسم الكتابي وعلامات الترقيم .
- ٢ - مقدمة التحقيق وماذا يجب أن تكون عليه ؟
- ٣ - تصحيح تجارب المطبعة ، وكيف تكون .
- ٤ - الفهارس ودور العلماء العرب فيها ، وخصصت منهج ابن الأثير .
- ٥ - المراجع وكيف تثبت ؟
- ٦ - الاستدراك والتذييل .

ثم ذكرت توصيات موجهة إلى الجامعات العربية، ورجوت أن تحظى بنظر الأساتذة، ثم ذكرت ملحقات هذه المناهج ، وهي :

- ١ - منهج التحقيق في كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية.
- ٢ - منهج التحقيق في كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
- ٣ - منهج التحقيق في كتاب الشفاء لابن سينا.
- ٤ - نص الخطة التي وضعها معهد المخطوطات بالجامعة العربية، بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ٥ - القواعد العامة لتحقيق النصوص في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. بالقااهرة . سنة ١٩٩١م.

* * *

مصادر البحث

أولاً: المصادر المخطوطة:

- ١ - اشتقاق الأسماء للأصمعي (المقدمة) - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي (تحت الطبع).
- ٢ - التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهاني. مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور.
- ٣ - ربيع الأبرار، للزنجشري مخطوط رقم ١٥٥ أدب دار الكتب
٤٨٩٤ أدب طلعت
٥٩٢ أدب تيمور
- ٤ - رواية الآثار الأدبية، لمصطفى حسين - بحث ماجستير في كلية دار العلوم - ١٩٦٨.
- ٥ - مسالك الأبصار في ممالك الأمعاء لابن فضل الله العمري.
- ٦ - قرار وزارة الثقافة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٨ بإنشاء مركز تحقيق التراث القومي ونشره وكان مقره في دار الكتب المصرية.
- ٧ - اللائحة الداخلية لمركز تحقيق التراث المذكور - سنة ١٩٦٧.
- ٨ - المخطوط العربي، للدكتور عبد الستار الحلوجي - رسالة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الآداب - ١٩٦٧.
- ٩ - مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين، للدكتور محمد عيد - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم ١٩٦٨.
- ١٠ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قراول: إبراهيم بن يوسف - مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور.
- ١١ - معجز أحمد لأبي العلاء المعري - شرح ديوان أبي الطيب المتنبى. مخطوطة رقم ٢٥ أدب قوله.
- ١٢ - منهج فهرسة كتاب الأغاني في الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٣ - منهج مقابلة مخطوطات كتاب الأغاني في الهيئة العامة للكتاب.

ثانياً: المصادر العربية المطبوعة:

- ١ - أثر العرب في الحضارة الأوربية، لعباس محمود العقاد.
- ٢ - أحمد زكى (شيخ العروبة) - لأنور الجندى - سلسلة أعلام العرب العدد ٢٩ القاهرة.
- ٣ - إحياء الآداب العربية وما تم فيه (مشروع) لزكى باشا - الأهرام ٩ ديسمبر ١٩١٠، اللواء ١٠ ديسمبر ١٩١٠.
- ٤ - أخبار أبي تمام، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولى - تحقيق خليل عساكر وآخرين - القاهرة ١٩٣٧.
- ٥ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير ط ٣ صبيح.
- ٦ - الأدب الصغير، لابن المقفع - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١١.
- ٧ - الأدب في الدين، المنسوب إلى أبي حامد الغزالي - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - نشر سلسلة كتاب اليوم، العدد ٣٠٧ (إبريل سنة ١٩٩٠).
- ٨ - أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٩ - أدب الكاتب، للصولى - تصحيح محمد بهجة الأثرى - القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ١٠ - إرشاد السارى، شرح البخارى، للعسقلانى. القاهرة.
- ١١ - أساس البلاغة، للزمخشرى - دار الكتب المصرية ١٩٢٢.
- ١٢ - أسد الغاية في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير ط الشعب القاهرة ١٩٦٧.
- أسرار البلاغة، للجرجاني - تحقيق محمود شاكر - القاهرة سنة ١٩٩١ م.
- ١٣ - الإسلام والحضارة العربية، لمحمد كرد على دار المعارف المصرية ١٩٣٤.
- ١٤ - إشارة التعيين، في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقى اليماني - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ١٩٨٦.
- ١٥ - الأصمعيات للأصمعى - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام. هارون - القاهرة ١٩٥٦.
- ١٦ - الأصنام، لابن الكلبي - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١٤.
- ١٧ - أصول النقد الأدبي، لأحمد الشايب - القاهرة ١٩٤٥.
- ١٨ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب - برجستراسر - دار الكتب القاهرة ١٩٦٩.

- ١٩ - الإعجام فى الأبجدية العربية - محمد حمدى البكرى - مجلة المكتبة العربية يونية ١٩٦٣.
- ٢٠ - الأعلام، لخير الدين الزركلى - القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.
- ٢١ - الأغانى، لأبى الفرج الأصفهانى
١ - بولاق ١٢٨٥ هـ
- ٢ - دار الكتب المصرية ١٩٢٧ - ١٩٧٢
- ٣ - دار الشعب المصرية ١٩٧٢.
- ٢٢ - أغلاط المستشرقين، لأنستاس مارى الكرملى - مجلة المجمع العلمى بدمشق - ١٩٣٦م - ١٤م.
- ٢٣ - إقليد الخزانة - صنعة عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٢٧.
- ٢٤ - الألفاظ الفارسية العربية، لأدى شير - بيروت ١٩٠٨.
- ٢٥ - الإلماع، القاضى عياض - تحقيق سيد صقر - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦ - الأمالى، لأبى على القالى - بولاق ١٣٢٤ هـ.
- ٢٧ - الأمثال، لأبى فيد مؤرج بن عمرو السدوسى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١.
- ٢٨ - إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٠ - ١٩٥٥.
- ٢٩ - انتشار الخط العربى - عبد الفتاح عبادة - القاهرة ١٩١٥.
- ٣٠ - الأنساب، للسمعانى - نشرة مصورة، مرجليوث - ليدن ١٩١٢.
- ٣١ - أنساب الخيل، لابن الكلبي - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩٤٦.
- ٣٢ - البارع، لأبى على القالى - قطعة مصورة. بعناية - فولتون - ليدن سنة ١٩٣٣.
- ٣٣ - الباعث الخنثى، لأحمد شاكر - على هامش اختصار علوم الحديث لابن كثير - ط ٣ صبيح.
- ٣٤ - البخلاء، للجاحظ - تحقيق طه الحاجرى - القاهرة ١٩٦٣.
- ٣٥ - بدائع الزهور، لابن إياس - بتحقيق محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦١.
- ٣٦ - البرديات العربية، الدكتور عبدالعزيز الدالى - محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧.

- ٣٧ - البصائر النصرية، تصحيح الشيخ محمد عبده - القاهرة ١٨٩٨.
- ٣٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥.
- ٣٩ - البلغة، للمبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤.
- ٤٠ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠.
- ٤١ - بهجة الزمن في تاريخ اليمن، لعبد الباقي اليماني تحقيق الأستاذ مصطفى حجازي - نشرة القاهرة ١٩٦٢. نشرة اليمن لمحققين آخرين ١٩٨٨.
- ٤٢ - البيان والتبين، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥٠.
- ٤٣ - التاج في أخلاق الملوك للجاحظ - بتحقيق أحمد زكي باشا - القاهرة ١٩١٤.
- ٤٤ - تاج العروس، للمرئضي الزبيدي - القاهرة ١٣٥٦هـ.
- ٤٥ - تاريخ آداب اللغة العربية جورجى زيدان - القاهرة ١٩٣٧.
- ٤٦ - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية، كارلو نالينو - القاهرة ١٩٥٤.
- ٤٧ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، حفنى ناصف - القاهرة ١٩١٠.
- ٤٨ - تاريخ الأدب الجاهلي، للدكتور على الجندي - بيروت ١٩٦٦.
- ٤٩ - تاريخ الأدب العربي، لأحمد حسن الزيات.
- ٥٠ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٢.
- ثم تكملته تحت إشراف الدكتور محمود فهمى حجازي - القاهرة سنة ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ الإمام، لرشيد رضا - القاهرة ١٩٣١.
- ٥٢ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي - القاهرة ١٩٣١.
- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزجين - ترجمة محمود فهمى حجازي - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٨٢ - ١٩٨٤.
- ٥٣ - تاريخ دراسة المشرقيات في أوربا، لفيليب حتى، مجلة الهلال نوفمبر ١٩٢٤.
- ٥٤ - تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث - للدكتور نجيب البهيتي - القاهرة ١٩٦١.

- ٥٥ - تاريخ الطباعة في الشرق، للدكتور خليل صابات - القاهرة ١٩٥٨
- ٥٦ - تاريخ القرآن، الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٦٦.
- ٥٧ - تاريخ اللغات السامية، لولفنسون - القاهرة ١٩٢٩.
- ٥٨ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق ١٩٥١.
- ٥٩ - التراث العربي، دراسات - الدكتور إبراهيم مذكور وآخرين - القاهرة ١٩٧١.
- ٦٠ - تراثنا بين ماضٍ وحاضر، الدكتورة عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٧١.
- ٦١ - تراثنا الثقافي بين أيدي المستشرقين - الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محاضرات الموسم الثقافي - الكويت ١٩٥٧.
- ٦٢ - تجريد الأغاني - تحقيق طه حسين وإبراهيم الإيباري - القاهرة ١٩٥٥.
- ٦٣ - تحقيق التراث وما تم فيه، عبد السلام هارون - مجلة المجلة القاهرية العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦.
- ٦٤ - تحقيق تراثنا الأدبي، الدكتور شوقي ضيف - مجلة المجلة القاهرية العدد ١٠١ مايو سنة ١٩٦٥.
- ٦٥ - تحقيق المخطوطات ضرورة لإحياء التراث العربي، عبد الستار فراج - مجلة العربي يناير ١٩٧١.
- ٦٦ - التدوين والأسلوب، محمود المنجودي - مجلة المجمع العلمي بدمشق.
- ٦٧ - تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - بدر الدين بن جماعة - الهند ١٣٥٣هـ
- ٦٨ - التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامضي في المذكر والمؤنث - للدكتور رمضان عبد التواب - ١٩٦٧ القاهرة.
- ٦٩ - تصحيحات عيون الأخبار المنشور في دار الكتب المصرية، لكارل بروكلمان - مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦.
- ٧٠ - تصحيح التصحيف وتحريم التحريق، للصفدي - تحقيق الدكتور سيد الشرقاوي - القاهرة ١٩٨٧.
- ٧١ - تصحيح لسان العرب - لأحمد تيمور - السلفية القاهرة ١٣٤٣هـ
- ٧٢ - تطور الأدب الحديث في مصر، للدكتور أحمد هيكمل - القاهرة ١٩٦٨.
- ٧٣ - التعريفات، للجرجاني - القاهرة ١٩٣٨.

- ٧٤ - تفسير الطبرى، لمحمد بن جرير الطبرى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٣٧٤
وما بعدها.
- ٧٥ - تفسير الكشاف، للزمخشري القاهرة ١٣٠٧ هـ.
- ٧٦ - التقريب والتيسير، للنواوى - القاهرة ١٩٥٩.
- ٧٧ - تقييد العلم، للخطيب البغدادي - تحقيق الدكتور يوسف العث - دمشق ١٩٤٩.
- ٧٨ - تلخيص الإبريز، لرفاعة الطهطاوى - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.
- ٧٩ - توحيد الحروف العربية، للدكتور على حسن محمد - القاهرة ١٩٦١.
- ٨٠ - التنبيه على أوهام القالى فى أماليه، للبكرى - مطبعة دار الكتب ١٩٢٦.
- ٨١ - تهذيب اللغة، للأزهري - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧.
- ٨٢ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير، للسيوطى - تقديم الدكتور الحسينى هاشم - القاهرة
سنة ١٩٧٨.
- ٨٣ - الحروف، للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب -
القاهرة ١٩٦٦.
- ٨٤ - الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها، لابن السكيت تحقيق الدكتور رمضان
عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩.
- ٨٥ - الحقيقة والمجاز، لعبد الغنى النابلسى - إعداد الدكتور أحمد هريدى - القاهرة
١٩٨٦.
- ٨٦ - حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢، أحمد زكى باشا - مجلة العلم ٢٤ أبريل
سنة ١٩١٢.
- ٨٧ - الحيوان، لأبى عمرو الجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة
١٩٣٨ - ١٩٤٥.
- ٨٨ - جامع بيان العلم، لابن عبد البر - القاهرة إدارة الطباعة المنيرية.
- ٨٩ - جامع الرسائل لابن تيمية - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - القاهرة ١٩٦٩.
- ٩٠ - خزائن الأدب، للبغدادي - السلفية ١٣٤٧ هـ.
- ٩١ - خزائن الكتب العربية، فيليب دى طرازى.
- ٩٢ - الخصائص، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢.
- ٩٣ - خطط بغداد - المجمع العلمى العراقى ١٩٥٨

- ٩٤ - الخطط التوفيقية، لعلى مبارك - القاهرة ١٣٠٥ هـ
- ٩٥ - الخط العربى، الموسوعة العربية الميسرة - القاهرة ١٩٦٥.
- ٩٦ - الخط العربى أصله وتطوره، سيد إبراهيم - مجلة المجلة القاهرية عدد ١٣٩ يوليو ١٩٦٨.
- ٩٧ - الخط العربى مزاياه وعيوبه، الدكتور عبد الوهاب عزام - مجلة الثقافة القاهرية عدد ٢٢٧ سنة ١٩٤٤.
- ٩٨ - الخط العربى وأثره فى نظر اللغويين القدامى - بحث الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة القاهرة - يوليو سنة ١٩٦٨.
- ٩٩ - الخط العربى وتطوره فى العصور العباسية فى العراق، سهيلة ياسين الجبورى - بغداد ١٩٦٢.
- ١٠٠ - خلاصة تدهيب الكمال فى أسماء الرجال للخزرجى الأنصارى القاهرة ١٣٥١ هـ.
- ١٠١ - خلق الإنسان، للأصمعى - ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسان العربى - نشر هفنز - لبيزج ١٩٥٥.
- ١٠٢ - دراسات فى مصادر الأدب، للدكتور طاهر مكى.
- ١٠٣ - الدنيا فى باريس، أحمد زكى - القاهرة ١٩٠٠.
- ١٠٤ - دلائل الإعجاز، للجرجانى - تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمود الشنقيطى - الطبعة الثانية ١٣٦٦.
- ١٠٥ - ديوان الأعشى = الصبح المنير فى شعر أبى بصير - تحقيق جاير - لندن ١٨٢٨.
- ١٠٦ - ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠.
- ١٠٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨.
- ١٠٨ - ديوان أبى تمام بشرح التبريزى - تحقيق عبده عزام - القاهرة ١٩٥١.
- ١٠٩ - ديوان جران العود النميرى رواية السكرى - القاهرة ١٩٣١.
- ١١٠ - ديوان حميد بن ثور الهلالى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٢.
- ١١١ - ديوان سحيم عبد بنى المسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٠.
- ١١٢ - ديوان الشماخ بن ضرار الذيبانى، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨.

- ١١٣ - ديوان طرفة بن العبد - تحقيق الدكتور على الجندي - القاهرة ١٩٦١.
- ١١٤ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق تشارلس لايل - لندن ١٩١٣.
- ١١٥ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧.
- ١١٦ - ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ١١٧ - ديوان ليبد بن ربيعة العامري - تحقيق إحسان عباس - الكويت سنة ١٩٦٢.
- ١١٨ - ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
- ١١٩ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكري تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥.
- ١٢٠ - ذيل اللآئى - صنعه عبدالعزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦
- ١٢١ - رسالة الأم، للشافعى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٤٠.
- ١٢٢ - رسالة الغفران، لأبي العلاء المعرى - تحقيق عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٦٩.
- ١٢٣ - رسالة في علم الموسيقى، للصفدى - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - القاهرة ١٩٩١
- ١٢٤ - رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعرى - تحقيق كراتشكوفسكى سنة ١٩٣٢.
- ١٢٥ - سمط اللآئى في شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦.
- ١٢٦ - سيرة ابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥.
- ١٢٧ - شرح ديوان كعب بن زهير صنعه السكري - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ١٢٨ - شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ.
- ١٢٩ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير، لأبى أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣.
- ١٣٠ - شرح المفضليات، لأبى محمد القاسم بن الأنبارى - تحقيق لايل - بيروت ١٩٢٠.
- ١٣١ - شرح نهج البلاغة، لابن أبى الحديد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٤.

- ١٣٢ - شعر الخرنق، - تحقيق الدكتور حسين نصار - دار الكتب المصرية ١٩٦٩.
- ١٣٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة.
١ - القاهرة ١٩٦٦.
٢ - ليدن ١٨٧٥.
٣ - باريس ١٩٤٧.
٤ - ليدن ١٩٠٢.
- ١٣٤ - الشفاء، المنطق، لابن سينا - المدخل - تحقيق الأب قنواقي - القاهرة ١٩٥٣.
- ١٣٥ - شواهد التوضيح، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧.
- ١٣٦ - الصائبة قديماً وحديثاً، مقدمة أحمد زكي باشا - القاهرة ١٩٣١.
- ١٣٧ - صحاح الجوهري - القاهرة ١٩٥٦.
- ١٣٨ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي - دار الكتب المصرية ١٩٢٠ وما بعدها.
- ١٣٩ - صحيح البخارى، ط الشعب القاهرة ١٩٦٨.
- ١٤٠ - ضحى الإسلام، أحمد أمين - القاهرة ١٩٣٥.
- ١٤١ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧.
- ١٤٢ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٥٢.
- ١٤٣ - عبث الوليد، لأبي العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٤٤ - عثرات في التراث: من أوهام الباحثين والمحققين، الدكتور محمد نبيه حجاب - حوليات كلية دار العلوم العدد ٣ القاهرة ١٩٧١.
- ١٤٥ - العقد الفريد، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣.
- ١٤٦ - علم التاريخ عند العرب، محمد عبد الغنى حسن - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٤٧ - علم مصطلح الحديث، لمحمود يونس - القاهرة ١٩٥٥.
- ١٤٨ - علوم الحديث ومصطلحاته، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٦٩.
- ١٤٩ - العلوم الشرقية في مدارس أوروبا، لفيليب حتى، مجلة الهلال ٥ يناير سنة ١٩٢١.

- ١٥٠ - العلوم الطبيعية، للدكتور عبد الحليم منتصر - الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.
- ١٥١ - العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق - القاهرة ١٩٠٧.
- ١٥٢ - العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - بغداد ١٩٥٧.
- ١٥٣ - عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠.
- ١٥٤ - الفائق، للزحشرى - القاهرة ١٩٤٥.
- ١٥٥ - فجر الإسلام لأحمد أمين - القاهرة ١٩٢٨.
- ١٥٦ - الفكر العربي، عبد الكريم جرمانوس - مجلة الثقافة المجرية العدد ٣٠٢ سنة ١٩٧٠.
- ١٥٧ - فن الخط العربي، سيد إبراهيم، القاهرة ١٩٦٣.
- ١٥٨ - الفهرست، لابن النديم - القاهرة ١٣٤٨ هـ.
- ١٥٩ - فهرس أوائل المطبوعات بدار الكتب المصرية - إعداد جمال الشوربجي.
- ١٦٠ - فهرس المطبوعات، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٢.
- ١٦١ - في الأدب الجاهلي، للدكتور طه حسين. القاهرة ١٩٢٧.
- ١٦٢ - في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٢.
- ١٦٣ - القاموس المحيط، للفيروزبادي، - القاهرة ١٩١٣.
- ١٦٤ - قواعد الشعر، لأبي العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦.
- ١٦٥ - قوائم دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٦٦ - كتاب الأضداد، للأصمعي ليس للأصمعي - للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة المكتبة العراق ١٩٦٠ العدد ٥٥.
- ١٦٧ - كتاب البئر، لابن الأعرابي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٠.
- ١٦٨ - كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية، أحمد زكي باشا.
- ١٦٩ - كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما - القاهرة ١٩٣٤.

- ١٧٠ - كتاب النخل والكرم أيضا ليس للأصمعي، الدكتور رمضان عبد التواب - مجلة
المجلة العدد ٥٧ العراق ١٩٦٧.
- ١٧١ - الكتابات العربية، محمد حمدي البكري - محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب
سنة ١٩٦٠.
- ١٧٢ - كشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي. الهند ١٨٦٢.
- ١٧٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة - إستانبول
١٩٤١ - ١٩٤٣.
- ١٧٤ - الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي - الهند ١٣٥٧ هـ.
- ١٧٥ - اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير - القاهرة ١٣٥٧ - ١٣٦٩ هـ.
- ١٧٦ - لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧.
- ١٧٧ - لحن العوام للزبيدي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٦٤.
- ١٧٨ - لسان العرب، لابن منظور الإفريقي - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧.
- ١٧٩ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٨٠ - مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢.
- ١٨١ - مجمع اللغة في ثلاثين عاما ١٩٣٢ - ١٩٦٢ - إبراهيم مذكور القاهرة ١٩٦٤.
- ١٨٢ - محاضرات في تحقيق النصوص - الدكتور حسين نصار - دار الكتب ١٩٦٧.
- ١٨٣ - محاضرات في علوم اللغة والأدب - الدكتور حسين نصار - الدورة التدريبية
للجامعة العربية ١٩٧١.
- ١٨٤ - محاضرات في الخط العربي - الدكتور محمد حمدي البكري - الدورة التدريبية
للجامعة ١٩٧١.
- ١٨٥ - محاضرتان في المخطوط (صيانته) - للدكتور عبد الستار الحلوجي، الدورة التدريبية
للجامعة العربية ١٩٧١.
- ١٨٦ - محاضرة في المخطوط (ترميمه) عبد الرؤوف شلبي. الدور التدريبية للجامعة العربية
١٩٧١.
- ١٨٧ - المحكم في نقط المصاحف، للداني - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠.
- ١٨٨ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسي - تحقيق مصطفى السقا
وأخرين - القاهرة ١٩٥٨.

- ١٨٩ - مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي - الدار البيضاء. مقدمة المحققين مؤرخة ١٩٦٣.
- ١٩٠ - مراثي أحمد زكي، الأهرام القاهرية - يناير سنة ١٩٣٥.
- ١٩١ - المخصص في اللغة، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١.
- ١٩٢ - المذكر والمؤنث للمبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٩٣ - المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب.
- ١٩٤ - الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨.
- ١٩٥ - مسالك الأبصار، لابن فضل الله العمري - ج ١ تحقيق أحمد زكي باشا - القاهرة - ١٩٢٤.
- ١٩٦ - المستشرقون، نجيب العقيقي - دار المعارف.
- ١٩٧ - المستشرقون والتاريخ الإسلامي - الدكتور على حسنى الخربوطلى العدد ١١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ١٩٨ - مشارق الأنوار، القاضي عياض. المغرب.
- ١٩٩ - مشكاة الأنوار للغزالي، تحقيق أبو العلا عفيفي - القاهرة ١٩٦٤.
- ٢٠٠ - مصادر الشعر الجاهلي - للدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢.
- ٢٠١ - مصحف ارتفاعه ٢,٥ متر. جريدة الأهرام القاهرية ١٥/٣/٧١.
- ٢٠٢ - مصطلح التأريخ، الدكتور أسد رستم - بيروت ١٩٣٩.
- ٢٠٣ - مصور الخط العربي، ناجي زين الدين - العراق ١٩٦٨.
- ٢٠٤ - المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الوفائي الهوريني - القاهرة ١٩٧٥.
- ٢٠٥ - المعارف لابن قتيبة - تحقيق ثروت عكاشة - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢٠٦ - معالم التطور الحديث في اللغة العربية والأدب، الدكتور محمد أحمد خلف الله.
- ٢٠٧ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي - نشر أحمد فريد رفاعي - القاهرة ١٩٣٦.
- ٢٠٨ - معجم ألفاظ القرآن الكريم مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠.

- ٢٠٩ - معجم البلدان، لياقوت الحموى - القاهرة ١٩٠٦.
- ٢١٠ - معجم الشعراء للرمزياني - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢١١ - معجم المطبوعات العربية والمعربة - يوسف إلياس سركييس - القاهرة ١٩٢٧.
- ٢١٢ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٦٢.
- ٢١٣ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجوايقي - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٣٦١ هـ.
- ٢١٤ - المعيد في أدب المفيد والمستفيد، العلموى - دمشق ١٣٤٩ هـ.
- ٢١٥ - مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده.
- ٢١٦ - المفضليات، للمفضل الضبى - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة.
- ٢١٧ - مفكرون وأدباء من خلال آثارهم - أنور الجندي - بيروت ١٩٦٨.
- ٢١٨ - مقامات بديع الزمان الهمذاني وشرحها - للشيخ محمد عبده - بيروت ١٩٢٤.
- ٢١٩ - مقياس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ.
- ٢٢٠ - مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٢٦.
- ٢٢١ - مقدمة عامة في مناهج البحث، للدكتورة عائشة عبد الرحمن. محاضرات في دار الكتب ١٩٦٧.
- ٢٢٢ - مقدمة مطبوعات دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢٢٣ - المنارم ٥ ع ٤ ١٤ مايو ١٩٠٢.
- المنازل والديار، لأسامة بن منقذ - تحقيق مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٦٨.
- ٢٢٤ - مناهج البحث العلمى، الدكتور عبد الرحمن بدوى. القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٢٥ - من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥١.
- ٢٢٦ - المنتقى من دراسات المستشرقين - جمع الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٥٥.
- ٢٢٧ - المنطق الحديث ومناهج البحث، للدكتور محمود قاسم - لقاهرة ١٩٦٦.
- ٢٢٨ - من كتب المغازى وأحاديث القصاصين، للشيخ محمد عبده، مجلة ثمرات الفنون - القاهرة ١٨٨٦.

- ٢٢٩ - منهج البحث التاريخي، للدكتور حسن عثمان - القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٣٠ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى، للآمدى - بتحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١.
- ٢٣١ - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني - تحقيق على البجاوى - القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٣٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي - تحقيق على البجاوى - القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٣٣ - نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، لمصطفى عنانى. القاهرة ١٩٣٧.
- ٢٣٤ - النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى - القاهرة ١٩٣٢.
- ٢٣٥ - النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، لابن سعيد المغربى - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٣٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧.
- ٢٣٧ - النشر في القراءات العشر.
- ٢٣٨ - نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعة العربية.
- ٢٣٩ - نص في ضبط الكتب وتصحيحها من كتاب الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد - تحقيق محمد مرسى الخولى - مجلة معهد المخطوطات، مايو ١٩٦٤.
- ٢٤٠ - النقد المنهجي عند لعرب، للدكتور محمد مندور ط دار نهضة مصر
- ٢٤١ - نكت الهميان في نكت العميان، للصفدى - بتحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١٠.
- ٢٤٢ - نمط من التحقيق، الدكتور إبراهيم السمراى. مجلة العرب ٦ فبراير ١٩٧١.
- ٢٤٣ - نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٩٢.
- ٢٤٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٤٥ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى - إستانبول ١٩٥١ - ١٩٥٥.
- ٢٤٦ - الواضح في مشكلات شعر المتنبى، لأبى القاسم الأصفهانى - تحقيق محمد الطاهر بن عاشور - تونس ١٩٦٨.

- ٢٤٧ - الوراقة والوراقون في الإسلام، حبيب الزيات - مجلة المشرق ١٩٤٧.
- ٢٤٨ - الوزراء والكتاب للجھشياري - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٣٨.
- ٢٤٩ - الوساطة بين المتنبى وخصومه، للجرجاني - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١.
- ٢٥٠ - الوسيط في الأدب وتاريخه، أحمد الإسكندري. الطبعة السادسة عشر. القاهرة.
- ثالثا: المصادر المترجمة:
- ٢٥١ - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية. لروجيه جارودي - مجلة الطليعة القاهرية العدد ١ سنة ١٩٧٠.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور محمود فهمى حجازى - القاهرة ١٩٩٣.
- ٢٥٢ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزجين - ترجمة الدكتور محمود فهمى حجازى. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض ١٩٨٢ - ١٩٨٤.
- ٢٥٣ - تاريخ الكتاب، لاريك دي جروليه - ترجمة الدكتور خليل صابات - مشروع الألف كتاب رقم ٧٥.
- ٢٥٤ - تاريخ الكتاب، لسفندال - ترجمة الدكتور محمد صلاح الدين - القاهرة ١٩٥٨.
- ٢٥٥ - تاريخ العرب - لفيليب حتى - ترجمة الدكتور مبروك نافع - القاهرة ١٩٥٢.
- ٢٥٦ - تفصيل أى القرآن الحكيم. وضع جول لايوم، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى - الحلبي.
- ٢٥٧ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى. لآدم مترز - ترجمة الدكتور محمد عبدالمهادى أبوريده - القاهرة ١٩٤٠.
- ٢٥٨ - الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، لبارت - ترجمة مصطفى ماهر القاهرة.
- ٢٥٩ - رائد التراث العربي، لجان سوفاجيه - ترجمة صلاح الدين المنجد - بيروت ١٩٤٧.
- ٢٦٠ - روح الحضارة العربية، هانز هيرترش شيدر، ترجمة عبدالرحمن بدوى - بيروت ١٩٤٩.

- ٢٦١ - قواعد تحقيق النصوص، لجمعية جيوم بوده - جمعها الدكتور صلاح الدين المنجد - م ١ ج ٢ مجلة معهد المخطوطات القاهرة ١٩٥٥.
- ٢٦٢ - المدخل إلى الدراسات التاريخية، لأنجلوا - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخي - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦٣ - مع المخطوطات العربية، لكراتشكوفسكى - موسكو - دار التقدم ١٩٦٣.
- ٢٦٤ - مفتاح كنوز السنة، لثسنك - ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٣٤.
- ٢٦٥ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمى، لروزنتال - ترجمة أنيس فريجة - بيرت ١٩٦١.
- ٢٦٦ - منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون وماييه - ترجمة الدكتور محمد مندور - ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب ط دار النهضة .
- ٢٦٧ - النقد التاريخي، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦٨ - نقد النص، لبول ماس - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخي - القاهرة ١٩٧٠.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

- ٢٦٩ - القاهرة ١٩٠٥ B. Mortz, Arbc paleography

* * *

فهرس موضوعات الكتاب

صفحة	
٥	الإهداء
٨	مقدمة الطبعة الثانية
٩	مقدمة الطبعة الأولى
	تمهيد (معنى كلمة تراث)
١٧ - ٨٠	الباب الأول :
١٩ - ٥١	الفصل الأول : التحقيق في عصر الرواية والتدوين
	ظاهرة اختلاف الروايات وأهم أسبابها :
٢٥	١ - النسيان
٢٥	٢ - الشاعر يغير
٢٦	٣ - التحريف في القراءة
٢٦	٤ - خصائص اللهجات
٢٦	٥ - الراوى يغير
٢٨	٦ - المؤلف يغير
٢٨	٧ - تزيد الرواة
٣٠	العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث
٤٣	التدوين
٥٢ - ٨٠	الفصل الثانى : منهج التحقيق عند القدماء من العرب
٥٤	أولا : التثبت من نسبة النص إلى قائله
٦٢	ثانيا : جمع المخطوطات والمقابلة بينها
٧٠	ثالثا : رموز القدماء التى كانوا يقابلون عليها
٧١	رابعا : مقدمة التحقيق
٧٢	خامسا : الهوامش
٨٠ و ١٤٤	سادسا : ذكر المراجع عند القدماء
٨١ - ٢٦١	الباب الثانى : تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطور مناهجه
٨٣	تمهيد (وصف سريع للبلاد تحت الحكم العثمانى)
	الفصل الأول : أسباب التطور ومنهج التحقيق فى بدء النهضة والطباعة
٨٥ - ١٣٢	وأثرها فى منهج التحقيق

صفحة

٩٦ أحمد زكى وأثره في التحقيق
١٠٣ نشاط الطباعة وأثره في التحقيق وإحياء التراث
١٠٤ الطباعة العربية في أوروبا
١٠٤ بدايات نشر التراث
١٠٥ بدايات نشر التراث في لبنان
١٠٦ نشر التراث في سوريا
١٠٧ نشر التراث في مصر
١٠٧ مطبعة بولاق
١٠٩ الخانجي
١١٠ مطبعة الحلبي
١١٠ المطبعة السلفية
١١١ جامعة القاهرة
١١٢ معهد إحياء المخطوطات العربية
١١٣ مجمع اللغة العربية
١١٣ لجنة التأليف والترجمة
١١٤ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (الثقافة)
١١٥ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة
١١٦ إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة
١١٦ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
١١٦ الدار المصرية للتأليف والترجمة
١١٦ دار الكاتب العربي
١١٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب
١١٧ دار الجمهورية ، ودار الشعب
١١٧ المعهد العلمي الفرنسي بمصر
١١٧ فرج الله زكى الكردي
١١٧ محمد منير الدمشقي
١١٨ حسام الدين القدسي
١١٨ الشيخ حامد الفقي
١١٩ اسماعيل عبيد
١١٩ أمين هندية
١٢٠ مصطفى محمد

١٢٠	محمد على صبيح وأولاده
١٢١	مركز تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٢١	الدورات التدريبية في الجامعة العربية
١٢٢	جمعية الأدباء في مصر
١٢٢	توصيات جمعية الأدباء
١٢٣	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
١٢٤	نشر التراث في العراق
١٢٥	نشر التراث في الكويت
١٢٥	نشر التراث في المملكة العربية السعودية
١٢٧	نشر التراث في قطر
١٢٨	نشر التراث في المغرب العربي
١٣٢	دائرة المعارف العثمانية بالهند

١٣٣-١٧٥	الفصل الثاني : ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه
١٣٣	معنى التحقيق لغة واصطلاحاً
١٣٥	تحقيق العنوان
١٣٦	تحقيق اسم المؤلف
١٣٧	تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
١٣٧	تحقيق نص الكتاب
١٤٠	ما يجب أن يعرفه المحقق
١٤٨	ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق
١٥٤	علم الوثائق
١٥٦	أهم كتابين يكتبان عن التراث العربي
	أهم المراجع العامة للتاريخ، والأدب، والنحو، والتصوف، وغير ذلك، مرتبة حسب السنوات
١٥٨	الهجرية لوفاة مؤلفها
١٦٥	التصحيف والتحريف
١٧٤	الأخطاء النحوية
١٧٦-٢٠٦	المستشرقون وأثرهم في تحقيق النصوص العربية
١٨٤	استعانة المستشرقين بالعلماء العرب
١٨٦	الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية
١٨٦	المؤتمرات

صفحة	
١٨٦	جمع نفائس المخطوطات
١٨٨	أشهر علماء الاستشراق
١٩٨	المنهج العلمي في التحقيق لم يبتدعه المستشرقون
١٩٩	الأوروبيون لم ينشروا تراثهم نشرًا علميًا إلا في القرن التاسع عشر وما بعده
٢٠٣	تغير صورة الاستشراق
٢٠٤	مقارنة بين عمل المستشرقين وعمل أبناء العربية
٢٠٤	حال المخطوطات العربية في فجر اليقظة
٢٦٢-٢٠٧	الفصل الثالث
٢٠٧	منهج تحقيق التراث كما ينبغي أن يكون
٢٠٩	توثيق النص أو المخطوط
٢١١	قيمة النسخ الخطية
٢١٣	<u>الحالة الأولى</u> : النسخة بخط المؤلف
٢١٧	<u>الحالة الثانية</u> : نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف
٢١٩	<u>الحالة الثالثة</u> : ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ
٢٢٠	شجرة النسب بالنسبة للمخطوط السابق
٢٢١	هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأ بخط المؤلف ؟
٢٢٣	عدم التوفيق بين روايتين في الشعر
٢٢٥	<u>الحالة الرابعة</u> : النسخة المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها
٢٢٦	<u>الحالة الخامسة</u> : النص المختار وهو ما عليه العمل الآن
٢٣١	السماح بزيادة سقط
٢٣٢	نقل المؤلف نصوصا من مصادر ذكرها
٢٣٣	الشواهد القرآنية كيفية ضبطها
٢٣٧	<u>الحالة السادسة</u> : نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها
٢٣٩	<u>الحالة السابعة</u> : نقل كتاب من موسوعة
٢٤١	الحشو
٢٤٢	الإكمال
٢٤٦	الهوامش والتعليقات
٢٤٦	التعليقات غير المفيدة
٢٥٤	من الخطأ إثبات كل الأخطاء التي يدرك المحقق أنها سبق قلم من الناسخ
٢٥٥	التشكيل
٢٥٩	تحقيق الشواهد

٢٦١	طرق المحدثين في تغيير التعليقات وروايات النسخ
٢٦٣	الرسم الكتابي ، وعلامات الترقيم
٢٧٢	علامات الترقيم ، ومواضع استعمالها
٢٨٠	الإخراج
٢٨١	مقدمة التحقيق
٢٨٤	تصحيح بروفات المطبعة ونماذج لرموز التصحيح
٢٨٦	الفهرسة
٢٨٦	الفهرسة عند ابن الأثير (أسد الغاية)
٢٨٩	الغرض من الفهارس
٢٩١	أنواع الفهارس
٢٩٦	مشطور الرجز يعتبر بيتا من الشعر
٢٩٨	ثبت المراجع
٢٩٩	الاستدراك والتذييل
٣٠٠	الخلاصة
٣٠٦	توصيات دور الجامعات العربية في تحقيق النصوص
٣١٠	الأموال التي يجب توافرها في المحقق
٣١٢	اقترح بإنشاء هيئة عليا للتراث
٣٥٦-٣١٧	ملحقات
٣١٩	١ - منهج التحقيق في كتاب « الأغاني »
٣٢٢	٢ - منهج التحقيق في كتاب « تاريخ دمشق »
٣٢٣	٣ - منهج التحقيق في كتاب « الشفاء » لابن سينا
٣٢٥	٤ - منهج تحقيق التراث كما وضعته جامعة الدول العربية
٣٤٥	٥ - منهج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
٣٧٢-٣٥٧	مصادر البحث
٣٥٧	أولا - المصادر المخطوطة
٣٥٨	ثانيا - المصادر العربية المطبوعة
٣٧١	ثالثا - المصادر المترجمة
٣٧٢	رابعا - المصادر الغير مترجمة

كتب مطبوعة للمحقق

● أولاً : كتب مؤلفة

- ١ - تحقيق التراث العربى . منهجه وتطوره
- (دار المعارف القاهرة سنة ١٩٩٣)
- ٢ - أبو الطيب المتنبى
- (أعلام العرب العدد ١١١)
- ٣ - أبو العلاء المعرى الزاهد المفترى عليه
(المكتبة الثقافية العدد ٤٠٥)
- ٤ - خلاصة المتنبى - شرح ودراسة . مطبوعات
دار سعاد الصباح . القاهرة سنة ١٩٩٢

● ثانيا : كتب محققة

- ١ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين
لعبد الباقي البياني .
طبع في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية سنة ١٩٨٤ في مجلد .
 - ٢ - شرح ديوان المتنبي ، لأبي العلاء المعري
« معجز أحمد » ٤ مجلدات طبع في دار المعارف .
(ذخائر العرب ٦٥)
 - ٣ - رسالة في علم الموسيقى .
المنسوبة للصفدى .
طبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ .
 - ٤ - ربيع الأبرار للزمخشري .
٥ مجلدات جارى طبعه في الهيئة المصرية العامة
للكتاب .
 - ٥ - الأدب في الدين المنسوب إلى أبي حامد الغزالي
(كتاب اليوم إبريل سنة ١٩٩٠) .
 - ٦ - دفع مضار الأبدان بأرض مصر لـ عليّ بن
رضوان . رئيس أطباء مصر .
- ثالثا : العديد من الأبحاث المنشورة في مجلة الدارة
والفيصل . والعربي ، وغير ذلك .

رقم الإيداع	١٩٩٣/٢٦١٨
الترقيم الدولي	ISBN 977-02-3978-X

١/٩٠/٢٣٩
طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)